جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في:

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: تسيير مؤسسات

بعنوان:

إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من اعداد الطالب:

قنون أمين

تحت اشراف الاستاذ الدكتور:

ويراد زواوي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د داني الكبير معاشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د ويراد زواوي	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا و مقررا
أ.د بن ديدة هواري	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
أ.د خطيب سيدي محمد بومدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د بلقوم فريد	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشا
أ.د بن لحسن الهواري	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهداء

- إلى الوالدين الكريمين
- إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية
- إلى أخوتي و أخواتي
- إلى كل الأهل و الأقارب
- إلى كل الأحباب و الأصحاب

شكر و عرفان

بعد شكر المولى عز وجل الذي أنار دربي لإتمام هذا العمل، يطيب لي أن أتقدم بأسمى شكر وتقدير وعرفان بالجميل الى أستاذي الفاضل الدكتور: زواوي ويراد، على ما أعطى من وقته بكرم وشاركني بخبراته ومعرفته وما منح من علم وفكر ونصائح وتوجيهات سديدة

وشكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على فضل قراءة هذا العمل وتقييمهم.

الى كل المقاولين الذين ساعدوني في ملء إستبيان الدراسة الميدانية و أخص بالذكر السيدة مديرة مشتلة المؤسسات لولاية وهران.

و أشكر كل أعوان ادارة كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية لجامعة سيدي بلعباس

و أشكر كل من وهبني علما، نصحا، توجيها وتشجيعا.

الملخص:

حاولت الدراسة التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على الممارسة المقاولاتية ،و اختبار و قياس تأثيرها على النجاح أو الفشل المقاولاتي. من خلال الدراسة النظرية و التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة تم تحديد الأبعاد الأربعة المؤثرة على الممارسة المقاولاتية :(العامل الشخصي و المهاري، العامل الثقافي و الاجتماعي، عامل آليات الدعم و عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي).اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و استهدفت عينة عشوائية بسيطة من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية وهران بلغ حجمها 209 مقاولا،حيث تم جمع البيانات بصورة رئيسية اعتمادا على استبانة إضافة إلى مقابلة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أظهرت نتائج الدراسة أن مختلف العوامل الثقافية و الاجتماعية بالإضافة إلى فعالية آليات الدعم المقاولاتي تأثر على الممارسة المقاولاتية من حيث الفشل ، في حين أن العوامل الاقتصادية و التشريعية بالإضافة إلى العوامل الشخصية لا تأثر على الفشل المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: الممارسة المقاولاتية ، العامل الشخصي و المهاري، العامل الثقافي و الاجتماعي، عامل آليات الدعم ، عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résume :

La présente étude représente une analyse qui vise à connaitre les différents facteurs affectant la pratique entrepreneuriale et mesurer son impact sur la réussite ou l'échec entrepreneurial. En se basant sur une étude théorique et en se référant aux différentes études précédentes, les quatre facteurs qui influencent la pratique entrepreneuriale ont été identifiées: (le facteur personnel, le facteur social et culturel, efficacité des mécanismes de soutien et le cadre économique et législatif). L'étude s'est appuyée sur l'approche descriptive et a ciblé un échantillon aléatoire simple de propriétaires des petites et moyennes entreprises au niveau de la wilaya d'Oran, qui ont atteint 209 entrepreneurs.

Les données ont été principalement collectées sur la base d'un questionnaire adressé aux enquêtées , en plus des rencontres avec les propriétaires de petites et moyennes entreprises. Les résultats de l'étude ont montré que les facteurs culturels et sociaux, les dispositifs d'aide à la création d'entreprise ont clairement affecté la pratique entrepreneuriale et son échec. Tandis que les facteurs économiques ,législatifs et les facteurs personnels n'affectent pas l'échec entrepreneurial.

Mots clés: les pratique entrepreneuriales, les facteurs personnels, les facteurs sociaux et culturels, les dispositifs d'aide à la création d'entreprise, le cadre économique et législatif, les petites et moyennes entreprises.

فهـــرس المحتويـــات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	II.
الشكر و التقدير	III.
الملخص	IV.
فهرس المحتويات	V.
قائمة الأشكال	X.
قائمة الجداول	XI.
قائمة الملاحق	XIV.
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية .	1
تمهيد	1
المبحث الأول : نظرة عامة حول المقاولاتية	2
المطلب الأول :مفهوم المقاولاتية : النشأة و التطور.	2
المطلب الثاني : نماذج المقاولاتية و العلاقة بينها.	7
المطلب الثالث : المواقف المقاولاتية.	14
المبحث الثاني: الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي	16
المطلب الأول : مفهوم التوجه المقاولاتي أو النية المقاولاتية.	17
المطلب الثاني: نظريات و نماذج التوجه المقاولاتي .	20
المطلب الثالث: مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية	28
المبحث الثالث: المسار المقاولاتي : القلب النابض للمقاولاتية .	33
المطلب الأول : مفهوم المسار المقاولاتي	33
المطلب الثاني: أهم النماذج المسار المقاولاتي	35
المطلب الثالث: مخطط الأعمال الخطوة الأساسية في المسار المقاولاتي.	43
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني : العوامل المؤثرة على الممارسة المقاولاتية .	50
تمهيد	50
المبحث الأول : العامل الشخصي و المهاري للمقاول.	51
المطلب الأول : تعريف المقاول.	51
المطلب الثاني : الخصائص و المهارات الشخصية للمقاول.	55
المطلب الثالث: نماذج و تصنيفات المقاول.	60
المبحث الثاني: العامل الثقافي و الاجتماعي للمقاول .	63

المطلب الأول : الثقافة المقاولاتية .	64
المطلب الثاني : التعليم المقاولاتي كأداة لتنمية الثقافة المقاولاتية.	67
المطلب الثالث : المحيط الاجتماعي للمقاول.	74
المبحث الثالث: عامل آليات الدعم ودورها في الممارسة المقاولاتية (حالة الجزائر)	76
المطلب الأول: الأجهزة المختصة في المرافقة.	76
المطلب الثاني: أجهزة دعم و إستحداث نشاط للبطالين.	83
المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	91
خلاصة الفصل	96
الفصل الثالث: الإطار الاقتصادي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	97
تمهيد	97
المبحث الأول: الإطار القانوني و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	98
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	98
المطلب الثاني: أشكال و تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	103
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	110
المبحث الثاني: مسار التطور التشريعي و التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	112
المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل سنة **1988**	112
المطلب الثاني: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مابين سنتين **1988** و **2000**.	118
المطلب الثالث: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد سنة **2000**.	122
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تواجهها.	127
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الدور الإقتصادي).	127
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الدور الإجتماعي).	131
المطلب الثالث: المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	132
خلاصة الفصل.	142
الفصل الرابع: دراسة واقع الممارسة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (حالة مقاولي ولاية وهران)	143
تمهيد	143
المبحث الأول : دراسة تشخيصية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	144
المطلب الأول : ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	144
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر.	148
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.	149
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	152

المطلب الأول: منهج و نموذج الدراسة.	152
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	155
المطلب الثالث: أداة الدراسة و الأساليب الإحصائية المستعملة.	157
المبحث الثالث: التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج	160
المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية.	160
المطلب الثاني: اختبار الفروق و طبيعة التوزيع.	171
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات و مناقشة النتائج.	182
خلاصة الفصل	202
الخاتمة العامة	204
المراجع	208
الملاحق	226

قوائم الأشكال

و الجداول و الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نماذج المقاولاتية.	07
02	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل shaperoو sokol 1982.	20
03	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل shaperoو sokol وفق Krueger1993.	22
04	نظرية السلوك المخطط ل Ajzen 1991.	23
05	نموذج التزامن ل Watkins .	26
06	نموذج Watkins المعدل.	26
07	نموذج النية المقاولاتية ل Bird .	27
08	نموذج النية المقاولاتية المعدل.	28
09	النظام البيئي للمقاولاتية الاجتماعية.	32
10	الشكل العام لنموذج المسار.	37
11	الشكل العام لنموذج المسار ل Schmitt (2005).	40
12	نموذج المسار المقاولاتي ل Schmitt و Majdouline (2009).	43
13	وظائف مخطط الأعمال وفقًا ل Fayolle.	46
14	الوظائف الداخلية لمخطط الأعمال وفقًا ل Coster.	47
15	الوظائف الخارجية لمخطط الأعمال وفقًا ل Coster.	48
16	طقم المقاولاتية.	60
17	نموذج الثقافة المقاولاتية ل Sabourin و Gasse .	66
18	خطوات المرافقة في مرحلة الإنشاء	84
19	خطوات المرافقة في مرحلة التوسيع.	85
20	المؤسسات المؤهلة و الغير مؤهلة لاستفادة من خدمات صندوق ضمان القروض FGAR	92
21	مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسبابها.	99
22	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	104
23	تعريف المؤسسات الحرفية.	108
24	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2001 وسنة 2014.	126
25	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.	130
26	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019	145
27	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الشكل القانوني.	146
28	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الحجم.	147
29	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (شخص معنوي) بين سنة 2015 و سنة 2019.	148

30	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بين سنة 2015 و سنة 2019.	149
31	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بين سنة 2012 و سنة 2016.	150
32	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية بين سنة 2015 و سنة 2019.	151
33	نموذج الدراسة .	154
34	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة بين سنة 2015 و 2019 في ولاية وهران	155
35	لوحة الانتشار– العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.	184
36	التوزيع التكراري Histogram و التوزيع الاحتمالي للبواقي.	185
37	لوحة الانتشار– العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج الانحدار المعدل.	189
38	التوزيع التكراري Histogram و التوزيع الاحتمالي للبواقي في نموذج الانحدار المعدل	190

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مصطلح المقاول و المقاولاتية	04
02	تعاريف الجامعة المقاولاتية	11
03	تعاريف روح المقاولاتية	19
04	أوجه الإختلاف بين المقاولاتية و المقاولة من الباطن.	29
05	تلخيص لمختلف نماذج المسار المقاولاتي حسب Schmitt و Majdouline (2009).	41
06	المميزات الشخصية للمقاول.	57
07	المهارات المقاولاتية	58
08	كرونولوجيا التعليم المقاولاتي.	69
09	أهداف التعليم المقاولاتي حسب Fayolle .	73
10	حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني.	79
11	مجال نشاط المؤسسات المرافقة في مراكز التسهيل على المستوى الوطني.	80
12	حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني.	82
13	صيغة التمويل الثنائي.	85
14	صيغة التمويل الثلاثي.	86
15	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.	86
16	نمطي التمويل القرض المصغر.	88
17	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	88
18	نمط تمويل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة .	90
19	حصيلة نشاط الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.	90
20	حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	93
21	حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	95

22	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي.	100
23	المعايير التي أخذتها بها بعض الدول في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	101
24	تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد في الجزائر.	102
25	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 1964.	113
26	كرونولوجيا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة 1967 إلى ستة 1977.	114
27	كرونولوجيا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 1988.	118
28	مساهمة القطاع الخاص و العمومي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بين سنة 1994 و سنة 2000	121
29	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر بين سنة 1990 وسنة 1999.	122
30	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2001 وسنة 2014.	126
31	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أنهت نشاطها للسداسي الأول من سنة 2019.	137
32	غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الطبيعيين) للسداسي الأول من سنة 2019	138
33	مقارنة بين الجزائر ، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.	139
34	مستويات الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	141
35	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019	144
36	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الشكل القانوني.	145
37	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الحجم.	146
38	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بين سنة 2015 و سنة 2019.	147
39	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بين سنة 2015 و سنة 2019.	148
40	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بين سنة 2012 و سنة 2016.	150
41	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية بين سنة 2015 و سنة 2019.	151
42	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة بين سنة 2015 و 2019 في ولاية وهران	155
43	تصميم أداة الدراسة.	158
44	صدق الاتساق الداخلي لعبارات الممارسة المقاولاتية.	161
45	صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الشخصي و المهاري.	162
46	صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الثقافي و الاجتماعي	163
47	صدق الاتساق الداخلي لعبارات لعامل آليات الدعم.	163
48	صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.	164
49	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.	165
50	ثبات أداة الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ.	166
51	الخصائص الديموغرافية لمقاولي عينة الدراسة.	167
52	خصائص مؤسسات عينة الدراسة.	169

53	اختبار التوزيع لإجابات عينة الدراسة.	171
54	جدول طول الفئة.	172
55	درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور الممارسة المقاولاتية.	173
56	اختبار المعنوية لمحور الممارسة المقاولاتية.	174
57	درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور العامل الشخصي و المهاري.	175
58	اختبار المعنوية لمحور العامل الشخصي و المهاري.	176
59	درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور العامل الثقافي و الاجتماعي.	177
60	اختبار المعنوية لمحور العامل الثقافي و الاجتماعي.	178
61	درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور آليات الدعم .	178
62	اختبار المعنوية لمحور عامل آليات الدعم.	179
63	درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.	180
64	اختبار المعنوية لمحور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي..	181
65	مصفوفة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة.	182
66	اختبار Watson-Durbin	186
67	نتائج معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة	186
68	نتائج تحليل المعنوية الكلية لنموذج الانحدار.	187
69	نتائج تحليل المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار	188
70	نتائج معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة للنموذج المعدل.	191
71	نتائج تحليل المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المعدل.	192
72	نتائج تحليل المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار المعدل.	193
73	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية.	194
74	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية.	196
75	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية	196
76	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية.	198
77	ملخص نتائج الدراسة الميدانية	201

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	إستبيان الدراسة الميدانية	226
02	صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الثقافي و الاجتماعي.	229
03	صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.	230
04	صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل آليات الدعم.	231
05	صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الشخصي و المهاري	232
06	صدق الاتساق الداخلي لعبارات الممارسة المقاولاتية	233
07	صدق الاتساق البنائي للإستبانة	234
08	نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ).	234
09	اختبارات التوزيع الطبيعي	235
10	مصفوفة الإرتباط بين مختلف متغيرات الدراسة	236
11	نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	237
12	نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج المعدل	238
13	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط العامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية	239
14	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية	240
15	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية	241
16	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية	242
17	قائمة الأساتذة المحكمين	243

المقـدمة العامـــة

مقدمة عامة :

عرف موضوع المقاولاتية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الحكومات و الباحثين على حد سواء كونها أهم الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة معضلة البطالة في جل دول العالم و ذلك من خلال دورها البارز في تحقيق النمو الاقتصادي كبديل للمؤسسات الكبيرة الحجم التي اعتبرت و لوقت طويل المحرك الأساسي للتنمية تحت والذي أدى إلى تسليط الأضواء على المسير و ذلك على حساب المقاول و مؤسسته الصغيرة التي أصبحت قاطرة التنمية في أغلب دول العالم في ظل الاقتصاد الحر.

إن دخول المورد البشري كأحد أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعل الباحثين يربطون مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مفهوم المقاولاتية و المقاول على أساس أن هذا الأخير يمتلك القدرات و المهارات لأجل تحمل المخاطر و النجاح في المضي نحو الاستقرار و التوسع ، جعل الكثير من الدول و المنظمات المحلية و الدولية المهتمة بدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبحث عن المعادلة الصحيحة التي تسمح لها بتنشئة الأفراد و توجيههم نحو المقاولاتية و ذلك عن طريق تزويدهم بمؤهلات و معارف و خبرات اللازمة لتحقيق مشاريعهم الإبداعية

بالرغم من أن الظهور المبكر للمقاولاتية و ذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر من خلال دراسات Cantillon و Say ، لم تحظى باهتمام جاد من طرف الباحثين إلا بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم منتصف السبعينيات ، والتي أثرت سلبا على المؤسسات الكبيرة و أدت إلى تسريح أعداد معتبرة من العمال ،مما جعلها تعود إلى الواجهة كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة.

إن للمقاولاتية دور كبير حيث لايقتصر دورها فقط على تحقيق النمو الاقتصادي و الرفع من مستوى الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة ، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد و إعادة الحياة للنسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات المفلسة و بالإضافة إلى دورها الهام في دعم الابتكار و الإبداع.

عرفت البلدان التي تبنت نظاما اشتراكيا في السابق موجة من الإصلاحات الاقتصادية و مسار من التحول نحو الاقتصاد الحر ، و أعطت أهمية كبيرة لخلق و إنشاء المؤسسات خاصة من قبل الشباب و اعتبارها مسارا مهما ضمن الحركية التنموية، و عليه فإن أغلب المجتمعات التي عرفت تواجد للنظام الاشتراكي، دخلوا في عملية تحول في أنظمتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ففي السنوات الأخيرة اعتمدت هذه الأنظمة على التخطيط المركزي و عرفت المجمعات الصناعية عمليات إعادة هيكلة و حل واسعة، فالمؤسسات تم خصخصتها و الأسعار و التجارة تم تحريرها و الإطار القانوني و المؤسساتي تم تكييفه مع اقتصاد السوق[1] ، ففي هذه المرحلة الحساسة برزت المقاولاتية كأساس يمكن من خلاله تأمين مرور سلس من النظام الاشتراكي نحو اقتصاد السوق.

[1] Mohamed Firlas, **Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes. Cas M ANSEJ de Tizi-Ouzou**, Magister en sciences de gestion, Université Mouloud Mammeri , Tizi-Ouzou ,2012, P 34.

و في الجزائر ، نشير إلى أن المقاولاتية هي وليدة الإصلاحات التي إتخذت من قبل السلطات العمومية بداية 1988 [2] كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ، و ذلك بسبب عجز المؤسسات العمومية في تحقيق النمو ،فقامت السلطات السياسية و الاقتصادية بفتح المجال أمام الخواص و المشروعات الفردية و التي باستطاعتها خلق نسيج قوي مبني على مبدأ المنافسة الحرة ، و الكفيلة بالحد من تبعيتها الكبيرة للمحروقات ، و إثراء نسيجها الاقتصادي من خلال إنتاج السلع و الخدمات .

ومن أجل نشر المقاولاتية في الجزائر عملت السلطات على توفير المناخ و الجو المناسب لخلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية و الإجراءات القانونية و التنظيمية اتخذت لفائدة هذا النوع من الأنشطة كإنشاء وزارة مختصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ولكن بالرغم من كل هذه المجهودات و التسهيلات إلا أن المقاولاتية في الجزائر تشهد تأخرا مقارنة بالدول المجاورة [3] حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية سنة 2015 ب 934.569 مؤسسة منها 84.223 مؤسسة جديدة بمعدل نمو قدر ب 9% مقارنة بسنة 2014[4]، فبالتالي فنسبة إقبال الشباب الجزائري على المقاولاتية تبقى ضئيلة و لا ترقى إلى مستوى التطلعات بالنظر لإمكانيات الجزائر المالية ، المادية و البشرية الكبيرة، خاصة فئة خريجي الجامعات حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة بالرغم من ارتفاع نسب البطالة و تزايد عدد الخريجين كل سنة مما يجعل من الصعب إيجاد مناصب شغل للجميع.

❖ طرح الإشكالية:

إذا كانت المقاولاتية تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى الوطني ،وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقيتها و دعمها وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة ، و انطلاقا من هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن **العوامل أو المعوقات المساهمة في نجاح أو فشل الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**.

---

[2] Mohamed Bouherza, **La privatisation de l'entreprise publique algérienne et le rôle de l'état dans ce processus**, Revue des sciences économique et de gestion, N 03 , 2004 , P 79.

[3] Rédha Benredjem**, L'intention entrepreneuriale : l'influence des facteurs liés à l' individu et au milieu**, cahier de Recherche CERAG, Unité Mixte de recherche CNRS/ Université pierre Mendès France Grenoble 2, Grenoble, 2009, p.4.

[4] Selon le Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (2015), le bulletin d'informations statistiques du PME n°27.

❖ **الفرضيات :**

في محاولة منا لإجابة عن هذه الإشكالية و الإلمام بحيثياتها، ارتأينا أن تكون الدراسة مؤسسة على مجموعة من الفرضيات الإحصائية و هي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

عرف كل من Don و Donald المقاول " بأنه ذلك الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص و اغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك ."[5] يمتلك المقاول مجموعة من المعارف و الكفاءات تساعده على اقتناص الفرص المقاولاتية المتاحة إليه أولا ثم نجاح مقاولته الصغيرة.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

كما هو معروف فالمقاول هو نتاج بيئته، و المحيط الثقافي و الإجتماعي يلعب دورا مهما في دفع و تحفيز الفرد إلى تبيني سلوك مقاولاتي. Weber من بين أوائل الإقتصاديين الذين تحدثوا عن ذلك من خلال الربط بين المقاول و المناخ الذي يحيط به مثلا: المحيط الإجتماعي، الثقافي، العائلي يعملون على ظهور و تنمية مهارات و محفزات المقاول . فمثلا يمكن أن تكون العائلة مصدر نجاح المقاول خاصة في ما كان الأب يمارس المقاولة .

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

تنطوي المقاولاتية على هامش خطر كبير نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تواكبها، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها ، أو عدم مقدرتها على الحياة و الاستمرار في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط، هذا الوضع أدى إلى حتمية خلق أجهزة للدعم و المساندة تضمن للمشروعات المقاولاتية النجاح و الاستمرار في التوسع و التطوير.

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

بالإضافة إلى المحيط الثقافي و الاجتماعي، يلعب كل من الوضع الاقتصادي و البيئة التشريعية دورا فعالا في تهيئة مناخ مناسب لإبراز و تجسيد الروح المبادراتية و دعم و ترقية الفعل المقاولاتي. هذا البعد متوقف على مدى تشجيع الدولة للعمل المقاولاتي من خلال القوانين و التشريعات المعقدة ، النظام الضريبي و هذا يدخل ضمن التوجه الإقتصادي الذي يمكنه تشجيع ديناميكية المقاولاتية .

[5] Harvey Don et Brown donald , **An experiential approach to organization development**, 6th ed, prentice-Hall, New Jersey, U.S.A , 2000, P04

❖ **منهج البحث :**

للإجابة على التساؤلات المطروحة و محاولة إثبات صحة الفرضيات، إعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي و ذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمقاولاتية و حاولنا التعرف على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من خلال الدراسات السابقة التي قدمها الباحثون في نفس المجال،بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الميدانية التي ارتكزنا فيها على إستمارة إستبيان نحاول من خلاله قياس الممارسة المقاولاتية لدى عينة من مقاولي ولاية وهران ، و نتعرف من خلالها على أهم المؤثرات التي تتحكم في هذه الممارسة.

❖ **دوافع إختيار الموضوع:**

تم إختيار الموضوع لجملة من الأسباب :

1. تزايد الاهتمام بالدور الذي يلعبه المقاول في التنمية الاقتصادية.
2. البطالة صارت مشكلة تؤرق الشباب و خصوصا خريجي الجامعات ،وبأن المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبقى أحد أهم الحلول الممكنة لمشكلة البطالة.
3. ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المفلسة وكذا التي مازالت تعاني من مشاكل خصوصا في الفترة الأخيرة.
4. الانخفاض المستمر لمعدل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة :**

يمكن أن نلخص أهم الأهداف الموضوعة لهذه الدراسة فيما يلي :

1. أهداف علمية :

- توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية بحيث لا يزال مصطلح المقاولاتية مبهما يخلط الكثيرون بينه و بين المفاهيم الأخرى.
- معرفة العوامل والتي بإمكانها التأثير على الممارسة المقاولاتية.
- زيادة رصيد المكتبة بمرجع لخدمة طلبة العلم مستقبلا.
- محاولة بناء نموذج نظري بإمكانه تفسيير ظاهرة الممارسة المقاولاتية.

2. أهداف عملية:

- وضع صورة واضحة لواقع الممارسة المقاولاتية في الجزائر و معرفة أهم العوائق التي تعاني منها.
- معرفة أهم العوامل الأكثر تأثير على نجاح و فشل المقاولاتية في الجزائر بغية تنوير صناع القرار أثناء وضع السياسات المتعلقة بهذا القطاع في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة :**

تتحدد الدراسة بالمجالات التالية:

- **الحدود النظرية** : تعتبر الممارسة المقاولاتية من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أننا إرتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على مختلف العوامل المؤثرة على الممارسة المقاولاتية .
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة جغرافيا على الإقليم الولائي لولاية وهران و التي تعتبر إحدى أهم الولايات التي تشهد تركيزا مقاولاتيا عاليا و عدد معتبرا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **الحدود الزمـانية:** اقتصرت مدة توزيع الإستبانات على فترة زمنية بلغت 06 أشهر من بين أوت 2019 و إلى غاية جانفي 2020 .
- **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة مجموعة من مقاولي ولاية وهران و الذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة ما بين الفترة 2015 و الى غاية سنة 2019.

❖ **أهمية الدراسة:**

حازت المقاولاتية في العشرية الأخيرة على اهتمام بالغ لدى الحكومات أكثر منه لدى الباحثين الأكاديميين Capron و تتجلى أهميتها في كونها تخوض في ظروف نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تطويرها ، باعتبار أن التوجه الحديث لمختلف الدول أصبح داعما لمثل هاته المؤسسات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية،و تبرز هذه الأهمية من خلال :

1. اعتبارها رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.
2. مساهمتها الفعالة في تحسين تنافسية الاقتصاد.
3. استعمالها كأداة للحد من مشكل البطالة.
4. إسهامها في إعادة الحياة للنسيج المؤسساتي من خلال تعويض المؤسسات المفلسة.
5. اهتمام الجزائر الكبير بها، من خلال الإستراتيجيات و البرامج الرامية لتطويرها.

❖ **الدراسات السابقة :**

لقد حظي موضوع روح المقاولاتية بالعديد من الدراسات و الأبحاث ، سلطت من خلالها الأضواء على مختلف الجعوامل و الحوافز التي تؤدي بالشباب إلى إنتهاج العمل الحر و الفكر المقاولاتي وفي حدود علم الباحث أهم هذه الدراسات :

أولا : دراسة محمد فيرلاس حول " تأثير سياسات المساعدة المقاولاتية على بروز الروح المقاولاتية لدى الشباب : حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو"[6]

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2012 بجامعة مولود فرعون بتيزي وزو ، بحيث إهتمت هذه الدراسة ببروز الروح المقاولاتية و التي تبرز في العديد من البرامج الحكومية و التي تسعى من خلالها الدولة إلى تشجيع ما يسمى بالمقاولاتية لدى الشباب ، و البحث و التحقق من فعالية هيئات الدعم و المرافقة و كيفية تأثيرها على الروح المقاولاتية .

سعى الباحث من خلال طرح هذه الإشكالية إلى معالجة مراحل نمو ورح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري ، بحيث حاول الإجابة عن تساؤله الجوهري و الذي هو هل بإمكان سياسة ترقية المقاولاتية المعتمدة على أجهزة الدعم و المساعدة خلق و تشجيع و تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب و التأثير على سلوكهم و اتجاهاتهم في ذلك؟

قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من 50 مقاولا قاموا بإنشاء مؤسستاهم بمساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو ، حيت ركز على المؤسسات الباحثة على التمويل و التي هي في مرحلة الانطلاق ، و استخدام المنهج الوصفي لتحليل واقع هذه الهيئات من خلال جمع البيانات و دراستها دراسة إحصائية أرتكز من خلالها على جملة مت العوامل المتغيرات : خصائص حاملي المشاريع، شروط إنشاء المؤسسات، بيئة الإعمال .

لقد توصل الباحث إلى الإجابة عن فرضياته المطروحة، حيث تم التأكيد الفرضية الأولى بأن روح المقاولاتية ليست شيئا فطريا يولد مع الإنسان ،إي أن الشاب لا يولد مقاولا وإنما يمكن أن يصبح كذلك، فروح المقاولاتية هي يمكن دعمها و نقلها و نشرها بين أفراد المجتمع من خلال جملة من الوسائل المتاحة، وخلص الباحث أيضا أنه بالرغم من التغيير الجذري في المنظومة القانونية و التواجد الكثيف لهيئات الدعم المخصصة لإنشاء المؤسسات إلا أن هذه الأخيرة ليس لها تأثير معين في دفع الشباب إلى الولوج في عالم المقاولاتية.

و كتقييم مختصر لهذه الدراسة ، فإنها تعتبر حديثة و مهمة في جوانب دراستها لموضوع تشكل روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري من خلال تأثير الأجهزة الحكومية وخلص الباحث إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات صبت مجملها في ضرورة تحفيز و ترقية هذه الروح و جعلها كهدف أساسي و جوهري للسياسة الاقتصادية في الجزائر، وكذلك تفعيل أداء هيئات الدعم في مختلف المستويات (وطني ، جهوي ، محلي).

[6] Mohamed Firlas, Op.Cit.

ثانيا : دراسة حمزة لفقير حول " روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج)[7]"

استهدفت هذه الدراسة تبيان أهم السمات الشخصية المكونة للروح المقاولاتية لدى المقاولين الجزائريين (الحاجة للإنجاز، الثقة بالنفس، الإبداع ، الاستقلالية و تحمل المسؤولية، الميل للمخاطرة ، روح المبادرة)، ومتابعة تأثيرها على مسار إنشائهم لمؤسساتهم منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت مؤسسة كمرحلة أولى و نجاحها و توسعها كمرحلة ثانية، وقد شملت الدراسة عينة متكونة من 61 مقاول.

اشتملت الدراسة في جانبها النظري على تحديد جملة من المفاهيم الأساسية كتعريف المقاولاتية و المقاول ، كما تم توضيح مختلف السمات و الصفات التي يتميز بها المقاول بإعتباره شخصا يختلف عن باقي أفراد المجتمع و توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة نذكر منها :

- عينة الدراسة تتوفر على جميع الخصائص و السمات المقاولاتية .
- ما يقارب 70 من أفراد العينة يعتبرون مؤسساتم ناجحة .
- يتأثر المقاولون الجزائريون في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة بالخصائص الشخصية التالية: الحاجة للإنجاز،الثقة بالنفس ، الاستقلالية و تحمل المسؤولية و روح المبادرة.
- في حين لا يوجد تأثير لكل من الإبداع و الميل للمخاطرة على مسار إنشاء المقاولين عينة الدراسة لمؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.
- يتأثر نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من السمات الشخصية للمقاولين و المتمثلة في: الثقة بالنفس، الاستقلالية و تحمل المسؤولية و روح المبادرة. .
- أما الخصائص التالية : : الحاجة للإنجاز، الإبداع و الميل للمخاطرة فهي لا تأثر على نجاح المؤسسات عينة الدراسة.

ثالثا : دراسة محمد قوجيل حول " دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر "دراسة ميدانية"[8]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهي دراسة بالغة الأهمية من خلال المتغيرات التي تناولتها ، حيث تعد سياسات دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة من الظواهر الكثيرة الانتشار التي تهدف إلى توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي.

---

[7] حمزة لفقير، **روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2017 .

[8] محمد قوجيل ، **دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بجامعة ورقلة ،2015.

.

عرض الباحث من خلال أطروحته مختلف البرامج الحكومية الجزائرية و سياستها في مجال دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، محاولا إزالة الغموض الذي يكتنف المقاولاتية في الجزائر.

اشتملت عينة الدراسة على 118 فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة مرتكزة على المنطقة الشرقية (كل من ولايات ورقلة ، غرداية، بسكرة، باتنة و وادي سوف) خلال الفترة الممتدة ما بين جوان و سبتمبر 2015، بحيث ركزت على تأثير مختلف العوامل على ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر .

لقد توصلت الدراسة إلى أن :

- كل من الثقافة المقاولاتية و المحيط الاقتصادي يؤثران بشكل فعال على الروح المقاولاتية لدى عينة الدراسة .
- هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية لا تأثر على الروح المقاولاتية لدى عينة الدراسة .

وخلص الباحث إلى أن السياسات الحكومية المنتهجة في مجال دعم المقاولاتية بشكلها الحالي لا يمكن أن تحقق الأهداف المراد منها كونها تفتقر للتكامل و التنسيق ، و لتحقيق الهدف المرجو منها يجب إشراك جميع الفاعلين بناء السياسات العمومية و على رأسها النظام التعليمي ، وسائل الإعلام لخلق بيئة أعمال شفافة و مشجعة على التوجه و النجاح المقاولاتي.

رابعا : دراسة سفيان بدراوي حول " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ،دراسة ميدانية بولاية تلمسان"[9]

يرى الباحث أن ظهور المقاولين راجع إلى تأثير جملة من العوامل السوسيو- ثقافية ، حيث أن تراكم هذه الأخيرة و المتمثلة في مجموعة من القيم بإمكانها مساعدة الشباب في تبني مشروع مقاولاتي وكذا النجاح في تسييره. حاول الباحث تبيان عناصر التفاعل الموجودة بين الثقافة المجتمعية المحيطة بالشباب الجزائري و تأثيرها على منطق و كيفية تسييره لمقاولته الصغيرة. اشتملت الدراسة في جانبها النظري على تحديد جملة من المفاهيم الأساسية كتعريف المقاولاتية و المقاول ، كما تم تقييم الدور الذي تلعبه مختلف الشبكات الاجتماعية و خاصة العائلة في بداية قرار إنشاء المؤسسة .

اشتملت عينة الدراسة على 172 مقاولا من ولاية تلمسان و توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة نذكر منها :

- توصل الباحث إلى أن نسبة كبيرة من المقاولين استطاعوا أن ينشئوا مؤسساتهم و ينجحوا في تسييرها بطريقة حسنة.

[9] سفيان بدراوي ، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2015 .

- وفقا للمعطيات ، توصل الباحث إلى أن هناك جملة من العوامل الثقافية و الاجتماعية تتحكم في دوافع التوجه المقاولاتي و انشاء المؤسسة.
- خلص إلى أن العائلة هي الركن الأساسي و اللبنة الأولى التي يبني عليها أي فرد مشروعه الخاص بحيث تعتبر مصدرا كبيرا و مهما للموارد المالية و حتى البشرية للمؤسسة.
- مازالت الشبكات الإجتماعية الغير رسمية بين الشباب المقاول و المتمثلة في (الشركات ، تقاسم المناطق، الاسواق و العملاء) لا تساهم في تقليل المخاطر وغالبا ما نجدها تعيق عمل المقاول.
- أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من الاختلافات بين المقاول الأنثى و المقاول الذكر من حيث الدخل و الربح، شبكة العلاقات ، المغامرة و تجنب الأخطار.
- خلال هذه الدراسة ، لاحظ الباحث الدين يلعب دورا مهما في توجيه السلوك المقاولاتي، وخلص الى أن عينة الدراسة تربط بين الدين و المال ، يتجلى ذلك من خلال تجنبهم للقروض البنكية بإعتبارها قروضا ربوية.

خامسا : مميزات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

بالنظر إلى الدراسات السابقة و نتائجها ، فنجد أن كل واحدة منها ركزت على دراسة متغير مفسر واحد للظاهرة المقاولاتية ، ففي دراسة **محمد فيرلاس** نجد أنه ركز على تأثير أجهزة الدعم و المساندة على الروح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري. شأنه شأن الباحث **محمد قوجيل** الذي وضح كذلك نفس الإشكال المقاولاتي من خلال عامل واحد مفسر ألا وهو سياسات الدعم المقاولاتي في الجزائر.

في حين نجد الباحث **سفيان بدراوي** ركز على عامل واحد متمثل في العامل الثقافي للمقاول و كيف يمكن له أن يؤثر على تكوين شخصية المقاول الجزائري ، أما الباحث **حمزة لفقير** فقد ركز على العامل الشخصي و المهاري للمقاول محاولا تبيان مختلف المكونات الشخصية و البسيكولوجية للشخص المقاول و كيف تؤثر على مساري تبني مشروع مقاولاتي و نجاحه.

ما يميز دراستنا كونها حاولت القيام بجمع مختلف العوامل المبينة أو المفسرة للممارسة المقاولاتية في نموذج واحد جامع لمختلف هذه العوامل سواءا كانت شخصية متعلقة بالمهارات ، إجتماعية ثقافية متعلقة بالخلفية الأسرية و التكوينة، إقتصادية تشريعية والتي تخص المحيط الإقتصادي للمؤسسة الناشئة و التشريعات المسيرة لها، أو متعلقة بآليات الدعم المقاولاتي.

❖ **هيكلة البحث :**

إن هدف دراستنا يتمثل في محاولة علمية لإستكشاف الحقل المقاولاتي وتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية ، و محاولة معرفة محددات هذه الظاهرة داخل الجامعة الجزائرية ، فمن خلال هذا الهدف قسمنا البحث إلى أربعة فصول:

تحت عنوان **الإطار المفاهيمي للمقاولاتية** ،جاء الفصل الأول الذي عرضنا فيه مختلف الأدبيات و الأسس النظرية المتعلقة بالمقاولاتية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، خصصنا أولها لعرض نظرة عامة حول المقاولاتية مبرزين مختلف نماذجها و عرجنا في المبحث الثاني على أهم النظريات المفسرة للتوجه المقاولاتي. أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لمختلف المصطلحات ذات الصلة بالمقاولاتية .

في الفصل الثاني المعنون ب **العوامل المؤثرة على الممارسة المقاولاتية**. تطرقنا فيه إلى الجانب المفاهيمي المفسر للمقاول و للممارسة المقاولاتية لديه المفهومين المتلازمين في بحثنا. المبحث الأول خصص للمقاول الذي يعتبر الحجر الأساس في العملية المقاولاتية محاولين تعريفه حسب جملة من التيارات الفكرية ومبرزين أهم مهاراته و خصائصه. خصصنا المبحث الثاني للمحيط الثقافي و الاجتماعي للمقاول. المبحث الثالث جاء لعرض التجربة الجزائرية في دعم مثل هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الأجهزة المختصة في دعم المشاريع و إنشاء المؤسسات.

الإطار الاقتصادي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كان عنوان الفصل الثالث ، سلطنا من خلاله الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر فكان المبحث الأول مخصصا لإبراز الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تعريفها و عرض مختلف تصنيفاتها ومجالات نشاطها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى التطور التاريخي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومختلف الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع خصوصا بعد سنة 1988، و جاء المبحث الثالث لعرض أهم الأدوار التي أصبحت تلعبها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على جميع الأصعدة و سنحاول من خلاله إيضاح جملة من العراقيل التي تعاني منها.

الفصل الرابع المعنون ب **دراسة واقع الممارسة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (حالة مقاولي ولاية وهران)** قمنا من خلاله بإنجاز دراسة ميدانية تهدف إلى قياس واقع المقاولاتية لدى مجموعة من المقاولين أصحاب مؤسسات صغيرة و متوسطة، حيث تطرقنا في المبحث الأول لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2015 و سنة 2019 ، كما حاولنا إبراز آثار هذه الأخيرة على الصعيد الاقتصادي. و خصص المبحث الثاني لمنهجية الدراسة الميدانية فسلطنا الضوء من خلاله على النموذج النظري المتبع المتبنى و طريقة صياغة الإستبيان المتبع لقياس المقاولاتية و كيفية جمع البيانات و تفريغها في الجداول ، أما المبحث الثالث فقد خصص للتحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان من خلال إستعمال حزمة الأساليب الإحصائية **SPSS** فعرضنا من خلاله مختلف النتائج المتوصل إليها في دراستنا و قمنا بمناقشتها

الفصل الأول

الإطـار المفـاهيمـي للمقـاولاتيـة

تمهيد :

تزايد مؤخرا اهتمام الباحثين بمجال المقولاتية و إنشاء المؤسسات بحيت أصبحت تعرف كمجال للبحث[10] وتحولت إلى موضوع محوري للنقاش في مختلف الدول ، و هذا نطرا للأهمية المتنامية التي تدرها على إقتصاديات البلدان، حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى استحواذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نسب عالية من النمو في مقابل انكماش المؤسسات العملاقة و يرجع ذلك إلى تتميزها بفعالية في الأداء و قدرة كبيرة على التأقلم في مختلف الظروف إذ أصبحت تعتبر كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي.لذا نجد أن المقاولاتية اليوم أصبحت تأخذ أهمية واسعة في مجتمعاتنا لمساهماتها الكبيرة على مختلف المستويات (الإقتصادي و الإجتماعي .....)

على مستوى الأدبيات النظرية هناك عدة اتجاهات ومقاربات حاولت تحليل الظاهرة المقاولاتية التي ما هي إلا مظهر من مظاهر خلق المؤسسات ، وفي هذا الإطار أشار Berger قائلا" :اليوم كما ، لأمس يمكن أن نميز بين معسكرين لكل واحد تفرعاته الخاصة:

- الاقتصاديون الذين يميلون عادة إلى تصور النشاط المقاولاتي كمتغير بتبع للعوامل الاقتصادية، أين لا يكون للثقافة أي تاثير يذكر.
- الباحثون من تخصصات أخرى الذين يعتبرون النشاط المقاولاتي كمتغير غير منفصل عن الثقافة، بل ينتج عنها و منتج لها في نفس الوقت[11] ، و للتفصيل أكثر في هاته النقاط تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول : إرتأينا في هذا المبحث أن نسلط الضوء على الإطار التعريفي للمقاولاتية لتبيان المراحل النظرية لظهور هذا المصطلح ومختلف النماذج المفسرة لهاته الظاهرة .

المبحث الثاني : يتم فيه التطرق إلى الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي لدى الأفراد، حيث سنعرض أهم المفاهيم و النظريات المتعلقة بالنية أو التوجه.

المبحث الثالث : لطالما إرتبط مصطلح المقاولاتية بمصطلحات أخرى لها علاقة بموضوع المقاولاتية، خصص هذا المبحث لدراسة مصطلح المسار المقاولاتي ،بإعتباره القلب النابض للمقاولاتية وذلك من خلال تبيين مفهومه وأهم النماذج المفسرة له .

[10] Christian Bruyat, **création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, thèse de doctorat science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993, p.32

[11] Berger et Al: **Esprit d'entreprise, culture et sociétés**, Ed Maxima, Paris, 1993, p 04.

المبحث الأول : نظرة عامة حول المقاولاتية

أخذ مفهوم المقاولاتية حيزا من تفكير الإداريين و الإقتصاديين ، و لقد تنبه علماء الإدارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة هاته الظاهرة بإعتبارها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية ، أما على مستوى البحث فإن البحوث حول المقاولاتية لم تبدأ في الواقع تتطور إلا مع نهاية السبعينيات [12] سواء من حيث كثرة الدراسات أو تعدد ميادين الاختصاص.

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية : النشأة و التطور

تشكل المقاولاتية موضوعا لعدة أبحاث منذ عدة سنوات ، هذا الإهتمام يفسر بالأهمية المتزايدة للمقاولاتية في سباق التنمية الإقتصادية للدول و المجتمعات قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن .

أولا : نشأة و تطور مصطلح المقاول و المقاولاتية

من المثير الذهاب تدريجيًا عبر التاريخ لنرى كيف تم تعريف المقاول وما هو الدور الذي أسند إليه كل فترة. في الحقيقة ، مختلف المؤلفين (Laurent، Afou، Boutillier و Uzunidis، إلخ).ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، في هذه الحالة لم يخاطر بأي مخاطر ، لكنه ببساطة تمكن من إدارة الموقع باستخدام الموارد المتوفرة وعرف بأنه الشخص المسؤول عن الأعمال المعمارية الكبرى مثل: القلاع والتحصينات والكاتدرائيات والمباني العامة.

في القرن السادس عشر ، أشار المصطلح "المقاول" إلى شخص يشارك في نشاط عسكري ويوجهه. في القرن السابع عشر ظهر مفهوم المخاطر المتعلقة بمفهوم المقاول بحيث أصبح يعرف على أنه ذلك الشخص المتعاقد مع السلطات العمومية لبناء مبنى أو مؤسسة ما و في بداية هذا القرن تم تطوير النظريات الأولى للمقاولاتية بحيث اعتبر ككاشف للفرص و متحمل للمخاطر فهو يشتري المواد الخام ويحولها ويعيد بيعها إلى شخص آخر متحملا جملة من المخاطر (خسارة محتملة) بهدف تحقيق مكاسب مستقبلية.

يعطي قاموس التجارة العالمي ، المنشور في باريس (1723) ، الكلمات "مقاول ، مقاولاتية" المعاني التالية:

- تقاول : هو الإهتمام بنجاح مشروع ما كبناء منشئة أو مصنع.
- مقاول: هو الشخص الذي يقوم بالعمل.

القرن الثامن عشر حمل مفهوم جديد للمقاول ، فأصبح يعرف على أنه ذلك الشخص المتخصص في الإدارة المالية الذي يضع رأس ماله في خطر من أجل الحصول على عائد مرتفع، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من

[12] Lamia Benhbib, **recherche algérienne : emploi , formation et employabilité**, 2000, CREAD, Alger , 2000, P11 .

أجل تحمل مخاطر اقتصادية. ويعتبر Say من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة[13].

في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ظهر هناك تشويش بين المقاول والمدير: فالمقاول ينظم ويدير مؤسسة من أجل تحقيق الربح من خلال الاستثمار بأمواله، مواهبه، معارفه. فهو من يتحمل جميع المصروفات الملازمة لنشاط الشركة (شراء الآلات ، ودفع رواتب الموظفين ، وما إلى ذلك) وبالتالي فهو المسؤول عن أي خسارة أو مكسب.

في منتصف القرن العشرين ، جاءت فكرة أن المقاول هو مبتكر: فهو ينتج منتجًا جديدًا أو شيئا مختلفًا ذا قيمة. يعتبر Schumpeter بدون شك أب مجال المقاولاتية الذي منح للمقاول مكانة مركزية في التنمية الإقتصادية من خلال كتابه " نظرية التطور الإقتصادي"،و هو أول من أشاد بالمقاول و أهميته و إعتبره مصدرا للتميز. تبنى النظرية القائلة بأن النظام الإقتصادي جانب العرض و الطلب يكون في حالة توازن، فالمقاول بالنسبة إليه هو ذلك الشخص الذي يميل إلى كسر حالة التوازن المسيطرة على هذا النظام من خلال ما يقدمه من إبتكارات وإبداعات.

فالمقاول حسب Schumpeter وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في[14] :

- صنع منتج جديد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

عرف Hitt المقاول هو "ذلك الشخص الذي يعمل بشكل مستقل أو كجزء من منظمة و الذي يقوم بالبحث عن الفرصة المقاولاتية ، ثم يستخدم عملية الإبداع التي تتضمن المخاطر لغرض تعقب أو إستغلال تلك الفرصة."[15]

وحسب كل من Julien وMarchesney المقاول هو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[16]

[13] Jean-Luc Guyot , Jean Vandewattyne **, Les logiques d action entrepreneuriale** , éditions de Boeck université Bruxelles ,1 er édition , 2008, p16.

[14] Sofie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La légende de l'entrepreneur**, Editions la découverte & Syros, Paris, 1999, p. 30.

[15] Michel Hitt, **Management of strategy : Consepts and cases**, South-Western, 4 édi, New York, 2007, p 523

[16] صندرة صيابي، **سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة**، دار المقاولية، قسنطينة، 2008-2009، ص 4.

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد ومبدع"[17]

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من اجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد .

الجدول رقم 01: تطور مصطلح المقاول و المقاولاتية

العصر	الباحث	تطور مصطلح المقاول و المقاولاتية
العصور الوسطى	ـــــــ	الشخص المسؤول عن مواقع الإنتاج الرئيسية.
القرن السادس عشر	ـــــــ	شخص يشارك في نشاط عسكري ويوجهه.
القرن الثامن عشر	ـــــــ	الشخص المتخصص في الإدارة المالية والمخاطر برأس ماله.
نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين	ـــــــ	فالمقاول ينظم ويدير مؤسسة من أجل تحقيق الربح.
منتصف القرن العشرين	Schumpeter	المقاول هو مبتكر.

المصدر : من إعداد الباحث

تعتبر عملية إعطاء تعريف لكلمة المقاولاتية أمر صعب ، إذ إن الباحث يواجه تحديات كبيرة في توضيح أو إعطاء تعريف محدد و دقيق لها ،و هذا لندرة الدراسات التي تتناول المقاول و الأنشطة المقاولاتية إذ تتميز هذه الظاهرة بكونها متغيرة ، معقدة و غامضة فلحد الأن ليس هناك إطار موحد يتفق عليه جميع الباحثين في هذا المجال مما نتج عنه تباين و إختلاف في التعاريف .

المقاولاتية مفهوم قديم إستعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وهي مشتقة من الكلمة الفرنسية entreprneur [18] و التي تعني" العمل الذي يباشر به الشخص ".

[17] Email Michel Hernndez, **L'entrepreneuriat : approche théorique,** Edition l'Harmattan ,Paris, 2001,P 13

[18] Eriksson , Joel & Thunberg , **Nils, Resources and entrepreneurial orientation Empirical findings from the software industry of Sri Lanka** , Masters thesis within business administration , Junketing International Business School , Junketing University , 2006, p 15

ثانيا : تعريف المقاولاتية

لغة : المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة ، و أصل اشتقاقها لفعل قال يقول قولا مقالا ، وقاله في أمره و تقاولا أي تفاوضا ، فالمقاولة معناها المفاوضة و المجادلة .

وهي مشتقة من كلمة مقاول فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي.[19]

إصطلاحا :تعتبر عملية إعطاء تعريف لكلمة المقاولاتية أمر صعب ، إذ إن الباحث يواجه تحديات كبيرة في توضيح أو إعطاء تعريف محدد و دقيق لها ،و هذا لندرة الدراسات التي تتناول المقاول و الأنشطة المقاولاتية إذ تتميز هذه الظاهرة بكونها متغيرة ، معقدة و غامضة فلحد الأن ليس هناك إطار موحد يتفق عليه جميع الباحثين في هذا المجال مما نتج عنه تباين و إختلاف في التعاريف .

المقاولاتية مفهوم قديم إستعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وهي مشتقة من الكلمة الفرنسية entreprneur [20] و التي تعني" العمل الذي يباشر به الشخص ".

Knight وDrucke عرفا المقاولاتية على أنها درجة عالية من المخاطرة و المقاول هو ذلك الشخص الذي يخاطر بموارده المالية ، و يضحي بوقته في سبيل تحقيق فكرة و إنشاء مؤسسة.

ويعرف "Beranger"وآخرون المقاولاتيية والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

- **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

المقاولاتية هي :" سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات و بأشكال مختلفة ، تقوم بإدخال التغييرات في النظام الإقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات ، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الإقتصادية و تكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد و للمجتمع ككل ."[21]

أما البروفيسور Howard Stavenson بجامعة Harvard فيعرف المقاولاتية على أنها عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات و متابعتها و تجسيدها .

---

[19] شلوف فريدة ،**المرأة المقاولة في الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع و تنمية الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة، 2009 ، ص09

[20] Eriksson , Joel & Thunberg , Op Cit , p15.

[21] Alain Fayolle , **entreprendre: apprendre à entreprendre**, les éditions de DUNOD , 2004 , p 18

حسب Filion المقاولاتية هي:" المجال الذي يدرس ممارسات المقاول :مهامه ، خصائصه ، تأثير سلوكه من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية ."[22]

وقد عرفها Drucker : " المقاولاتية هي فعل الإبداع الذي يتضمن القدرة على خلق قيمة جديدة"[23]

وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية ، توصل Verstratete إلى نتيجة إل أن المقاولاتية هي عبارة عن " تواصل بين المقاول ومنظمة ومحركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي تنسيقي و هيكلي"[24]

- البعد الأول هو البعد المعرفي وهو نتيجة رؤية مقاولاتية لدى المقاول و تتميز بفكر إستراتيجي و فطنة. يفسر هذا البعد أيضا بسرعة ردة الفعل (قدرة المقاول على قراءة الأحداث و إتخاذ القرارات بسرعة)، التعلم (إكتساب الخبرات من التجارب السابقة و تكوين المعارف).
- البعد التنسيقي: الناتج عن الفعل المقاولاتي (l'action entrepreneuriale) و الذي يدفع بالمقاول للتموقع و مواجهة العديد من المتعاملين من مختلف طبقات المجتمع ويسعي من خلاله إلى التحكم بمؤسسته.
- البعد الهيكلي: يهتم هذا البعد بالإندماج المقاولاتي و حول خاصية الغاية (الملموس) والذاتية (غير الملموس) هذه الصورة تضع المقاول و منظمته في إرتباط وطيد وتحدد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الإرتباط بشكل مهم على المنظمة و منشئها.[25]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تعريف المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية :

- المقاولاتية هي إنشاء مؤسسة جديدة أو الإبداع في مؤسسة معينة، بمعنى محورها الإبداع
- المقاولاتية هي خلق القيمة.
- المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أنه شخص يتفرد بخصائص معينة.
- تتضمن المقاولاتية عامل المخاطرة و بعدم اليقين.

أما Fayolle و Verstraete فقد أوضحا المقاولاتية على أنها مجال معقد لا يمكن الإكتفاء بتعريف واحد وقاما بتصنيف مختلف التعاريف لمختلف الباحثين وفق أربع تيارات فكرية أو نماذج :

- نموذج إنشاء المنظمة.
- نموذج فرصة عمل.

[22] Lois Jaques Filion, **Le champ de l'entrepreneuriat: historique, évolution, tendances** ,la Revue internationale PME, vo , no. 2, 1997, p.23.

[23] Peter Drucker, **Les entrepreneur , traduit de l'américain par Hoffman Patrice** , éditions Jean – Claude Lattes , 1985 , p11.

[24] Thierry Verstratete, **Entrepreneuriat et stratégie entrepreneuriale : quels modèles pour la recherche et l'action**, Cahiers de recherche du CLAREE , n° 4, 2001, p29.

[25] محمد قوجيل ، **مقياس المقاولاتية** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016 ، ص 04.

- نموذج خلق القيمة.
- نموذج الابتكار.

المطلب الثاني : نماذج المقاولاتية و العلاقة بينها.

أولا : نماذج المقاولاتية:

من بين مختلف الأعمال التي درست المقاولاتية توجد أربعة مدارس فكرية رئيسية ذات أهمية كبيرة في يومنا هذا ، تعرف المقاولاتية حسب تصورات نختلفة ونماذج متعددة الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01 : نماذج المقاولاتية

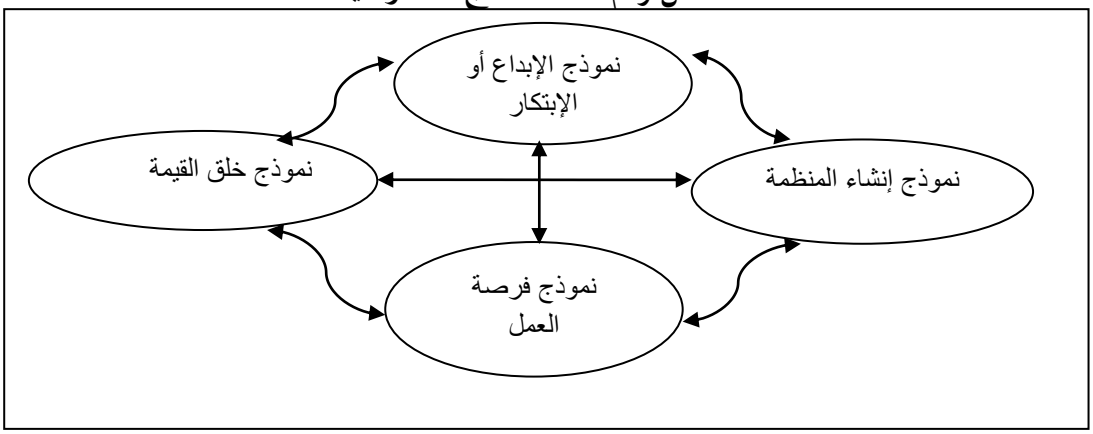

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على المصدر

Karim Messeghem, **L'entrepreneuriat enquête de paradigme : apport de l'école autrichienne** , in Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME,Haute Ecole de Gestion (HEG),Fribourg, Suisse, octobre 2006, p09.

❖ نموذج إنشاء المنظمة:

وهو الإتجاه الأول و الذي يتزعمه Gartner يعتبر المقولاتية هي إنشاء منظمات جديدة و لفهم المقاولاتية يجب علينا دراسة العملية التي يتم بموجبها خلق أو ولادة منظمة جديدة و بمعنى أخر مجموع النشاطات التي تسمح للمقاول بإنشاء موسسة جديدة.

فحسب هذا الإتجاه فالمقاولاتية تشمل مجموع الأنشطة التي يقوم بها المقاول بهدف جمع و تنظيم الموارد المختلفة (موارد مالية ، معلوماتيه ، بشرية ، .....) و ذلك من أجل تجسيد مشروعه الهادف إلى خلق مؤسسة .

و يهدف هذا النموذج إلى دراسة ظهور المنظمات الجديدة و كيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز و التطور إلى كيان موجود بعدما كانت مجرد فكرة في رأس المقاول الذي يتمتع بقدرة كبيرة على تحويل أفكاره و أحلامه إلى حقيقة في أرض الواقع مجسدة في شكل مشروع جديد.[26]

[26]Thierry Verstraete et Alian Fayolle , **Paradigme et entrepreneuriat , Revue de l'entrepreneuriat** , vol.4, N 01 , 2005, P.37.

وحسب رؤوف جزيري " فإن خلق المؤسسات ما هو إلا وسيلة و نتيجة على حد سواء لسيرورة للمقاولاتية "[27].

❖ نموذج فرصة عمل:

يعتبر هذا أحدث النماذج التي يتم دراستها في نماذج المقاولاتية ،و من رواد هذا التوجه نجد Shane و Venkataraman الذين عرفا المقاولاتية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها إكتشاف و تثمين و إستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات و خدمات جديدة.و تنشأ فرصة العمل حسب هذا النموذج إلى وجود إحتياجات غير ملباة في السوق و المقاول وحده هو من يستطيع إقتناص هذه الفرصة.

و الفرصة حسب Casson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات ، خدمات و مواد أولية جديدية ، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم ، و بيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها ، و يتم ذلك عن طريق المقاول الذي تعتبر شخصا قادرا على إكتشاف موارد غير المثمنة و التي يقوم بشرائها و تنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع و منتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين ، و تفطن المقاول لمثل هاته الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف إستغلالها[28] .

يركز هذا النموذج حسب Drucker على دراسة بروز أو ظهور أي نشاط إقتصادي جديد في المجتمع و الذي يعتبر إبتكار أو إكتشاف جديد تولد نتيجة التغيرات الحاصلة في المجتمع سواء كانت إجتماعية ، سياسية ، ديموغرافية و إقتصادية ، و هذا النشاط الجديد لايعني بالضرورة ظهور مؤسسة جديدة.

كما يركز هذا النموذج فقط على دراسة طريقة إستغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة ، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم أفضل للظاهرة[29].

❖ نموذج خلق القيمة:

و هو التيار الذي يتزعمه Bruyat و الذي يعتبر أن الهدف العلمي من دراسة المقاولاتية هو دراسة الثنائية الفرد و القيمة"[30] و إن دراسة المقاولاتية تتمحور حول دراسة العلاقة بين الفرد و القيمة التي ينشأها ويعتبر المقاولاتية المحرك الأساسي للتنمية فمن خلالها يتم خلق القيمة (الثروة).و هذه الثنائية إقترحت من طرف Morin و هي تندرج ضمن ديناميكية التغيير و تعرف من منظورين:

أولا: الفرد ⟸ خلق القيمة

[27] Raouf Jaziri, et Paturel, **L'intention entrepreneuriale de l'universitaire : vers un Consensus conceptuel de l'academic entrepreneurship à L'acadépreneuriat** , ESC Bretagne Brest , 2009, p8.

[28] Eric-Michael Laviolette et Christophe Loue, **Les compétences entrepreneuriales : définition et contruction d'un référentiel** , Le congrés internationale francophone en entrepreneuriat et PME, Haute école de gestion Fribourg , suisse, 2006, P.3.

[29] Alain Fayolle , **entreprendre: apprendre à entreprendre**,Op Cit, p 29-30

[30] Christian Bruyat, **création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**,op cit, p56.

في هذا المنظور ، يعتبر الفرد هو الشرط الأساسي في خلق القيمة إذ هو الذي يقوم بتحديد طرق الإنتاج و سعته و بدون هذا الفرد (أو المجموعة من الأفراد) لا يتم خلق أو إنشاء أي قيمة جديدة .

ثانيا : خلق القيمة ⟸ الفرد

أما هذا المنظور الثاني ، فهو يعتبر خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها الفرد (المقاول) تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه ، ويحتل جزءا كبيرا في حياته (نشاطه، أهدافه، موارده، وحالته الاجتماعية وما إلى ذلك) فبالتالي الفرد الذي يقوم بخلق أي قيمة جديدة (مشروعه الجديد) يصبح مقيدا بها .و القيمة المقدمة هي التي تخلق الرضا لدى المقاول و محيطه.

❖ نموذج الابتكار أو الإبداع :

رائد نموذج الإبتكار هو الإقتصادي النمساوي Schumpeter وهو أول من ركز على الإبداع و المقاولاتية في الاقتصاد من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي، حيث عرف مصطلح الإبداع بأنه الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه .

وعرف الأستاذ سعيد أوكيل الإبداع بأنه " كل الأفكار التي تؤدي إلى التحسين بعد تطبيقها ، سواءا كان في ميدان الإقتصاد و الصناعة ، و في الأمور العامة أو الخاصة، يمكن القول إذن بأن الإبداع بمعناه العام هو كل خروج عن العادي و الروتين أو كل شيء جديد مهما كانت بساطته و تأثيراته على الحياة بصفة عامة، و في هذا الإطار تدخل كل الأعمال التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات بقصد أو غير قصد للحصول على نتائج إيجابية في مختلف الميادين" [31]. أما التعريف الآخر الشائع أيضا في أوساط الاقتصاديين والباحثين، هو الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE على النحو التالي:" الإبداع يتمثل في فكرة أو مجموعة أفكار تترجم في إنتاج منتج أو طريقة عمل جديدة موجهة للبيع أو الاستعمال". وقد صنف Schumpeter الإبداع إلى خمسة أصناف وهي:

- صناعة منتوج جديد و إدخال طريقة إنتاج جديدة.
- فتح سوق جديد و إنشاء تنظيم أو مؤسسة جديدة.
- الحصول على مورد جديد للمادة الأولية.

من المنظرين لهذا النموذج نجد Drucker الذي أكد على أن الإبداع هو القلب النابض للمقاولاتية [32] ، و نجد أيضا كل من Julien و Marchesney الذين أشارا إلا أن "الإبداع هو أساس المقاولاتية "[33]

[31] محمد سعيد أوكيل ، **وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992، ص 110.

[32] Drucker, 1985,cité dans Thierry Verstraete et Alian Fayolle , **Paradigme et entrepreneuriat**, Op.Cit, p 41.

[33] Pierre-André Julien et Michel Marchesnay, **L'entrepreneuriat**. Editions Economica ,1996.

ثانيا :العلاقة بين نماذج المقاولاتية

المقاولاتية هي ظاهرة معقدة فلهذا من الصعب الإكتفاء بنموذج واحد لتعريفها ،وبغية توضيح أكثر لها وجب إجراء دراسة متعددة النماذج و تكاملية هي ما دافع عليه Fayolle و Verstraete و الشكل السابق يوضح ذلك.

فمن الشكل السابق يتضح لنا وجود ستة علاقات بين نماذج المقاولاتية:

- أولا : (فرصة عمل ــ إنشاء منظمة)

لإستغلال أي فرصة عمل على المقاول جمع وتنظيم مختلف الموارد وبالتالي خلق منظمة بطريقة أو بأخرى.

- ثانيا : (إنشاء منظمة ــ خلق القيمة)

لا يمكن لأي منظمة أن توجد من دون خلق أي قيمة مستدامة تمنحها لكل الأطراف المستفيدة من وجودها.

- ثالثا : (خلق القيمة ــ إبداع)

المؤسسة هي مصدر جل الإبداعات في الإقتصاد سواءا كانت تنطيمية ، تقنية أو تجارية فبالتالي فالمؤسسة تسعى دائما لخلق قيمة جديدة عن طريق الإبداع.

- رابعا : (فرصة عمل ــ إبداع)

عند حصول أي موسسة على أي إبداع فبالتالي هي تبني فرصة عمل جديدة في السوق.

- خامسا : (خلق منظمة ــ إبداع)

غالبا ما يكون الإبداع هو الوقود الأساسي لإنشاء و خلق المنظمات

- سادسا : (فرصة عمل ــ خلق قيمة)

لا يتم إستغلال أي فرصة متاحة في السوق إلا إذا كانت تنجر عنها قيمة.

ثالثا: نموذج جديد للمقاولاتية (الجامعة المقاولاتية):

ولد هذا النموذج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات و تم دراسته من طرف عدة باحثين و خبراء (Stankiewicz,; Bird et Allen,; Slaughter et Leslie,) و يتم إستخدام هذا المصطلح لتبيان المهمة الجديدة و الدور الجديد التي أصبحت تلعبه الجامعة في الحياة الإقتصادية ، فلم تعد تكتفي بمهمتها الأساسية و المتمثلة في خلق المعرفة و تكوين الطلبة بل تعدته الى وتعزيز عمل المقاولة من أعضائها والجدول الموالي يوضح تطور تعريف الجامعة المقاولاتية لأهم الباحثين .

الجدول رقم 02: تعاريف الجامعة المقاولاتية

السنة	الباحث	التعريف
1983	Etzkowitz	هي الجامعات التي تفكر في إيجاد مصادر جديدة للتمويل كثل براءات الاختراع، البحوث بالعقود و الدخول في شراكة مع مؤسسة خاصة
1995	Chrisman , Hynes Fraser &	الجامعة المقاولاتية تعني خلق المشاريع عمل جديدة من طرف أساتذة الجامعة، التقنيين أو الطلبة.
1998	Clark	الجامعة المقاولاتية، في حد ذاتها تسعى إلى الابتكار في كيفية دخولها لعالم الأعمال ، وتسعى لإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة التنظيم من أجل الوصول إلى مكانة واعدة في المستقبل. الجامعة المقاولاتية هي التي تسعى لتصبح قائمة والتي تمثل أحد الأطراف الفاعلة في حد ذاتها.
1998	Röpke	يمكن للجامعة المقاولاتية أن تعني ثلاثة أشياء: الجامعة بحد ذاتها كمنظمة تصبح مقاولاتية، أعضاء الجامعة (الأساتذة، الطلبة، الموظفين) يتجهون بطريقة أو بأخرى ليكونوا مقاولين، وتفاعل الجامعة مع البيئة، الاقتران الهيكلي بين الجامعة و الإقليم ، الذي يتبع أسلوب مقاولاتي.
1999	Subotzky	تتسم الجامعة المقاولاتية بتوثيق الشراكة بين الجامعة و قطاع الأعمال ، بتحميل قدر أكبر من المسؤولية للأساتذة للحصول على مصادر خارجية للتمويل و أيضا بأخلاقيات الإدارة في الحوكمة المؤسساتية، القيادة و التخطيط.
2002	Kirby	كما في محتوى أي ثقافة مقاولاتية، الجامعة المقاولاتية لديها القدرة على الابتكار، التعرف على الفرص و خلقها، العمل الجماعي، تحمل المخاطر و الاستجابة للتحديات
2003	Etzkowitz	كما تقوم الجامعة بالتدريب الفردي للطلبة و إرسالهم إلى العالم، الجامعة المقاولاتية تعتبر حاضنة طبيعية، توفر هياكل الدعم للأساتذة، و الطلبة للبدء في مشاريع جديدة، فكرية، تجارية و مشتركة
2003	,Jacob & Lundqvist Hellsmark	الجامعة المقاولاتية تقوم على كل من التسويق (رسوم الدورات التعليمية، الخدمات الاستشارية، و الأنشطة التوجيهية)و التسليع(براءات الاختراع، الترخيص أو امتلاك الطلبة للشركات الناشئة)
2004	Etzkowitz	الجامعة المقاولاتية تأخذ موقف المبادرة في وضع المعارف للاستعمال و زيادة المدخلات في خلق المعرفة الأكاديمية. ما يعني أن الجامعة تمتلك رؤية إستراتيجية

في تطورها و علاقتها مع الشركاء المحتملين. لكن أكثر من ذلك ، فمن ناحية علاقة الجامعة بالمجتمع تتغير، و من ناحية أخرى يتجدد الهيكل الداخلي للجامعة		
لكي تؤدي الجامعة دورها، يجب عليها أن تتبنى موقفا رياديا على مستوى إدارة الأفراد، المعارف و الكفاءات. بهذا الأسلوب، فإن مهمتها التعليمية وإدارتها للمقاولاتية تعرف ب الجامعة المقاولاتية.	Zaharia & Gibert	2005
الجامعة المقاولاتية تستخدم للدلالة على أنشطة الأساتذة فردية كانت أو صمن فرق، و الذين يتجهون إلى التمويل الذاتي عن طريق بيع معارفهم (بحث و تدريب) لعملاء في القطاع العام و الخاص.	(Fuller (OCDE	2005
لكي ينظر للجامعة على أنها مرموقة، عليها أن تكون مبتكرة، مبادرة و ملبية لاحتياجات مختلف الأطراف المعنية. هذا يعني أنه، إضافة إلى التعليم و البحث، الجامعة المقاولاتية يجب أن تشارك بقدر كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للإقليم و الدولة، وأن تكون عنصرا فعالا في تعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة، أن تصبح مقاولاتية، يبدو أنه المعيار الذهبي لأي جامعة دينامكية اليوم.	Miclea	2006
تعرف الجامعة المقاولاتية على أنها الجامعة التي لديها القدرة على الابتكار، التعرف على الفرص ة خلقها، العمل الجماعي، تحمل المخاطر و الاستجابة للتحديات .كما تسعى لإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة التنظيم حتى تبلغ مكانة واعدة في المستقبل. بعبارة أخرى، هي الحاضنة الطبيعية التي توفر هياكل الدعم للأساتذة و الطلبة للبدء في مشاريع جديدة: فكرية، تجارية ومشتركة.	Guerrero - ,Cano Kirby & Urbano	2006
هي التي تولد التقدم التكنولوجي و تسهل عملية نشر التكنولوجيا عن طريق وسطاء مثل مكاتب نقل التكنولوجيا وإنشاء حاضنات الأعمال أو الحدائق العلمية، التي تنتج عنها شركات جديدة.	,Rothaermel & Agung Jiang	2007
السمة الأساسية للجامعة المقاولاتية تكمن في اعتماد أسلوب منظمات الأعمال كالأشكال التنظيمية و تكنولوجيات الإدارة، وإدماج أساليب المنظمات المرتبطة بالتميز ، الجودة و المنافسة، في إطار افتراض أن الجامعة لا تختلف في جوهرها عن أي منظمة أخرى. وبالتالي، يمكن التعامل معها بنفس الطريقة.	Ibarra -Colado	2007
الجامعة المقاولاتية هي التي تسعى بفاعلية للابتكار في طرق تسيير مشاريعها.	Kekale	2007
الجامعة المقاولاتية هي مؤسسة متعددة الأوجه من خلال الآليات المباشرة التي تدعم نقل التكنولوجيا من البيئة الأكاديمية ألى الصناعة، إضافة إلى الآليات غير	Guenther Wagner	2008

		المباشرة التي تدعم أنشطة الأعمال التجارية الجديدة عن طريق تعليم المقاولاتية.
2009	Gibb, Haskins & Robertson	مفهوم الجامعة المقاولاتية تشتمل على كل أنواع الجامعات التي لديها تراث كبير في البحث إضافة إلى حداثة تنظيمها.
2011	Rajhi	الجامعة المقاولاتية هي الجامعة التي تتبنى الممارسات المقاولاتية في بيئتها الداخلية و الخارجية.

المصدر :

Nawel Rajhi, **Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification Des facteurs de son développement dans l'enseignement supérieur tunisien,** Thèse de doctorat université de Grenoble, 2011, p 157-158

Bird و Allen عرفا الجامعة المقاولاتية على أنها تلك الأنشطة و الإستشارات التي تقوم بها الجامعات لصالح للمؤسسات و الأشخاص الذين يسعون إلى خلق مؤسساتهم الخاصة.

أما Jaziri و Paturel فقد عرفا هذه الأخيرة بأنها : تلك الظاهرة التي من خلالها يقوم عضو من الجامعة أيا كان طالبا أو موظفا أو أستاذا أو باحثا بإنشاء مؤسسته الخاصة ، وهذا الإنشاء ليس بهدف ترك هذه الأخيرة (الجامعة)[34].

أما Louis, Blumenthal, Gluck, Stoto فقد ميزوا خمس صفات تتميز بها الجامعة المقاولاتية عن الجامعة التقليدية و هي :

1. الإلتزام بمهمتها الأساسية و هي خلق المعرفة و نشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي.
2. ضمان المرافقة للطلبة حاملي المشاريع .
3. الحصول على براءات الإختراع.
4. مساعدة المؤسسات و تشجيعها على البحث العلمي.
5. دعم الإبداع و الشراكة مع مختلف المؤسسات.

وبالتالي يكمن تعريف الجامعة المقاولاتية من خلال ثلاث محاور أساسية :

- الجامعة: كمؤسسة ، تتبنى الممارسات المقاولاتية من خلال دعم الابتكار في هيكلها وتنظيمها وتبيني استراتيجيات تسعى لخلق هاته النتائج.
- أعضاء الجامعة (الطلاب ، الموظفون ، الأساتذة ، الباحثون): هم مقاولون بمعنى يقومون إنشاء مؤسسة جديدة أو استئناف نشاط قائم بصفة مستقلة عن الجامعة.

[34] Raouf Jaziri, et Paturel, **L'intention entrepreneuriale de l'universitaire : vers un Consensus conceptuel de l'academic entrepreneurship à L'acadépreneuriat ,** Op Cit , p 21.

- تفاعل الجامعة مع المحيط الاقتصادي: تحافظ الجامعة على علاقات مع بيئتها من خلال نقل التكنولوجيا وتسويق نتائج البحوث والشراكة مع المؤسسات ، و ربط العلاقات مع هياكل الدعم المختلفة بهدف دعم خلق المؤسسات.

المطلب الثالث : المواقف المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من الحقول الهامة و الواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية على حد سواء إذ تساهم مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان.

حسب Fayolle " هناك عدة مواقف مقاولاتية و عدة طرق للمقاولة ".[35]

أولا: إنشاء مؤسسة جديدة :

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة أصبح في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات ، حيث ازداد الإهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين ذلك بإعتبار عملية إنشائها معقدة و غير متجانسة و تختلف دوافعها من مقاول لأخر.

فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن ، و بعد دراسة مختلف الإحتمالات و البدائل يقوم بإتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، و هناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة و بدون القيام بدراسات مسبقة مثلا في حالة إكتشاف فرصة مربحة بقوم المقاول بإستغلالها ، كما أن هناك أيضا من يتخذ القرار و هو مجبر أو مضطر لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل و للإندماج في المجتمع .[36] هناك عدة طرق يمكن بهم إنشاء مؤسسة جديدة و سنتطرق لأهمها في مايلي:

- إنشاء مؤسسة من العدم : (La création ex-nihilo)

عبارة ex-nihilo هي عبارة لاتينية تعني (من الصفر) و إنشاء مؤسسة من العدم ليس بأمر السهل ،بحيث يستغرق هذا الأمر وقتا كبيرا حتى تتمكن المؤسسة من بيع منتجاتها في السوق و الحصول على حصة فيه.

و يزداد الأمر صعوبة كلما كانت درجة الإبتكار عالية في المنتج فعلى المقاول إقناع المشترين بمنتوجه الجديد من جهة و تحديد إحتياجات مؤسسته بدقة من جهة أخرى وهاته الصعاب يجب على المقاول تخطيها ، و عملية إنشاء الموسسة من العدم تتطلب كثيرا من العمل الجاد الجهد و المثابرة و ذلك راجع إلى درجة المخاطرة المرتفعة خصوصا في مرحلة الإطلاق.[37]

---

[35] Alain Fayolle, **Devenir entrepreneur**,Pearson Education, France, Paris, 2006, p54.

[36] دباح نادية ، **دراسة واقع المقولاتية في الجزائر و أفاقها (2000 ــ2009)** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2011 ، ص 29

[37] Alain Fayolle, **entrepreneuriat** , Dunod , Paris , 2005 , P 64

- إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ : (La création par essaimage)

عرف Daval إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ ب :" هي طريقة يمكن من خلالها للعامل إنشاء مؤسسته الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة من خلال الدعم التي تقدمه المؤسسة التي يعمل لصالحها و التي تقدم له مختلف أشكال الدعم و المساعدة و هذا للحد من مخاطر الفشل "[38].

أما Husson فقد عرفه على أنه مجموعة من الإجراءات و التسهيلات التي تمنحها المؤسسة لموظفيها الذين يرغبون في تطوير حياتهم المهنية من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة أو شراء مؤسسات موجودة في ظل العلاقة رابح – رابح.

تعتبر هذه العملية سهلة إذا ما قورنت بسابقتها، و لتشجيع و دعم موظفيها تقوم المؤسسات بخلق أجهزة خاصة هدفها المرافقة و تقديم الدعم المالي و الإستشاري للإنطلاق في المشروع وهذا ما يقلل من مخاطر الفشل و يزيد من فرص النجاح لديهم .[39]

تستفيد المؤسسة الأصلية للمقاول و مؤسسته الجديدة عن طريق إبرام صفقات معها ، كالمقاولة من الباطن وغلاب ما تتمتع المؤسسة الأصلية بمزايا تفضيلية في مقابل المساعدة التي قدمتها .

- الحصول على إمتياز : (La création par franchise)

يعود أصل كلمة Franchise إلى اللغة الفرنسية و تعني أن تكون حرا ، وقد إستخدمت لأول مرة في العصور الوسطى لوصف الحقوق و الإمتيازات الممنوحة إلى حاكم المنطقة مقابل السماح بإقامة الأسوق ة الأعياد و عبور المناطق الأخرى.[40]

يعتبر الإمتياز صيغة مهمة من أشكال إنشاء المؤسسات الجديدة ، إذ عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكيد على حقوق الملكية في الدول المختلفة. يمثل الإمتياز نظاما تسويقيا يحتوي على إتفاقات قانونية تعطي الحق للمرخص له و المسمى أيضا الطرف الحاصل على الإمتياز بقيادة عمل يملكه وفق شروط و فترة متفق عليها من الجهة المانحة لترخيص الإمتياز.[41]

يسمح ترخيص الإمتياز للمقاولين الذين لا يملكون أفكار بإنشاء مؤسساتهم الخاصة التي تقوم بتوزيع المنتوج أو تصنيعه أو غيرها (حسب الإمتياز المتحصل عليه) مقابل دفع مبلغ معين للشركة المانحة للترخيص .

و يستفيد المقاول في هاته الحالة من عدة مزايا نذكر منها:

- خبرة المؤسسة المانحة للإمتياز .
- علامة التجارية للمؤسسة.

---

[38] Jonathan Daval, **Conceptualisation et Modélisation de l'Essaimage**, Actes du 1 er congrès de l'Entrepreneuriat , 1999,p. 106

[39] Alain Fayolle, **entrepreneuriat**, Op.Cit, P 65.

[40] مجلة جامعة الباحة، **المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال** ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ,ص 14

[41] Eric-Michael Laviolette et Christophe Everaere-Roussel, **L'essaimage en pme : une forme originale de développement par excroissance**, entrepreneuriat et accompagnement, Harmattan, Paris ,2009, P 100.

- مستوى جودة السلعة.
- عمر السلعة في السوق.
- وجود حصة سوقية.

- إنشاء الفروع : (La création des filiale)

تنشأ الفروع عندما يوكل للمقاول مشروع ذو طبيعة مقاولاتية لصالح مؤسسة قائمة ، تكون درجة الخطر في هاته الحالة محدودة ة يستفيد هذا الأخير من إمتيازات كتلك الممنوحة للإطارات و المدراء.

ثانيا: شراء مؤسسة قائمة.

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس و لا حاجة لأنشائها وفي هذه الحالة يمكن الإعتماد على إمكانياتها في الحاضر و على تاريخها السابق ، و أيضا على هيكلها التنظيمي مما يقلل من درجة عدم اليقين و مستوى الخطر ، و مثلما هو عليه الحال في حالة إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم شراؤها من طرف فرد لحسابه الخاص أو من طرف مجموعة أو من طرف مؤسسة قائمة ، و هذا النوع من النشاط نميز وجود حالتين و هما :

- **شراء مؤسسة في حالة جيدة:** في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على المعلومات المتعلقة بوجود مؤسسة في صحة جيدة للبيع ،ومن ثم يجب على المقاول إمتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها ، خاصة أن سعر السوق لهذه المؤسسات قد يكون مرتفعا ، ومن الضروري أيضا إمتلاك المهارات الجيدة و التجربة الناجحة في التسيير.
- **شراء مؤسسة تواجه صعوبات:** هذه الحالة تتطلب على المقاول إمتلاك معرفة و خبرة جيدتين في تسيير الأزمات، و يجب على المقاول أن يكون على دراية بالإلتزامات التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة تمر في مثل هذه الوضعية و ذلك طبعا في حالة ما كانت هاته الصعوبات معلنة، كما أن إمتلاك علاقات طيبة مع المتعاملين الأساسيين في القطاع تعتبر شرطا أساسيا لنجاح هاته العملية.[42]

المبحث الثاني: الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي

تعتبر النية المقاولاتية عنصرا محوريا و أساسيا في فهم و دراسة عملية إنشاء المؤسسات الجديدة ، فالعديد من المدارس الفكرية المتعاقبة في ميدان المقاولاتية إهتمت بدراسة و تفسير النية المقاولاتية ، نذكر منها المدرسة النشاطية ، السلوكية و المدرسة الإقتصادية ، حيث أن مختلف هاته الدراسات بينت الدور المحوري الذي تلعبه النية في العملية المقاولاتية فكلما كانت النية قوية ، كلما كان إحتمال إنتقال الفرد نحو السلوك كبيرا.

[42] دباح نادية ،المرجع السالف الذكر، ص 31 .

المطلب الأول : مفهوم التوجه المقاولاتي أو النية المقاولاتية

أولا: تعريف النية المقاولاتية

إن تعريف النية هو أمر معقد كون أنه يتضمن عبارات أخرى مثل الهدف ،النية المنطوقة، النية السلوكية، لذلك لا يوجد تعاريف موحدة، فمنها من يشبهها بالحكم و البعض الأحر بالإرادة، أو الحالة الذهنية، بينما يركز البعض الأخر على محتواها ، على الرغم من ذلك فإن النقطة التي تجمع بينهم تفيد بأن النية تتواجد في ذهن الفرد الذي ينميها و التي ترتبط بالإنتقال إلى فعل.[43]

فوفقا ل Emin هناك عدة دراسات حاولت تعريف هذا المصطلح.

حسب Fishbien و Ajzen النية تعتبر أفضل مؤشر للتنبؤ بسلوك الفرد لكونها الخطوة الأولى للعملية المقاولاتية[44].

و أشار Searel أن الأحداث تتكون دائما من عنصرين ، مكون ذهني و مكون مادي، المكون الذهني هو النية إذا مر كل شيء على ما يرام ، المكون الذهني يسبب المكون المادي و يجسده . [45]

و قد عرف Bird التوجه المقاولاتي بأنه تلك العملية التي تبدأ مع إحتياجات ، قيم ، عادات و معتقدات الفرد لغاية خلق المؤسسات ، و بالتالي فالتوجه هو نتيجة مباشرة لنوايا الأفراد التي تتأثر بمتغيرات بيئية .[46]

أما Kruger فقد عرفا هذا التوجه ب : النية المعرفية التي تشمل الوسائل و الغايات.

في حين حسب Davidson فالتوجه المقاولاتي يتحدد أساسا بتلك القانعة التي تترسخ لدى الشخص المقاول بأن المقاولاتية هي الخيار الأفضل له .

Neveu عرف التوجه على أنه تمثيل معرفي لهدف محدد و الوسائل الكفيلة بتحقيقه .[47]

أما Tounes فهو يؤكد على أن التوجه هو إرادة الفرد و هي جزء من العملية المعرفية و لكنها تابعة لسياقات إجتماعية ، ثقافية ، إقتصادية . [48]

---

[43] Moussa Mouloungui , **Processus de transformation des intentions en actions Entrepreneuriales** , Thèse de doctorat soutenue en dep. Psychologie. Université Charles de Gaulle - Lille, 2012. p.61

[44] Francisco Liñán et Chen Yi-Wen , **Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions**, Entrepreneurship Theory and Practice, vol. 33, 2009, pp. 593-617,

[45] Azzedine Tounés et Karim Messeghem**, un modèle exploratoire de l'intention environnementale des dirigeants de pme / pmi tunisiennes**, Revue internationale P.M.E, économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, Volume 27, numéro 1, 2014 , p 7

[46] Léna salah , **L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban** , Thèse de doctorat en sciences de gestion , Université de Nancy 2, 2001, P 66 .

[47] Azzedine Tounés et Karim Messeghem**, un modèle exploratoire de l'intention environnementale des dirigeants de pme / pmi tunisiennes**, Op Cit,p54.

[48] Léna salah , **L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban**, Op Cit,p66.

في حين يرى Parker أن التوجه هو ميل الفرد إلى إتخاذ إجراء ما أو مجموعة إجراءات النابعة من التفكير الواعي الذي يوجه السلوك .[49]

عرف Thompson النية المقاولاتية على أنها قناعة الإعتراف بالنفس في إقامة مشروع جديد و التخطيط للقيام به في المستقبل .[50]

وبالتالي فالنية المقاولاتية هي المفتاح الوحيد لفهم عملية إنشاء مؤسسة ، حيث تعبر عن تمثيل إدراكي للإجراءات التي سيقوم الأفراد بها لإقامة مشاريع جديدة و مستقلة أو لخلق قيمة جديدة داخل الشركات القائمة .

ثانيا : الفرق بين روح المقاولة و التوجه المقاولاتي

ميز Léger-Jarniou بين مفهومين للمقاولاتية : رؤية "ضيقة" تشير إلى تصور أنجلوسكسوني للمقاولاتية يركز على النتيجة والتي تقتصر على نتيجة واحدة متمثلة في إنشاء المؤسسات (خلق مؤسسات صغيرة) ورؤية أوروبية أوسع "موسعة" تتوافق مع روح المقاولة. في هذه الرؤية الثانية ، لا ينبغي أن يقتصر تشجيع روح المقاولة على المهنة الاقتصادية الوحيدة المرتبطة بإنشاء المؤسسات ولكن أيضًا السعي لجعل أكبر عدد من الناس (كالطلاب مثلا) يدركون أهميتها من خلال تطوير مواقف إيجابية وداعمة تجاه هاته الأخيرة.في هذه الحالة ، هناك حاجة لتبديد أي خلط بين روح المقاولة والتوجه المقاولاتي. للقيام بذلك، سوف نحدد هذين المفهومين.

مما لا شك فيه، فروح المقاولاتية هي ظاهرة غير متجانسة و متعددة الأبعاد، وغالبا ما يكون ارتباطها وثيقا بإنشاء المؤسسات، فقدعرفها Harper بأنها تلك الصفة التي تمكن الأفراد بصفة خاصة من البدء في عمل جديد أو تطوير أعمال مبتكرة.

أما Léger-Jarniou فقد عرفها بأنها قدرة الفرد أو المجموعة أو المجتمع بصفة عامة على المجازفة برأس المال في شكل مغامرة بهدف أنتاج سلع و خدمات من خلال توظيف مجموعة من الموارد المختلفة. في ضوء هذه التعاريف ، يبدو أن روح المقاولاتية تشير إلى مجموعة من المواقف العامة والإيجابية والداعمة لخلق المؤسسات وتعزيز العمل الحر كبديل مهني ممكن (OECD ،2001) و هذا ما يعزز النية أو التوجه المقاولاتي للأفراد.

فبالتالي فروح المقاولاتية هي التي تكون تلك المواقف الإيجابية و الداعمة لأي نية أو توجه أو سلوك مقاولاتي للفرد يمكن من خلالها جمع الموارد اللازمة للنجاح.

نظرًا لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والأفراد ، فإن روح المقاولاتية هي موضوع هام للغاية يدرس أكثر فأكثر من قبل الباحثين المهتمين بعملية خلق المؤسسات، وبشكل أكثر تحديدا أولئك الذين يسعون إلى وضع

[49] WMPGC, Weerakoon et GUNATISSA, H. H. A. J. **Antecedents of Entrepreneurial Intention (With Reference to Undergraduates of UWU, Sri Lanka)** .International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue 11, November 2014.p1.

[50] Edmund Thompson**, Individual entrepreneurial intent: Construct clarification and development of an internationally reliable metric**, Entrepreneurship Theory and Practice , 2009.

الوسائل و الأدوات اللازمة لبث هاته الروح و غرسها في المجتمع، ومن خلال بحثنا لاحظنا إختلاف و تنوع كبير في تعريف هاته الروح جمعناه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تعاريف روح المقاولاتية.

السنة	الباحث	التعريف
1938	Murray	هي الروح التي تجعل أصحابها يعملون بجد ويقودهم التزام شديد ومثابرة حازمة ؛ يرون الكوب نصف ممتلئ ، وليس نصف فارغ ؛ إنهم يسعون لتحقيق النزاهة ؛ يمتلكون رغبة تنافسية في التفوق والفوز ؛ أنهم غير راضين عن الوضع الراهن ويبحثون عن فرص لتحسين أوضاعهم ؛ يستخدمون الفشل كأداة للتعلم وتحقيق الفعالية ؛ وهم يعتقدون أن بإمكانهم شخصياً إحداث فرق هائل في مشاريعهم وحياتهم.
1992	Block et Stumpf	"إن روح المقاولاتية هي الإرادة لتجربة أشياء جديدة أو القيام بأشياء مختلفة لمجرد وجود إمكانية للتغيير
1994	Timmons	وهي ما يتصف به المقاول الناجح من مواقف وسلوكيات.
2000	Leger Jarniou	روح المقاولاتية تسمح بتطوير القدرة على التعامل مع التغيير وتجربة الأفكار والتصرف بانفتاح ومرونة كبيرين.
2000	Hernandez	يتسم صاحبها بمراقبة بيئته ، وتحليل المهارات وتحسين التدريب ، والعمل كفريق للمشاركة في خلق المؤسسات.
2001	OCDE	مجموعة من الصفات والمهارات التي تمكن الأفراد والمنظمات والمجتمعات من أن تكون مرنة وخلاقة للتكيف مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع ، والاستجابة لعوامل التغيير.
2002	Groupe expert de l'UE	لا ينبغي أن تقتصر روح المقاولاتية على إنشاء المؤسسات ، ولكن يجب أن ينظر إليها على أنها موقف عام يمكن في نهاية المطاف تكييفه من قبل الجميع كل يوم وفي جميع الأنشطة المهنية.
2004	Kickul et Mc Candless	روح المقاولاتية هي قبل كل شيء عبارة عن العاطفة والتحدي والمثابرة.
2004	Moreau	يستخدم مصطلح روح المقاولاتية أيضًا لوصف أفكار أو أفعال الأشخاص الذين يعيشون في بيئات أخرى غير بيئة الأعمال : العلمية والثقافية والفنية وما إلى ذلك. وبالتالي ، فإن الباحث الذي يمتلك روح المبادرة ليس بالضرورة الشخص الذي سينشئ منظمة جديدة ، بل هو الشخص الذي يخاطر أو يظهر المبادرة في عمله أو في مختبره
2007	Billet	يرتبط روح المقاولاتية بالمبادرة والعمل.

المصدر: Nawel Rajhi, **Op Cit** ,p 101-102

المطلب الثاني: نظريات و نماذج النية المقاولاتية

خلال السنوات الأخيرة ، هناك العديد من النماذج و النظريات التي سعت إلى وصف و التحليل العمل المقاولاتي و إنشاء المؤسسات ،حيث أخذت النية أو التوجه مكانا رئيسيا بإعتبارها الدافع للشخص نحو المقاولة .

أولا: نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل shapero و sokol 1982 .

سمي بهذا الإسم لأنه يسعى إلى تفسير الحدث المقاولاتي ، بمعنى دراسة العناصر المفسرة لإختيار المقاولاتية كمسار عملي بدلا من المسار الوظيفي . يعتبر shapero و sokol 1982 من أوائل الباحثين الذين إهتموا بتفسير إختيار السيرة المهنية للمقاولة و تعتبر أبحاثهم من أقدم الأعمال في مجال المقاولاتية و التي تحضى بقبول كبير في الوسط العلمي الفكرة الأساسية للنموذج أن يبادر الفرد بتغيير كبير و مهم لتوجهه في الحياة ، مثل إتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإقاف و كسر الروتين المعتاد .[51] النموذج الذي إقترحوه ركز على بروز الظاهرة المقاولاتية التي تتأثر ب: 1- الرغبة و 2- الجدوى .

الشكل رقم 02 : نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ shapero و sokol 1982

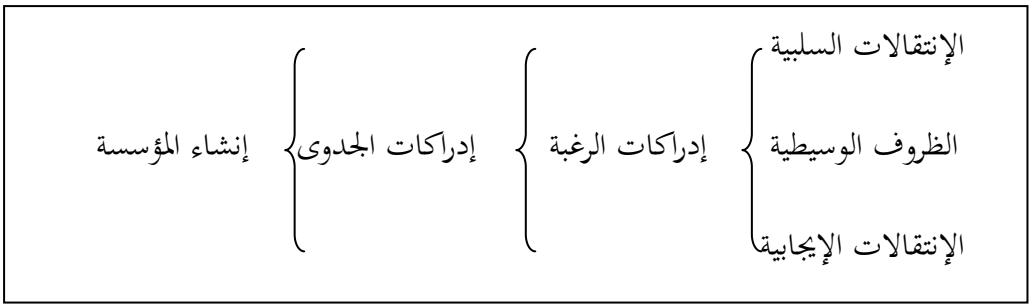

المصدر : Azzedine Tounès, **l'intention entrepreneuriale : une recherche comparative suivant des formations en entrepreneuriat et des étudiants en entre des étudiants DESS CAAE** , Thèse de doctorat en sciences de gestion, France université de Rouen, 2003, p 67.

فيما يلي سوف نقدم تحليلا مفصلا لكل من هذه المتغيرات:

- **الانتقالات السلبية** :

إنها حالات الإنتقال الجسدي بمعنى الكلمة ، وهي عموما ليست تحت سيطرة الفرد بل تفرض عليه من الخارج و هي العوامل الأكثر شيوعا مثل الهجرة الإجبارية ، الطلاق ، الترمل كما يمكن وجود حالات مرتبطة بالعمل : كالبطالة عدم إمكانية إيجاد عمل بعد التخرج أو التكوين ، عدم الرضا عن العمل ، علاقات سيئة مع المسؤولين .

[51]théorie de A. shapero et L.Sokol 1982 ; Emin Sandrine, **les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention**, institut universitaire de Technologie, l'Université d'Angers, d'après la revue de l'entrepreneuriat, Vol 3, N° 01, 2004, pp.1-33.

حيث و جد الكاتبان قابلية كبيرة لإنشاء المؤسسة في بعض فئات المجتمع : اللاجئين و المنتقلين ، إنشاء المؤسسة يمثل أحيانا االسبيل الوحيد لهذه الفئات من الإندماج في المجتمع الجديد .

- **الظروف الوسيطية :**

هي عوامل ناتجة عن الإنتهاء من مرحلة من مراحل الحياة و تختلف عن الانتقالات السلبية في القدرة على التنبؤ بها .

- **الإنتقالات الإيجابية :**

وهي غالبا تمثل الفرص و التي تلعب دور المحفز للشخص المقاول و تدفعه إل الإنشاء الفعلي للمؤسسة وهي جد نادرة مقارنة بالحالات الأولى كالإلتقاء بشركاء أو مشتثمرين يمكنهم تمويل نشاط جديد أو إبتكار منتوج جديد أو فرصة متاحة في السوق

وفي الأخير يجب التأكيد أن الإنتقالات الثلاثة تسيير جنبا إلى جنب و تدعم بعضها البعض ، فلا يمكن الإنتقال الى الإنشاء الفعلي بأحد هذه الانتقالات لوحده.

- **إدراكات الرغبة :**

تشير إدراكات الرغبة إلى العوامل الإجتماعية و الثقافية التي تؤثر في نظام القيم لدى الفرد ، فكلما كان المجتمع يولي أهمية كبيرة للإبداع و الإستقلالية والمخاطرة كلما زاد عدد المؤسسات المنشئة ، فنظام القيم هذا يتكون مت تأثير الأسرة ، بما في ذلك الأباء الذين لهم دور في تشكيل الرغبة ، التجارب السابقة ، الإعتراف المجتمعي بدور المقاول كلها عوامل تزيد من إدراكات الرغبة.

فالرغبة وهي متغير بسيكولوجي مرتبط بوجود محفزات و قيم لدى المقاول بحيث أكد shapero و sokol على أن المقاولين لهم رغبة قوية للإستقلالية كونتها بيئتهم الداعمة لمثل هاته القيم و المعتقدات، فمن أجل إنجاز مؤسسة جديدة مختلفة و مبتكرة يجب أن تكون قادرا على تصور نفسك تلعب هذا الدور ، معناه أن العمل يجب أن يكون موثوقا[52]

- **إدراكات الجدوى :**

تنشأ هذه الإدراكات من خلال معرفة الفرد لجميع أنواع الدعم و المساندة المتوفرة له لتحقيق فكرته و المتمثلة في إنشاء الموسسة، فتوفر الموارد المالية و التي تعتبر هامة جدا يؤثر بشكل كبير على التوجه المقاولاتي فهذا الميل يتولد نتيجة إمتلاك الفرد لمخدخرات خاصة أو مساعدات مادية ممنوحة من طرف العائلة أو الأصدقاء .

الموارد البشرية بلعب دورا هاما في تكوين هذه الإدراكات فتوافر المشورة و المساعدة البشرية (الزوج ، الأصدقاء و الزملاء) ، و كذلك وجود يد عاملة كفؤة (من حيث التأهيل و التكلفة) في منطقة معينة يشجع على المقاولاتية.

[52] Albert Shapero, **The displaced, un comfortable entrepreneur**, Psychology Today, vol. 9, n° 6, 1975, p. 83-88

إدراكات الجدوى ترتبط بصفة وثيقة بستة أنواع من الموارد (M6) في نظرية Ishikawa (مال ، أشخاص ، ألات ،معدات ، علامة ، تسيير) هاته الموارد التي يجب على المقاول جمعها بهدف إنشاء مؤسسته.

ضمنيا هذا النموذج قائم حول النية ، و يؤكد إلى أنه لتشجيع بروز هذه الأخيرة ، يجب أن يكون هناك تداخل و تناسق بين إدراكات الرغبة و الجدوى ، حيث أحذ أي متغير منفرد لا يقود لإنشاء المؤسسة إلا أنه لم يشر إليها بصفة صريحة.Krueger و الذين يعتبران من أشد المدافعين عن هذا النموذج قام بتعديله من خلال إضافة متغير النية الذي كان ضمنيا في النموذج السابق .[53]

الشكل رقم 03 : نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل shapero و sokol وفق Krueger

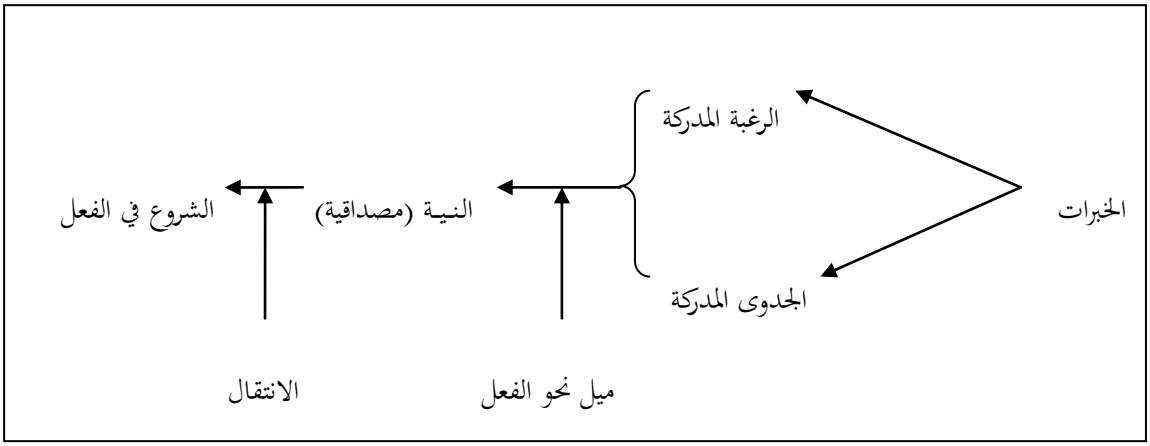

المصدر : Emin Sandrine, **les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention**, institut universitaire de Technologie, l'Université d'Angers, d'après la revue de l'entrepreneuriat, Vol 3, N° 01, 2004, p86

نلاحظ من الشكل السابق أنه وقبل الإنطلاق الفعلي في مشروع إنشاء الموسسة يجب تتوفر لدى الفرد نية مقاولاتية تدفعه للميل نحو الفعل .

ركز Krueger أفكاره على مفهوم النية المقاولاتية (المصداقية) فالإنطلاق في مغامرة إنشاء المؤسسة يجب أن يحظى بالإيمان بالفرصة التي تتأتى من النية، إذ لو توفرت هاته الأخيرة و كونت تصور لدى الفرد (إيمان) ستدفعه للإنطلاق الفعلى في خلق مؤسسته الخاصة. حسب هذا النموذج ، فالانطلاق في العمل المقاولاتي ، يتطلب تداخل ثلاثة متغيرات : الرغبة المدركة ،الجدوى المدركة النيـة إذ كل من العنصرين الأولين (الرغبة المدركة ،الجدوى المدركة) تؤخذ نفس التوجه مع تلك التي تصورها كل من shapero و sokol 1982 أما عنصر النية (المصداقية) فتعتبر متغير وسيط له تأثير على مختلف المتغيرات المقترحة أكد أن هذه المتغيرة لها تأثير كبير على الخبرات ، الرغبة المدركة الجدوى المدركة فكلما كانت ضعيفة لا يمكن التنبأ بالشروع للفعل ، أما إذا كانت قوية فالمرور للفعل يمكن أن يكون أكثر سهولة و سيكون لها أثر أكثر قوة على الحدث المقاولاتي.

[53] Omar Touab, **Essai empirique sur les déterminants de l'acte entrepreneurial dans le secteur textile marocain** , European Scientific Journal , 2014.

ثانيا :نظرية السلوك المخطط ل Ajzen 1991

هي إمتداد لنظرية الفعل العقلاني[54] ، تمثل هذه النظرية مساهمة نفسية إجتماعية في ظاهرة التوجه المقاولاتي ، و تعتبر مرجع لغالبية الباحثين الذين درسوا السلوك و التوجه ،بحيث تعطي مكانة مركزية للتنبؤ بالسلوك ، تنص هاته النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات .[55]

حسب Ajzen يمكن إعتبار المقاولاتية كسلوك مخطط ، فبالتالي هذا السلوك تسبقه نية ، في هذا الخصوص يمكن إعتبار المقاولاتية كعملية متعددة الخطوات [56] ، إذ تلعب النية دور المحفز أو الوسيط الذي يمهد الطريق للمقاول لإنشاء المؤسسة. كما يعتبر Ajzen النية أفضل مؤشر للسلوكات الإرادية فهي ترتكز على فكرة أن أي فعل مدروس يكون مسبوق بنية القيام بسلوك معين، لذلك تمر نشأة المؤسسة بعدة مراحل تبدأ بالفكرة ثم النية و تنتقل نحو أخذ القرار الفعلي لإنشاء المؤسسة.

الشكل رقم 04: نظرية السلوك المخطط ل Ajzen 1991

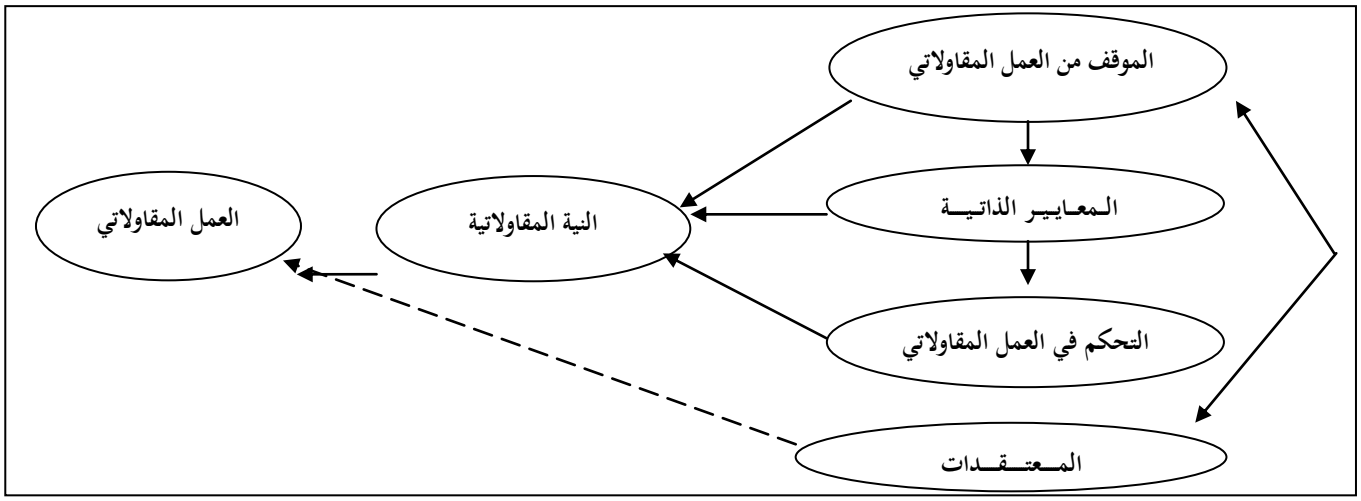

المصدر : Icek Ajzen**, The theory of planned behavior ,** Organizational Behavior and human Decision Processes, Academic Press,University of Massachusetts at Amherst,1991, p.182

تشير هذه النظرية إلى أن نية القيام بسلوك معين من طرف الفرد تتأثر بثلاث عوامل رئيسية و هي :

- الموقف من العمل المقاولاتي : يلعب الموقف دورا محوريا ضمن نظرية السلوك المخطط فهو الوسيط بين مرحلة التوجه و الإلتزام بالفعل ، و هو يعرف " على أنه الميل بشكل إيجابي أو سلبي نحو شيء،

[54] هي نظرية أستخدمت بشكل واسع كنموذج للتنبؤ بالتوجهات السلوكية للفرد ، و تستند على أن كل السلوكات هي تحت الرقابة الإرادية التامة للفرد ، أي الفرد هو من يتحكم بسلوكه ، و تتحدد بمحددين أساسين هما : الموقف و المعيار الذاتي.

[55] Malek Bourguiba, **de l'intention a l'action entrepreneuriale: approche comparative aupres de TPE français et tunisiennes** , Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion de l'Université de NANCY 2, décembre 2007, P47 .

[56] Ruhle SMühlbauer, **The heirs of Schumpeter: An insight view of students' entrepreneurial intentions at the Schumpeter School of Business and Economics ,** Schumpeter discussion papers , 2010.

شخص، مؤسسة أو حدث "[57] ، فهو الذي يترجم درجة تفضيل أو عدم تفضيل الفرد للقيام بالمغامرة المقاولاتية ،فوفقا لـ Fishbein و Ajzen فإن المعتقدات تحدد المواقف نحو الفعل و التي تؤثر على نية التصرف والتي بدورها تؤثر على توقع السلوك .

للموقف إرتباط كبير بالنتائج المتوقعة منه. فالموقف يعكس ميل الفرد نحو السلوك لكنه لا يؤدي دائما إلى نية تحقيق هذا السلوك (خلق مؤسسة خاصة) فالشخص الذي لديه تقييم سلوك أن كل سلوك سيؤدي إلى نتائج إيجابية ، فإن الشخص يميل إلى أن يتبنى هذا السلوك ، على عكس ذلك ، فإن الشخص الذي لديه تقييم السلوك سيؤدي إلى عواقب سلبية ، فالشخص يميل إلى ترك هذا السلوك .[58]

- المعايير الذاتية :هي نتاج الضغط الإجتماعي المسلط على الفرد من قبل الأشخاص الذين بإستطاعتهم التأثير على قراره (العائلة أو الأبوين و كذلك أصدقائه) ، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه .

كما يمكن للسياسات الحكومية التي تشجع مثلا على إنشاء المؤسسات أن تؤثر في رفع توجهات الأفراد إلى هذا النوع من الخيارات المقاولاتية ، وللعامل الثقافي و المحفزات النفسية (الحاجة لتحقيق الذات ، البحث عن الإستقلالية) تأثير فعال على الفرد المقاول في إختيار مساره المهني.

فمختلف الدراسات التي تناولت موضوع النية المقاولاتية لم تتفق كلها على التأثير المباشر للمعايير الذاتية عليها ، فوفقا ل Krueger أنه نادرا ما يساهم هذا المتغير في التفسير المباشر للنية المقاولاتية.

ضمن نموذج السلوك المخطط المعايير الذاتية لها أثر مباشر على النية ، بينما الأمر ليس كذلك في نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل shapero و sokol الذي يعتبر أن هذا المتغير لا يمثل إلا بعدا واحدا من أبعاد الرغبة في الفعل المقاولاتي .[59]

في المقابل وجد باحثون أخرون أمثال Kolvereid، Davidson ، Bratiano و Sook أن للمعايير الإجتماعية تأثير كبير و مباشر على النية المقاولاتية لدى طلبة الجامعة التي أقيمت فيها هذه الدراسات .

- التحكم في العمل المقاولاتي: و يطلق عليه أيضا مصطلح (الرقابة السلوكية) ، يقصد بهذه المتغيرة : إدراك سهولة أو صعوبة إنجاز السلوك .[60] فهي تتضمن الأخذ بعين الإعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد و مؤهلاته الخاصة ، كذلك الموارد و الفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك .

---

[57] Icek Ajzen, **Attitudes, Personality and behavior**, Mapping Social Psychology, Second Edition, Series Editor: Tony Manstead 2005.

[58] Maisaroh, Umi Widyastuti and Ati Sumiati, **Entrepreneurship Education and Its Effect on Entrepreneurial intention: Case Studies in the Faculty of Economics, State University of Jakarta**, Proceedings of 23rd International Business Research Conference 18 - 20 November, 2013,p06.

[59] Jean pierre Boissin, Chollet B et Sandrine Emin , **Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise**, Revue française de gestion 2004.

[60] سلامي منيرة ، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2008 ، ص 48.

و يمكن أن تؤثر هذه المتغيرة على السلوك بطريقتين :

إذا كان السلوك تحت التحكم الكامل لإرادة الفرد ، فمتغير التحكم في العمل المقاولاتي تكون مرتبط بصفة مباشرة بالمتغيرتين الأخريتين (الموقف من العمل المقاولاتي و المعايير الذاتية)، أما إذا كان السلوك جزئيا تحت الرقابة الإرادية للفرد أو لم يكن تحت الرقابة ، تكون هذه المتغيرة متصلة مباشرة بالسلوك.

إن مفهوم التحكم في العمل المقاولاتي يتوافق مع مفهوم إدراكات الجدوى التي أقرها shapero و sokol ويتوافق أيضا مع مفهوم الفعالية الشخصية Self-Efficacy التي أتى بها Bandura .[61]

و بالإضافة إلى المتغيرات الثلاث السابقة و المفسرة للتوجه المقاولاتي ، ميز الباحث متغير جزئي ألا و هو المعتقدات بحيث المعتقدات هي التي تقدم المعلومات للشخص و رتبها إلى ثلاثة أصناف [62]

- معتقدات مكملة : التي تخدم تطور نتائج العمل و تنفذ الموقف .
- معتقدات ذاتية : تؤثر على المعايير الذاتية .
- معتقدات التحكم : تقود للتحكم .

إستخدمت نظرية السلوك المخطط بنجاح في العديد من الدراسات و في مختلف المجلات ، حيث إستخدمت في التنبؤ بالكثير من السلوكات مثل فقدان الوزن ، الإقلاع عن التدخين ، الخيارات الإنتخابية ، الإختيارات الوظيفية كما أن هذه الأخيرة لا تقل أهمية عن نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ، لما لا و قد تم إستخدامه من من طرف العديد من الدراسات التي ركزت على موضوع المقاولة، حيث وجد أن المسبقات الثلاثة للتوجه (الموقف من العمل المقاولاتي المعايير الذاتية ،التحكم في العمل المقاولاتي) تفسر من 30 إلى 40 بالمئة من التغاير في السلوك .[63]

ثالثا: نموذج التزامن ل Watkins

إقترح **Watkins** نموذجا أكثر ملائمة يأخذ في البعد الزمني كمتغير مفصلي ، فقد حاول تقسيير قرار الدخول في المغامرة المقاولاتية (قرار إنشاء مؤسسة) من خلال تزامن ثلاثة عوامل هي : الدافع ، إقتناص الفرصة ، الخبرات و المهارات .[64] إن توفر العوامل الثلاثة، فرد محفز يمتلك مجموعة من الخبرات و المهارات تساعده في إقتناص فرصة معينة يؤدي حتما إلى التأكد من إنشاء المؤسسة و الشكل الموالي يوضح ذلك :

---

[61] Albert Bandura, **Self-efficacy mechanism in human agency** , American Psychologist ,1982.

[62] Colot , conblek et ladhari J , **influence des facteurs socio-économique et culturels sur l'entrepreneurial documents d'économie et de gestion** ,centre de recherche warocque . working paper : 2007,P 08.

[63] Teemu Kautonen., Van Gelderen, M. and Fink M. **Robustness of the Theory f Planned Behavior in Predicting Entrepreneurial Intentions and Actions**. Entrepreneurship Theory and Practice, 2015, p 655-647.

[64] Christian Bruyat, **création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, Op Cit , p 54.

الشكل رقم 05: نموذج التزامن لـ Watkins

المصدر :

Christian Bruyat, **Création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, thèse de doctorat science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993, p 414.

قام Watkins بتعديل هذا النموذج حيث أصبح خطيا مستندا في ذلك إلى خبرته الطويلة في تكوين و تنشيط مجموعات كبيرة من المقاولين ، بحيث أصبح من الضروري لفهم و تفسير الرغبة أو التوجه المقاولاتي تحديد مسار يتكون من ستة مراحل :

1. رغبة عامة للشخص في إنشاء المؤسسة.
2. إكتساب المهارات و الخبرات المساعدة في فكرة الإنشاء.
3. تحديد نوع المنتج و السوق المستهدف أي التركيبة (منتج _سوق أو خدمة_ سوق).
4. تخصيص الموارد الضرورية من أجل دراسة التركيبة (منتج _سوق أو خدمة_ سوق) .
5. إطلاق المنتج في فترة تجريبية.
6. تجند الفرد بكل وقته من أجل مشروعه.

الشكل رقم 06: نموذج Watkins المعدل

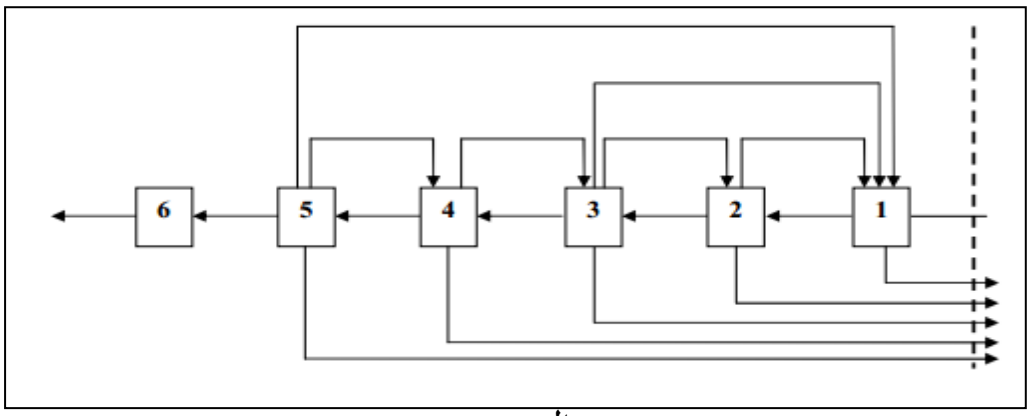

المصدر :

Christian Bruyat, **Création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, thèse de doctorat science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993, p 416.

رابعا: نموذج النية المقاولاتية ل Bird 1988

لقد طور الباحث هذا النموذج من خلال دراسة أجراها على ما يقارب 20 مقاول ، حيث خلص الى نموذج يعتبر كدليل للأفراد الراغبين في دخول عالم المقاولاتية ، فحتى نتمكن من التنبأ بالسلوك المقاولاتي يجب تسليط الضوء على النية المقاولاتية والتي بدورها تتأثر بعدة عوامل منها :

- العوامل الشخصية : كالخبرة المقاولاتية السابقة ، القدرات الشخصية للفرد المقاول .
- العوامل الخارجية : تشمل مختلف العوامل السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية التي تحيط بالمقاول.

هاذين العاملين يساعدان في بلورة الخلفية لدى الفرد و التي تتكون من عاملين أساسين وهما :

- التفكير الشمولي البديهي و التفكير التحليلي العقلاني .

حسب النموذج السابق فمن نمط التفكير يمكن التنبأ مباشرة بالنوايا ، فالخلفية المقاولاتية تقوم بإطلاق مجموعة من الأفعال يكون الهدف الوحيد منها هو إنشاء شركة جديدة كتقييم الفرص و إعداد مخطط الأعمال .

الشكل رقم 07: نموذج النية المقاولاتية ل Bird

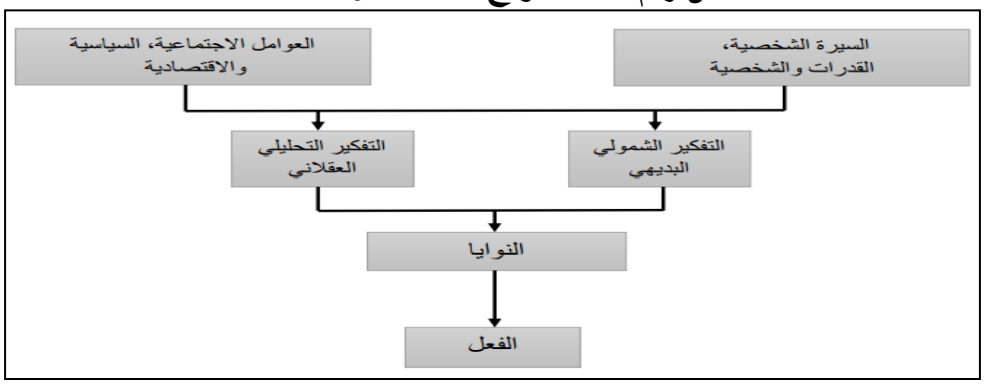

المصدر: Boyd et Vozikis ,**The influence of self-efficacy on the development entrepreneurial intentions and actions**. Entrepreneurship theory and practice, 18, (1994). p 65

قام كل من Boyd و Vozikis بتعديل النموذج السابق بإضافة متغير جديد سمي بمتغير بفعالية الذات الذي بدوره يوفر مجموعة إضافية من المعلومات تساعد في تشكيل النية المقاولاتية. وتحدد النية في هذا النموذج الجديد عن طريق التفكير الشمولي البديهي الذي يبلور فعالية الذات و التفكير التحليلي العقلاني الذي يؤدي إلى الإدراكات و المواقف .

الشكل رقم 08: نموذج النية المقاولاتية المعدل .

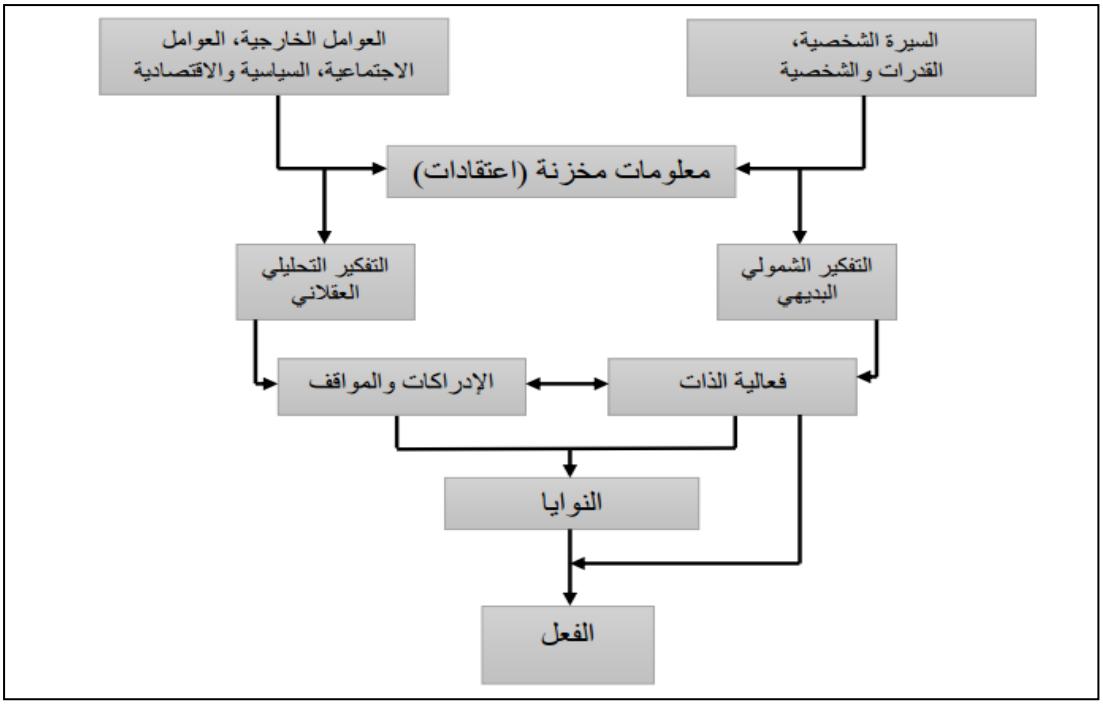

المصدر: Boyd & Vozikis ,**The influence of self-efficacy on the development entrepreneurial intentions and actions**. Entrepreneurship theory and practice,18, (1994) , p69

حسب النموذج المعدل ، تعتبر فعالية الذات كنتيجة لمجموعة من المعارف و طرق التفكير بحيث تقوم بتعديل العلاقة بين النية المقاولاتية و السلوك إذ إن الشخص لا يقوم بالسلوك المقاولاتي إلا إذا كان متغير فعالية الذات له علاقة قوية بإدراك فرصة معينة. هاته الفرصة ناتجة عن مجموعة من المتغيرات الشخصية و الخارجية .

المطلب الثالث: مصطلحات ذات صلة بالمقاولاتية

لطالما إرتبط مفهوم المقاولاتية بمفاهيم و مصطلحات أخرى جديدة منها:

أولا : المقاولة من الباطن – L'intrapreneuriat –

لم يعد مصطلح المقاولاتية يقتصر على خلق و إنشاء المؤسسات ، بل أصبح يحظى باهتمام متزايد من طرف المؤسسات ذات الحجم الكبير خاصة في ظل موجة من التغيرات السريعة التي أصبح يشهدها محيطها و الذي صعب عليها مهمة التأقلم معه ، مما جعلها تلجأ إلى أساليب جديدة و مبتكرة تستطيع من خلالها التكيف والعمل أيضا على تطوير منتجاتها بشكل دائم و مستمر ،نذكر منها أسلوب المقاولة من الباطن أو المقاولة الداخلية .

يعرفها Burgelman على " أنها تلك العمليات التي من خلالها تنخرط المؤسسة في تنويع نشاطاتها مخ خلال تنمية قدراتها الذاتية"[65] ، أما Pinchot على أنها " كل تلك النشاطات المقاولاتية المتواجد بداخل المؤسسات الكبرى "[66]

و قدم Julien تعريفا مفصلا لها على أنها مجموعة من السلوكيات و المناهج و الإستراتيجيات التنظيمية المتعلقة بإكتشاف و إستغلال الفرص الجديدة بهدف خلق القيمة داخل مؤسسة قائمة .[67]

فالمؤسسة تسعى من خلال هذا الأسلوب إلى خلق منظومة تجتذب من خلالها كل الأفكار الإبداعية لموظفيها الذين يمتلكون حس المقاولة و توظيف طاقاتهم و هذا ما يساعدها من حالة الجمود و نقص الإبداع إذا كانت تعيشها إلا أن مفهوم المقاولة من الداخل مازال يكتنفه بعض الغموض و التناقضات ، فمن جهة نجد المقاول الذي هو في بحث دائم عن الإستقلالية و من جهة أخرى نجد المؤسسات ذات السلطة الهرمية .

ومن أجل تطوير المقاولة الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي[68]:

- تشجيع التجربة و العمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة.
- يجب على المؤسسة تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة معا بغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة.
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة و تسهيل عملية الحصول عليها.
- يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما إلى أن يكافأ بشكل جيد على كل الجهد و الطاقة التي بذلها في تطوير المشروع الجديد، و يجب وضع أهداف أداء عرضية يكافأ المقاول إذا ما حققها، و أفضل المكافآت في المشروعات الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده و فعاليته في إنجاح المشروع.

و يمكن التفريق بين المقاولاتية و المقاولة من الباطن من خلال عدة أبعاد موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: أوجه الإختلاف بين المقاولاتية و المقاولة من الباطن

مجال الإختلاف	المقاولاتية	المقاولة من الباطن
واقع الممارسة	نلتمسها أكثر في المؤسسات الصغيرة	نلتمسها أكثر في المؤسسات الكبيرة
طبيعتها و مهمتها	إبتداء مشروع صغير الحجم و إدارته	تشغيل و إدارة مؤسسة قائمة بالأصل
تحمل المخاطر	أقل مخاطرة و مصاعب مقارنة مع المقاولة من	أكثر صعوبة و مخاطرة من المقاولاتية

[65] Robert Burgelman, **process model of internal corporate venturing in the diversified major firm**, Administrative science quarterly, vol 28, n°2 ,1983, p233.

[66] Gifford Pinchot, **Intrapreneuning**: **why you don't have to leave the corporation to become an entrepreneur**, New York : Harper and Row, 1985, P 03

[67] Pierre-André Julien, **Entreprendre : une introduction à l'entrepreneuriat**. Edition de Boeck, Paris, 2009, p 305.

[68] Robert Hisrich and Michel Peters, **Entrepreneurship**, McGraw-Hill, Boston, 5 th Edition, 2002, p.602

و الصعاب	الباطن	و خصوصا المخاطرة المالية
الإستقلالية و الإعتماد على النفس	المقاول مستقل بذاته و يعتمد على نفسه في إدارة مؤسسته	ليس مستقلا بذاته و إنما تابع لمنظمة معينة يخضع لإجراءاتها و قوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها و خصوصا البيئة الداخلية	أقل سيطرة على البيئة التي يعمل فيها

المصدر : مجدي عوض مبارك ، **الريادة في الأعمال** ، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن ، 2009 ، ص 230

أما أوجه التشابة بين المقاولاتية و المقاولة من الباطن فهي إرتكازهما على الإبداع و تهدفان الى الرفع في الطاقة الإنتاجية و دعم الجهود الرامية إلى خلق القيمة داخل المؤسسة وفي كلتا الحالتين ، نجد أن المقاول في بحث دائم عن الفرص الجديدة لإستغلالها مع أفضلية أكبر للمقاولة من الباطن نظرا لقلة المخاطرة فيها و دعم المؤسسة لها.

ثانيا : المقاولاتية الإجتماعية - L'entrepreneuriat social -

على مدار العقد الماضي احتلت المقاولاتية الاجتماعية ـ هي مصطلح حديث النشأة ـ أهمية خاصة لدى صانعي القرار من جهة و الباحثين و الأكاديميين من جهة أخرى بعدما أثبتت نجاعتها في الاستجابة و مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية (الفقر و التهميش) التي أصبح يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر .

- **أولا: تعريف المقاولاتية الإجتماعية :**

مفهوم المقاولاتية الإجتماعية مفهوم حديث و لاتوجد أبحاث كثيرة تتناوله لجدته في الساحة الإقتصادية العالمية كنتيجة لذلك ، لا يوجد هناك تعريف موحد لها و نقترح هنا بعض التعاريف التي تقدمها المنظمات التي تنشط في هذا الميدان على المستوى الدولي.

" المقاولاتية الإجتماعية تحيل على المبادرات التي تعتمد (ولو جزئيا) على أنشطة تجارية يتم زرعها في السوق من أجل دعم الحس الإنساني و الرابط الإجتماعي ".[69]

و تعرف المنظمة الدولية لنشر المقاولاتية الإجتماعية أشوكا Ashoka المقاولون الإجتماعيون : هم أفراد يقترحون حلولا مبدعة للمشاكل الإجتماعية المهمة في مجتمعنا ، إنهم طموحون ، مثابرون ، و يتعرضون لإشكاليات إجتماعية كبرى و يقترحون أفكارا جديدة قادرة على إحداث تغييرت على أعلى مستوى.[70]

وقد عرفها الخبير والمحاضر الدولي من أصل جزائري طارق غزالي، خلال مؤتمر نظمه "منتدى التفكير حول المؤسسة" في الجزائر، إن "المقاولاتية الاجتماعية" التي تقوم على تحالفات إيجابية بين السلطات العمومية وقطاع

[69] تعريف تقدم وكالة دعم المبادرات السوسيو إقتصادية، دليل المقاول الإجتماعي الموجود على الموقع التالي:
http://www.entrepreneur-socialnpdc.org/spip.php?article27

[70] المرجع السالف الذكر

الأعمال والمواطنين، تسمح بمجابهة التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري ومنها مكافحة الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء، وتمكن من خلق طبقة قوية من المقاولين الصغار في الأوساط الشبابية والنساء والعائلات المحدودة الدخل وهذا بالانطلاق من تشخيص دقيق للواقع الاجتماعي مع ضرورة الاعتماد على التراكمات التاريخية من تراث ثقافي وأخلاقي كقاعدة لإقامة تنمية مستدامة بإشراك كل شرائح المجتمع على المستوى الوطني.

و عرفها Noya على أنها " تلك المقاولاتية التي تسعى لإيجاد حلول مبتكرة للقضايا و المشاكل الإجتماعية بهدف تحسين ظروف الحياة داخل المجتمع ".[71]

المقاولون الإجتماعيون لا يقيسون أداءهم بالربح المادي فقط بل بالقيمة الإجتماعية التي قدمها المشروع للمجتمع و يسعون لصنع حل أو مشروع إجتماعي، يحل المشكل أولا و يوفر مناصب عمل لبعض فئات المجتمع بطريقة جد مبتكرة يسعى من خلالها إلى :

- الحد من مشكل البطالة .
- تحقيق العدالة الإجتماعية .
- محاربة الفقر و الأفات الإجتماعية.

وللمقاولاتية الإجتماعية دور هام في تنمية الإقتصادات ليس فقط في الدول الكبرى على غرار أوروبا و أمريكا فقط بل حتى في الدول الفقيرة فبنغلاديش مثال على ذلك مع صاحب جائزة نوبل للسلام البروفسور محمد يونس، مدير "غرامين بنك"[72] أو بنك الفقراء ذائع الصيت، وهي الفكرة التي جعلت من صاحبها واحدا من أكبر المفكرين في العالم في العصر الحديث .

ثانيا : النظام البيئي للمقاولاتية الإجتماعية (وصف المكونات الأساسية)

بناءا على الإنجازات التي حققتها المقاولاتية الإجتماعية على مختلف المستويات (إقتصادية، إجتماعية ، إنسانية،...) بدأت الحكومات تبحث عن كيفية توفير بيئة إيجابية تعمل على ظهور و تنمية مهارات و محفزات المقاول الإجتماعي ، الشكل الموالي يوضح مختلف مكونات البيئة و الفاعلين الأساسيين في نظام بيئي ناجح.

[71] Antonella Noya, **Entrepreneuriat social : définitions et conditions de développement**, OCDE Rapports & Documents,. 2013, p17.

[72] هو بنك يقوم بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات مالية

الشكل رقم 09 : النظام البيئي للمقاولاتية الاجتماعية

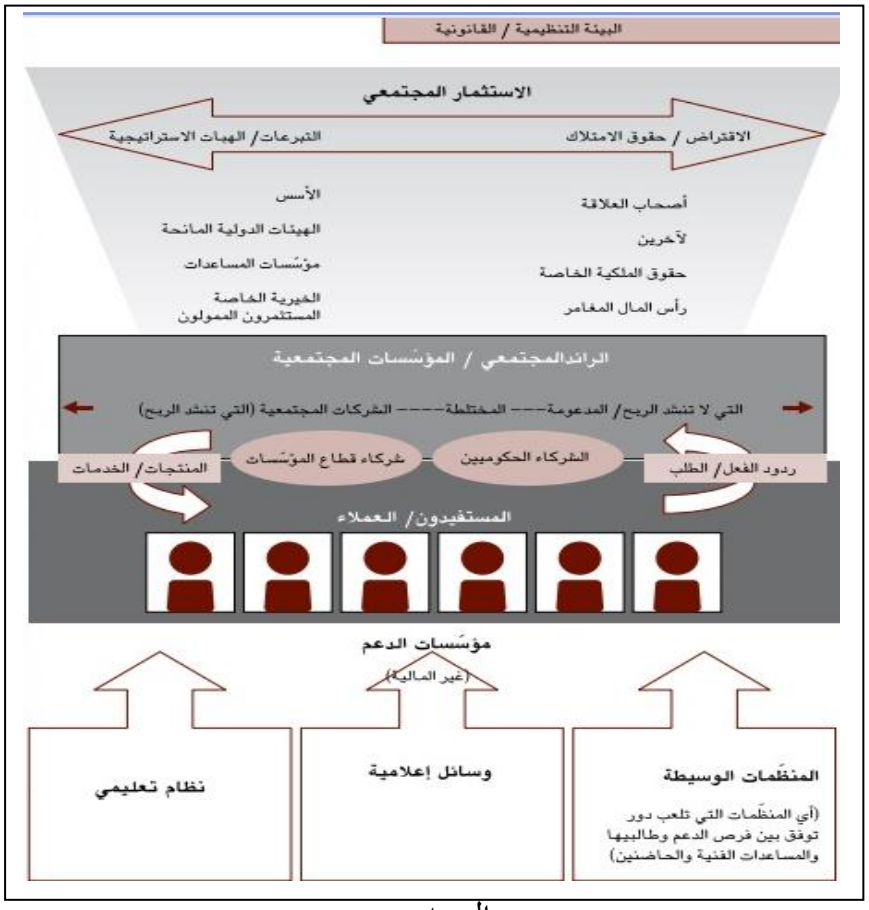

المصدر:

Paul Bloom and Gregory Dee, **cultivate your Ecosustem: Standford Social** , innovation Review 6 No 1 , 2008 , p50

- ✓ **الحكومات:** تعمل الحكومات على وضع الإطار التنظيمي الذي تعمل ضمنه المقاول الاجتماعي،يشمل ذلك تحديد الأنواع التنظيمية القانونية ،و قوانين العمل ،والسياسات الضريبية ،ونظام أسواق رأس المال ،وما يماثلها بعيدا عن إنشاء هذا الإطار و تطبيقه. يمكن للحكومات أن تعمل مع المقاول الاجتماعي من خلال الشراكات بين القطاع العام و الخاص ،و التعاقد و اعتماد نماذج المؤسسات المجتمعية ضمن الحكومة بحد ذاتها. ففي أي بلد أو منطقة ،يبقى أثر المقاولاتية الاجتماعية رهنا إلى حد بعيد بمواقف الحكومة.
- ✓ **قطاع الشركات** : يقدم قطاع الشركات فرص إقامة شركات هامة و أساسية من أجل توسيع نشاطات المقاولة الاجتماعية ، فالشراكات بين الشركات و المقاولون الاجتماعيون يمكن أن تساعد الشركات على "رصد القيمة في الأسواق الجديدة ،وأن تعيد ابراز و تقديم منتجاتها لتلك الأسواق بالإضافة إلى ضمان انخراط أعمق في حل المشاكل الاجتماعية و بناء الإستراتيجية ،وحفظ

المواهب"[73] و مع المستوى المناسب من الوعي و الضرائب و غيرها من المحفزات يمكن لهذا القطاع أن يؤمن للمقاول الاجتماعي الذي لا ينشد الربح ، الدعم المالي و/ أو العيني.

- ✓ **المستثمرون** : من دون المستثمرين أو الصناديق أو شبكات الاستثمار ،لا يمكن للمقاول الاجتماعي أن يجد أرضا خصبة لتطوير أفكاره .ففي الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من البلدان ، تستفيد صناديق الاستثمار المجتمعي من الإعفاء الضريبي ،و يمكن بموجبه أن يطالب المتبرعون و المانحون بشطب ضرائبهم و إلغائها.في حين يؤمن المستثمرون رأس المال في المراحل المبكرة في حين تؤمن صناديق الاستثمار عادة الأموال في مراحل لاحقة من أجل الارتقاء بالمشروع و تأمين إزدهاره.
- ✓ **الوسطاء** : هم تلك المنظمات و شبكات الدعم و مؤمني الخدمات هدفهم الوحيد هو تأمين جميع الموارد للمقاول الاجتماعي لبناء مؤسسته، و تكمن أهميتهم في خفض تكاليف العمليات و توضيح الأخطار إلى المستثمرين المحتملين.
- ✓ **النظام التعليمي**: تضطلع المؤسسات التعليمية بأدوار متعددة ضمن بيئة سليمة للمقاولاتية الاجتماعية فهي قادرة على بناء بيئة ملائمة للمقاولين الاجتماعين، لكي يتم اكتشافهم وتدعيمهم من خلال :
  - تعريف الطلاب على حاجيات مجتمعاتهم و تنمية مهاراتهم في العمل المجتمعي.
  - تشجيع الأساتذة و الطلاب على تأمين المساعدة للمقاولات الاجتماعية.

المبحث الثالث: المسار المقاولاتي : القلب النابض للمقاولاتية

في السنوات الأخيرة ، توصل البحث في مجال المقاولاتية إلى مفهوم موحد يمكن من خلاله إيجاد النماذج الأولية المذكورة في الفصل السابق : فرصة العمل ، إنشاء منظمة ، خلق القيمة ، الابتكار و الذي يتمثل في المسار المقاولاتي . هذا المفهوم الجديد لم يتم دراسته إلا في القليل من الأدبيات المتعلقة بالمقاولاتية في هذه النقطة الأولى ، سوف نسلط الضوء على مختلف التعريفات التي قدمها الباحثون مع إستحضار مجموعة من النماذج الخاصة به

المطلب الأول : مفهوم المسار المقاولاتي

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمر بالعديد من الخطوات و المراحل المعقدة التي تسبق إنطلاقها ،و يعتبر إلمام المقاول بها أمرا في غاية الأهمية ، بحيث لا يكفنا سرد و دراسة صفات المقاول و الظروف التي قد تسهم في تكوينه أو الأثار الإقتصادية لنشاطه، بل يجب أن نتعدى ذلك للبحث في تلك الجوانب الدقيقة و التي نستطيع من

[73] إيهاب عبده ، أمينة فهمي ، **الريادة المجتمعية في الشرق الأوسط: نحو تنمية مستدامة لجيل المستقبل** ،دار الفكر العربي للبحوث و الدراسات ،الإمارات العربية المتحدة، 2005 ،ص 22.

خلالها أن نعرف كيف تتحول تلك السمات الشخصية و المؤهلات و الخبرات المكتسبة لدى الفرد ، ضمن شبكة إجتماعية معينة إلى مشروع مقاولاتي على أرض الواقع.

ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية عدة تعاريف لمصطلح المسار المقاولاتي تم وضعها في محاولة لفهم و توضيح ظاهرة المقاولاتية عموما و بالخصوص إنشاء المؤسسات ، حيث تم تلخيصها في بعض الأحيان على شكل نماذج بيانية و في أحيان أخرى على شكل معادلات رياضية يتم من خلالها تلخيص جملة من المراحل التي يمر بها المفرد غالبا لدى محاولته إنشاء مقاولته الخاصة.

أ . التعريف اللغوي :

المسار المقاولاتي وفقا لمعجم المعاني الجامع هي سيرورة (إسم) : يقصد به الإمتداد و التطور ، في مسلسل في حركة متتالية كما عرفها معجم لاروس الفرنسي لسنة 2009 على أنها :

- التسلسل المنظم لظاهرة ما ، بالإستجابة لنمط معين و تؤدي إلى نتيجة محددة.
- التسلسل المستمر لمجموعة من العمليات للقيام بعمل ما .

وفقًا للمعايير الدولية ISO 9000 v 2000 ، تُعرّف العملية بأنها "مجموعة من الأنشطة المترابطة أو التفاعلية التي تحول عناصر الإدخال إلى عناصر مخرجات " [74]

ب . التعريف الإصطلاحي :

اهتم العديد من المؤلفين بهذا المفهوم التأسيسي في المقاولاتية ،بالدرجة الأولى نجد Vesper " يمكن اعتبار عملية المسار المقاولاتي على النحو الذي يمكن من خلاله استخدام معرفة و خبرة صاحب المشروع في عملية إبراز وتطوير فكرة عمل مثيرة للاهتمام." [75]

إن تعريفات المسار المقاولاتي متعددة . يحدد Bygrave و Hofer العملية على النحو التالي: "تتضمن سيرورة إنشاء المشاريع جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات المرتبطة بتصور الفرص وإنشاء مؤسسات لمتابعتها" [76]

Borne و أخرون لديهم تصور أقل خطية المسار المقاولاتي ؛ بحيث يعتبرون أن هاته العملية هي نظام ديناميكي أي نظام تطوري يلعب فيه الوقت دورًا أساسيًا .في الحالة العامة ، تكون العملية عبارة عن نظام تلعب فيه تدفقات المعلومات دورا أساسيا في إتخاذ مختلف القرارات [77].

---

[74] Selon norme internationale ISO 9000 v 2000 , P07

[75] Camille Carrier, **La recherche créative d'opportunités d'affaires : compétence négligée des organismes québécois d'accompagnement à l'entrepreneuriat? ,**5 Congrés internationale de l'Académie de l'Entrepreneuriat, 2007, P02.

[76] William Bygrave et Charles Hofer, **Theorizing about entrepreneurship**, Entrepreneurship Theory and Practice, winter, 1991, p14.

[77] Karim Messeghem et Sylvie Sammut **, L'entrepreneuriat** , Editions EMS Management & Société, Paris, 2011.

في حين يرى Paul Reynolds و فريق Global Enetrepreneurship Monitor GEM أن المسار المقاولاتي لا تنتهي بإنتهاء الفرد من مرحلة إنشائه لمؤسسته بل تتعداها لمدة قد تصل ل 42 شهر ، و الشكل المولي يوضح ذلك:[78]

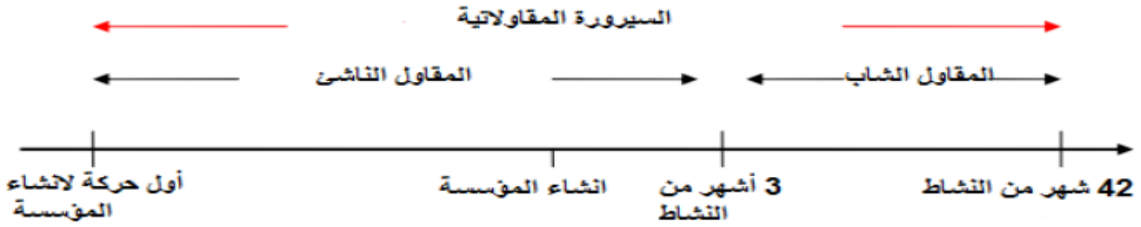

المطلب الثاني: أهم النماذج المسار المقاولاتي .

لقد إنتقل البحث في مجال المقاولاتية منذ أوائل التسعينيات إلى دراسة المسار المقاولاتي (Hernandez ,Fayolle, Schmitt) بحيث أصبحت في قلب العديد من الأعمال فبعد أن كانت الدراسات الإقتصادية تسعى لفهم دور المقاول في الإقتصاد، و كانت الدراسات السلوكية تشرح أفعال و سلوكيات من خلال متغيرات شخصية ، جاءت دراسة المسار المقاولاتي بهدف تحليل مختلف المراحل و الإجراءات التي يقوم بها الفرد أثناء إنشائه لمؤسسته الخاصة.

لسنا هنا بصدد سرد كل تلك النماذج، بل سنستعرض الأكثر نجاحا و قدرة على تفسير هاته الظاهرة .

أولا: نموذج المسار المقاولاتي حسب Gartner 1985

كان Gartner من أول الباحثين المهتمين بدراسة المسار المقاولاتي ، حيث قام بنشر مقاله عام 1988 بعنوان "**من هو رائد الأعمال؟ هل هو السؤال الخطأ؟** .قام الباحث بتوصيف الظاهرة من خلال تقديم **أربعة** متغيرات:

- **الـفـرد** : هو الشخص المشترك أو الذي سيقوم بإنشاء المؤسسة الجديدة، يشير الباحث إلى أن المقاول يمتلك مجموعة من الخصائص النفسية : الحاجة إلى الإنجاز، القدرة على السيطرة و الميل إلى المخاطرة فالأفراد الذين يمتلكون هاته الصفات يجدون طريقهم المقاولاتي بسهولة و ينجحون بشكل أفضل من الأفراد الآخرين . فمن خلال دراسة قام بها McClelland على مجموعة من المقاولين خلص إلى ثلاث مجموعات من الخصائص : اولا المقاولون يبدون أكثر نشاطا مقارنة بالأفراد الأخرين (يأخذون المبادرات) ، ثانيا المقاولون لديهم توجه نحو الإنجاز (يقتنصون الفرص ، يحبذون الكفاءة ، لديهم الرغبة في إنتاج و بيع السلع ذات نوعية جيدة) والمجموعة الثالثة يمثل في الإلتزام (يدركون أهمية العلاقات في الأعمال و بالتالي تجد المقاولون ملتزمون بالأخرين بعقود عمل)

[78] Zineb Aouni, **Le processus d'apprentissage des entrepreneurs naissants**, Cahier de recherche, HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège, 2006, p09.

- **العملية** : هي مختلف الإجراءات التي سيتخذها الفرد لإنشاء المؤسسة ، وهو المتغير الثاني لنموذج الإبداعي، فمن خلال كتاباته أكد أن المقاولاتية ليست فردا أو مهنة معينة بل هي مجموعة من النشاطات أو الوظائف حيث لخص ستة إجراءات (أو سلوكيات) ليست متتالية بالضرورة :
  1. إكتشاف فرصة العمل :يحدد المقاول فرصة عمل .
  2. تراكم الموارد : يقوم بجمع مختلف الموارد المالية و البشرية .
  3. إطلاق المنتج :يطلق المنتج أو الخدمة .
  4. البدء في مرحلة الإنتاج : المقاول ينتج المنتج .
  5. بناء المنظمة : المقاول يخلق المنظمة .
  6. المسؤوليات الإجتماعية للمؤسسة : يستجيب للحكومة و المجتمع.
- **البيئة** : هي المتغير الثالث و يتمثل في الوضع الذي يحيط ويؤثر على هاته المؤسسة الجديدة ،و تلعب البيئة دورا مهما في تحديد خيارات هاته الأخيرة من خلال جملة من المتغيرات الخارجية التي تجبر المقاول على التكيف معها . يقدم Gartner اثني عشر عاملاً محفِّزًا للمسار المقاولاتي : توفر رأس المال ، ووجود رواد أعمال ذوي خبرة ، والقوى العاملة الماهرة تقنيًا ، وإمكانية وصول الموردين ، وإمكانية وصول العملاء والسوق الجديد ، النفوذ الحكومي ، القرب من الجامعات .توفر الأراضي وإمكانية الوصول إلى النقل و وتوافر خدمات الدعم والظروف المعيشية.فالبيئة تشمل السياق العام و المتمثل في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والسوقية ثم الظروف الثقافية الاجتماعية والسياسية. وهذا ما أكده Penning من خلال بحثه ،فالبيئة تؤثر على معدل خلق المؤسسات الجديدة ،و تظهر نتائج بحثه تناسقًا في عدد المؤسسات الصغيرة المنشئة حديثا و المناطق ذات النشاط المرتفع و التنوع في عدد الصناعات .تمتد هذه العلاقة حتى مع معدلات ديموغرافية كمعدل الهجرة وحجم المنطقة الحضرية[79].
- **المؤسسة** : نوع المؤسسة الذي سيقوم المقاول بإنشائها و التي هي المتغير الرابع و الأخير لنموذج Gartner ففي الواقع لم تكن الأدبيات السابقة تأخذ بعين الاعتبار نوع المؤسسة كمتغير أساسي في المسار المقاولاتي إلا أنه وفي النموذج السابق الذكر إعتبر نوع المؤسسة كمتغير أساسي و محوري في المسار المقاولاتي. ويؤكد Fry أنه يجب الأخذ بعين الشكل القانوني للمؤسسة من خلال وضعية المقاول . يقترح نموذج Gartner أن المقاول يختار شكل مؤسسته من خلال جملة من المتغيرات الاستراتيجيات التالية :

1. نمط قيادة المقاول 2. طبيعة المنتوج أو الخدمة . 3. المنافسة .
4. المنطقة الجغرافية . 5. العلاقة مع الزبائن 6. قوانين الدولة .

[79] Penning, **The urban quality of life and entrepreneurship**. Academy Management Journal, 1982.

ثانيا: نموذج المسار المقاولاتي ل Bruyat

اقترح Christian Bruyat شكلا عاما لمسار النية المقاولاتية ، ترتكز هاته الدراسة على عامل الوقت بحيث تقوم فكرته على تحديد أقوى الأوقات التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء المؤسسة . فمن خلال أطروحة هذا الكاتب والذي قام بدراسة مجموعة من النماذج السابقة للنية المقاولاتية قام باستلهام نموذجه المبسط الذي يسمح بالفهم الجيد لمسار تكون النية المقاولاتية .

الشكل رقم 10: الشكل العام لنموذج المسار.

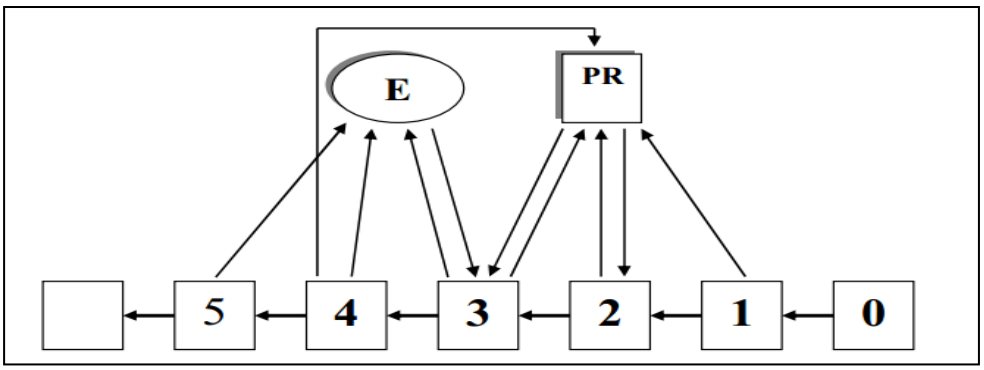

المصدر: Christian Bruyat, **création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, thèse de doctorat science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993, p 260.

في ظل هذا النموذج ، يمر المقاول بستة (06) وضعيات مميزة تقدم بطريقة عمل معينة : [80]

- **الوضعية 0** : تعني أن إمكانية إنشاء المؤسسة غير موجودة ، هذه الحالة يمكن أن تفسر من خلال نقص المعلومات المرتبطة بالتعليم ، بالشخصية أو ببيئة الفرد.
- **الوضعية 1** : تشير إلى أن إمكانية إنشاء المؤسسة موجودة، في هذه الحالة يكون لدى الفرد المعلومات الكافية بهدف إنشاء المؤسسة .
- **الوضعية 2** : في هاته الوضعية تكون عملية الإنشاء مخطط لها ، حيث يحاول الفرد تحديد نوعية المؤسسة التي يستطيع إنشائها دون تخصيص الوقت و الجهد لهذه المسألة .
- **الوصعية 3** : تعني أنه يتم البحث عن نشاط مقاولاتي ، نجد من خلال هاته الوضعية أن الفرد يبحث عن الظروف الملائمة لبداية مغامرته ، حيث يحاول تقييم كل شيئ (البحث عن المعلومات ، إنجاز الدراسات تطوير المشروع) يمكن أن تنطلق هاته المرحلة من التخلي عن فكرة و مشروع و الإنتقال إلى مرحلة قادمة .

[80] Christian Bruyat**, Création d'entreprise : Contributions Épistémologiques et Modélisation**, Op Cit ,P 100.

- **الوضعية 4** : تعني أن العملية قد إنطلقت و المقاول قد أنشء حقا مؤسسته ، و بدء في الإنتاج و البيع غير أن المؤسسة تكون هشة و أسباب فشلها متعددة غير أن العودة إلى الخلف في هاته المرحلة يكون صعبا إن لم نقل مستحيلا.
- **الوضعية 5** : وهي آخر مرحلة تشير إلى أن عملية الإنشاء قد أنجزت و المؤسسة ضمنت توازنها في عملية الإستغلال ، حيث نجح المقاول في إختباره ،وأن المؤسسة في المسار الصحيح للنمو.

إن عملية الإنتقال من وضعية إلى أخرى في هذا النموذج ليست تلقائية ، فالمقاول يمكن أن يتراجع عن عملية الإنشاء و يعود للمرحلة السابقة ، أو تبوء العملية برمتها بالفشل فيكتسب المقاول من خلالها خبرة تساعده في البدء من جديد في فكرة إنشاء مؤسسة وفي هذا الصدد يقر الباحث بصعوبة تحديد المرحلة التي يتواجد فيها الفرد أثناء عملية إنشاء المؤسسة في مسار النموذج الذي تم تحليله.

ثالثا : نموذج المسار المقاولاتي لـ Filion و Youaleu (1996)

قام كل من Filion و Youaleu بتطوير والتحقق من نموذج تجريبي لمراحل المسار المقاولاتي المكونة من تسع خطوات ، "النموذج التجريبي لمراحل المسار المقاولاتي التي نقترحها له خصائص خاصة تتكشف في تسع مراحل وأن يكون له جذور عميقة في ممارسات أنشطة المقاول في المسار المقاولاتي" .[81]

- **الصورة الذاتية المتميزة** :المقاول لديه رؤية أو صورة مختلفة عن الأفراد الآخرين في مجتمعه أي إنه يجب أن يفعل أشياء لم يفعلها الآخرون . يمكن أن يكون لهذه الرؤية تأثير على اختياراته المهنية . هذه هي نقطة الانطلاق لأي مغامرة مقاولاتية .
- **روح المبادرة والتعلم**: يبرهن معظم المقاولين على المبادرة والمساعدة الذاتية عندما يكونون صغارًا جدًا في دراستهم ، لاحظ Filion و Youaleu أن الخبرة المهنية وخاصة أول تجربة مقاولاتية لها تأثير أساسي على غالبية رواد الأعمال كما أوضح Timmons و Hornaday أن الرغبة في الاستقلال أو هي التي تدفع أصحاب المشاريع في وقت مبكر إلى العمل. للقيام بذلك ، يجب أن يتعلم المرء بسرعة. نؤكد الدراسة أن القيم والثقافة المقاولاتية تنشأ من الأسرة ، والخبرة الأعمال المكتسبة من الشباب هي عامل آخر يمكن أن يساعدنا في فهم هذا السلوك.
- **أهمية المجال**: يمثل تطوير الاهتمام بقطاع من الأنشطة التجارية خطوة حاسمة في عملية تنظيم المشاريع لرجل الأعمال في المستقبل. وغالبًا ما يكون هذا المجال الذي يجد فيه رجل الأعمال وظيفته الأولى، سمحت هذه الدراسة بإدراك أن المقاول يهتم بما يعشقوه ، وما يحددوه أو يرى أنه يمكنه فعله ، أو ما

[81] Lois Jaques Filion et Kadji Cristophe Youaleu, **Neuf étapes du processus entrepreneurial** , cahier de recherche n°11-05, 13e colloque annuel du Canadian Council for SmallBusiness and Entrepreneurship, 1996, P 02.

يعتقد أن يمكن أن يكون أكثر إبداعًا فيه ، أو ما يمكينه من تحقيق أهدافه الشخصية والمهنية حتى لو كانت العائدات المالية لهذا الأخير في بعض الأحيان ضعيفة في البداية.

- **التصور أو الرؤية** : يتم تعريف الرؤية على أنها " الصورة المستقبلية التي يمتلكها المقاول للمكان الذي يريد أن تشغله منتجاته في السوق وكذلك الصورة المتوقعة لنوع المؤسسة التي يحتاج المرء إلى تحقيقها"[82]، التصور هو مرحلة بلورة الفكرة، فمن خلال هاته المرحلة يقوم الفرد بتحديد جودة المنتجات والتكنولوجيا المستخدمة وحاجة السوق بحيث تشكل خيطًا مشتركًا بين ما يتخيله رائد الأعمال وما هو في الواقع (ما يحتاج إليه لتحقيق ما يريد) .فبمجرد إكتشاف الفرصة ، تأتي الرؤية لتوفير جملة من التوجيهات لتنفيذ خطة الإنشاء (الفعل).
- **الفعل**: الفعل هو خاصية مميزة للمقاولين . يشير Gasse 1982 إلى أن رواد الأعمال هم أفراد ذوو توجه عملي وتشتمل هذه المرحلة على مجموعة من الأنشطة يمكن أن تتداخل فيما بينها ،سيتم تقديمها في كالتالي:

1. تصميم المنتجات **2.** البحث عن اسم للشركة. **3.** إعداد خطة العمل **4.** البحث عن التمويل من البنوك **5.** البحث عن الشركاء **6.**البحث عن المساحة (العقار) **7.** تطوير أدوات الإنتاج. **8.** تصنيع المنتجات. **9.** توظيف وتدريب أول الموظفين. **10.** الإهتمام بإدارة المشروع.

الفعل إمتداد عملي للمرحلة السابقة (الرؤية) ليس فقط موجهًا نحو الخارج ، أي نحو السوق بل يقوم المقاول بمجموعة متنوعة من الأنشطة داخلية من أجل إنشاء سياق تنظيمي مواتٍ لتحقيق مشروعه من خلال التنمية الشخصية وتنمية الأعضاء الآخرين في المؤسسة.

- **التنظيم** : بمجرد أن يحدد المقاول رؤيته المركزية (الحصة السوقية) ، فإنه يقوم بإختيار نوع المنظمة التي يحتاجها لأعماله. تشمل هذه المرحلة من العملية على إهتمامين إثنين هما مراجعة الإدارة والإبداع. مراجعة الإدارة هي الإهتمام الأول للمقاول من خلال تعريف المهام المراد تحقيقها (الرؤى التكميلية)، والهيكلة الأصلية للشركة ، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات. بمجرد أن ينظم المقاول سياقه حتى يتمكن من العمل حتى في غيابه ،فإنه يتوجه إلى إتخاذ مبادرات متنوعة للتوسع في السوق. هذه هي مرحلة الإبداع.
- **التموقع والتطوير**: في هذه المرحلة ، يفوض صاحب المشروع المهام التشغيلية لموظفيه ويضفي الطابع الشخصي على علاقاتهم معهم. يكرس نفسه للأنشطة الاستراتيجية من أجل تطوير الشركة. في هذه

[82] Lois Jaques Filion**, Vision et relations: clefs du succès de l'entrepreneur**. Montréal, Qc:Éditions de l'entrepreneur, 1991. p 272.

الخطوة ، يبحث رائد الأعمال عن نمو نشاطه التجاري حتى يكرس جميع الموارد (المالية ، والوقت ، وما إلى ذلك) من أجل الحصول على هذا النمو.

- **العلاقة مع المحيط** : تعكس هذه الخطوة الأنشطة المختلفة التي يقوم بها رواد الأعمال فيما يتعلق ببيئتهم فالمقاول يعيش ويعمل على تطوير بيئته . يمكن أن يرى العلاقة المتبادلة القوية في بعض الأحيان بين رائد الأعمال وشركته وبيئته. بحيث كلما نجحت المؤسسة ، كلما أصبحت أكبر ، زادت مساهمتها في تطوير بيئتها. نلاحظ أنه في كثير من الحالات ، يلعب رائد الأعمال في النهاية دورًا رائدًا في تطور بيئته.
- **نقل الملكية** : وهي آخر مرحلة من هذا المسار يسعى من خلالها المقاول إلى ضمان إستمرارية مؤسسته حتى بعد رحيله نشر الوعي للجيل القادم بغية الإهتمام بالمحافظة على نجاحاته .

رابعا: نموذج المسار المقاولاتي لـ Schmitt و Majdouline (2009)

قام Schmitt بنمذجة المسار المقاولاتي على شكل ثلاثي الأبعاد يمتاز بخاصيتي التكرار و التطور، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: الشكل العام لنموذج المسار لـ Schmitt .

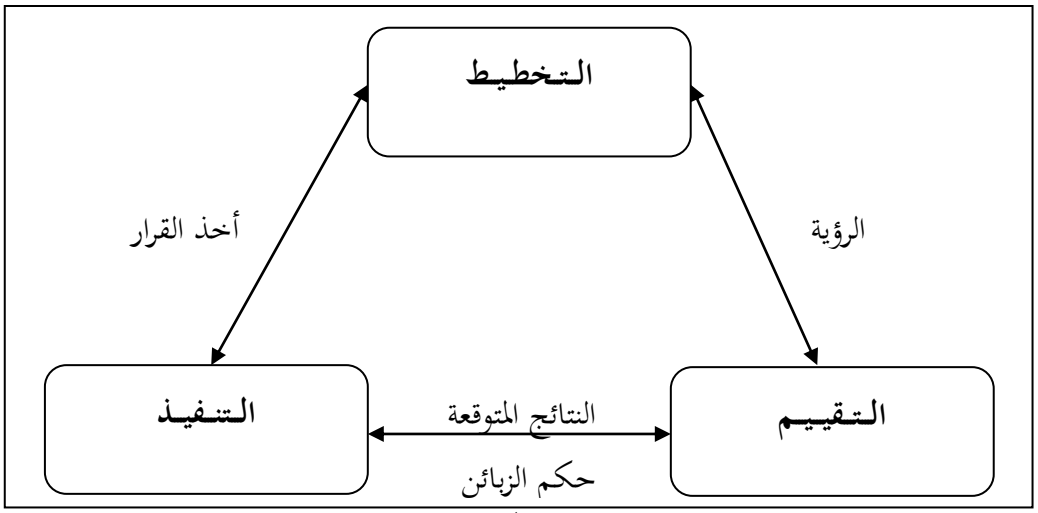

المصدر:

Éric-Emmanuel Schmitt, **Quand savoir entreprendre, c'est savoir concevoir** .Colloque Cerisy Intelligence de la complexité ? Epistémologie et pragmatique , 2005, p09

- **العلاقة الأولى هي بين التقييم و التخطيط**: في هذه المرحلة ، يتبنى المقاول إستراتيجية لشركته ويجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المختلفة بين المؤسسة التي سيتم إنشاؤها والبيئة على سبيل المثال: متطلبات احتياجات العملاء ، والقدرة التفاوضية للموردين ، والإمكانات الداخلية للإنتاج.
- **العلاقة الثانية تتضمن التخطيط والتنفيذ** : بين التخطيط و التنفيذ ، يمكن للمقاول أن يجد بعض الفوارق.هذه الاختلافات هي نتيجة لسوء فهم إستراتيجية العمل من قبل مختلف الأشخاص المشاركين في عملية إنشاء المؤسسة.
- **العلاقة الثالثة تتضمن التنفيذ والتقييم**: يمكننا تلخيص هذه العلاقة عن طريق مجموعة من الردود التي تتلقها المؤسسة من طرف كل من تربطه علاقة بها (عمال ، زبائن، مختلف المصالح العمومية، منافسيين موردين) وتسمح هذه الخطوة للمقاول بتصحيح كل الإنحرافات التي يمكن أن تأثر على صورة مؤسسته من الخارج.

قام كل من Schmitt و Majdouline بتلخيص مجموعة من نماذج النظرية للمسار المقاولاتي ،حددوا أربع نقاط تشابه بينها ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 05: تلخيص لمختلف نماذج المسار المقاولاتي حسب Schmitt و Majdouline

المفهوم	الباحث	نقطة الإلتقاء
إكتشاف فرصة العمل	Gartner	اليقظة المقاولاتية
أهمية المجال	Youaleu وFilion	
التصور أو الرؤية	Youaleu وFilion	التخطيط
التخطيط	Schmitt	
تراكم الموارد إطلاق المنتج البدء في مرحلة الإنتاج. بناء المنظمة .	Gartner	الفعل
مرحلة الفعل. مرحلة التنطيم	Youaleu وFilion	
التموقع والتطوير العلاقة مع المحيط نقل الملكية	Youaleu وFilion	الإستدامة

المصدر:

Éric-Emmanuel Schmitt et Ilias Majdouline, **Proposition de modélisation de la dynamique du processus entrepreneurial**, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, -Sophia Antipoli, 2009, p05.

يقترح الباحثان مخططًا مفاهيميًا للمسار المقاولاتي في شكل حلقة مستمرة تدمج المنطق الخطي المعتمد في النموذجين السابقين لكل من Gartner و Youaleu و Filion مع المنطق غير الخطي الذي تبناه Schmitt .

- **اليقظة المقاولاتية** : هي المرحلة الأولى من المسار المقاولاتي ، يحدد من خلالها المقاول مجموعة من الفرص المتاحة في السوق بهدف إستغلالها و إنشاء مشروعه الخاص ، وللقيام بذلك يجب عليه أن يكون يقظا لا تعتبر اليقظة المقاولاتية مجرد خطوة في المسار المقاولاتي ، ولكنها عملية مستمرة موازية لعملية إنشاء المؤسسة بأكملها. ويشمل العديد من الأنشطة مثل: الملاحظة ، تتبع الفرص و دراسة جدواها ، تصفية الفرص و إختيار الأمثل منها.
- **التخطيط** : مرحلة التخطيط هي المرحلة التي يطور فيها المقاولون أفكارهم و تمثل نقطة الانطلاق لأي مشروع مقاولاتي. لخصها الباحثان في بثلاثة عناصر رئيسية :[83]

تصميم المنتج / الخدمة: إنها المرحلة التي يقوم فيها المقاول برسم المنتج في خياله ، على الورق أو حتى على أرض الواقع.

تصميم نموذج العمل (business-plan): بعد تصميم المنتج، يجب على المقاول البحث وتنظيم الموارد اللازمة لمشروعه ، ولتحقيق هذا الهدف ، فهو ملزم ببناء خطة عمل .يعتبر تصميم نموذج الأعمال خطوة أساسية لنضج فكرة المشروع المقاولاتي.

تصور الرؤية: هي خاصية لا يمتلكها سوى المقاولين ذوي الخبرة من لهم مستوى عالي التدريب الإداري ، أي أنهم يختاروا لكل مرحلة من مراحل المشروع (المسار المقاولاتي) طريقة إدارة خاصة به .

- **الفعل** : بعد تصميم المشروع و إعداد نموذج العمل، يبدأ المقاول بإتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق مؤسسته. تتكون هذه الخطوة من أربعة عناصر رئيسية: تحديد الموارد المتاحة، إنشاء المؤسسة ،اكتساب الموارد و الإنتاج.
- **الاستدامة**: يضيف Schmitt و Majdouline بُعدًا جديدًا إلى أبعاد المسار المقاولاتي و التي يتمثل في الاستدامة. يمكن تلخيص هذا البعد من خلال مفهومين إثنين :

استدامة مشروع واحد: هي العملية التي تهدف إلى ضمان بقاء مشروع مقاولاتي من خلال العمل على مكوناته الخاصة.

[83] Éric-Emmanuel Schmitt et Ilias Majdouline, **Proposition de modélisation de la dynamique du processus entrepreneurial**, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, -Sophia Antipoli, 2009 , p18.

استدامة متعددة المشاريع : إنها العملية المستمرة التي يعتبرها رواد الأعمال كاستراتيجية رئيسية تسمح لهم بضمان إستمرارهم في النشاط. يطلق المقاولون مشاريع جديدة غالبًا ما تكون بعيدة عن مجال نشاطهم لضمان البقاء في حالة حدوث مشاكل في المشروع الأول .

الشكل رقم 12 : نموذج المسار المقاولاتي لـ Schmitt و Majdouline

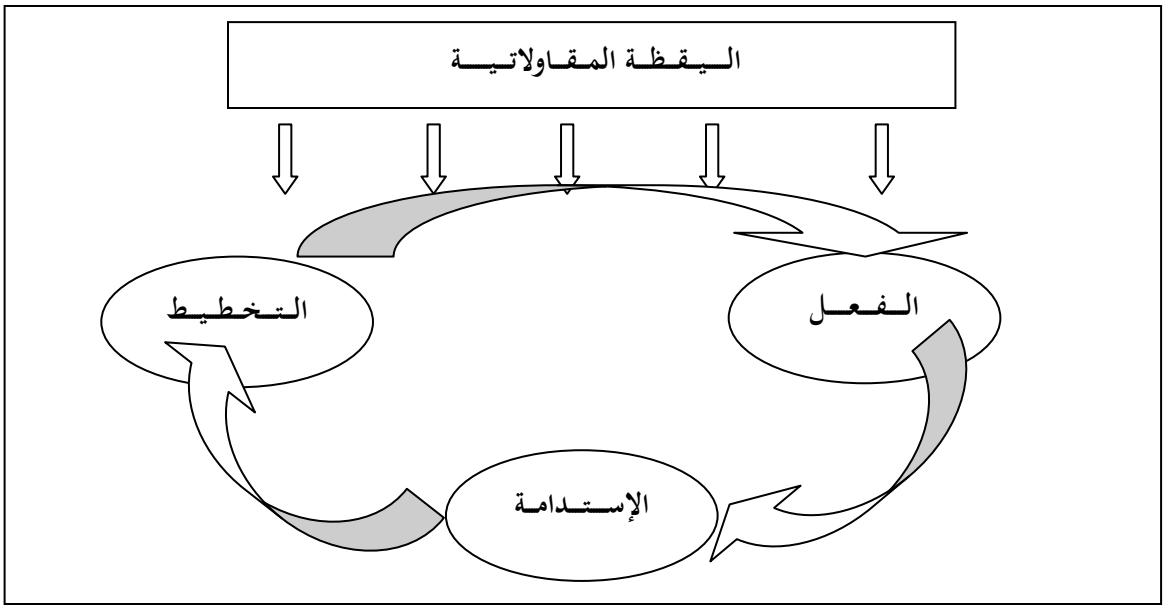

المصدر:

Éric-Emmanuel Schmitt et Ilias Majdouline, **Proposition de modélisation de la dynamique du processus entrepreneurial**, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, -Sophia Antipoli, 2009, p06

المطلب الثالث: مخطط الأعمال الخطوة الأساسية في المسار المقاولاتي

تحتل مخطط الأعمال ، التي تسمى أيضًا "خطة العمل" مكانًا متميزًا في الأدبيات التي تتناول موضوع المقاولاتية و إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة، و يُنظر إليه عمومًا على أنه الملف الذي يعرض مستقبل المؤسسة بحيث أصبح يلعب دورها أساسيا للمقاول في البحث عن الأموال والشركاء.

أولا: ماهية مخطط الأعمال (business plan): في مجال المقاولاتية ، يأخذ مخطط الأعمال مركز الصدارة . يعرّف العديد من الباحثين بأنه يعتبر الأداة المرجعية التي يقوم من خلالها الأشخاص (مساهمين ، موردين، مؤسسات مالية) بالحكم على جودة مشروع إنشاء مؤسسة ما .[84] وهذا ما أكده Fayolle من خلال التعريف الذي قدمه ، فقد إعتبره بمثابة ملف ملخص يقدم مشروعًا مقاولاتيا (الإنشاء ، الاسترداد ، وما إلى ذلك) و يسمح بالقيام بعملية التحليل الاستراتيجي التي ستمحت بتطويره .

[84] Howaed Aldrich et Marlene Foil , **Fools in rush? The institutional context of industry creation**, Academy of management review, vol .16,1994.

أما Verstraeteو Sapporta فقد عرفها على أنه " الشكل المكتوب الذي يوضح الرؤية الإستراتيجية لحامل (أو حاملي) المشروع ، ويبين أن النموذج المقترح يمكن أن يجني قيمة كافية قابلة للتقسيم (التوزيع)، من أجل الحصول على دعم المتعاملين الذين يرسل أليهم الملف، و الذين لهم موارد يريد المقاول الحصول عليها، يسجل المشروع في فترة زمنية محددة عن طريق تحديد الموارد اللازمة و تشغيلها من أجل بلوغ الأهداف و كذلك تحقيق الرؤية"[85].

إنطلاقا مما سبق يمكن أن نقول أن مخطط الأعمال عبارة عن :

- عبارة عن تصور مكتوب : فالاتصال الشفهي غير كاف لإقناع المتعاملين بالعمل في المشروع و تمويله، فملاك الموارد يطلبون معلومات دقيقة ومؤشرات تضمن نجاح المشروع، وهذا ما قد يتوفر في مخطط الأعمال.
- صالح لفترة زمنية محددة: إن مخطط الأعمال لا يعتبر خطة إستراتيجية طويلة الأمد بل تتراوح صلاحيته بين 3و5 سنوات، مع التركيز على السنة الأولى، لأنها السنة الأولى التي يمكن للمقاول التغير من طبيعة مشروعه ةفقا لمتطلبات السوق.
- يعبر عن القيمة المضافة من المشروع: كل متعامل اقتصادي يهتم بالعائد الذي سيتحصل عليه من خلال التعامل مع هذا المشروع، وكذلك الضمانات المقدمة لاسترجاع أمواله المستثمرة فبالتالي فمخطط الأعمال دليل إقناع للمقاول نفسه و شركائه من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة لدعم التفاوض مع المستثمرين و المتعاملين الاقتصاديين.

"إن مخطط الأعمال يكشف عن أصل وطبيعة الفرصة التي يجب استغلالها ، والإستراتيجية المنتهجة للتطوير على مدى فترة من ثلاث إلى خمس سنوات ، والنتائج المتوقعة"[86]، فبتالي يعتبر مخطط الأعمال كوثيقة تهدف إلى إقناع صاحب المال بالاستثمار في مشروع مقاولاتي ، يجب أن يجيب المخطط على الأسئلة التالية:

[85] Thierry Verstraete et Bertrand Sapporta , **Création d'entreprise et entrepreneuriat** , Editions de l'ADREG, 2006,p 330

[86] Stéphane Marrion, Sylvie Sammut, Xavier Noel et Patrick Sénicourt, **Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise**, les éditions de l'ADREG, 2003, P 39

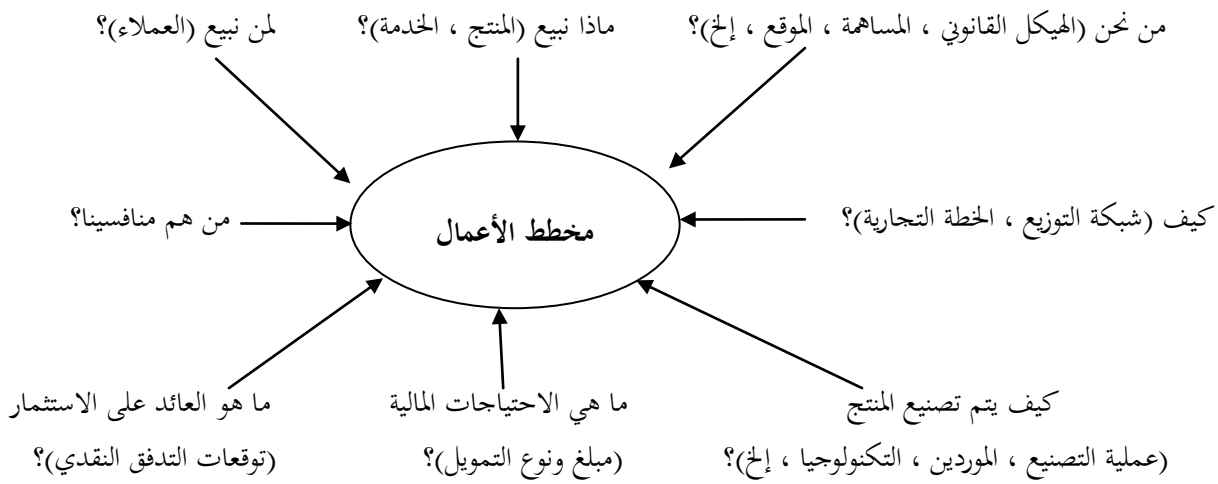

ثانيا: مخطط الأعمال ، أي هدف يبتغى منه ؟

للإجابة على هذا التساؤل تتبادر إلينا مجموعة من الإجابات :

- **إنشاء المؤسسة غالبا ما يكون عملية صعبة و شاقة** : وضع مخطط أعمال بطريقة متماسكة ومنظمة وقبل كل شيء يعود بالفائدة بالدرجة الأولى للمقاول وشركائه ، فهو يعتبر كوسيلة لتحديد العقبات والمخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع بهدف التقليل منها أو حتى تفاديها. فالمخطط يمكّن المقاول على وجه الخصوص من التحقق من جدوى المشروع وصلاحيته وإقناع نفسه وشركائه به. وبالتالي ، يؤديالعمل بمخطط الأعمال إلى تذليل جميع الصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ المشروع ويحلل الشروط الواجب توافرها لتمكين المقاول من تنفيذها والتحقق من استدامة الشركة و في تنفيذ خطة أعماله ، يتطلع صاحب المشروع إلى المستقبل ويركز على القضايا المهمة التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على ظروف تطوير الأعمال الجديدة.
- **للتفاوض والإقناع بشكل أفضل**: يعمل مخطط الأعمال كوظيفة دعم للاتصال والتفاوض لمختلف الشركاء سواء كانوا شركاء ماليين أو غير ذلك (موردون). ففي كثير من الأحيان و عند البدء في مناقشة أي مشروع يقوم الشركاء بطلب مخطط الأعمال وهذا ما أكده Hustler من خلال كتاباته " مخطط الأعمال هي أول اتصال لك مع المستثمرين المحتملين. سيطلب أصحاب رأس المال ذلك في معظم الحالات ، أي قبل جدولة أي اجتماع فبالتالي فهو الذي ستحدد ما إذا كنت قادرًا على اتخاذ الخطوة التالية "[87].

ثالثا: وظائف مخطط الأعمال : مخطط الأعمال هو مصطلح جديد ، أي ظاهرة تطورت من خلال ما يسمى الاقتصاد الجديد (الإقتصاد المقاولاتي) الذي تلعب فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رائدا يتم إعداده من أجل وظيفتين رئيسيتين:

[87] John Hustler**, Raising venture capital: venture capital in Europe ,** yearbook antwerpen, Belgique, drukkerij Roels,1992., P 15

- يساعد المقاول في تنفيذ مشروعه.
- يساعده أيضا في البحث عن موارد الضرورية من أجل تحقيق مشروعه.

وفقًا ل Fayolle ، يستند مخطط الأعمال إلى وظيفتين أساسيتين ، الأولى تتمثل في كونه أداة إستراتيجية (وظيفة داخلية) فهو يلعب دور لوحة القيادة يلجأ إليها المقاول للتحكم في مختلف المؤشرات الداخلية لمشروعه أما الوظيفة الثانية فهو يمثل أداة اتصال نهائية (وظيفة خارجية) يقوم صاحب المشروع من خلالها بالبحث عن مختلف الموارد المادية و البشرية اللازمة لبداية نشاطه. يلخص الرسم البياني التالي هاتين الوظيفتين:

الشكل رقم 13: وظائف مخطط الأعمال وفقًا لـ Fayolle

المصدر:

Alain Fayolle , **entreprendre: apprendre à entreprendre**, les éditions de DUNOD 2004, p293.

أما Coster فقد بين ثلاث وظائف داخلية و ثلاث وظائف خارجية لمخطط الأعمال ، ويصف الشكل التالي جميع الوظائف الداخلية لمخطط الأعمال :

الشكل رقم 14: وظائف مخطط الأعمال الداخلية وفقًا ل Coster

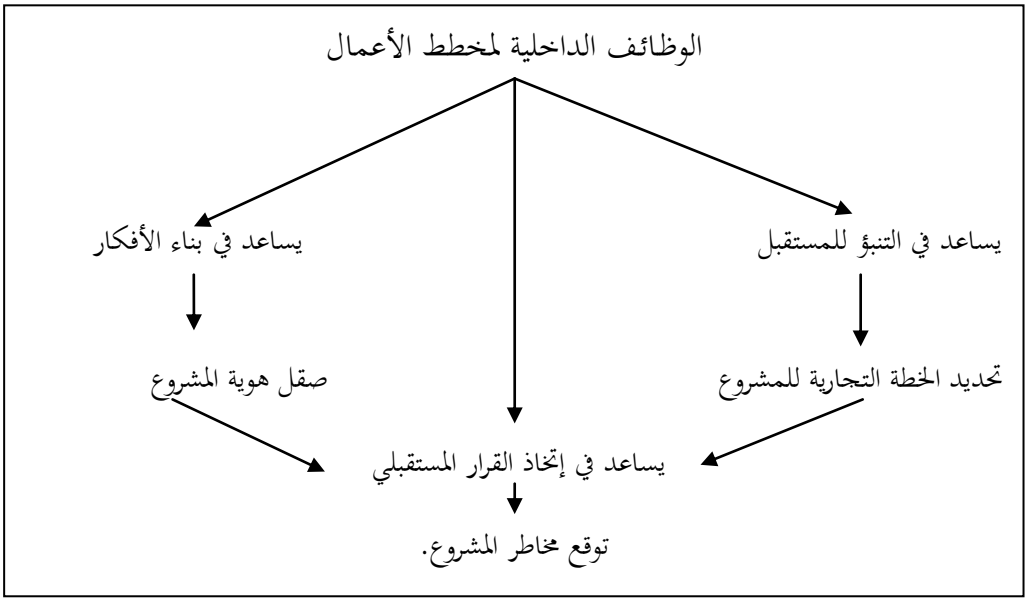

المصدر:

Michel Coster, **Entrepreneuriat**, Les éditions Pearson Education, 2009, Paris, p137

- المساعدة في بناء الأفكار: مخطط الأعمال يساعد صاحب المشروع على تأكيد هوية مشروعه المستقبلي (المؤسسة). فهو يلعب دورًا رئيسيًا في صياغة المخاطر (عدم اليقين).
- المساعدة في التنبؤ بالمستقبل للتوقعات: يسمح بناء مخطط الأعمال للمقاول بتحديد مصادر المعلومات المتعلقة بقطاعه و منافسيه. فبالتالي فإنه يمنحه القدرة على إنشاء عدة سيناريوهات في تنفيذ مشروعه: "لذلك يجب أن سعى مخطط أعمال المشروع إلى التقرب من الواقع المستقبلي "[88].
- المساعدة في إتخاذ القرار المستقبلي: تعتبر هذه الوظيفة الداخلية الأخيرة لمخطط الأعمال ، أن تطويرها يسمح للمقاول بالعمل بسرعة أكبر وبفعالية أكبر في تطوير شركته الناشئة.

أما بخصوص الوظائف الخارجية ، فقد لخصها الباحث في :

- يعتبر كحلقة تواصل في المشروع: هي الوظيفة الأولى الخارجية لمخطط الأعمال ، الغرض منها هو توفير معلومات واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة شرط أن لا تكون هاته المعلومات معقدة وسرية .
- البحث عن الأموال: يلخص Versaetre هذه الوظيفة على النحو التالي: "يحدد المقاول من خلال مخطط الأعمال العائد التي سيعود على المساهمين أو المستثمرين في مؤسسته مقابل أموالهم أو مساهماتهم"[89].

[88] Jeffry Timmons et Stephen Spinelli**, New venture création: entrepreneurship for the 21 Century ,**6 ed,Boston, MacGraw- Hill Irwin, 2004.

[89] Thierry Verstraete**, Modélisation de l'organisation initiée par un créateur s'inscrivant dans une logique d'entrepreneuriat persistant** , Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Lille, 1997

- تجنيد الشركاء الاستراتيجيين: هي ثالث وظيفة خارجية لمخطط الأعمال، بحيث يعتبر كأداة لدمج الشركاء الاستراتيجيين المحتملين للمشروع.

الشكل رقم 15: الوظائف الخارجية لمخطط الأعمال وفقًا لـ Coster

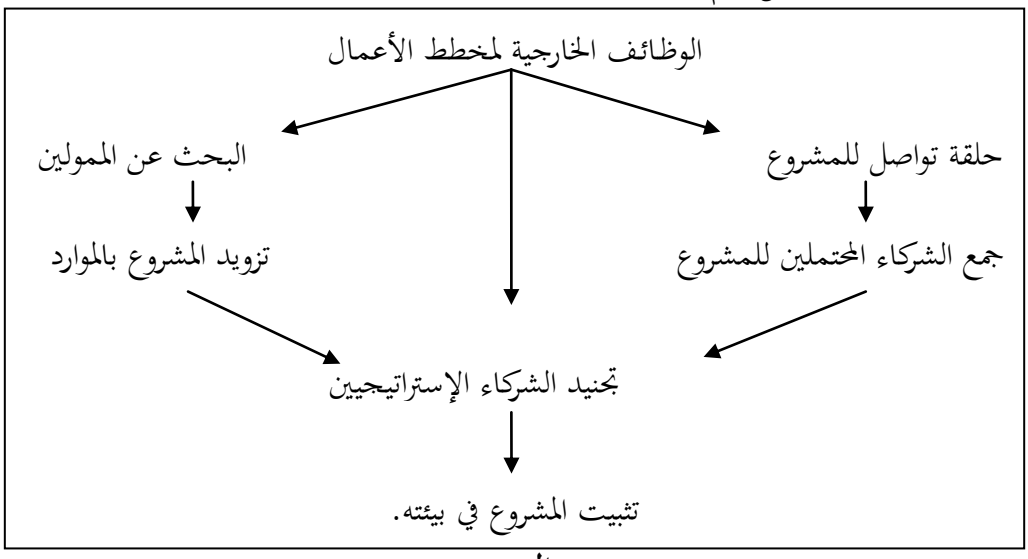

المصدر:

Michel Coster, **Entrepreneuriat**, Les éditions Pearson Education, 2009, Paris, p137

يعمل مخطط الأعمال على جمع و إقناع مختلف الشركاء الضروريين لنجاح المشروع المؤسسة بشكل فعال، وإذا نجح المقاول في اجتياز هذه المرحلة بنجاح، تصبح فرصته في خلق مؤسسته أكثر جدية. فبعد إعداد و تصميم مخطط الأعمال و الذي يعتبر حلقة مفصلية و ضرورية في انطلاق المشروع، وبعد إقناع الشركاء أو الممولين المحتملين الذين سيتكفلون بمرافقة مشروعه يمكن للمقاول المباشرة في تنفيذ مشروعه متبعا الخطوات المقدمة في مخططه، و التي تعتبر ضمانا لنجاح مشروعه الصغير.

خلاصة الفصل:

لقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف مراحل التي مرت بها الدراسات الاقتصادية ، فبعد تركيز الباحثين و توجيه أنظارهم نحو المسير و ظهور المؤسسات الكبيرة ،و في ظل الأزمة الاقتصادية التي واجها هذا النوع من المؤسسات منتصف السبعينات عاد الحديث عن المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية باعتبار هذا الأخير كمحرك مركزي يمكن الاعتماد عليه للحد من الآثار السلبية لهاته الأزمة.

و بعودة المقاول إلى الواجهة عادت الدراسات لتعطي خصوصية و اهتمام أكثر للمقاولاتية بحيث أصبحت مفهوم شاسع الاستعمال و متداول بشكل واسع، حتى باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، و نظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات و الباحثين الجامعين و المجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطوير المقاولين ومؤسساتهم.

ففي هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على المقاولاتية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد و المكونات و أهم المراحل التي مرت بها و التطرق إلى نماذجها التي أصبحت تأخذ أهمية واسعة في مجتمعاتنا، إذ هناك الكثير مما ينتظر منها و على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية ،.....) وكتخصص أكاديمي نجد أن المقاولاتية ترتكز على دعامة أساسية هي :

- التعليم و البحث : حيث بدأ في الظهور فريق من الباحثين بإمكانهم تطوير التعليم في هذا المجال و على مستوى كل الأطوار و التخصصات الجامعية

و إذا أردنا الرفع من نسبة إنشاء المؤسسات و الدفع بالمقاولاتية إلى الأمام فيجب تنمية روح المقاولة و إرساء الثقافة المقاولاتية كمطلب أساسي لنجاح هذا المسعى. إنطلاقا مما سبق سنحاول في الفصل الموالي الأبعاد المرتبطة بالممارسة المقاولاتية و الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في تنمية و تفعيل هذه الممارسة .

الفصل الثـاني

العوامل المؤثرة على الممارسة المقـاولاتيــة

تمهيد :

المقاولاتية و خلق المؤسسات المصغرة هي ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد بحيث حاولت مجموعة من التيارات الفكرية دراستها، فالمدرسة الاقتصادية حاولت فهم هذه الظاهرة و تحليلها من خلال الدور الإقتصادي للمقاول فحسب Schupmeter : "المقاول أصبح شخصية مركزية للتنمية الاقتصادية من خلال نظرية التطور الإقتصادي"[90]

المدرسة السلوكية كان لها حضها أيضا في دراسة المقاولاتية بحيث ركزت أبحاثها على الصفات الفردية للشخص المقاول محاولة فهم نظام قيمه و محفزاته و تأثير مختلف العوامل (بيئية ، ديموغرافية ، ثقافية) عليه،و لمعالجة النقائص التي ظهرت في كلتا المدرستين ، ظهرت المدرسة النشاطية (و تسمى أيضا التفاعلية) ، إعتبر Gartner أن تلك الدراسات قد فشلت في توفير قائمة صحيحة و أكيدة من الخصائص الفردية التي تعبر بصفة صريحة و في جميع الظروف عن المقاولاتية ، لذلك تعتبر الدراسات السابقة في هذا المجال وهمية و غير قادرة على التنبؤ بخيار المهنة المقاولاتية.[91] وفقا لهذه المقاربة،يعد السلوك المقاولاتي أو الفعل المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول وفي هذا الصدد أكد Tounés على ضرورة دراسة العوامل و الأسباب التي تقف خلف بروز نية المقاولة. و للتعمق أكثر في هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول : يهتم هذا المبحث بالمقاول ذلك العون المركزي لمختلف الإقتصاديات، حيث قمنا بدراسة مختلف الأعمال التي درسته ، كما حاولنا التقرب أكثر من شخصية المقاول من خلال توضيح خصائصه و ميزاته و إبراز أهم أصنافه و نماذجه.

المبحث الثاني : يركز هذا المبحث على ماهية المحيط الثقافي و الإجتماعي للمقاول بإعتبارها الخزان الذي يستنبط منه المقاول جل صفاته ودعاماته، وركزنا من خلاله على الدور الذي يلعبه التعليم و بالخصوص التعليم المقاولاتي و أثره على تنمية الروح المقاولاتية .

المبحث الثالث : يلخص مختلف الآليات و المراكز و الوكالات التي قامت الدولة الجزائرية باستحداثها بهدف تنمية التوجه المقاولاتي من خلال مساعدة أصحاب المشاريع على تطبيقها على أرض الواقع.كما حاولنا إظهار وتبيان الدور الذي تلعبه منذ إنشائها وذلك من خلال جملة من الإحصائيات المقدمة.

---

[90] Alain Fayolle, **Introduction à l'entrepreneurait ,** Dunod, Paris, 2005, p 11

[91] Yifan Wang, **L'evolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école francaise : une étude longitudinale ,** Ecole Centralle de Lille, 2010, p29

المبحث الأول: العامل الشخصي و المهاري للمقاول.

بالنظر للدور الخاص و المهم الذي لعبه المقاول في تطور النظام الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية لكل ابتكار فمن المفيد التعريف به و دراسة خصوصياته و محفزاته.

المطلب الأول : تعريف المقاول

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن ، حيث تشابه في ذلك بتطور النشاط الاقتصادي . ففي فرنسا و خلال القرون الوسطى ، كانت كلمة المقاول تعني ذلك الشخص الذي يتقلد المسؤولية و يشرف على مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية.

و عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين Entreprendre و Entrepreneur بالشكل التالي[92] :

- Entreprendre : تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة .....إلخ.
- Entrepreneur : الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما ، فمثلا بدل من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

و في سنة 1755 قام كل من Alembert و Diderot بتعريف المقاول في الموسوعة على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما ، وقد أعطى قاموس ليتر للغة الفرنسية و الذي نشر عام 1889 تعريفا غامضا للمقاول حيث و صفة بأنه شخص يتولى القيام بشيء ما.

أما في إنجلترا في القرنين السادس و السابع عشر ، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول هو مصطلح "undertaker" و لقد عرف " J Dictionary." كلمة " undertaker " على أنه " الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة".[93]

أما قاموس Meniam Webster عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم و إدارة شركته باستخدام مهاراته الإدارية.[94]

لقد تطور البحث حول المقاول حسب ثلاث مدارس فكرية "اقتصادية ، سلوكية ، نشاطية" ، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الاقتصادي و الذي ركز على الدور الذي يلعبه المقاول في الحياة الاقتصادية، ليظهر بعدها توجه فكري ثاني سلط الأضواء على الميزات الشخصية للمقاول وخصائصه الفردية تلاه تيار جديد ظهر في التسعينيات يتزعمه المسيرون قام بدراسة سير العملية المقاولاتية ككل .

---

[92] خذري توفيق و حسين الطاهر ، **المقاولاتية كخيار فعال لنجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: المسارات و المحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ،2013 ص 4.

[93] حمزة لفقير ، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة بومرداس،2009، ص 16

[94] بلال خلف السكارنة ، **الريادة و إدارة المنظمات الاعمال** ، دار المسيرة النشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص20.

أولا: المقاول حسب المدرسة الاقتصادية

سعت هذه المدرسة إلى تعريف المقاول من خلال انطلاقا من الدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية ، و يعتبر الاقتصادي Cantillion سنة 1730 أول من وضع مفهوما للمقاول ، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من المدرسة التقليدية الفرنسية أمثال Turgotسنة 1776 و بعدها Say سنة 1803 و Trade سنة 1890 ، وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية و تمثل ذلك في أعمال كل من Knight عام 1921، Mises سنة 1949 و Schumpeter في سنة 1934 و كذلك أعمال كل من Kirzner عام 1973، Baumol سنة 1968 و Casson عام 1982.[95]

بحسب Cantillion و Say فالمقاول هو " الشخص الذي يتحمل المخاطر بغية إشتثمار أمواله ".[96]

و بالتالي فهدف المقاول حسب Cantillion و Say هو تحقيق الربح المادي عن طريق شراء المواد الأولية بسعر معين و تصنيعها و بيعها بسعر مستقبلي يضمن له تحقيق هدفه، و بالتالي فعلى المقاول تحمل المخاطر المتعلقة بقيود السوق و تقلبات الأسعار ، أما Knight فيعرف المقاول بأنه: " الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ، ويتحمل اللا يقين في ديناميكية عمل السوق"[97].

و Casson عرف المقاول على أنه : " رجل التغيرات الذي يسعى إلى توزيع أمثل للموارد بهدف تحقيق أقصي قدر من الأرباح".[98]

أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي : " المقاول يمكن اعتباره ذلك الشخص الذي يأخذ و يتحمل الأخطار بجمع الموارد بشكل فعال ، يبتكر في إنتاج خدمات و منتجات بطرق إنتاج جديدة ، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها ، و ذلك بتخصيصه الناجع للموارد".[99]

و كذلك نجد أعمال Marshal الذي يعتبر من بين أوائل الكتاب الإنجليز الذين اهتموا بالمقاول و ذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة التي شهدت انتشار كبيرا في تلك الفترة، ولذلك فهو يعتبر أن التحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي تسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المتميزة المسيرة من طرف مقاولين الرأسماليين يتطلب و جود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من إشباع الحاجات الإنسانية.[100]

---

[95] عمر علاء الدين زيداني ، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصادات الوطنية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2008، ص98,

[96] Jean-Baptiste Say, **Traité d'économie politique**, Editions Calmann Lévy, Paris, 1972 (première édition : 1803).

[97] سلامي منيرة ، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، المرجع السالف الذكر ، ص18.

[98] Mark Casson, **L'entrepreneur** , Editions Economica, Paris, 1991, p 51.

[99] كمال مرداوي ، **الإبتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات إقتصاد السوق** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، كلية علوم التسيير و الإقتصاد ، جامعة بسكرة ، 2010 ، ص 07

[100] Sofie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La légende de l'entrepreneur**, Op Cit , P 28-29

و بالرغم من كل الدراسات السابقة ، لم يحظى المقاول بدراسة محورية إلا مع ظهور الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي Shumpeter سنة 1935 من خلال نظريته حول التطور الاقتصادي، و الذي اعتبر المقاول كأساس لكل تنمية اقتصادية من خلال إبداعه وخلقه للفرص الجديدة.

فالمقاول حسب Shumpeter هو "ذلك الشخص الذي يتحمل مختلف الأخطار نتيجة قيادته للإبداع"[101] فالمقاول شخص مبتكر و مسير لمجموعة من الموارد يبحث عن فرصة الأعمال لأجل إنشاء مؤسسة و تحقيق أقصى ربح ، و اعتبره Shumpeter أهم الأعوان الاقتصاديين فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض و الطلب فإن المقاول هو الذي يكسر حالة التوازن ـ التدمير الخلاق ـ وذلك من خلال إبداعاته الجديدة و تقنياته المبتكرة من أجل الوصول إلى منتجات جديدة و بالتالي خلق أسواق جديدة.

و بعد التمعن في التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه المدرسة كالتالي :

1. المقاول هو باحث عن فرصة عمل لإنشاء مؤسسته الخاصة متحملا مختلف الأخطار.
2. دور المقاول هو جلب منتجات جديدة لم تكن موجودة في السوق.
3. أظهرت هذه المدرسة المقاول يتحمل الأخطار بسبب حالة اللايقين المتعلقة بالسوق من أجل تحقيق أقصى ربح.
4. وظيفة المقاول تتمثل في إحداث حلة تخل التوازن و تكسر الروتين من أجل إحداث التغيير.

إن المدرسة الاقتصادية تتمتع بأهمية كبيرة ، حيث ساهمت في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية و المقاول ، غير أن هذا الاتجاه استمر إلى غاية السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمنا للظاهرة [102] نظرا لأتساع مجال المقاولاتية و كثرة البحوث حوله و في مختلف الميادين.

ثانيا: المقاول حسب المدرسة السلوكية

تأسست هذه المدرسة في بداية الستينيات من القرن العشرين ، و جاءت لتفادي الفجوات التي وقعت فيها المدرسة الأولى ، حيث و لكثرت اهتمام هذه الأخيرة بدور المقاول فقط ، تم إهمال و نسيان تأثير العائلة و المجتمع اللذان نبت فيهما المقاول و أستلم منهما ثقافته ، و بالتالي ركزت هذه المدرسة على المقاول في حد ذاته ، حيث قامت بدراسة خصائصه و مميزاته البسيكولوجية كأساس يكمن من خلاله فهم النشاط المقاولاتي ، حيث عمل الكثير من المتخصصين في العلوم السلوكية على الإجابة على كثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة المقاول :من هو المقاول ؟ ما الذي يميزه ؟ لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة.

من رواد هذه المدرسة نجد Mc clelland ، Friedman و Roseman ، و Gasse

[101] Victoria Massart, **L'entrepreneur au cœur de la notion d'entrepreneuriat**. Conseil en Développement des Compétences et en Valorisation des Acquis, Université Charles-De-Gaulle, Lille 3,2005., p12

[102] Azzedine Tounès, **l'intention entrepreneuriale : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat et des étudiants en DESS CAAE** , Thèse de doctorat en sciences de gestion, France université de Rouen, 2003 , p 33.

حاول Mc clelland في مختلف أعماله فهم منظومة القيم و محفزات التي تميز سلوك المقاول ، حيث عرف المقاول : " هو شخص يتمييز بخيال واسع و قدرة كبيرة على تحديد و تحقيق الأهداف، و يمتلك حسا عاليا في الكشف عن الفرص التجارية "[103] ، وكشفت ثلاثة أبعاد رئيسية من شأنها أن تؤدي إلى سلوك المقاولة .

- ✓ **الحاجة للإنجاز** (Need for Achievement) : و تشير هذه الخاصية إلى الرغبة في تقديم أفضل إنجاز أو الفوز في موقف معين . إن الخاصية الأساسية التي يتميز سلوك المقاول هبي الرغبة في تحقيق إنجاز و بالتالي نجده يميل إلى تحمل الصعاب بغية بلوغ هدفه .
- ✓ **الرغبة في الإستقلالية** (Desire for Independence) : المقاول ينشد دائما الإستقلالية دون الإعتماد على الأخرين في بلوغ هدفه، لذلك نجده دوما لا يحبذون العمل داخل المؤسسات الكبيرة والبيروقراطية بسبب دوافعه الداخلية وطموحاته في خلق عمل خاص به وحده.
- ✓ **الرغبة في القيادة** (Desire for Leadership) : المقاول في بحث دائم عن الفرصة التي تكمنه من إنشاء عمله الخاص و مساعديه.

وفي نفس الإتجاه نجد الدراسة التي قاما بها من Friedman و Roseman الذين إعتبرا ان "السلوك المقاولاتي هو نتيجة مجموعة من الأفعال و الأحاسيس التي يمكن ملاحظتها لدى الأفراد الذين يسعون لتحقيق أهدافهم في أدنى مدة"[104] .

أما Gasse فقام بدراسة سوسيو ـ سيكولوجية في إنشاء المؤسسة : "المقاول النموذج يحمل حاجة قوية للإنجاز الشخصي ، لدية الثقة بالنفس ، يرغب في أن يكون مستقلا و يحب المخاطرة ، إنه ممتلئ بالطاقة و الدافعية "[105].

إن سلوك المقاول هو نتيجة لبعض التوابع المحيطة المحتمة عليه ، كالمكان و الزمان [106]، فالمبادرة الشخصية لا معنى لها بدون وجود ظروف إجتماعية ، إقتصادية و سياسية مشجعة على المقاولاتية.

ثالثا: المقاول حسب المدرسة النشاطية

لقد إهتمت المدرسة الاقتصادية بدراسة الدور الإقتصادي الذي يلعبه المقاول في المجتمع، في حين إهتمت المدرسة السلوكية بتحليل صفات و تصرفات المقاول ، و لذلك جاءت هذه المدرسة كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل وإقترحت أن يتم الإهتمام بماذا يفعل المقاول و ليس شخصه ، حيث تعدد وتنوع المقاولين والمقاولات ومشاريعهم عبئ العديد من الباحثين لدراسة المسار المقاولاتي هذا الأخير يمكن تعريفه كما يلي" :المسار المقاولاتي يتضمن

[103] Mc Clelland, 1961, cité dans Michel Coster, **Entrepreneur et entrepreneuriat**. Actes de la journée organisée par EM Lyon , 2002,p07

[104] Mayer Friedman et Roseman, **Type A Behaviour and Your Heart.,Recurrent Coronary Prevention Project Study: Methods,Baseline** Results and Preliminary Findings New York: Knopf 1974,.P83

[105] Yvon Gasse et Teresa Menzies , **Les entrepreneurs naissants et la poursuite de leur projet d'entreprise ; une étude longitudinal**, 6eme congrès international francophone sur la PME, HEC Montréal, 2002, P 04.

[106] Email Michel Hernndez, **L'entrepreneuriat : approche théorique,** Op Cit , P96

جميع الوظائف والنشاطات والأفعال المتضمنة لإدراك الفرص وإنشاء المؤسسة التي تلحق بها[107]". من خلال هذا التعريف نستخلص رؤيتين اثنين : البروز التنظيمي و استغلال الفرص.

ويعتبر Gartner أحد رواد هذه المدرسة ، فحسب هذا الأخير يجب على الباحثين الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه حيث وضع بناء على هذه الأفكار نموذج خاصا به له أربعة أبعاد هي : المحيط ، الفرد سير العملية و المؤسسة.

و يعتبر Gartner مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى و تتمثل هذه النشاطات في:[108]

- البحث عن الفرصة المناسبة .
- جمع الموارد.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام الدولة و المجتمع.

أما Venkatarman الذي يدافع عن فكرة فرصة الأعمال فهو يختلف عن وجهة النظر المتعلقة بالبروز التنظيمي لـ Gartner و ذلك بدلا من بروز أو ظهور تنظيم جديد، و بالنسبة ل Druker يكمن سبب نجاح المقاول في الإبداع و الذي يعتبر المفتاح الأساسي في زيادة الثروة: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع و عن المؤشرات التي تدل عن الابتكارات التي يمكنها النجاح ، و يجب عليهم أيضا الاضطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح و تطبيقها ".[109]

لقد اهتم الباحثون بهذه المقاربة لأنها تسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة و المحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد ، صفة إنسانية ، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة و التي يجب أن تدرس ككل متكامل و من جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل.

المطلب الثاني : الخصائص و المهارات الشخصية للمقاول.

إن تعدد التعاريف الخاصة بالمقاول و شساعة ميادينها،إن دلت على شيء ما هو تعدد سيماته و مهاراته ، التي تجعل منه شخص غير عادي يرمي على كاهله عدة أدوار لتحقيق النمو الاقتصادي و الرقي الاجتماعي، تحركه دوافع نفسية قد لا تكون في مجملها اقتصادية .

[107] William Bygrave et Charles Hofer, **Theorizing about entrepreneurship ,** Op Cit , pp 165-180.
[108] Alain Fayolle**, Introduction à l'entrepreneurait ,** Op Cit , p 14
[109] Robert Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998, p 46.

أولا: السمات الشخصية للمقاول

وفي هذا الإطار قامت عدة أبحاث و دراسات لأخصائيين اقتصاديين و علماء علم الاجتماع و علم النفس، كثيرا ما أفضت إلى نتائج مختلفة و أحيانا مكملة لبعضها البعض. قد يرجع ذلك لتمايز صفات المقاول و تشعبها و كذا اختلافها من شخص لأخر إضافة إلى تعدد وجهات النظر حول شخصيته و طبيعة و دوافع و محفزات سلوكه و من أهم تلك الأعمال و ما خلصت إليه من ميزات خاصة بالمقاول .

يرى Mc Clelland أنه على المقاول أن يتحلى بمجموعة من الصفات الخاصة به و التي تؤثر عليه بشكل كبير و حاول تحديد هذه الصفات والخصائص كالتالي [110] :

- المسؤولية .
- الذاتية (أي الإعتماد على النفس).
- التنبؤ .
- الطاقة (التي تجعله يعمل لأطول و قت).
- الإبداع : و تجدر الإشارة هنا أن معظم الباحثين أشاروا لوجوب إكتسابها من طرف المقاول ، حيث نجد Schumpeter – الذي إرتبط إسمه بالإبداع – يسر على أن الإبداع هو الميزة الأساسية و الجوهرية للمقاول ، و يعتبر أنه " من خلال الإبداع و الإبتكار يمكننا الوصول إلى تحقيق و إيجاد طرق وأساليب جديدة و أشكال جديدة للمنظمة ، و طبقا له المبدع هو فرد ناذر ذو موهبة يستطيع جذب أرباح كثيرة". [111]

في حين يدلي ببعض التحفظ فيما يخص تحمل الخطر بحكم أن السوق المالي تمكن المقاول من إيجاد مستثمر مالي يتحمل عنه الخطر و المخاطر برأس المال.

أما casson و من خلال نظريته للمقاول ، يرى أنه شخص له صفات خاصة نادرة تميزه عن باقي العالم و تعد أساس نجاحه ، ذكرها على النحو التالي :[112]

- معرفة النفس و الخيال.
- معرفة ميدانه (أي المتعلقة بمجال نشاطه).
- قدرة على التحليل.
- مؤهلات و استعداد للبحث و الحساب.
- مؤهلات الإتصال و التفاوض و التنظيم.

[110] Pierre Muslak , **La volonté de réussir et de développement** , édition : Tendance actuelle 1998 .

[111] Jean Philipe Bonardi , **Processus se marché et role de l'entrepreneur : l'approche de l'école autrichienne au management stratégique**, doctorat en sciences de gestion HEC , 2004, P 04.

[112] Jean-Claude Pappilon, **économie de l'entreprise : de l'entrepreneur à la gouvernance**, 2édition : management, 2000.

حسب Gasse [113] الذي أعد نموذجا نوعيا للمقاول يرى أن المقاول النموذجي (l'entrepreneur type) يتصف

- كونه خلاق و مبادر.
- كونه متحمل للخطر.
- كونه محدد لأهدافه، جريئ و واثق بنفسه.

و كلها ميزات تحمل في طياتها الخلق و الإبداع. كما نجد أن Julien أعطى مجموعة من الخصائص البسيكولجية للمقاول و لخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: المميزات الشخصية للمقاول.

مستكشف	متجه نحو النتائج	مبادر	قيادي
مرن	محترف	يتحمل المخاطر	أصلي و خارق للعادة
مستغل للموارد	باحث عن الإستقلالية	متفائل	باحث عن الإنجازات
مبدع	صبور على الغموض	مهاجم	الطاقة
واثق من نفسه	التنبؤ	قيادي	فعال و صارم
حماسي	طموح	محب لحل المشاكل	قائد

المصدر :

Pierre-André Julien, **Entreprendre; une introduction à l'entrepreneuriat** , Edition Boeck de ,Paris, 2009, p41

ثانيا: المهارات المقاولاتية للشخص المقاول

على مدى ثلاثين عامًا الأخيرة ، زادت الأبحاث المخصصة لدراسة المهارات بشكل كبير في مجال التسيير بصفة عامة و في مجال المقاولاتية بصفة خاصة، الإدارية. بحيث إرتكزت هذه الأخيرة على اكتساب وتطوير المهارات المقاولاتية لدى الأفراد و المجتمعات، وقد انعكس هذا التطور الكبير في النظر إلى المقاول كلاعب رئيسي في تطوير العملية المقاولاتية وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع. ففي نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، أظهرت الأبحاث التي قام بها أصحاب المدرسة السلوكية أن العوامل النفسية والسمات الشخصية للمقاول هي العوامل الوحيدة التي تحدد نجاح أو فشل أي مؤسسة منشأة حديثا، وهو ما عارضته بعض الدراسات اللاحقة (المدرسة النشاطية) فوفقًا لأنصار هذا النهج ، اتضح أنه من المستحيل أن نجد في فرد واحد كل الصفات التي يتطلبها المقاول لكي ينجح Lorrain و Dussault ، علاوة على ذلك فإن سمات الشخصية والدوافع لا تميز بين المقاولين الناجحين من أولئك الذين يفشلون.

[113] Yvon Gasse, **L'influence du milieux dans la création d'entreprises**, Université Laval, 2003

عزز هذا المنظور من التركيز على المهارات المقاولاتية و التي إعتبر ظاهرة المقاولاتية كعملية للتعليم والتطوير مع الوقت يكتسب من خلالها المقاول مجموعة من المهارات الفردية و الجماعية .

و قد عرفها Davidsson المهارة في مجال المقاولاتية باعتبارها "سلوكًا مقصودًا لفرد أو فريق ، في الاستغلال الجيد لمجموعة معينة من الموارد ، والتي تكون النتيجة النهائية هي نجاح المقاول " [114] و هو ما أكده Man من خلال تعريفه لمصطلح المهارة المقاولاتية " أن مهارات المقاولاتية يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الخصائص رفيعة المستوى ، والتي تعطي القدرة للمقاول في النجاح في مشروعه . وبالتالي ، تشتمل هذه المهارات إلى السمات الشخصية والمعرفة التي تتأثر بالخبرة والتدريب التي يمتلكها هذا الأخير."[115]

أما Lampel فقد عرفها على أنها تمثل مزيجًا من الخبرة والفهم البسيط لاحتياجات العملاء لاختبار وتطوير الفرص وتقييم المواقف المعقدة وبهدف إيجاد الفجوة التي في السوق و التعرف على المنتجات التي ستملأ هذه الفجوة و بيع هذه المنتجات للعملاء. هذه التعريفات المختلفة تتطلب منا تحديد مجموعة من المهارات اللازمة للتشغيل السلس لعملية إنشاء المؤسسات في إطار يركز منظور البحث المعرفي على تحليل كيف يفكر المقاول ويتصرف في كل مرحلة من مراحل مساره المقاولاتي.

قام الباحثان Laviollet و Loue بطرح نموذج نظري قسموا من خلال المهارات المقاولاتية إلى مجموعة من أقسام كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 07: المهارات المقاولاتية.

المهارات التسييرية أو الإدارية	المهارات التسويقية و التجارية
القيادة: ● أن تصبح قائدا. ● تشجيع و دعم فريق العمل. **التواصل :** ● تعميم و نشر المعلومات داخليًا وخارجيًا باستخدام وسائل الإعلام الفعالة كالاجتماعات مثلا. ● الاحتفاظ بخطاب واضح ومتماسك . **إدارة و تسيير الأشخاص:** ● تخطيط عمل الفريق وفقًا للأهداف المحددة في	**التسويقية:** ● تحديد الأهداف التجارية عن طريق تقسيم السوق. ● إجراء دراسات السوق بغية تحديد المشتري وتوقعاته وفهمه بشكل أفضل. ● تحديد الإستراتيجية التجارية للمؤسسة, ● استعمال الوسائط الإعلانية (الصحافة، مواقع الانترنت،.....). **التجارية :** ● تطوير المبيعات من خلال البحث عن سوق جديد.

[114] Per Davidsson, **Continued Entrepreneurship: Ability, need, and opportunity as determinants of Small Firm Growth** , Journal of Business Venturing, Vol.6 , 1991, p 405-429.

[115] Thomas Man, **The competitiveness of Small and Medium Entreprises- A conceptualization with focus on entrepreneurial competences**, Journal of Business Venturing, Vol 17, 2002, p 123-142

مخطط الأعمال. • تفويض وتمكين الموظفين من اتخاذ بعض القرارات. • مراقبة مدى تحقيق الأهداف. • تقييم النتائج التي تم الحصول عليها. • حل النزاعات بين الفريق العمل.	• الاستماع للعميل ومحاولة تلبية متطلباته • جعل الزبائن أكثر وفاءا للمؤسسة من خلال الأسعار المدروسة ، والمزايا المختلفة المقدمة.
المهارات تسيير الموارد البشرية	**مهارات التسيير المالي**
التوظيف : • تحديد الحاجة للتوظيف وفقا للأهداف الإستراتيجية للشركة • ترجمة هذا الاحتياج إلى أعمال ونشاط ومهارات. • إجراء مقابلة للتوظيف **القانونية:** • لمعرفة القوانين السارية بشأن عقود العمل. • اختيار أفضل عقد عمل للمؤسسة. • تحديد جدول أتعاب الموظف وفقًا لمهنته. • معرفة الالتزامات القانونية من حيث الضرائب المتعلقة بالأجور.	• إدارة و تسيير الخزينة. • تحديد مدة التحصيل الخاصة بالعملاء والموردين. • تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة. • تحديد موارد التمويل قصيرة وطويلة الأجل. • توقع الآثار المالية لقرار الاستثمار.

المصدر:

Eric Michaël Laviollet et Christophe Loue, **les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un referentiel**, éditions Advancia , Paris, p10.

قدم cooney ملخصا كاملا حول أقسام المهارات المقاولاتية سماه بالطقم المقاولاتية وقد قسمها إلى ثلاث مجموعات:

الشكل رقم 16 : طقم المقاولاتية.

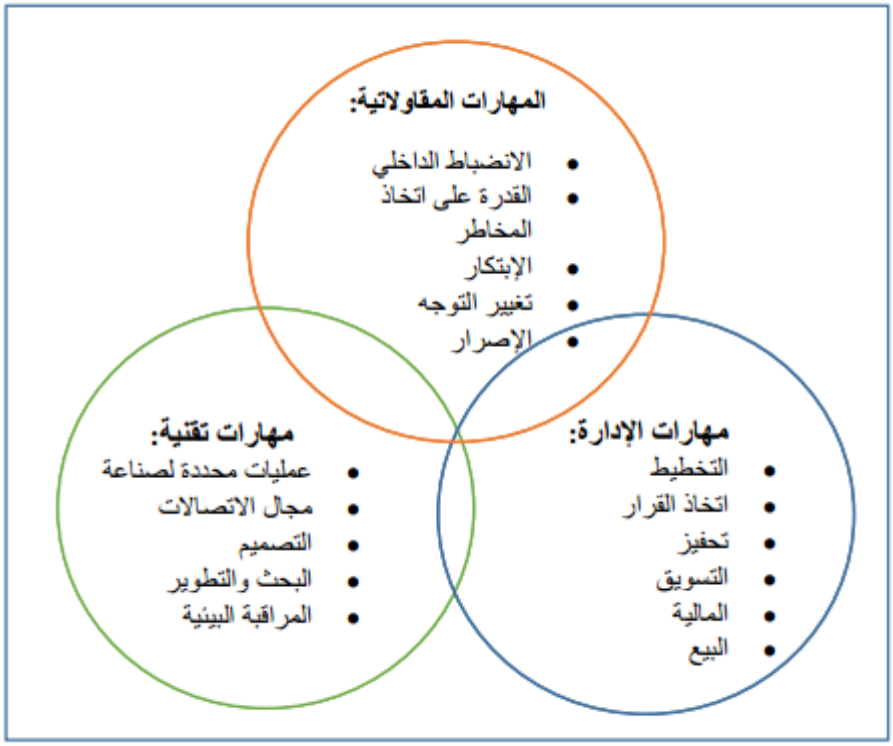

المصدر:

Thomas Cooney. **Entrepreneurship skills for growth-orientated businesses**. Paper presented at the Report for the Workshop on 'Skills Development for SME and Entrepreneurship, Copenhagen, 2012, p07.

المطلب الثالث:نماذج و تصنيفات المقاول

إن تعدد الميزات لدى المقاول و تنوعها ، حفز المنظرين و الباحثين سواء في علم الاجتماع أو النفس أو الاقتصاد إلى ترتيب المقاولين و تصنيفهم ،مرتكزا كل منهم على مجموعة من الميزات ،معتمدين في ذلك على عدة معايير من ضمنها الأهداف و الغايات الشخصية له ،سلوكه الخاص ،شكله العام و درجة الإبداع لديه،سنتطرق لأهم الأنماط كل واحد على حدا بنوع من التفصيل.

أولا:نموذج شروط التحقيق les condition de réalisation:[116]

يعتبر Smith من أوائل الباحثين الذين قدموا تصنيفات للمقاول تبعا لنماذج تنظيم المؤسسات من خلال دراسته التي أجراها على منشئ المؤسسات في منطقة النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية و خلص إلى تصنيف المقاول إلى نوعين:

[116] Christophe Benavente, Thierry Verstraete, **entrepreneuriat et NTIC : construction et régénération des busniss model** : www.adreg.net

- ✓ المقاول الحرفي (artisan): هذا النوع من المقاولين يعتمد على خبرته التقنية و العلمية في إنشاء مؤسسته و في العادة يفضل المؤسسة الصغيرة ويميل للأنشطة في القطاعات ضعيفة التطور ،كما أنه لا يحب الرقابة الخارجية على مؤسسة مجال عمله لا يمثل ابتكارا بذاته و لكنه تقليد لمتوج موجود مسبقا ،منطقه في إنشاء مشروعه لا يعتمد على مبدأ الكفاءة التسييرية و لكن من منطلق الإقناع بطريقة العمل التي يتحكم فيها.
- ✓ المقاول الانتهازي (opportuniste) :يتميز بعرفة أكثر من سابقه في العمل و الخبرة، ويتضح ذلك من دراسته الوافية و المكتملة لجوانب مشروعه، والتي تكون في نفس الوقت متصلة بفرصة الإبداع و الابتكار و المعروف عنه أنه يفضل الانطلاق برأس ماله الشخصي (تمويل ذاتي كبير)

ثانيا: نموذج على أساس أهداف و محفزات المقاول :[117] les condition de réalisation

من أهم النماذج في هذا الباب ، نموذج و تصنيف Laufer المؤسس وفقا لتقاطع و اندماج ثلاث أهم أهداف و المحفزات الثلاث الأكثر دفعا لديناميكية التقاول إذ تتمثل :

الأهداف في ⟸	و	⟸ المحفزات في:
– نمو و إبداع		– تحقيق الذات
– نمو و استقلالية مالية		– السلطة
– رافض للنمو و محافظ على السلطة		– الاستقلالية

لينتج عنها و يتوصل إلى أربع أنواع للمقاولين و هي:

- ✓ المقاول المسير (l'entrepreneur manager) :الذي يحفزه الطموح إلى تحقيق الذات، و البحث والسعي المستمر من أجل نمو و تطور مؤسسته، من خلال التجديد و الإبداع و الإنطاق في نشاطات جديدة تستخدم التكنولوجيا.و كثيرا ما يعتبر مفوض جيد للسلطة و تقاسم المسؤوليات رفقة فريقه مع الحفاظ على سيادته.
- ✓ المقاول المالك (l'entrepreneur propriétaire): هذا الصنف من المقاولين تحفزه السلطة ، لا يرفض النمو شريطة أن يبقى متمتع بالاستقلالية المالية. وهو في نفس الوقت مالك، رئيس و مسير ، لكن كثيرا ما يعتب عليه بسبب ممارسته للتسيير بشكل تقليدي (عائلي أو أبوي) يتمنى أن يظل الرئيس الوحيد دون عائق.

[117] Jacqueline Laufer, **Comment on devient entrepreneur?,** Revue Française de Gestion, n°2, 1975 .

- ✓ المقاول التقني (l'entrepreneur technicien): الذي يقوم عموما بإنشاء مؤسسته هروبا من أزمة مهنية يطمح للسلطة رافض لأي تفويض للمسؤولية ليضل المراقب الوحيد ، لا يبالي بالنمو و إنما همه الحفاظ على الاستقلالية المالية.
- ✓ المقاول الحرفي (l'entrepreneur artisan): يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة من أجل التمتع بالاستقلالية، متحكم و عامل بأصول مهنته، لكن ليس بالمسير الجيد عموما و كثيرا ما يعمل في إطار عائلي، رافض للنمو و متشبث بالحفاظ على استقلاليته المالية.

ثالثا: نموذج على أساس غاية المقاول :

يرتكز هذا النموذج على ترتيب المقاول حسب غايته الاقتصادية، التي يتم على أساسها الخيار الإستراتيجي إلى جانب ذلك مركباته الشخصية و الاجتماعية بحكم أن أولويتها تتأثر بالاعتبارات الشخصية للمقاول و ميوله حسب المحيط الذي ينشط فيه.

- البقاء و الاستمرارية (pérennité) - الاستقلالية(indépendance / autonomie) - النمو (croissance)

المقاول يحدد و يرتب الغايات الثلاث تبعا لدالة المنفعة الناجمة عنها، في هذا السياق صنفا Julian و Marchesnay المقاول إلى نموذجين إثنين هما :[118]

- ✓ المقاول من صنف PIC (بقاء ،استقلالية ثم نمو): بمعنى أن المقاول و فق هذا النموذج يقوم بتفضيل الغايات فيما بينها لترتب حسب الأولوية. و يرى الاقتصاديون أن هذا النموذج أكثر ملائمة للمقاول الحرفي بحكم أنه يستغل رأسمال عائلي خشية و رفضا للجوء إلى الديون طويلة الأجل.

مبدأه العملي و منطقه مبني على أساس تراكم الثروة و تفضيل الاستثمار المادي و التكتم عن الاستثمار الغير مادي يتميز بتحكمه الجيد في مهنته(حرفة) و يركز على المشاكل التقنية و التنظيمية، شغله الشاغل صاحب المقام الأول هو البقاء و الديمومة، ومن تم التمتع بالاستقلالية في ممارسة وظيفة التقاول و بعد التمتع بها تظهر لديه غاية النمو لكن شريطة أن لا تهدد استقلاليته لا سيما المالية.

- ✓ المقاول من صنف CAP (نمو ،استقلالية ثم بقاء): يعد المقاول وفق هذا النموذج مستغل للفرص ، الذي يتعايش مع تقلبات و تغيرات المحيط و يبادر في النشاطات التي تتميز بالنمو السريع ، ليس هناك من مانع الاقتراض مع الحفاظ على الاستقلالية في اتخاذ القرار. يحكمه منطق و مبدأ زيادة رأس المال إذ يفضل توظيفه أي استثماره في القطاعات التي تمكنه من الحصول على هامش ربح مرتفع.

[118] Pierre-André Julien et Michel Marchesnay, **l'entrepreneuriat** , économica, édition 01,Paris ,1999 .

رابعا: نموذج على أساس المسعى و الأسلوب الشخصي للمقاول

أهم دراسة أقيمت لإنشاء هذا النموذج ، هي تلك التي قام بها Sombart بافتراضه لنموذج يقوم على ثلاث أهداف شخصية للمقاول ، ليصنفه وفقها:

- ✓ المقاول المختص (l'entrepreneur spécialiste): هو المقاول الذي يهتم بالمنتج كنقطة انطلاق ليحقق به الربح ، يتميز بارتباطه الشديد بتخصصه، و غالبا ما يكون مخترعا. يظل يبحث عن تنفيذ و تطبيق اختراعه لضمان التفوق. يهتم بالتنظيم و كذا بالتشغيل و استقطاب اليد العاملة الكفأة و المناسبة و القادرة على مساعدته على ضمان المردودية في ظل المنافسة الشديدة.
- ✓ المقاول التاجر (l'entrepreneur marchand): تعد حاجيات السوق نقطة انطلاق لهذا النوع من المقاولين ،الذين يهتمون بتوريد المنتجات القابلة للبيع لذا يهتم بالترويج للمبيعات و المعلومات.[119]
- ✓ المقاول المالي (l'entrepreneur financier): هو المقاول المهتم بالحاجة إلى رؤوس الأموال ، فنشاطه الرئيس يكمن في استقطاب رؤوس الأموال ، لذا يفضل الأسواق المالية .[120]

المبحث الثاني: العامل الثقافي و الاجتماعي للمقاول.

تشير معظم الدراسات التجريبية التي أجريت إلى أن المقاولة يمكن أن تدرس وأن التعليم يمكن أن يشجع أكثر على المقاولة حيث أظهرت دراسات (Kourilsky and Walstad Ede et al., Hatten and Ruhland) كيف أن التعليم المقاولاتي يزيد من المواقف الإيجابية نحو المقاولاتية كمهنة بديلة[121]، و هذا ما يؤكده Vesper بأن التعليم الرسمي للمقاولة في الجامعات يسهل عملية خلق الأعمال، لأنه يساعد على رفع مستوى وعي الطلاب بقدرة العمل الحر كخيار مهني فهو يلعب دورا هاما في تغيير آراء الطلاب نحو العمل الخاص من خلال التعليم على المهارات اللازمة للإدارة، و دراسة الأعمال وإعدادهم للعمل الخاص في سوق العمل Said[122] Karimi كما كشفت دراسة Autio أن الدعم التعليمي من خلال التعليم المهني هو وسيلة فعالة للاضطلاع بالمعرفة اللازمة بشأن المقاولاتية، و يدعم ذلك دراسة أجراها (Wang and Wong) لدور النظام التعليمي في تحديد وصياغة خصائص أصحاب المشاريع.[123]

---

[119] Duschareaux, Suzet et Charabounnel , **le modèle client-savoir** , édition Dunod , Paris, 2000.

[120] ناظم محمد نوري الشمري ، **أساسيات الاستثمار العيني و المالي** ، دار وائل للنشر و الطباعة ، لبنان ،1999.

[121] Peter van der Zwan, Ingrid Verheul and A. Roy Thurik , **The entrepreneurial ladder, gender, and regional development**, Small Business Economics, Vol. 39, No. 3 , 2012.p. 633

[122] Saeid Karimi et al., **Entrepreneurship Education in Iranian Higher Education: The Current State and Chalxlenges** ,European Journal of Scientific Research. ISSN 1450- 216X Vol.48 No.1 2010.pp.35.

[123] Elona Garo, Vasilika Kume et Suada Basho , **Determinants of Entrepreneurial Intention among University Students: Case of Albania**, Multiisciplinary Journal for Education & Social and Technological Sciences,Vol. 2 Nº 2 , 2015 p 180

المطلب الأول : الثقافة المقاولاتية.

إن المقاولاتية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، بل هي أيضا مسألة سوسيو ثقافية، بمعنى أنها نظام ذهني من القيم والتعليم والبنى الاجتماعية والمواقف والسلوك، فهناك العديد من العوامل المؤثرة والموجهة لما يسمى بالثقافة المقاولاتية بحيث أصبحت محل اهتمام كثير من المهتمين في العلوم الاقتصادية و الإنسانية.

قبل تسليط الضوء على ماهية الثقافة المقاولاتية و مركباتها وجب علينا أن نعرج على ماهية الثقافة و مفهومها.

أولا : تعريف الثقافة: إن مصطلح الثقافة (culture) متعدد وشاسع الاستعمال و لها عدة معاني و هي في اللغة العربية : " ثقف،يثقف ،ثقافا بمعنى صار حاذقا و خفيف الفهم ،فطنا و منه ثقف الكلام أي حذقه و فهمه"[124] و هي أيضا الحذق و التمكن و يستعار بها للبشر فيكون الشخص مهذبا و متعلما و متمكنا من العلوم ، الفنون و الأداب فالثقافة هي إدراك الفرد و المجتمع للعلوم و المعرفة في شتى مجالات الحياة ، فكلما زاد نشاط الفرد ومطالعته و إكتسابه الخبرة في الحياة زاد معدل الوعي الثقافي لديه و أصبح عنصرا بناءا في المجتمع.

لقد إختلفت تعاريف الثقافة بقدر ما تعددت ، بحيث أغلبها تندرج ضمن حقل الانتروبولوجيا "l'anthropologie" والذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر 1871 م، إذ يعتبر العالم الإنجليزي Taylor أول من إستخدم مصطلح الثقافة ووضع لها التعريف الكلاسيكي في كتابه (الثقافة البدائية primative culture) والذي يرى أن الثقافة هي "ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة ، العقائد، الفنون ،الأخلاق ،التقاليد وكل القدرات و العادات التي اكتسبها الإنسان بإعتباره عضوا في المجتمع"[125] .

الثقافة هي نظام من الأفكار والمعارف والتقنيات وأنماط السلوك والاتجاهات التي تميز مجتمعا ما [126].

ويعد Eliot Jacques من الأوائل الذين استعملوا مفهوم الثقافة حيث اعتبرها" :طريقة التفكير والسلوك الاعتيادي والتقليدي وتتميز بتقاسمها واشتراكها بين أعضاء التنظيم وتعلم تدريجيا للأعضاء الجدد بهدف قبولهم في المجتمع."[127]

يدل مصطلح الثقافة للإشارة إلى ثقافة المجتمعات الإنسانية ،وطريقة الحياة التي تميز كل مجموعة بشرية عن المجموعات الأخرى ، الفنون الشعبية، التقاليد المحببة، بحيث تصبح قيما يتوارثها الأجيال و مثال ذلك الكرم عند العرب ،الدقة عند الأوروبيين، فيقصد بالثقافة الكيان المادي و الروحي لمجتمع من المجتمعات و يدخل في ذلك التراث، اللغة ،الدين عادات المجتمع و نشاطه الحضاري.[128]

---

[124] الفيروز ابادي مجد الدين ، **قاموس المحيط الطبعة الرابعة** ، دار إحياء التراث العربي، لبنان ، 2003

[125] Beneton Philipe, **histoire de mots culture et civilisation,** el borhane , Alger, 1992,P113

[126] Abdelghani Megherbi, **la culture et la personnalité dans la société algérienne,** Révolution Africaines , N 93,Algérie,1981. , p40.

[127] Gilles Bressy et Christian Kankoyt, **Economie d'entreprise**, 4e Editions Dalloz, Paris, 1998, P513.

[128] السيد عمارة ، **إستراتيجية التغيير: مفاهيم و مناظرات في إدارة التغيير** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر ، 1995، ص 131

ووفقا لـ Hofstede فالثقافة هي برمجة عقلية جماعية خاصة بمجموعة من الأفراد ، إنها نظام أساسي للقيم الخاصة بمجموعة أو مجتمع معين و التي تؤدي إلى تشكيل بعض الصفات الشخصية و تحفز الأفراد في المجتمع على الانخراط في سلوكات لا تظهر في مجتمعات أخرى.[129]

"مجموعة من القيم والمعتقدات والاتجاهات المشتركة والسلوكيات المتوقعة التي يتميز بها أفراد مجتمع ما، حيث تظهر هذه الخصائص المشتركة من خلال العديد من العمليات الاجتماعية التي تحدث داخل المنظمات والعائلات والمؤسسات الدينية والتعليمية.[130] " وهو ما أكده Goodenough من خلال تعريفه للثقافة بأنها "مجموعة من المعتقدات والمعايير التي تشترك فيها مجموعة من الأشخاص الذين يساعدون الفرد على تقرير ما هو ،وماذا يمكن أن يفعل وكيف يفعل أي شيء"

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن الثقافة " ما هي إلا جملة من القيم و المعتقدات و السلوكيات المشتركة التي يتميز بها مجموعة من الأفراد، وهي نتاج لمجموعة من التداخلات بين مختلف مكونات المجتمع (العائلة، المدرسة ،المؤسسة الدينية ،.....)"

بعد الإلمام بمفهوم الثقافة بشكل عام سنقوم بتسليط الضوء فيما يلي على الثقافة المقاولاتية و التي تعتبر نتاج الثقافة الوطنية وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح بخلق ما يسمى بالثقافة المقاولاتية.

ثانيا : تعريف الثقافة المقاولاتية : من بين التعاريف التي حاولت إبراز بعض الأوجه الأساسية لهذا المصطلح نجد تعريف Fortin الذي يرى بأن " الثقافة المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة من العادات و القيم و المعارف المكتسبة من أجل كسب الرهان كمقاول أو موظف ، كفاءات معرفية حول الأفعال ، الحالات و السلوكيات المكتسبة من واقع الحياة" . أما Johannisson أعطى تعريفا موجزا من خلاله على أن الثقافة المقاولاتية هي ثقافة تقدر الخصائص الشخصية المرتبطة بإنشاء المشاريع: كالحاجة إلى تحقيق الذات ، المجازفة ، الثقة بالنفس ومختلف المهارات الاجتماعية ؛ الذي تساهم أيضا في نجاح الشخص وتشجع التنوع و التغيير ، وبالنسبة ل Toulouse فقد وصف "الثقافة المقاولاتية هي مختلف عناصر المجتمع التي تغذي روح المقاولاتية". وفقًا لهذا الباحث ، فإن الثقافة المقاولاتية هي ثقافة تقدر المبادرة الفردية أو الجماعية ؛ تقدر المثابرة والتصميم.

وفي نفس السياق فقد عرفها Morrison بأنها موقف إيجابي تجاه المقاولين السائد في المجتمع ما بهدف تشجيعهم ودعمهم، و يقترح Fortin فهما جديدا لثقافة المقاولاتية من خلال المواقف والقيم المرتبطة بخلق المشاريع (الاستقلالية والمسؤولية والإبداع والتضامن) ، وكذلك معرفة المهارات المناسبة لمواجهة هذا التحدي. وفي دراسة قام بها كل من Gasse وSabourin حول مفهوم المقاولاتية بين فئة الطلبة الذين تابعوا دراسات في مجال المقاولاتية

[129] Catheriene Leger-Jarniou, **Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes**, Revue française de gestion – N° 185, Lavoisier, Paris, 2008

[130] محمد قوجيل ، **المرجع السالف الذكر**، ص 117.

توصلا إلى وجود علاقة إيجابية بين الثقافة والتوجه المقاولاتي للفرد و خلصت لدراسة إلى حصر العوامل التي تؤثر عليها و تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات:

- ✓ الـــمسبقات: هي مجموعة المؤثرات الفردية و المحيطية التي تشجع ظهور الاستعدادات عند الطالب و دفعه نحو المقاولاتية.
- ✓ الإستعدادات: هي تلك المميزات النفسية التي تظهر لدى المقاول، و هي المواقف و المحفزات و الفائدة المرجوة و التي تتبلور لتتحول إلى سلوك.
- ✓ تجسيد الإمكانيات و القدرات المقاولاتية في مشروع : وهذا يكون تحت تأثير المحفزات الإيجابية و كلما كانت هذه المحفزات قوية كلما تشجع الفرد أكثر في تبني مشروع مقاولاتي

الشكل رقم 17 : نموذج الثقافة المقاولاتية ل Sabourin و Gasse .

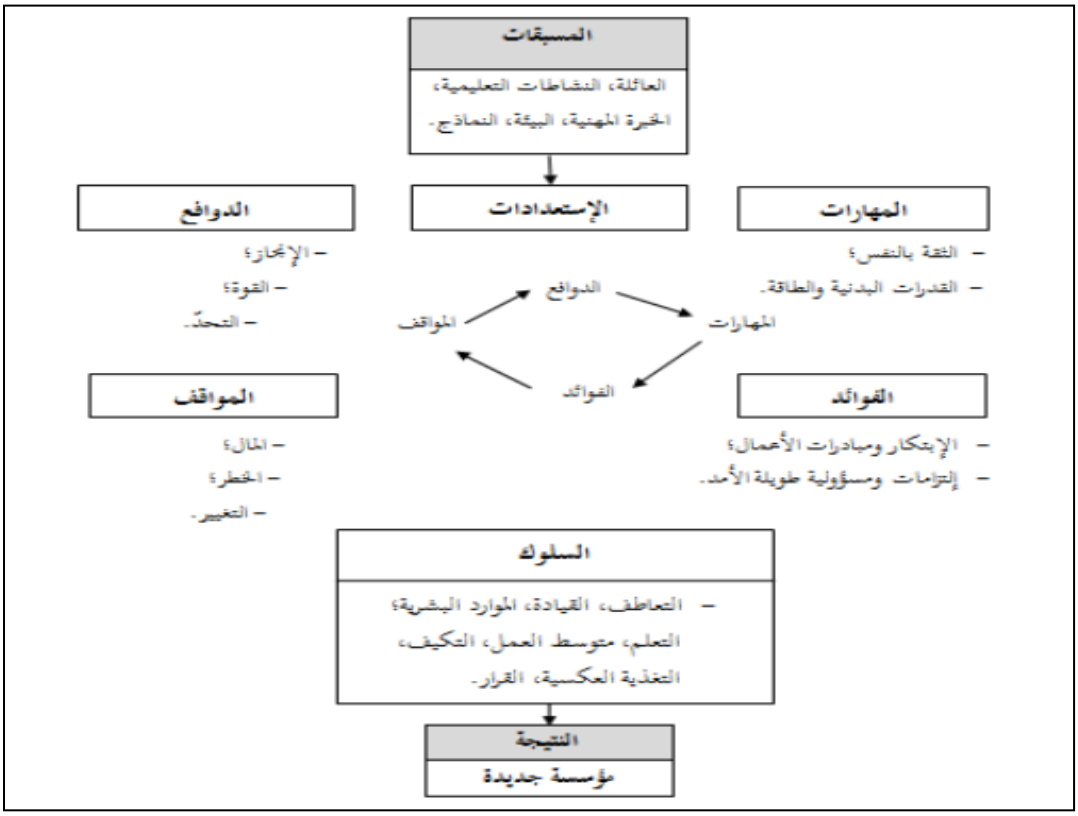

المصدر:

Azzedine Tounés, **L'intention entrepreneuriale**: Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE, Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, université de Rouen, 2003, P46.

يكمن تعريف ثقافة المقاولاتية على أنها :" مجمل المهارات و المعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد و محاولة استغلالها و ذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال و ذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي ،وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين بالإضافة للتخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم و المراقبة, كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن تترسخ فيها هذه الثقافة هي : العائلة، المدرسة، المؤسسة."[131]

J.M Toulouse أن هناك خمسة مكونات تدل على وجود ثقافة المقاولاتية في مجتمع معين وهي :

1. تثمين النشاطات المقاولاتية أي إعطاء قيمة معتبرة لممارسة الأعمال في تدرج القيم في المجتمع.
2. تثمين المثابرة و التحديد.
3. قبول العيش مع الموازنة بين الأمن و المخاطرة.
4. تثمين الإبداعات الفردية و الجماعية و جعل المقاولين الأساس في مواجهة التحديات المجتمعية.
5. تقديم حلول لإشكالية التوتر بين الإستقرار و التغيير الذي تحدثه النشاطات المقاولاتية.

المطلب الثاني: التعليم المقاولاتي كأداة لتنمية الثقافة المقاولاتية.

قبل القيام بتعريف التعليم المقاولاتي و وجب التعريج أولا على ماهية التعليم و مفهوم العملية التعليمية بصفة عامة.

أولا : تعريف التعليم : بعد أن كان منحصرا على فئة النخبة من المجتمع قديما (أصحاب المال و السلطة) باعتباره أحد أنواع الترف ، أصبح هذا الأخير حقا مكفولا لكل إنسان بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1948 يجب على الدولة أن توفره وتكفله له بهدف ترقية الجانب المعيشي و الاجتماعي.

التعليم لغة: كما ورد في لسان العرب يشتق من علم بالشيء: أحاطه و أدركه، وعلمه العلم و الصنعة تعليما و علاما، جعله يتعلمها ، ومن معانيه الإتقان فيقال علم الأمر و تعلمه : أتقنه ،و علمت الشيء بمعنى عرفته و خبرته.[132]

علم من صفات الله عز وجل، العليم قال تعالى: ﴿ هو الخلاق العليم ﴾ ، العالم : ﴿ عالم الغيب و الشهادة ﴾ و العلام ﴿ علام الغيوب﴾.

علم: روى الأزهري عن سعد بن زيد عن أبي عبد الرحمن المقري في قوله تعالى: ﴿ و إنه لذو علم لما علمناه﴾ علمت الشيء أعلمه علمه = عرفته و علمه العلم : لقنه إياه فتعلمه.[133]

---

[131] بلقاسم ماضي و عبير حفيفي ، **ثقافة المؤسسة و المقاولاتية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، جامعة بسكرة ، 2010، ص 07 .

[132] مهدي التميمي ، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر و الأداء التدريسي**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، الأردن ،2007، ص19.

[133] ابن منظور، **لسان العرب** ، دار الكتب العلمية، المجلد 12 ، لبنان ، 2003، ص484.

أما اصطلاحا فقد عرف التعليم بعدة تعاريف ، فالتعليم يعني إحداث تعديل في سلوك المتعلم نتيجة التدريس و التعليم و التدريب و الممارسة و الخبرة . و هو يرتبط بالعملية التعلمية التي تعمل على تحقيقه من خلال المنهج و المعلم بما في ذلك كفاءاته الأكاديمية و التدريسية.[134]

حسب تعريف اليونسكو UNESCO: التعليم هو تكوين الأفراد و تطوير قدراتهم تكوينا شاملا و متكاملا ، فرديا و جماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة و الإيجابية في خطط التنمية.[135]

كما يمكن تعريفه بأنه ترتيب و تنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، و يتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل و تسمى هذه العملية بالاتصال. و نتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف و معرفة متجددة، فإن الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية، ويمكن أن تكون الوسائل التعليمية و التكنولوجية من العوامل المهمة في زيادة فعالية عملية الاتصال.[136]

التعليم هو نشاط إنساني اجتماعي يهدف إلى تنمية مجموعة من الخبرات و المعارف يساهم فيها طرفان أساسيان المعلم الذي يقع على عاتقه تقديم هذه المعارف و الخبرات و المتعلم الذي يسعى إلى استيعابها و تعلمها.

ثانيا : تعريف التعليم المقاولاتي: تم تعريف التعليم المقاولاتي من خلال وثيقة مشتركة بين منظمة العمل الدولية و اليونسكو بأنه مقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي و الثقة بالنفس عن طريق تعزيز و تغذية المواهب و الإبداعات الفردية. وفي نفس الوقت بناء القيم و المهارات ذات العلاقة و التي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية و تلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة [137]. كما عرفته موسوعة ويكيبيديا الانجليزية بأنه تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة و المهارات اللازمة ، وإثارة دافعيتهم و تعزيزها ، وذلك من اجل تحفيزهم و تشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع و مستويات عديدة.[138]

أما Fayolle فقد عرفه بأنه جميع الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز و تقوية التفكير، السلوك و الكفاءات المقاولاتية لدى الأفراد و تدعم جميع الجوانب المتعلقة بالإبداع و الابتكار.[139]

كما عرفه مجموعة من الخبراء من المفوضية الأوروبية بأنه مفهوم واسع يهدف من خلاله إلى تطوير مجموعة من الصفات لدى الأفراد من خلال تدريبهم على إنشاء أعمال و مشاريع تجارية جديدة.[140]

---

[134] سهيلة محسن كاظم الفتلاوي ، **مدخل الى التدريس**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2003، ص 30.

[135] Olivier Basdevant, **croissance et formation**, revue d'économie politique, éditions Dollaz,2002, p 04.

[136] **موسوعة المعارف التربوية** ، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2007، ص 1982.

[137] اليونسكو و منظمة العمل الدولية، **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد و العشرين: تحفيز روح الريادة من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية**، 2010، ص 21.

[138] الجودي محمد على، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2015، ص 143 .

[139] Alain Fayolle, **entrepreneuriat,** Op Cit, p 06.

[140] Alain Fayolle, **entrepreneuriat,** Ibid.

أما venkantaraman فقد عرفه بأنه دراسة كيف يتم اكتشاف و تقييم و استغلال فرص والتي ينتج عنها إنشاء مؤسسات تنتج سلعا و خدمات مستقبلية.[141]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن التعليم المقاولاتي هو مجموع الأنشطة و الأساليب التي يسعى من خلالها إلى تعزيز الكفاءات و الخبرات لدى الأفراد بهدف تحفيزهم على الإبداع واستغلال الفرص ، ثم دفعهم إلى إنشاء مؤسسات الخاصة.

ثالثا : نشأة و تاريخ التعليم المقاولاتي : يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم ، وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم Maces أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه و إعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة إعمال و البالغ عددهم 600 طالبا.[142]

و يعود سبب تدريس المقاولاتية إلى الكساد الذي شهدته الصناعات الحربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من جهة ومن جهة أخرى عودة الطلاب الأمريكيين من أداء الخدمة الوطنية و رغبتهم الشديدة في المساهمة في بناء اقتصاد دولتهم المنهار و الجدول الموالي يوضح كرونولوجيا التعليم المقاولاتي.

الجدول رقم 08: كرونولوجيا التعليم المقاولاتي.

السنة	الحدث
1911	جوزيف شامبتير ينشر كتاب" نظرية التنمية الاقتصادية" (بألمانيا)
1921	فرانك نايت ينشر :الخطر،عدم التأكد والفائدة،يعتبر أول نموذج أمريكي للسيرورة المقاولاتية
1946	إنشاء مركز بحث لتاريخ المقاولاتية من طرف شامبتير و آرثر في هافارد (يعتبر أول مركز بحث متخصص في المقاولاتية)
1947	"إدارة أعمال المؤسسات الجديدة "أول ماستر إدارة أعمال في المقاولاتية في هافارد
1951	إنشاء مؤسسة كولمان (أول مؤسسة متخصصة في التعليم المقاولاتي)
1953	جامعة إلينوي تقدم محاضرة في "المؤسسات الصغيرة أو تنمية المقاولاتية"
1953	بيتر دركر يحاضر في مقياس "المقاولاتية و الابداع" في جامعة نيويورك
1954	إدارة الأعمال للمؤسسات الصغيرة أول مقياس ماستر إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد
1958	مقياس في المقاولاتية مقدم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من طرف دوايت بومان
1963	نشر "مجلة المؤسسات الصغيرة" أول مجلة مرجعية في أبحاث المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1967	أول المقاييس المعاصرة في المقاولاتية لماستر ادارة الاعمال مقدمة لجامعات ستانفورد و نيويورك

[141] Sankaran Venkataraman , **The distinctive domain of entrepreneurship reserch**, Firm emergence and growth, Vol. 3, 1997, p 119.

[142] الجودي محمد على، **المرجع السالف الذكر** ، ص 134.

	(هذه المقاييس متخصصة في انشاء المؤسسات، العلامة التجارية للمؤسسات الصغيرة)
1968	أول تكوين في المقاولاتية في كلية بابسون
1969	دفيد ماكليلاند و دفيد وينتر قاما بنشر تحقيق التحفيز الاقتصادي (أول أكبر دراسة حول التكوين في المقاولاتية وتقييم النتائج)
1970	معهد كاروث ستون أول معهد معاصر في المقاولاتية أسس في جامعة ميثوديا الجنوبية
1971	أول ماستر في ادارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية جامعة كاليفورنيا الشمالية
1972	أول تركيز على المقاولاتية في طور التدرج، جامعة كاليفورنيا الشمالية
1973	لاورانس كلات ينشر كتاب: المؤسسات الصغيرة: أساسيات المقاولاتية (يعتبر أحد أوائل الكتب يظهر الخطوات الأولى للمؤسسات الصغيرة نحو الريادة)
1974	إنشاء مجموعة متخصصة في المقاولاتية لأكاديمية المناجمنت تحت إدارة كارل فاسبر
1975	إنشاء "منظمة طلبة في مؤسسات حرة " للمساعدة في المقاولاتية و في إنشاء المؤسسات الخاصة من طرف روباردفيس مؤسس معهد القيادة الوطنية
1975	104 كلية/جامعة تقدم مقاييس في المقاولاتية
1975	الكتاب الأول للمجلة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة ثم صار منذ سنة 1988 " المقاولاتية: النظرية و التطبيق"
1976	بداية نشر "مجلة المقاول"
1979	263 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1981	أول مؤتمر بحث في المقاولاتية لبابسون و اول منشور لفيسبر " حدود البحث في المقاولاتية"
1982	كتاب موسوعة المقاولاتية من طرف كانط، ساكستون و فيسبر
1982	315 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1983	أول مقياس في المقاولاتية تقدم في مدرسة الهندسة في جامعة نيو مكسيكو
1983	إنشاء جمعية رابطة المقاولين
1984	روبرت هيزريش و كنديدا بروش نشرا " المرأة المقاولة: مهارات الادارة و مشاكل الأعمال" (أول عمل حول المرأة المقاولة)
1985	بدء نشر مجلة"إقدام رجال الأعمال"
1985	بيتر دركر ينشر كتاب " الابداع و المقاولاتية" يعد أول عمل مشروع للمقاولاتية في الكليات و المدارس العليا للادراة و ساهم بقدر كبير في توضيح مكانة المقاولاتية لدى الخريجين
1986	253 كلية و جامعة تدرس المقاولاتية

1986	590 مدرسة عليا تدرس مقاييس حول المؤسسات الصغيرة و المقاولاتية
1991	57 برنامج في التدرج و 22 ماجستير في إدارة الأعمال تركز على المقاولاتية
1991	1060 مدرسة في التدرج تدرس المقاولاتية
1992	إنشاء مركز في قيادة المقاولاتية من طرف مؤسسة ماريون كوفمان
1993	370 كلية و جامعة تدرس المقاولاتية
1993	بدء أول موقع في التعليم المقاولاتي(www.slu.edu/eweb)
1993	جيروم كاتز و روبر بروخوس ينشران " التقدم في المقاولاتية" حول ظهور و نمو المؤسسة (أول أكبر سلسلة سنوية في البحث حول روح المؤسسة)
1995	حوالي 450 مدرسة تشارك في برنامج معهد المؤسسات الصغيرة
1997	264 مدرسة تشارك في مسابقة السنوية لبرنامج " طلبة في مؤسسات خاصة"
1998	جامعة افتراضية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أول برنامج للتعليم عن بعد مطور من طرف الجامعة)
1999	مقال حول "البحث الخاص في المقاولاتية الدولية" في مجلة أكاديمية المناجمنت

المصدر:

Loyda Lily Gomez Santos, **L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université : la contribution de la méthode des cas**, Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, université de Lorraine, 2014, P 70.

رابعا : أهمية و أهداف التعليم المقاولاتي

يعتبر التعليم المقاولاتي أحد الأساليب الفعالة في دعم و تعزيز روح المقاولاتية و له جملة من الأهمية و الأهداف و هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي.

❖ **أهمية التعليم المقاولاتي:** تكمن أهمية التعليم المقاولاتي في :[143]

- تعلم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة و زيادة فرص نجاح الأعمال و صناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية.
- تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة.
- التعليم المقاولاتي يكون مقاولين مبدعين قادرين على احداث طفرة اقتصادية من خلال بعث افكار جديدة تهدف إلى تنمية المجتمع.

[143] أيمن عادل عيد ، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الآمن الاجتماعي**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال ، جامعة القصيم، 2014، ص 154 .

- يعتبر التعليم المقاولاتي أحد روافد الثروة في المجتمع ، فبإمكانه زيادة الثروة و يساعد على تراكم رأس المال .
- تعليم المقاولاتية بإمكانه الرفع من معدل ظهور و تطور المنتجات الجديدة بحكم مساعدته على الإبداع .
- التعليم المقاولاتي يؤدي إلى الرفع من معدل امتلاك الخرجين و الطلاب لافكار مشروعات مؤسسات و أعمال تجارية تمتاز بالتكنولوجية العالية .
- يساهم التعليم المقاولاتي في الحد من مشكل البطالة و بالخصوص لدى فئة المتخرجين من مراكز التكوين و الجامعات.

وفي الأخير يمكن تلخيص أهمية التعليم المقاولاتي بصفة عامة بأنه يساعد المتكونين أو الطلبة على تحويل أفكارهم التي تدور في مخيلتهم و التي تمتاز بالإبداع و الابتكار(فرص استثمارية جديدة ، منتجات جديدة، تطوير في منتجات موجودة) ، إلى واقع مطبق من خلال مؤسسات و مشاريع صغيرة تحوز على درجة عالية من التكنولوجيا و التنافسية.

❖ **أهداف التعليم المقاولاتي**: يهدف التعليم المقاولاتي في مجمله إلى [144]:

- معرفة عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يساهم التعليم المقاولاتي في توعية الطلبة المستهدفين في مختلف المشاريع و استقطابهم و توجيههم للعمل الذاتي و إنشاء شركة خاصة .
- مهارات إنشاء و تأسيس المشروعات الصغيرة: يمكن تلخيصها في : التوصل إلى فكرة المشروع من خلال اكتساب المكون القدرة على المفاضلة ما بين الأفكار حسب المؤهلات التي يمتلكها من جهة و من جهة أخرى مواكبتها للتطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع. كيفية إنشاء المشروع من خلال المعرفة بدراسة الجدوى (مدى القدرة على تطبيق الفكرة أو المشروع على أرض الواقع) و دراسة السوق (معرفة رغبات الزبائن ،تحديد الأسعار و شدة المنافسة) دراسة مالية (التركيب المالي للمشروع) .
- مهارات تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعتبر إكساب المتكون لمهارات تسيير المؤسسات من أحد أهم الأهداف التي يسعى إليها التعليم المقاولاتي فالمتكون مقاولاتيا يجب أن يحوز على مجموعة من المهارات و الكفاءات التي تخول له التسيير الأمثل لمؤسسته الخاصة و ضمان استمراريتها و استدامتها، و تشمل هذه المهارات كل ما يتعلق بالوظائف الرئيسية للمؤسسة من تسويق ، تخطيط، محاسبة و مالية، إدارة المخزون كما يسمح التعليم المقاولاتي أيضا من تكوين مقاول قادر على اتخاذ القرار المبني على دراسة اقتصادية.
- مهارات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يهدف التعليم المقاولاتي أيضا إلى تخريج مقاول قادر ليس فقط على إنشاء مؤسسة بل يتعدى ذلك إلى مقاول قادر على تطوير هذا المشروع الصغير في المستقبل

[144] اليمين فالتة ولطيفة برني، **البرامج التكوينية ودورها في تعزيز روح المقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية: التكوين وفرص 15 الأعمال، جامعة بسكرة، 2010، ص11.

فالمقاول المتكون يحوز على خطة مضبوطة لمستقبل مشروعه ، من خلال جملة من الكفاءات كالإدارة الإستراتيجية ، محاكاة نمو مؤسسة ما ، القدرة على إيجاد مصادر تمويل لنمو مشروعه.

أما Fayolle فقد لخص هذه الأهداف في ثلاث مجموعات سنعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: أهداف التعليم المقاولاتي حسب Fayolle .

الرقم	الهدف	الشرح
01	**التحسيس** (**la sensibilisation**)	يكون ذلك برفع من مستوى وعي الطلاب و مساعدتهم على رؤية خيار مهني جديد (إنشاء مؤسساتهم الخاصة)، و خلق مواقف ايجابية تجاه المواقف المقاولاتية، و يتم ذلك بواسطة القيام بحملات التوعية يكون التركيز فيها عما يجلبه المقاول من ايجابيات للاقتصاد و المجتمع بصفة عامة، من خلال دراسات الحالة أو شهادات من مقاولين ناجحين.
02	**التكوين** (**la formation**)	على هذا المستوى، يكون الهدف من التعليم المقاولاتي إعداد الطلبة بشكل أفضل للتفكير و التحليل و التصرف في مواقف و بيئات مختلفة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) من خلال نقل و تطوير المعارف و المهارات المحفزة على الإبداع و الابتكار.
03	**المرافقة** (**l'accompagnement**)	وهو الهدف الثالث من التعليم المقاولاتي ، ويتعلق الأمر بمرافقة الطلاب أو المتكونين و الذين بدؤوا في خطوات إنشاء مؤسساتهم (formation-action) . حيث يتم التركيز على عمليات التعلم الفردية من خلال البحث عن شركاء محتملين، البحث عن الموارد اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

Alain Fayolle, **entrepreneuriat** , Dunod , Paris , 2005 , P 09

المطلب الثالث: المحيط الاجتماعي للمقاول.

من أجل الولوج في أي مغامرة مقاولاتية (إنشاء مؤسسة) و تحقيق النجاح المطلوب ، يجب أن يتوفر المقاول على مجموعة من الموارد مادية، مالية ، معرفية ، تكنولوجية و اجتماعية. و يقصد بالمورد الاجتماعي الرأس المال الاجتماعي و الذي يمتلكه المقاول من خلال شبكة معارفه و الذي يساعده على إقامة و نجاح و استمرارية مشروعه.

أولا : تعريف الرأس المال الاجتماعي للمقاول : في الآونة الأخيرة، أصبح مفهوم الرأس المال الاجتماعي من المفاهيم التي أصبحت ذائعة الصيت، و واسعة الانتشار بالرغم من حداثة استخدامه، فهو عبارة عن مصطلح سوسيولوجي يعود الفضل في تعريفه إلى مجموعة من العلماء و الباحثين وهم Pierre Bourdieu ، Robert Putnam و Games Coleman وغيرهم .

فقد عرفه Pierre Bourdieu على أنه مجموع الموارد الممكنة التى تتوافر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع، حيث تنطوى هذه العلاقات على منظومة من القيم تأتى فى مقدمتها مشاعر الاحترام والامتنان والتعاون والثقة المتبادلة.[145] يشير Robert Putnam إلى الرأس المال الاجتماعي بأنه عبارة عن علاقات أفقيه بين الناس، فبالتالي فهو يتألف من شبكات اجتماعيه وشبكات مشاركه مدنيه، وعادات مشتركه لها تأثير علي إنتاجيه المجتمع و يعرف رأس مال الاجتماعي بأنه الشبكات الاجتماعية والأعراف المرتبطة بها من تبادل موثوقيه[146] .

قدم Games Coleman تعريفا مبدئيا لرأس المال الاجتماعي في مقاله عائلات و مدارس سنة 1987 على أنه تلك المعايير و الشبكات الاجتماعية و العلاقات بين الأفراد التي هي ذات قيمة بالنسبة للفرد و يمثل مجموعة الموارد الواقعية أو المحتملة و التي تجنى من خلال العلاقات الاجتماعية.[147] أما morrow فقد أشارت إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي هو مفهوم مطاط elusive و يعرف بأساليب مختلفة حيث يشير إلى حب الارتباط بالجماعة sociability، و شبكة العلاقات الاجتماعية social networks و التساند الاجتماعي social support، و الثقة trust، و التبادل reciprocity و الاشتراك في منظمات المجتمع المدني.Civic society .[148]

---

[145] Bourdieu pierre, **le capital social, notes provisoires** , éditions la découverte, , Paris, 2006, p31.

[146] Robert Putnam ,**The Prosperous community: social capital and public life** ,American prospect, 1993,p36.

[147] حسني إبراهيم عبد العظيم، **دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف**، المؤتمر العلمي التاسع بعنوان العلوم الإنسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي ، بجامعة بني سويف، 2013، ص 13 .

[148] محمد ياسر الخواجة ، **المجتمع المدني و تنمية رأس المال الاجتماعي** ، نيو بوك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2009، ص 19.

أما edwards فيعتبر الرأس المال الاجتماعي بمعناه الواسع باعتباره مجموعة المعايير و القيم التي يشترك فيها الناس و التي تنتج عن علاقات التفاعل الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية.[149]

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار الرأس المال الاجتماعي على أنه ذلك الرصيد المتراكم و الغير مادي الذي يجمعه المقاول من خلال شبكة من العلاقات الاجتماعية و التي تساعده على تبني مشروع مقاولاتي .

ثانيا: مصادر الرأس المال الاجتماعي:يعد الرأس المال الاجتماعي احد أهم أصناف الرأس المال الذي على المقاول امتلاكه، حيث أصبح يعتبر عنصرا هاما في دالة الإنتاج بمفهومها الجديد و المركب ، فالمقاول الذي يمتلك رأس مال اجتماعي معتبر يمكنه بسهولة إنشاء مؤسسته الخاصة و تطويرها . ولهذا الرأس المال مجموعة من المصادر يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **الأسرة:** تعتبر الأسرة حجر الأساس لرأس المال الاجتماعي و هي أحد أهم الأسباب المؤدية له، فقد اعتبرها Fukuyama المصدر الأول والأساسي لتنمية رأس المال الاجتماعي لأنها تنطوي على التزام عاطفي أقوى من غيرها من المصادر.[150] وقد يختلف الباحثون في رؤيتهم بالنسبة لأهمية الأسرة في تكوين رأس المال الاجتماعي، لكنهم مع ذلك لم يختلفوا حول دورها في التأثير على تكوين رأس المال الاجتماعي، و بالتالي هناك دورا للعائلة بالنسبة لتكوين رأس المال الاجتماعي لا يمكن إغفاله، إلا أن هذا التأثير لدور العائلة قد يتراجع أمام مصادر أخرى كالشبكة،[151] وهو ما سنحاول فحصه لاحقا.

❖ **الشبكة:** يشير مصطلح الشبكة إلى الأفراد (أو بدرجة أقل الجماعات و الأدوار) التي ترتبط ببعضها البعض بواسطة واحدة أو أكثر من العلاقات الاجتماعية، عندئذ يقال أنها شبكة اجتماعية، من الأمثلة هذه العلاقات القرابة، الاتصال و الصداقة و السلطة...الخ ، و يفسر الرأس المال الاجتماعي على أنه مورد أو كسب عامل مهم و العلاقات الاجتماعية كثيرا ما تحول إلى تبادل في المعلومات ، و بالتالي فأساس الرأس المال الاجتماعي هو وجود شبكة من خلالها يقوم الأفراد بقضاء مصالحهم و الحصول على أرباح بتفاعلهم مع أعضاء الجماعة .[152]

❖ **التبادل:** وهو ثالث مصدر من مصادر الرأس المال الاجتماعي، و يقصد به أن يقوم الشخص بمساعدة الآخرين (غير الأسرة و الشبكة) على قضاء حاجياتهم، و المقابل طلب المساعدة منهم و قضاء حاجياته. وتعتبر الثقافة الاجتماعية أساس لهذا التبادل. فالمقاول يحتاج إلى قيمة هذا التبادل بالخصوص أثناء البحث سواء عن المعلومات الخاصة بمشروعه و التي تعتبر عملية مكلفة ماديا و زمنيا و معنويا أو البحث عن الموارد الأخرى.

---

[149] محمد ياسر الخواجة ، **المرجع السالف الذكر** ، ص 18.

[150] Francies Fukuyama, **Social capital and civil society** , international monetary fund working paper, 2000, p13

[151] نادية أبو زاهر، **العائلة و الدين و علاقتهما برأس المال الاجتماعي** ، مجلة عود الند، العدد 89، فلسطين ، 2013.

[152] عدمان رقية ، **المرأة المقاولة و تحديات النسق الاجتماعي** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر، 2008، ص 76 .

يؤدي الرأس مال اجتماعي دورا مهما في تبني الشخص لمسار مقاولاتي ناجح، فبفضله يمكنه تخفيض مختلف التكاليف التي تواجه في مرحلة إنشاء مؤسسته من جهة و إستمراريتها و تطورها من جهة أخرى.

المبحث الثالث: عامل آليات الدعم ودورها في الممارسة المقاولاتية (حالة الجزائر)

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات نظرا للمكانة المرموقة التي أصبحت تحتلها في النمو الاقتصادي، وبالنظر لما سبق فقد عملت العديد من الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة على إنشاء هيئات تهدف إلى دعم ومرافقة الأفراد في مسار إنشاء المؤسسات و ضمان المناخ والبيئة المناسبين لخلقها و استمرارها.

إن الدخول إلى عالم المقاولاتية يعد خطوة كبيرة يخطوها الفرد في حياته ، خاصة إذا ما تعلق بمنتوج إبداعي فحتى إن إمتلك هذا الأخير فكرة مبتكرة و مهارات مقاولاتية تمكنه من تجسيد هذه الفكرة ،إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعرقل أو تأجل وفي بعض الأحيان توقف مساره المقاولاتي، فهناك العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من هذه المؤسسات الناشئة حديثا تزول أو تخرج من السوق في السنوات الأولى لنشاطها فلهذا وجب توفير مختلف وسائل الدعم و المرافقة بهدف مساعدتها على البقاء و النمو خاصة في السنوات الأولى لنشاطها و من أجل ذلك قمنا بدراسة فعالية آليات الدعم كعامل مؤثر على الممارسة المقاولاتية.

المطلب الأول: الأجهزة المختصة في المرافقة.

إن الظروف التي تحيط بالمؤسسات الصغيرة في السنوات المبكرة من دورة حياتها وعجز هذه الأخيرة عن مواجهتها أستوجب على العديد من الدول إحتضان و مرافقة تلك المؤسسات و توفير كل الظروف المواتية التي تدعمها وبالخصوص في السنوات الأولى لنشاطها، من خلال حزمة من الهيئات التي يتمحور عملها في مرافقة هذه المؤسسات والوصول بها إلى بر الأمان.

أولا: مفهوم عملية المرافقة.

المرافقة مصطلح غامض و جديد يتم إستعماله في مجال المقاولاتية فالباحث في هذا المجال يجد أن هنالك تداخل كبير بينه و بين مصطلحات أخرى كالإستشارة و التدريب و التوجيه و الرعاية فبالتالي فإن إعطاء تعريف دقيق للمرافقة هو أمر صعب و معقد للغاية، ويرجع ذلك إلى[153]:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم.
- تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.

فقد عرفها Maela على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها التأثير الشخصي على المقاول ومساعدته في تجاوز بعض المواقف الصعبة التي تصادفه أثناء أو بعد خلقة لعمله الخاص وتوفير مختلف العوامل المساعدة لذلك[154].

---

[153] بوخمخم عبد الفتاح وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا الملحّة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، الجامعة الأردنية،2009، ص3.

[154] Paul Maela, **L'accompagnement : une nébuleuse** , Education permanente, n° 153, Paris, 2002

أما Dokou et al فقد عرفاها على أنها مجموعة من الأساليب المساعدة في تعزيز القدرة الإبداعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل وصولها إلى أسواق جديدة من خلال التعلم والتكيف مع المحيط.[155]

حاولت بعض الأعمال توضيح مفهوم المرافقة و تبيان دور المرافق من بينها الأبحاث التي قام بها Granger ، فحسبه المرافق ليس مدير للمؤسسة أو يحل محل المحاسب أو المستشار القانوني، وليست بينه و بين المقاول علاقة هرمية (تابع) إنما المرافق هو شخص يساعد المقاول على ممارسة وظيفته في حالة الحاجة إليه.يجب أن يكون المرافق قادرا على مساعدة المقاول في إدراك حاجياته و حل المشكلات التي تنشئ واتخاذ القرارات الصحيحة في حلها .

قام Fayolle بتعريف المرافقة على أنها تلك العلاقة أو الرابط الذي يربط بين المقاول و شخص آخر في فترة من الزمن يتم فيها مساعدة المقاول على التعلم و تطوير مجموعة من المهارات و الخبرات المفيدة في تحقيق مشروعه، وفي نفس السياق فالمرافقة هي تلك الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة والتي تشمل عدة مجالات : المادية الاستشارية، التكوينية ، الناتجة عن تلك العلاقة الشخصية التي تربط لمدة معينة من الزمن حامل المشروع مع المرافق والذي تتمثل مهمته في متابعة المقاول و مساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه و تطوره.[156]

وتعرف المرافقة أيضا " بأنها عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات و المنشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء و بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة و المساعدة "[157].

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف Letouski André وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا APCE في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرّ فها على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ " [158].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن المرافقة هي تلك المساعدة التي يقدمها المرافق للمقاول بغية تمكينه من :

- معرفة كل العوامل المتعلقة بإنشاء المؤسسة و كيفية مواجهة المشاكل و حلها سواء في بداية الإنشاء أو بعده.
- المساعدة في متابعة مؤسسته الفتية لفترة.

---

[155] Dokou Kokou, Mourice Baudoux et Michel Roge, **L'Accompagnement managérial et industriel de la PME**, L'Harmattan, 2000.

[156] Alian Dupoy, **Accompagner le porteur innovant : comment faire émerger ses compétences**, revue projectique , 2008, p 113.

[157] عبد السلام أبة قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي و رسمية زكي، **حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة** ،الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 10.

[158] طلبة صبرينة، **هيئات وأدوات مرافقة إنشاء المؤسسة**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، 2009، ص13

ثانيا: أجهزة المرافقة.

إن هشاشة المؤسسات الصغيرة و عدم قدرتها على المنافسة في ظل التعقيدات التي تشهدها السوق الوطنية على المستوى الداخلي و حدة المنافسة الدولية على المستوى الخارجي ، دفعت الدولة إلى استحداث و تطوير حملة من أنظمة الدعم و المرافقة التي تهدف بالأساس إلى مساعدة المقاول على تجاوز كل الصعوبات التي تواجهه نذكر منها:

- **مراكز التسهيل les Centers de Facilitation**

تعرف مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها " هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع و إعلامها و توجيهها و دعمها و مرافقتها" [159].

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تهدف هذه المراكز إلى خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الإجراءات كخلق شباك مهمته التكفل باحتياجات المقاولين وتقليص أجال إنشاء المؤسسات، ويعتبر مركز التسهيل كنقطة وصل يتم الالتقاء فيه بين مختلف الهيئات الفاعلة في الممارسة المقاولاتية (الإدارات ، الجامعات ، مخابر البحث، مؤسسات التمويل المختلفة) و المقاول لتطوير و تثمين البحوث وإيجاد أرضية لتجسيدها على أرض الواقع . كما تتكفل أيضا بمرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتسهيل اندماجها في السوق المحلي و الوطني. أما وظائف و المهام التي تقوم بها مراكز التسهيل فيمكن تلخيصها فيما يلي:[160]

- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام المقاولين حسب مسارهم المهني.
- توفير المساعدة لأصحاب المؤسسات لتخطي العقبات التي تصادفهم في مرحلة التأسيس.
- مرافقة المقاولين من خلال إقامة دورات تكوينية و المساعدة على نشر المعلومة المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة
- دعم القدرة التنافسية و نشر التكنولوجيات الجديدة في أوساط المؤسسات الصغيرة.

و في هذا الصدد تم إنشاء العديد من مراكز التسهيل على المستوى الوطني وعددها 26 مركزا في كل من: وهران سيدي بلعباس، الشلف، الأغواط ، بجاية، البليدة، الوادي، تيبازة ، جيجل،أدرار، برج بوعريريج، إليزي، تمنراست النعامة، تندوف، الجلفة، بسكرة، البيض، خنشلة، بشار، ورقلة، سوق اهراس، ام البواقي، باتنة، البويرة، ميلة.

الجدول الموالي يمثل حصيلة نشاط هذه المراكز خلال سنة 2018:

[159] **المرسوم التنفيذي رقم 79/03** المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، ص18.

[160] **المرسوم التنفيذي رقم 79/03** المؤرخ في 25 فبراير 2003،المرجع السالف الذكر، ص22.

الجدول رقم 10: حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني.

الولاية	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخططات الأعمال المعدة	عدد المؤسسات المنشئة	مناصب العمل المستحدثة
تبازة	66	42	29	05	598
وهران	184	57	03	24	60
ادرار	51	29	07	07	65
برج بوعريريج	95	86	16	05	399
اليزي	38	26	01	-	08
جيجل	60	05	06	-	08
تمنراست	10	10	01	-	14
النعامة	107	28	26	-	14
تندوف	38	06	-	05	11
الجلفة	61	06	06	04	09
سيدي بلعباس	139	10	10	01	436
البليدة	92	67	04	03	264
بسكرة	93	13	02	-	53
البيض	92	08	03	02	115
خنشلة	452	09	02	-	61
الاغواط	11	04	02	02	12
بشار	90	-	-	-	-
بجابة	130	20	-	-	-
ورقلة	21	21	-	17	54
الشلف	39	20	03	11	70
سوق أهراس	95	52	06	01	114
ام البواقي	-	-	-	-	-
باتنة	04	04	-	-	-
البويرة	23	10	02	01	33
ميلة	13	04	-	02	-
وادسوف	10	06	-	-	-
المجموع	2014	543	105	90	2470

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 20

من خلال الجدول السابق نستخلص الدور المهم التي تقوم به مختلف هذه المراكز، فبالرغم من عدم تغطيتها لكل التراب الوطني (متواجدة فقط في 26 ولاية) إلا أنها قامت باستقبال 2014 مؤسسة مساعدة في خلق 2470 منصب عمل . قامت المركز بمرافقة 543 مؤسسة وساعدت في إعداد 105 مخطط أعمال كلل بإنشاء 90 مؤسسة.

أما مجال نشاط هذه المؤسسات، احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى وفقًا لعدد مروجي المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل (27.26٪) ، يليهم قطاع الخدمات (26.34 ٪) ، والأنشطة الزراعية في المركز الثالث والحرف في المركز الرابع ، والأنشطة التجارية تمثل حصة الحد الأدنى من 2.39 ٪ من إجمالي المشاريع.

الجدول رقم 11: مجال نشاط المؤسسات المرافقة في مراكز التسهيل على المستوى الوطني.

عدد المشاريع المستقبلة	مجال النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
543	الصناعة	148	%27,26
	الخدمات	143	%26,34
	الفلاحة	85	%15,65
	الحرف	61	%11,23
	الاشغال العمومية	40	%07,37
	تجارة	13	%02,39
	مجالات اخرى	53	%09,76

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 21

- **مشاتل المؤسسات les pépinières d'entreprises**:

نظرا للأهمية البالغة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدور البارز الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ونظرا إلى النسبة المرتفعة لفشل هذه المؤسسات و انسحابها من السوق، استلزم على العديد من الدول متابعة عمل هذه المؤسسات و توفير المناخ المثالي المساعد على خلقها و تطويرها من خلال هيئة تتكفل بدعم و مساعدة أصحاب المشاريع أطلق عليها اسم مشاتل المؤسسات أو حاضنات الأعمال.

لم يتمكن الباحثون لحد اليوم من التوصل إلى اتفاق حول تعريف دقيق لمشاتل المؤسسات، حيث يمكن تعريفها بأنها منظمات تعمل على مساعدة المقاول من أجل تطوير مشروعه و إنشاء مؤسسته.[161]

عرفتها المنظمة ESCWA [162] بأنها حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات وآليات المساعدة و الاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها مع المقاولين الذين يرغبون البدء في إقامة

[161] Caboud Ehlinger, **L'incubation d'entreprise : la nouvelle frontière européenne**, 17 journées nationales des IAE-Lyon, France, 2004, p 03 .

[162] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا.

مؤسسة مصغرة بهدف مرافقتهم خصوصا في مرحلة الانطلاق. وفي هذا السياق تعرف الجمعية الأوروبية المشتلة كالتالي " مشتلة المؤسسات هي مكان أو فضاء تيم من خلاله استقبال المؤسسات الحديثة النشأة، يهدف من خلاله إلى زيادة فرص نمو هذه المؤسسات من خلال توفير حزمة من المساعدات ."

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال حاضنات الأعمال بأنه " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة و رجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل و الدعم اللازمين (الخبرات، الحيز المكاني، التمويل) لتخطي أعباء مراحل الانطلاق و التأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق و نشر منتجات هذه المؤسسات."[163]

أما Bruyat فقد عرف مشاتل المؤسسات من خلال تقسيمها إلى نوعين :

- مشاتل الـمشاريـع: هي تلك الهيئات المتخصصة في استقبال المقاولين قبل إنشاء مؤسساتهم، وتقوم بتوفير جملة من المساعدات (كالحيز المكاني، وسائل الإعلام الآلي). بالإضافة إلى التكوين الذي تقدمه للمقاول من أجل تحسين نوعية مشروعه و تدارك نقص المهارات التي يعاني منه.
- مشاتل المؤسسات : تقوم باستقبال المؤسسات بعد إنشاءها الفعلي، وتتكفل بتنمية و تطوير هذه المؤسسات و رعايتها لمدة محدودة ، بما يضمن لها البقاء و الاستمرارية و النمو وتقليل احتمالات الفشل التي يمكن أن تصادفها بعد بداية نشاطها من خلال مساعدات لوجيستية و خدمات استشارية في مجال التسيير.

أما المشرع الجزائري فقد عرف مشاتل المؤسسات من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات: " مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري موضوعة تحت سلطة الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تأخذ أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة** : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط**: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات** : يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

نستخلص من هذا التعريف، تقسيم المشرع أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمشاريع التي تنتمي إلى قطاع الخدمات خصت بالمحاضن، أما ورشات الربط فقد تخصصت بالمؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية ،بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة في ميادين البحث.

[163] مصطفى يوسف كافي، **بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة**، سلسلة جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، العدد 132، مصر، 2017، ص 6و7 .

سعى المشرع الجزائري من خلال خلق هذه الهيئات إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- تقديم الدعم و المساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص المؤسسات ذات الطابع الإبتكاري
- توفير محيط اقتصادي و جذاب و مساعد لبقاء و نمو و تطور هذه المؤسسات.
- مساعدة المقاولين على تنظيم مشاريعهم من خلال تكوينهم في مختلف مجالات التسيير و المناجمنت.
- خلق أواصر التعاون بين المؤسسات المنشئة حديثا و العالم الاقتصادي الخارجي .

تتكفل هذه المشاتل بجملة من الوظائف المختلفة ، فهي تسهر على تسيير وإيجار المحلات الموضوعة تحت تصرفها كما تضع تحت تصرف أصحاب المشاريع جملة من المساعدات المادية المتمثلة في تجهيزات المكتب و وسائل الإعلام كما تقوم أيضا بتقديم حزمة من التكوينات المجانية والتي يستفيد منها أصحاب المشاريع قبل و بعد إنشائهم لمؤسساتهم تلقنهم من خلالها مبادئ التسيير و المحاسبة . وفي هذا الإطار، شرعت الدولة في إنشاء هذه المشاتل في سنة صدور المرسوم التنفيذي الذي يتضمن القانون الأساسي لها أي سنة 2003 ليصل عددها إلى 16 مشتلة في سنة 2018 متواجدة في : ادرار، باتنة،ميلة ، البيض، بسكرة البويرة، عنابة، خنشلة ، أم البواقي، غرداية، برج بوعريريج، بشار، سيدي بلعباس ، تيارت، وهران، ورقلة .

بخصوص حصيلة هذه المشاتل و درجة نشاطها ، الجدول الموالي يبين حصيلة نشاط هذه المشاتل:

الجدول رقم 12: حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني.

الولاية	عدد المشاريع المحضونة	عدد المشاريع المنشئة	مناصب العمل المستحدثة	عدد المحلات	عدد المحلات المشغولة	نسبة المحلات المشغولة
ادرار	07	01	05	07	07	%100
باتنة	12	04	04	12	12	%100
ميلة	06	04	34	18	06	%33
البيض	15	03	04	09	09	%100
بسكرة	14	11	53	29	14	%48
البويرة	02	02	35	20	02	%10
عنابة	15	02	35	10	10	%100
خنشلة	11	04	63	11	11	%100
ام البواقي	12	02	26	12	12	%100
غرداية	02	02	40	13	02	%15
برج بوعريريج	03	03	09	08	03	%37
بشار	–	–	–	10	–	–
سيدي بلعباس	03	01	05	10	03	%30
تيارت	06	04	10	12	10	%83
وهران	09	–	–	16	09	%56
ورقلة	10	09	14	10	10	%100
المجموع	127	50	297	207	120	%57

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 22

من خلال الجدول السابق، يمكن استخلاص بان عدد المشاريع المحضونة بواسطة المشاتل لا يزال قليلا مقارنة بعدد المحلات المتوفرة (207 محل) في حين عدد مناصب العمل المستحدثة لم يتعدى 297 منصب ، أما نسبة التشغيل لا تكاد تتجاوز النصف (57 %) بعد 15 سنة من إنشائها ويرجع ذلك إلى حداثة التجربة الجزائرية في مجال المشاتل و مشكل التمويل بحكم أن المشتلة ليست هيئة تمويلية.

المطلب الثاني: أجهزة دعم و استحداث نشاط للبطالين.

نتيجة للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، قامت الدولة باستحداث العديد من أجهزة الدعم لإنشاء و تطوير هذه المؤسسات نذكر منها:

أولا:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (**ANSEJ**)

التي أنشئت في عام 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996، هي هيئة عمومية وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وضعت في البداية تحت إشراف رئيس الحكومة و كلف وزير التشغيل بمتابعة نشاطها، لتصبح بعد ذلك تحت إشرافه مباشرة. تسع الوكالة لتشجيع قطاع التشغيل الشباني من خلال مساعدة الشباب البطالين في إنشاء مؤسسات مصغرة وتوسيعها ، بحيث تستهدف شريحة معينة من الشباب و الذين يتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة شريطة أن يمتلكوا لمجموعة من المؤهلات و الخبرات المهنية .تعتبر هذه الوكالة من أهم هيئات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها موجهة لفئة الشباب الذين تعتبرون الفئة الأوسع في المجتمع الجزائري (70 % من العاطلين عن العمل)[164] و تتمثل الأهداف من وراء تأسيسها في : – تقديم الدعم و الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع.

- متابعة مختلف المشاريع التي ينجزها الشباب ومساعدتهم لدى الهيئات المعنية بالاستثمار.

تعزيز وتوسيع نشاط إنشاء المؤسسات من قبل الشباب و تشجيع جميع الإجراءات والتدابير الرامية لتعزيز روح المقاولاتية. كما توكل لها المهام التالية [165]:

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لفائدة الشباب المقاول و المتعلقة بأنشطتهم.
- تقوم بتطوير العلاقات مع الشركاء المختلفين في النظام الاقتصادي (البنوك، الضرائب،CNAS و CASNOS).
- تطوير شراكة قطاعية بغية تحديد فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات .
- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة للشباب المقاولين.

[164] محمد قوجيل و يوسف قريشي ، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.، ص 157.

[165] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej تاريخ الاطلاع :12 /2019/10

- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتشجيع إنشاء وتوسيع النشاط.

يمكن اختصار كل هذه المهام في مهمتين أساسيتين هما:

- في مرحلة الإنشاء: تقوم الوكالة بتوفير خدمات الاستقبال و الإعلام و تقدم لحامل المشروع الاستشارة كما توضح له مسار إنشاء المؤسسات المصغرة و تساعده في جمع و هيكلة المعلومات الضرورية من خلال مجموعة من الخبراء و المرافقين. ويمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار هذا الجهاز كما يلي:

الشكل رقم 18: خطوات المرافقة في مرحلة الإنشاء.

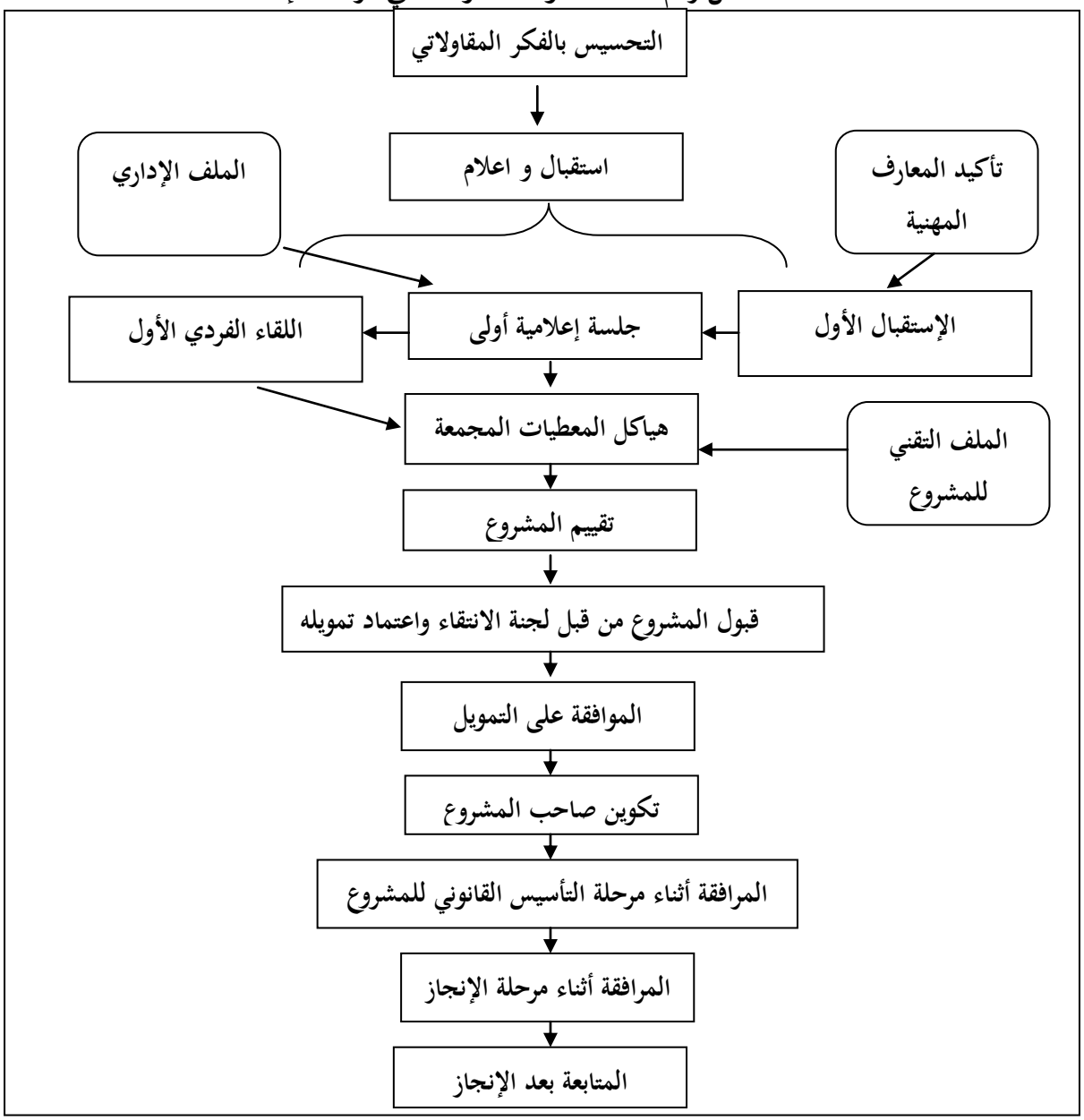

المصدر: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ص 09

- في مرحلة التوسيع: إدراكا منها للصعاب التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كسب أسواق لترويج منتجاتها حرصت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على توفير مجموعة من الخدمات لتشجيع المؤسسات في ولوج أسواق جديدة و تمويل نشاطات توسعية. يمكن تلخيص هذه المرحلة في إطار هذا الجهاز كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 19: خطوات المرافقة في مرحلة التوسيع.

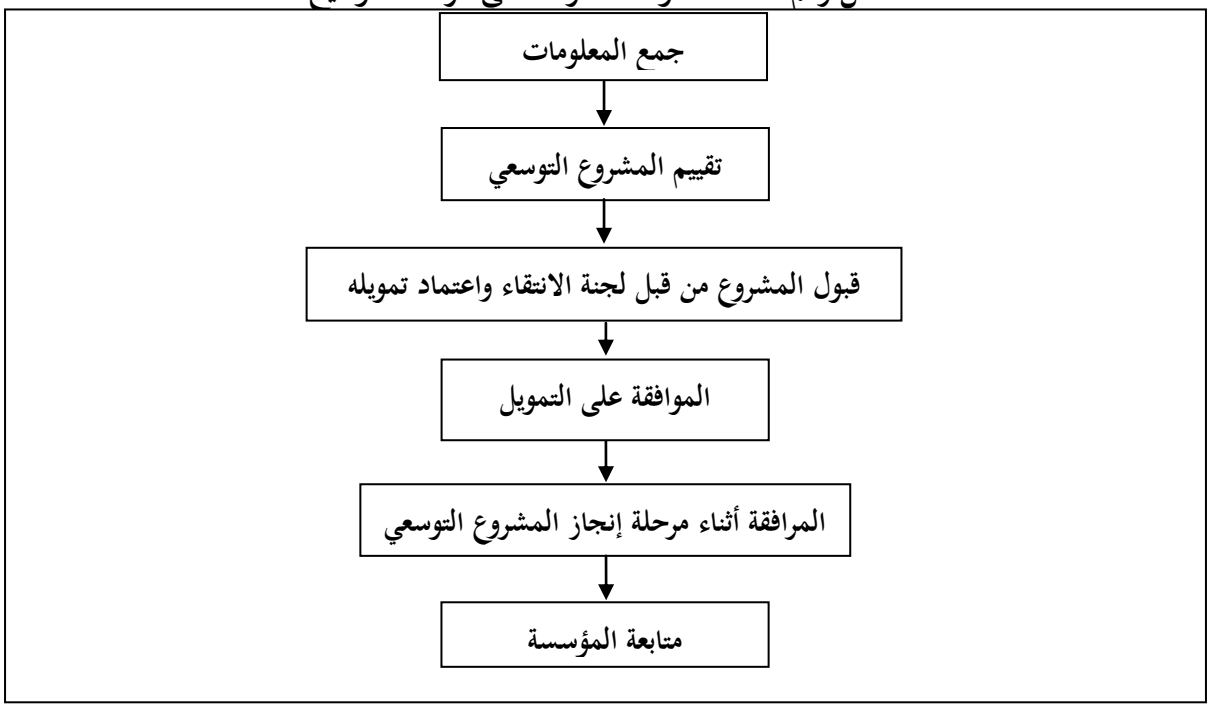

المصدر: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ص 11

تقوم الوكالة بتمويل مشاريع في مختلف المجالات شريطة مراعاة عامل المردودية في المشروع من خلال صيغتين اثنتين[166]:

التمويل الثنائي: هذا النوع من التمويل يتضمن مساهمة شخصية من صاحب المشروع وقرض بدون فائدة تقدمه الوكالة.

الجدول رقم 13: صيغة التمويل الثنائي.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية للمقاول	قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة
من 00 إلى 5.000.000 دج	%71	%29
من 5.000.000 إلى 10.000.000 دج	%72	%28

المصدر: الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

[166] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :
http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej تاريخ الاطلاع : 12 /2019/10

التمويل الثلاثي: تيم هذا النوع من التمويل عن طريق ثلاثة أطراف(مساهمة شخصية لصاحب المشروع، مساهمة الوكالة بالإضافة إلى قرض من البنك) وفق نسب معينة تحددها قيمة المشروع.

الجدول رقم 14: صيغة التمويل الثلاثي.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية للمقاول	قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة	قرض بنكي
من 00 إلى 5.000.000 دج	%01	%29	%70
من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	%02	%28	%70

المصدر: الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

تتواجد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على كافة التراب الوطني (51 نقطة تمويل) ،بحيث أما بخصوص حصيلة نشاط الوكالة فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

القطاع	عدد المشاريع الممولة		النسبة	عدد مناصب العمل المستحدثة	نسبة المقاولاتية النسوية
	مرحلة الإنشاء	مرحلة التوسع			
الخدمات	230775	1469	%33,02	248915	%16,42
الحرف التقليدية	79212	245	%11,30	125799	%17,11
الفلاحة	132012	230	%18,80	130155	%04,67
الري	1520	31	%00,22	2021	%04,40
الصيد البحري	2256	5	%00,32	5549	%01,41
النقل بواسطة الشاحنات	23160	135	%03,31	24132	%02,91
نقل السلع	72872	560	%10,44	96237	%01,25
نقل المسافرين	27838	1361	%04,15	43681	%02,53
الصناعة	61421	518	%08,01	74081	%14,29
الأشغال العمومية	47340	752	%06,84	96532	%02,24
المهن الحرة	12131	458	%01,79	23230	%45,16
الصيانة الصناعية	7076	34	%01,01	22367	%01,70
المجموع	697613	5798	%100	892699	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 27

وفقًا للجدول أعلاه ، يعد قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية لحاملي المشاريع المدعومين من ANSEJ، فمنذ إطلاق هذه الوكالة مولت ما يقارب 703411 مشروعًا ما بين مرحلتي الإنشاء و التوسع بحيث تركز جل نشاطها على مساعدة حاملي المشاريع بنسبة 99% على مرحلة الإنشاء بحكم امتصاص الوكالة لعدد كبير من الشباب الراغب في ولوج عالم المقاولاتية في الجزائر ، وكان قطاع الخدمات يعتبر القطاع الأكثر جاذبية بإجمالي 232244 مشروع ممول يليه قطاع الفلاحة بإجمالي 132242 مشروعًا ، ثم قطاع الحرف التقليدية مع 79457 مشروع.كانت النسبة الأكبر لهذه القطاعات الثلاث بحكم سهولة إنشاء هذه النشاطات و عدم تطلبها لمؤهلات كبيرة. منذ انطلاق الوكالة في النشاط و إلى غاية جوان 2018 ، قامت بخلق عدد مناصب قدره 892699 منصب عمل استحوذ الجانب النسوي على ما يقارب 10% منه، وهذا ما يعني أن مشاركة المرأة المقاولة في الجزائر ما زالت محتشمة إلا في قطاع المهن الحرة التي كانت بصمتها واضحة بنسبة 45% من المشاريع الممولة.

ثانيا:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر L'Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر كأالية فعالة في محاربة الفقر و التهميش الإجتماعي الذي تعاني منه جملة من أفراد المجتمع ، وبناءا على التوصيات المقدمة من قبل خبراء التمويل خلال الملتقى الدولي المنظم سنة 2002 و الذي تناول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر ،أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[167]، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تحت وصاية وزير التضامن الوطني تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و تتمثل مهامها الأساسية في:[168]

- تسيير هذا الجهاز وفق التشريع المعمول بهه، و دعم و نصح و مرافقة المستفيدين و منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض، و تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية.

تقوم الوكالة بتمويل مشاريع من خلال نمطين اثنين من التمويل يمكن اختصارهما في الجدول الموالي:

[167] **المرسوم التنفيذي رقم 04/14** المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، ص18.

[168] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :https://www.angem.dz/ar/article/presentation/ ، تاريخ الاطلاع :2019/10/19

الجدول رقم 16: نمطي التمويل القرض المصغر.

قيمة الاستثمار	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100000 دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)	%0	——	%100	_
لا يتجاوز 250000 دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	——	%100	_
لا يتجاوز 000 000 1دج[169]	كل الأصناف	%01	%70	%29	_

المصدر: الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تتواجد الوكالة على المستوى الوطني من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر 48 ولاية منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة ، وتمثلت حصيلة نشاطها في:

الجدول رقم 17: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل		
نمط التمويل	**عدد القروض**	**النسبة**
عدد السلف (شراء مواد أولية)	804.254	%90,45
عدد السلف (انشاء مشروع)	84.894	%09,55
المجموع	889.148	%100
توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط		
القطاع	عدد المشاريع	النسبة
الفلاحة	122.052	%13,73
الصناعة الصغيرة	350.484	%39,43
البناء و الأشغال العمومية	76.782	%08,64
الخدمات	178.426	%20,07
الصناعة التقليدية	156.549	%17,61
تجارة	4.011	%00,45
الصيد البحري	844	%00,09
المجموع	889.148	%100

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس		
الجنس	**العدد**	**النسبة**
نساء	563.675	%63,39
رجال	325.473	%36,61
المجموع	889.148	%100
حصيلة مناصب الشغل المستحدثة		
نمط التمويل	عدد المناصب	النسبة
شراء مواد أولية	1.188.651	%90,25
انشاء مشروع	128.544	%09,75
المجموع	1.317.195	%100
توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية		
18ـــ29 سنة	320.685	%36,07
30ـــ39 سنة	278.968	%31,37
40ـــ49 سنة	162.518	%18,28
ما فوق 50 سنة	126.977	%14,28

المصدر: الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قامت الوكالة و منذ إنشائها و إلى غاية جوان 2018 بتمويل ما يقارب 889.148 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 53.947 مليون دينار جزائري، والملاحظ أيضا أن نمط التمويل الأول (شراء مواد أولية) يغطي حوالي 90 % من مجموع القروض الممنوحة بحكم المبلغ الضئيل الذي يحدده هذا النمط و سهولة الحصول عليه من جهة أخرى.

[169] قروض لا تتجاوز قيمتها 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات و المشاريع التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

فيما يخص قطاعات النشاط الممولة فكان لقطاع الصناعات الصغيرة الجزء الأكبر من التمويل بحكم أن هذا النشاط لا بتطلب كفاءات عالية ، يليه قطاعي الخدمات و الصناعة التقليدية وهذا ما يعكس الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة الا وهي ترقية الحرف التقليدية و النشاطات الحرفية.على عكس الوكالة السابقة (**ansej**) كانت عدد المشاريع الممولة لفائدة المرأة كبيرا (63,39%) و بالخصوص المرأة الريفية و الماكثة بالبيت، بحكم استهداف الوكالة لهذه الشريحة ومساعدتها على تحسين مستواها المعيشي.

ثالثا: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة La Caisse Nationale d'Assurance Chômage **(CNAC)**

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتمثل مهمته الرئيسية في تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة وإعادة إدماجهم في الحياة المهنية.

سعت الدولة الجزائرية من خلال إنشاء هذا الصندوق إلى التخفيف من العواقب التي شهدها الاقتصاد الوطني بعد الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبالخصوص التسريحات الجماعية التي شهدها البلد أواخر الثمانينيات، كما يمكن تلخيص مهام الصندوق في:[170]

- **تعويض البطالة**

ابتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية

- **الإجراءات الاحتياطية :**

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين.

- **دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة**

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق البرنامج الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

[170] الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx ، تاريخ الاطلاع:2019/10/19

- **جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة**

إبتداءا من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين

أما عن التمويل المقترح في إطار هذا الصندوق فهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: نمط تمويل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة .

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	سلفة الصندوق	
	المناطق العادية	المناطق الخاصة[171]		المناطق العادية	المناطق الخاصة
أقل من 2.000.000 دج	%05	%05	%70	%25	%25
من 2.000.000 إلى 5.000.000 دج	%10	%08	%70	%20	%22

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم **04–02** المؤرخ في 03 جانفي 2004، المعدل و المتمم بموجب المرسوم رقم 10–158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات و شروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع

يمكن توضيح انجازات الصندوق الوطني التأمين عن البطالة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 19: حصيلة نشاط الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.

القطاع	عدد المشاريع الممولة	النسبة	قيمة التمويل (مليون دينار)	عدد مناصب العمل المستحدثة	حصة المقاولاتية النسوية
الخدمات	30.714	%21,40	109.171,34	64.926	5.269
الحرف التقليدية	12.938	%09,01	41.074,92	33.900	2.897
الفلاحة	19.698	%13,72	78.467,58	47.525	2.332
الري	332	%00,23	2.339,22	1.143	16
الصيد البحري	451	%00,31	3.093,10	1.625	2
نقل السلع	45.848	%31,95	118.383,90	69.666	698
نقل المسافرين	12.192	%08,49	28.851	18.486	150
الصناعة	11.203	%07,80	50.695,92	32.590	2.441
الأشغال العمومية	8.295	%05,80	33.221,10	26,590	198
المهن الحرة	989	%00,68	3.858,72	2.147	449
الصيانة الصناعية	833	%00,58	2.434,61	2.004	19
المجموع	143.493	%100	471.591,51	300.602	14.471

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 30

[171] هي الولايات المتواجدة بالهضاب العليا و الجنوب الكبير.

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق و منذ إنشائه و إلى غاية جوان 2018 143.493 مشروع، بقيمة إجمالية تقدر ب 471.591 مليون دينار جزائري وهو رقم ضخم يبين لنا الطابع الاجتماعي للدولة، مما سمح بخلق عدد معتبر من مناصب الشغل و التي قدرت ب 300.602 بمعدل 12.000 منصب عمل سنويا، احتل قطاع نقل السلع المرتبة الأولى من حيث التمويل بنسبة 31,95% يليه قطاع الخدمات بنسبة 21,40% ثم القطاع الفلاحي بمعدل 21,40% مجموع المشاريع الممولة .كان نصيب المرأة محتشما مقارنة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بحيث لم تتعدى حصتها من التمويل سوى ب 14.471 مشروع أي ما نسبته 10%.

المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من تمتع البنوك الجزائرية بالسيولة معتبرة إلا أن مساهمتها في تمويل إنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال محدودا بحجة عدم توفر المقاولين على الضمانات العينية اللازمة، ولتسهيل الحصول هذا الأخير على القروض البنكية قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق تهدف إلى إيجاد حلول فعالة تمكن من تقاسم الأخطار التمويلية مع البنوك .

أولا:صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Fonds de Garanties des PME **(FGAR)**

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو عبارة عن مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم،و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالي انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس2004 .[172]

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، كما يمكننا تلخيص مهامه في :[173]

- تقديم الضمان للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض المجالات.
- تسليم شهادات الضمان لتغطية كل صيغ التمويل.
- متابعة عمليات تحصيل الديون محل نزاع لدى البنوك.
- متابعة الالتزامات لدى البنوك التي يغطيها ضمان الصندوق.

[172] **المرسوم التنفيذي رقم 373/02** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص18.

[173] **المرسوم التنفيذي رقم 373/02**، المرجع السالف الذكر.

- ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسعى للاستفادة من ضمان الصندوق.

كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية مؤهلة للإستفادة من خدمات الصندوق ، الشكل الموالي يبين المعايير التي تسمح بضمان القروض.

الشكل رقم 20: المؤسسات المؤهلة و الغير مؤهلة لاستفادة من خدمات صندوق ضمان القروض

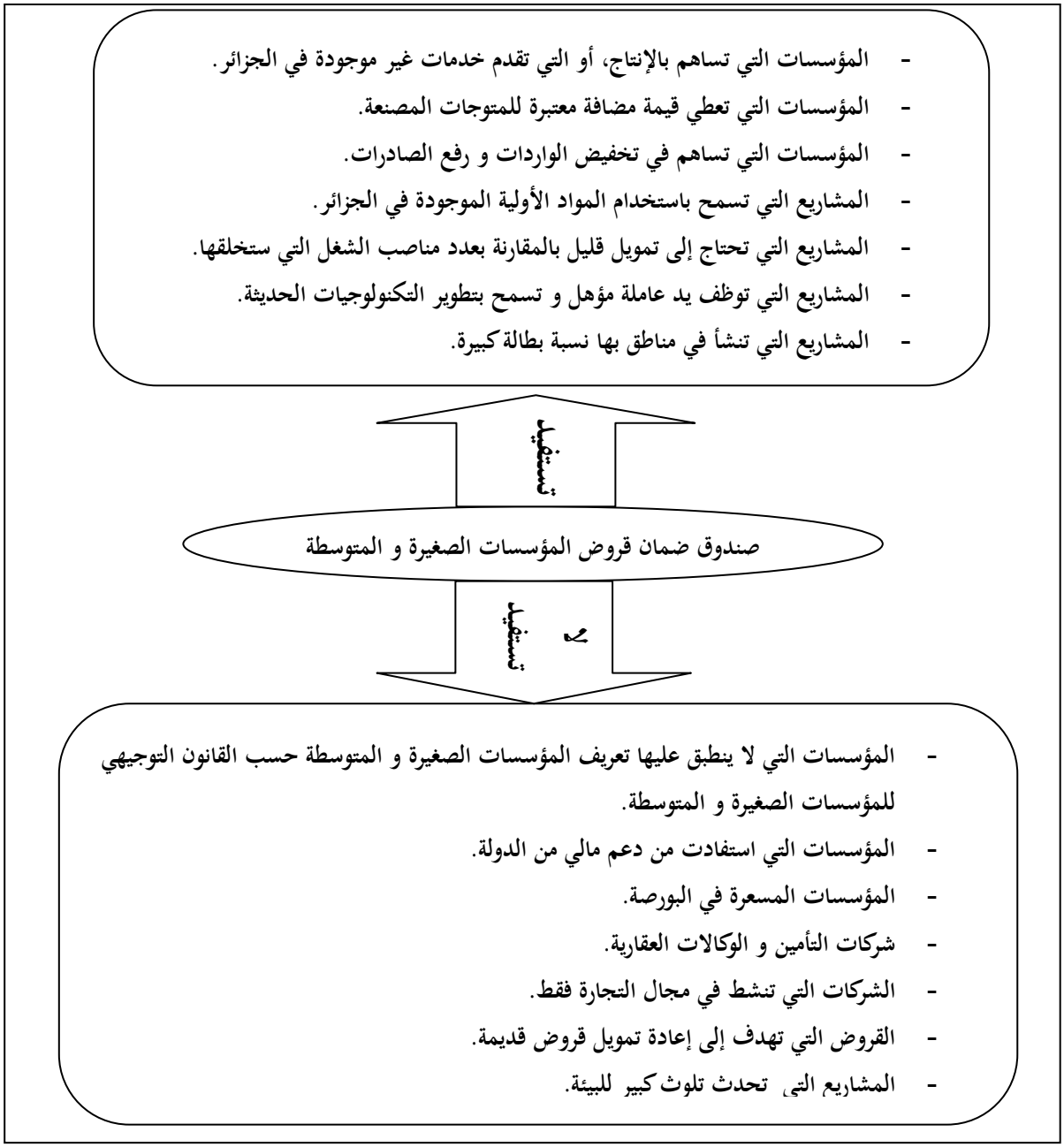

المصدر: الموقع الإلكتروني للصندوق صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يقوم الصندوق بتقديم ضمانات للبنوك في حالة عدم تسديد المؤسسات للقروض التي على عاتقها أو في حالة الخسارة، بحيث:

- يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون
- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج
- المدة القصوى هي07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10سنوات للقروض عن طريق الإيجار Leasing

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار
- 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال

أما بالنسبة لحصيلة نشاط هذا الصندوق فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الموضوع	طلبات الضمان (مليون دينار)	الضمان المقدم (مليون دينار)		الحصيلة حسب المشاريع		
				النشأة	التوسع	المجموع
عدد الطلبات	2.289	1.208		970	1.319	2.289
القيمة المالية للمشاريع	225.740	86.501		107.720	118.019	225.740
القيمة التقديرية للضمانات	145.709	56.188		63.390	82.319	145.709
المعدل المتوسط المطلوب للضمان	%65	%65		%59	%70	%65
قيمة الضمانات الحقيقية	69.538	29.908		25.134	44.402	69.538
المعدل المتوسط الحقيقي للضمان	%48	%53		%40	%54	%48
القيمة المتوسطة للضمان	30	24		25	33	30
عدد مناصب العمل المستحدثة				20.822	48.935	69.757

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 23

منذ انطلاقه في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 و إلى غاية 30 جوان 2018 ، قدم الصندوق ما مجموعه 2.289 ضمان بقيمة إجمالية قدرت 69.538 مليون دينار الحصة الأكبر منها كانت موجهة لمشاريع ذات الطبيعة التوسعية بنسبة فاقت 70 % في حين لم يتجاوز عدد ضمانات القروض الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 970 ضمان بمعدل سنوي يبلغ 64 ضمان في السنة، وهو عدد ضئيل مقارنة بمختلف هيئات الدعم السابقة.

سمح الصندوق و منذ استحداثه بخلق 69.538 منصب عمل وهو عدد ضعيف بحكم أن جل الضمانات تقدم لمشاريع التوسع التي تمتاز بقلة خلقها لمناصب العمل عكس مشاريع الإنشاء و التي بسمح بخلق عدد اكبر من المناصب.

ثانيا:صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Caisse de Garanties des Crédits d'Investissement des PME (CGCI-PME)

بمبادرة من السلطات العليا للبلاد وبغية تغطية المخاطر التي تتلقها البنوك و المؤسسات المالية جراء عدم تسديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقروض الممنوحة لها من جهة، وتمكين المقاولين الذين لا يحوزون على ضمانات من الحصول على القروض من جهة أخرى، أنشئ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى الرئاسي رقم 04–134 الصادر في 19 أفريل 2004 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق. يبلغ رأس مال الصندوق المسجل 30 مليار دج 60 % مملوكة للخزينة العمومية و 40 % مملوكة من طرف البنوك (بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري و صندوق التوفير و الاحتياط).

الغرض من إنشاء الصندوق هو تقديم ضمانات للبنوك ومؤسسات المالية بغية تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتعلقة بإنشاء و / أو توسيع و / أو تحديد معدات الإنتاج الخاصة بها شريطة ألا تتعدى مدة سدادها 07 سنوات بصفة عامة و10 سنوات بالنسبة للقرض الإيجاري العقاري بصفة خاصة أما عن مستوى الضمان فيقدر بـ 80% من مبلغ القرض الممنوح للمشاريع التي تهدف لخلق و إنشاء مؤسسات أما في حالتي التوسيع و تحديد المعدات فتبلغ قيمة الضمان 60 % شريطة ألا تتعدى قيمة الضمان 250 مليون دينار جزائري، كما تم تعيين الحد الأقصى لمستوى القروض المؤهلة لضمان **CGCI** على 350 مليون دينار على النحو المحدد في المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004.

في سنة 2011 ، افتتحت الصندوق مرحلة جديدة من تنويع عروضه بعد قرار السلطات العامة بتفويض إدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي بحيث تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ الضمان الفلاحي بـ:

- 100 مليون دينار لمشاريع الإنشاء.
- 30 مليون دينار لمشاريع الاستغلال الزراعي.

و يستند هذا القرار إلى المادة 36 من قانون المالية التكميلي المؤرخ في 18 يوليو 2011، والذي نص على إمكانية قيام الصندوق بضمان على الأموال التي تقدمها الدولة.

يتم تحديد الأقساط المدفوعة للصندوق مقابل الضمان المقدم ما نسبته 0.50 ٪ على الرصيد المتبقي من الضمان و يتم دفعها بشكل ثابت (على مدار فترة الضمان) أو سنويًا وفقًا لأحكام المواد 14 و 15 و 16 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه. يوضح توضيح حصيلة نشاط الصندوق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 21: حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الحصيلة حسب قطاع التوزيع الجغرافي		
المنطقة	عدد الملفات	النسبة
الوسط	446	%40
الشرق	447	%40
الغرب	195	%17
الجنوب	37	%03
المجموع	1.125	%100

الحصيلة حسب قطاع النشاط			
القطاع	عدد الملفات	مبلغ الضمان (مليون دينار)	مناصب العمل المستحدثة
الاشغال العمومية	213	8.657	3.521
النقل	69	1.486	651
الصناعة	577	43.316	10.948
الصحة	57	3.061	961
الخدمات	209	9.908	2.811
المجموع	1.125	66.430	18.892

الحصيلة حسب قيمة الضمان				
قيمة الضمان (مليون دينار)	عدد الملفات	النسبة	مبلغ الضمان(مليار دينار)	النسبة
من 0 إلى 50 دج	734	%65	13,45	%20
من 50 إلى 100 دج	176	%16	12,92	%20
اكثر من 100	215	%19	40,05	%60
المجموع	1.125	%100	66,43	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018 ، ص 26

منذ إنشائه وإلى غاية 30 جوان 2018، قام الصندوق بضمان ما مجموعه 1.125 ضمان و هو رقم جد ضئيل مقارنة بما بعدد المؤسسات التي تنشأ. أما القيمة الإجمالية للضمان فقد بلغت 66,43 مليار دينار وهو رقم ضخم بحيث كان لقطاعي الصناعة و الأشغال العمومية الحصة الأكبر بعدد ملفات قارب 800 ملف بقيمة 52 مليار دينار.

بحكم الإمكانيات الاقتصادية القوية التي تحظى بها كل من منطقتي الوسط و الشرق من جهة، وتمركز الأقطاب الصناعية من جهة أخرى كان لهاتين المنطقتين الحصة الأكبر من الضمانات المقدمة (80%).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق سمحت باستحداث 18.892 منصب عمل، كما نلاحظ أيضا أن مبلغ الضمان الذي شهد إقبالا معتبرا كان مبلغ الاقل من 50 مليون دينار بعدد ملفات بقدر ب 734 ملف.

خلاصة الفصل :

أعطى التحول الذي شهدته الجزائر من خلال اعتماد الاقتصاد الحر في نهاية الثمانينيات دفعة قوية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، حيث فتحت الدولة ورشة من الإصلاحات التي سعت من خلالها إلى إزاحة كل العوائق التي تحد من نشاطات المقاولين و أصحاب المشاريع.

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أو استعراض كامل الأبعاد المرتبطة بالممارسة المقاولاتية ، بداية بالمقاول الذي يعتبر حجر الزاوية في ركن الممارسة المقاولاتية و الذي حظي باهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب تلك الصفات و المهارات التي يمتلكها و التي تخوله لإحداث طفرة اقتصادية.

يلعب العامل الثقافي داخل مجتمع ما دورا رئيسيا في دعم و تطوير المقاولاتية، حيث يمكن اعتبار ظاهرة تدافع الشباب نحو المقاولاتية ناتج عن عدة محددات يلعب التعليم دورا فعالا من خلال برامج التعليم المقاولاتي (البرامج و المناهج) في خلق منظومة ثقافية محفزة .

من خلال هذا الفصل نستطيع أن نقول أن الدولة الجزائرية سعت بكل السبل المتاحة لها لإرساء و تشجيع المقاولاتية و ذلك بخلق و باستحداث مجموعة من الأجهزة لدعم و مرافقة تمكين أصحاب المشاريع من بلورة وتجسيد أفكارهم و مشاريعهم على أرض الواقع، إلا أن مساهمتها لا تزال ضعيفة و يمكن أن نرجع هذا القصور إلى [174]:

- التركيز على الدعم المالي و إهمال الأبعاد الأخرى المساعدة على البروز المقاولاتي.
- عدم المتابعة البعدية للمقاولين من قبل هيئات الدعم، حيث نجدها لا تتوفر على معلومات حول مصير هذه المؤسسات
- عدم وضوح الهدف الذي تسعى إليه كل هته الهيئات.
- ضخامة الأموال المخصصة و غياب المرافقة و المتابعة.
- عدم مراعاة خصوصيات المجتمع الجزائري الرافض للقروض الربوية مثلا.

[174] محمد قوجيل و يوسف قريشي ، **المرجع السالف الذكر** ، ص 166 .

الفصل الثالث

الإطار الاقتصادي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تمهيد :

لفترة طويلة سيطر على الاقتصاد الجزائري أسطورة الشركات الكبيرة و العملاقة، أين هيمن القطاع العام على الاقتصاد اعتمادا على الصناعات الثقيلة و المؤسسات الكبيرة، من خلال نموذج "الاقتصاديات الصناعية" الذي تم تبنيه من قبل الدولة الجزائرية في أوائل سبعينيات القرن الماضي باعتباره الناقل الوحيد للتنمية . في حين تم اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوحدات تابعة للشركات الكبيرة.

هذه النظرة تغيرت في نهاية الثمانينيات بعد إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، بعد أن شهدت الجزائر تغيرًا اقتصاديًا مهمًا جدًا بسبب الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وهو في هذا سياق السياسي والاقتصادي الصعب للغاية والذي تميز بالأزمة الأمنية الخطيرة و بعدم الاستقرار. أتاحت سلسلة من الإصلاحات – التي لم تكتمل بعد – للقطاع الخاص رؤية الضوء. بمجرد نشأته ، واجه هذا القطاع الخاص الشاب و عاش في وضع اقتصادي غير مستقر داخليا جملة من التحديات الخارجية و المتمثلة ظاهرة العولمة.[175] بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، وصدور قانون الاستثمار سنة 1993 و اتجاه الدولة الجزائرية لمنح المزيد من الحرية و المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين (وطنيين، خواص و أجانب) ، جعل الدولة تقوم بجملة من الإصلاحات المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخلق مجموعة من الآليات الداعمة لهذا التوجه كالمشاتل الحاضنات ودور المقاولاتية إضافة إلى مجموعة من الوكالات المتخصصة في دعم المشاريع الناشئة. تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ارتأينا في هذا المبحث أن نسلط الضوء على الإطار القانوني و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تبيان مختلف أشكالها و تصنيفاتها مبرزين كذلك خصائصها و مجالات نشاطها .

المبحث الثاني : يهتم هذا المبحث بالتطور التاريخي و الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، تبيان جملة من الإصلاحات المطيقة قبل سنة 1988 وكيف أصبح هذا القطاع بعد الإصلاح.

المبحث الثالث : لقد أصبحت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يشكل أحدى أهم الاستراتيجيات لكثير من الحكومات نظرا للدور الرائد التي أصبحت تلعبه في المجتمع ، باعتبارها قاطرة التنمية و التطور ، سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف أدورها و نسرد جملة من العراقيل التي تواجهها.

[175] Khalil Assalla , **PME en Algérie : de la création à la mondialisation**, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 2006,p12

المبحث الأول: الإطار القانوني و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مدى التاريخ بحيث أصبحت في السنوات الأخيرة ، موضوع اهتمام العديد من المتخصصين باعتبارها وتوفر مجالا كبيرًا من الدراسة والبحث في مجال التنمية الاقتصادية بعد أن برهنت على فاعليتها وإمكانية إحلالها كمحرك لتحفيز النمو الاقتصادي و الاجتماعي للدول.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن تعريفها لا يزال يلفه الغموض بحيث تعددت التعريفات الممنوحة لها باختلاف الدول و درجات تطورها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية، وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق علية الإطراف و الجهات المعنية بهذا القطاع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات ، وسبل النهوض بها و ترقيتها ، وكذا الفارق الشائع في عملية التحديد بين بلد و أخر أو منطقة جغرافية و أخرى، و حتى بين نوع الصناعات فمنها من يحتاج إلى تكنولوجيا عالية و منها من يستخدم طرق تقليدية.[176]

يمكن رد هذا الاختلاف إلى مجموعة من العوامل و الأسباب :

- العوامل الاقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المساهمة في عدم إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالتباين في النمو و اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي و تنوعه لطالما شكلت عائقا، فالمؤسسة الصغيرة في بعض الدول كبيرة و المصنعة(اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دول النامية.
- العوامل التقنية: يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات ، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا و تمركزا، وبالتالي حجم المؤسسة يصبح كبيرا، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة فذلك يؤدي لظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة.[177]
- العوامل السياسية: لطالما لعب العامل السياسي دورا في عدم وضع تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا للاختلافات السياسية بين الدول من جهة و مدى اهتمامها بهذا القطاع من جهة أخرى . ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي.

هذا الاختلاف إلى عدة أسباب كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[176] لعلوشي ليلى ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2005 ،ص 54.

[177] رابح خوني و رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 2008،ص 18.

الشكل رقم 21: مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسبابها.

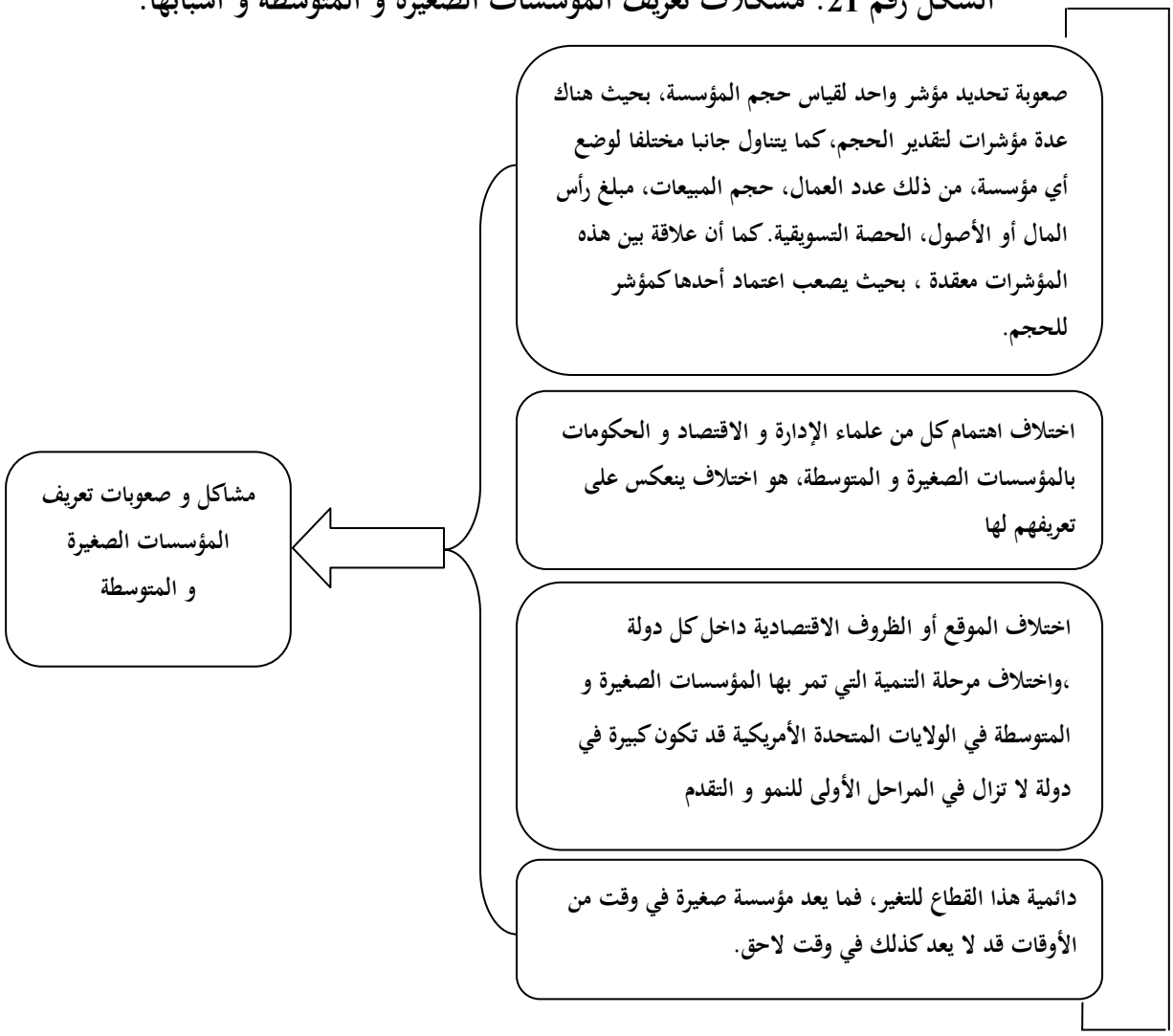

المصدر: شعيب أتشي ،**واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 04.

ثانيا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نذكر هنا بعض التعريفات المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الهيئات الدولية كما يلي:

التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي[178]: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

[178] لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،ص 11.

أ- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 .دولار أمريكي و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي .

ب- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 عاملا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي .

ج- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 عاملا، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

التعريف المعتمد من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNDO)[179]:

اعتمدت اللجنة على معيار اليد العاملة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أ- المؤسسة الصغيرة: هي التي ينشط بها ما بين 15 و 19 عامل.

ب- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل.

ج- المؤسسة الكبيرة: هي المؤسسة التي تشغل أكثر من 100 عامل.

التعريف المعتمد من طرف المنظمة الدولية للعمل : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تشغل أقل مت 50 عاملا و لا يزيد رأس مالها عن 100.000 دولار أمريكي.

التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي : عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توصية أصدرها سنة 1996 ، ثم تم إلغائها بموجب توصية أخرى صدرت سنة 2003 و دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 22: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	رأس المال
مؤسسة مصغرة	10 >	02 > مليون أورو	02 > مليون أورو
مؤسسة صغيرة	50 >	10 > مليون أورو	02 > مليون أورو
مؤسسة متوسطة	250 >	50 > مليون أورو	43 > مليون أورو

المصدر: ياسر عبد الرحمان ،**تقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة : دراسة ميدانية بولاية جيجل** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص : تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص 70.

[179] محمد عبد الحليم عمر ، التمويل **عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية** ، الدورة الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة جيجل ، 2014 ص 64.

التعريف المعتمد من طرف اللجنة الاقتصادية : تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق أسيا و الشرق الأقصى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسات تشغل عمالا بأجور و لا يتعدى عدد العمال بالمؤسسة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 عاملا أو 20 عاملا إذا كانت تستعمل القوى المحركة.[180]

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعيين الحدود الفاصلة بينها و بين باقي المؤسسات أمر صعب للغاية وعليه نجد أن كل دولة قد انفردت بتقديم تعريف خاص بها، الجدول الموالي يلخص مختلف المعايير التي استخدمتها بعض الدول في تعريف هذه الأخيرة.

الجدول رقم 23: المعايير التي أخذتها بها بعض الدول في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الرقم	الدولة	معيار عدد العمال	معيار رأس المال
01	الولايات المتحدة الأمريكية	06 ـ15	ـــ
02	اليابان	لا يزيد عن 300	لا يزيد عن 50 ألف دولار
03	ألمانيا	03 ـ 49	ـــ
04	الهند	لايزيد عن 50 عاملا	لا يزيد عن 200 ألف دولار
05	بلجيكا	لايزيد عن 50 عاملا	ـــ
06	فرنسا	لايزيد عن 50 عاملا	ـــ
07	الدنمارك	لايزيد عن 20 عاملا	ـــ
08	ماليزيا	لايزيد عن 75 عاملا	لا يزيد عن 960 ألف دولار
09	أندونسيا	05 ـ 19	لا يزيد عن 267 ألف دولار
10	باكستان	ـــ	لا يزيد عن 200 ألف دولار
11	ايرلندا	لايزيد عن 250 عاملا	ـــ
12	اليونان	لايزيد عن 09	ـــ
13	النرويج	لايزيد عن 19 عاملا	ـــ
14	البرازيل	لايزيد عن 99 عاملا	ـــ
15	المغرب	لايزيد عن 49 عاملا	لا يزيد عن 625 ألف دولار
16	لبنان	لايزيد عن 49 عاملا	ـــ
17	العراق	لايزيد عن 10 عمال	ما يعادل 3 الاف دولار
18	الكويت	ـــ	ما يعادل 600 الاف دولار

المصدر: أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة ــ مدخل بيني مقارن ــ** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 21.

[180] فتحي السيد أبو السيد أحمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2005.ص 55

من خلال الجدول يتضح لنا تباين تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- تفاوت درجات النمو.
- اختلاف نوع النشاط الاقتصادي السائد في هذه الدول.
- تعدد المعايير المقترحة في التعريف.

الجزائر و كغيرها من البلدان، حاولت تقديم تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكانت لها عدة محاولات نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 24: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد في الجزائر.

السنة	الهيئة أو البرنامج	التعريف
1974 ـ 1977	برنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	تعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة مستقلة قانونا، يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عامل و لها رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري
1983	المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة	هي كل منشأة تشغل أقل من 200 عامل و لها رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري
1988	الملتقى الوطني لتنمية المناطق الجبلية	كل وحدة إنتاج ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير الذاتي والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عامة.
2001	القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ثلاثة معايير: _ تشغل من 01 إلى 250 عامل. _ رقم أعمالها لا يتجاوز 02 مليار دينار جزائري. _ تتمتع بالاستقلالية المالية.

المصدر: من إعداد الباحث

كل التعريفات السابقة تبقى ناقصة كونها لا تفرق بين المؤسسات الصغيرة من جهة و المؤسسات المتوسطة من جهة أخرى ، مما دفع المشرع الجزائري و المتمثل في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إصدار القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 ، الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واضعا حدا لهذا الفراغ القانوني ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 08 ،09 و 10 هذه المؤسسات كما يلي :

- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة** : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة:** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.
- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا:** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.[181]

كما احتوى القانون على بعض المصطلحات التي وجب تسليط الضوء عليها :

- **الأشخاص المستخدمون** : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الإجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي تعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.
- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: أشكال و تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لما حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من انجازات في العديد من البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء جعل منها رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية،و بما أن المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة هي مؤسسات اقتصادية فهناك عدة مقاييس لتصنيفها، و تختلف هذه المقاييس حسب مجالات نشاطها، إمكانياتها المالية، رقم أعمالها. الشكل الموالي يوضح مختلف التصنيفات :

[181] **القانون رقم 02.17** المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 ، الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم 22: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

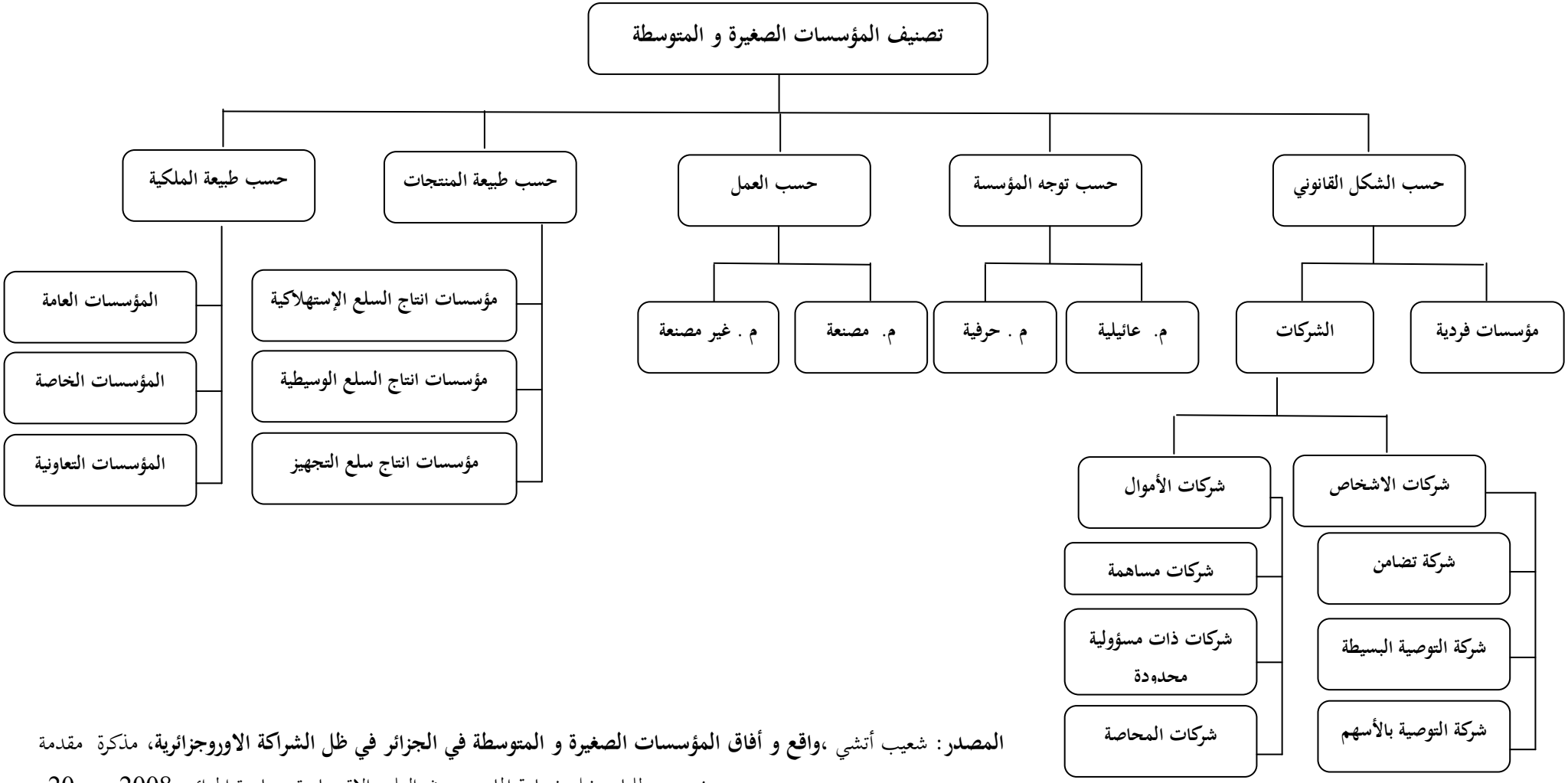

المصدر: شعيب أتشي ،**واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 20.

أولا : حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني هو أول شيء يفكر فيه المقاول عند بداية تفكيره في تأسيس شركته، فصاحب فكرة المشروع غالبا ما يواجه أشكال و نماذج قانونية عديدة منها يقوم باختيار الشكل الأنسب له و لمؤسسته، ويعرف الشكل القانوني على أنه بطاقة التعريف التي تقدمها الدولة للمؤسسة تحدد من خلالها كل الواجبات و الحقوق التي تحكم سير نشاطها، وفق طبيعة النظام السائد داخلها.

1. **المؤسسات الفردية** : هي كيانات قانونية يقوم بإنشائها شخص واحد يتحصل على جميع أرباحها، فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها، وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات ، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل و ممارسة النشاط.[174] أرباح هذه المؤسسات تعتبر جزء من دخل مالكها و ديونها تعد ديون عليه و هو ملزم بسدادها في حال لم تستطع المنشأة السداد و يمتاز هذا النوع من المؤسسات بالبساطة و سرعة في بدء العمل، ويعتبر الأقل تكلفة من حيث تكاليف الإنشاء.
2. **الـشـركـات** : هي المؤسسات التي تكون فيها شراكة بين شخصان أو أكثر، وتعرف الشركة على أنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم حصة من مال أو عمل أو كليهما ، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة[175]، و تقسم الشركات إلى نوعين هما:

1. شركات الأشخاص: يقوم هذا النوع من الشركات على الثقة المتبادلة بين الأشخاص، بشرط ألا يتجاوز عدد الشركاء عشرين شخصا، ويقسم العمل عليهم بالاشتراك و يقتسموا بعد ذلك ما قد ينشأ عن المشروع من خسارة أو ربح، كما لا يجوز لأحد الشركاء يبع حصته في الشركة نظرا لارتباط الشراكة بالثقة ، كما يتضمن هذا النوع من الشركات ثلاثة أنواع:
   - شركة التضامن : هي من بين أكثر الأشكال التي تتخذها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية نشاطها ، تتكون من عدد محدود من الأشخاص (يطلق عليهم شركاء متضامنون) وفي غالب الأحيان يكونون معروفين لبعضهم البعض (عادة ما يكونون من أسرة واحدة) وهذا ما يوفر عامل الثقة. يمتاز هذا النوع من الشركات بمسؤولية غير محدودة بين الشركاء وتضامنية في جميع التزامات الشركة ويكتسب جميع الشركاء صفة التاجر.
   - شركة التوصية البسيطة: هذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة ، حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة ، ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال و حقوق كل شريك في الإدارة، وتتميز هذه المؤسسات بوجود نوعين من الشركاء

[174] سمير علام ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1 ، عمان ، 2001، ص 99.

[175] Mohieddine Esseghir, **le prix de revient au service des pme**, Tunis, les éditions CLE, Tunis, 2002, P12 .

شريك متضامن لا يختلف في شيء عن الشريك المتضامن في شركة التضامن السابق توضيحها وشريك موصى ، مسؤوليته محدودة و غير تضامنية و لا يشارك في إدارة المشروع.[176]

يضم هذا النوع من الشركات نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون مسؤولون عن ديون الشركة بعبارة أخرى يحملون نفس خصائص الشركاء المتضامنون في شركة التضامن (يحملون صفة التاجر، بإمكانهم إدارة الشركة، مسؤولون مسؤولية تضامنية مطلقة) و شركاء موصون مهمتهم الوحيدة تمويل المؤسسة كما أن مسؤوليتهم محصورة في حدود ما قدموه من حصص (أي لا يتم الرجوع إلى أموالهم الخاصة في حالة عجز الشركة عن التسديد) ولا يكتسبون صفة التاجر وليس لهم الحق في إدارة الشركة.

- شركة التوصية بالأسهم: يمتاز هذا النوع من الشركات بتواجد نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون لا يقل عددهم عن اثنين و شركاء موصون أو مساهمون لا يقل عددهم عن ثلاثة ، يكون رأس مالها موزعا في شكل أسهم على حسب قيمة مساهمة كل شريك، الشركاء المتضامنون حصصهم غير قابلة للبيع و لهم الحق في إدارة الشركة و تعتبر أموالهم الشخصية كضمان للالتزامات المترتبة عن سير المؤسسة ،على عكس الشركاء المساهمون فلا تعتبر أموالهم الشخصية ضامنة لديون الشركة كما لا يجوز لهم التدخل في الشركة و حصصهم قابلة للبيع في كل الأوقات.

2. شركات الأموال : لا يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي (أي العلاقة الشخصية للشركاء) بل تقوم على تجميع رؤوس أموال من عدد كبير من الأشخاص ، و توظيف الخبرات اللازمة دون تدخل أو هيمنة شخصية من قبل المساهمين. ويلاحظ أنه قليلا ما تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكل شركات الأموال، باستثناء تلك التي تعرف تطورا و نموا سريعا.[177] من مميزات هذا النوع من الشركات إن كل شريك له الحرية في التصرف في حصته كما أن وفاة أحد الشركاء أو إفلاسه لا يترتب عنه حل الشركة، و المساهمون في الشركة لا يكتسبون صفة التاجر وهم غير ملتزمين بتسديد التزامات الشركة فقط في حدود مساهماتهم. ومن أهم أنواع هذه الشركات نجد :

- شركات المساهمة : تعتبر شركات المساهمة ما أكثر أنواع شركات الأموال شيوعا، وهي تتكون من حصص يقدمها الأشخاص في رأس مال الشركة على شكل أسهم و يشتريها المساهم عند التأسيس، كما أن عدد المساهمين لا يقل عن سبعة أشخاص، تكون مسؤولية المساهم في هذا النوع من الشركات محدودة بمقدار هذه الأسهم ، وتداول هذه الأخيرة يتم في البورصة و تتغير أسعارها طبقا لتغير نشاط المؤسسة و نتائجها[178] .

---

[176] سمير علام ، **المرجع السالف الذكر** ، ص 102

[177] كاسر نصر المحروس ، شوقي ناجي جواد ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 33 .

[178] بن حراث حياة ، **سياسات التمويل للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2012، ص 19.

- شركة ذات المسؤولية المحدودة : هي من أفضل النماذج المقترحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحكم عدم وجود حد أدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس من جهة و من جهة أخرى سهولة التأسيس. ويتميز هذا النوع بعدد مساهمين لا يتجاوز 50 مساهما، و يكون رأس المال موزع على حصص بين الشركاء محصورة بينهم و بحيث لا يمكن انتقال هذه الحصص إلى غير الشركاء إلا بالشروط المحددة مسبقا كما لا يسمح بزيادة رأسمالها ، أو طرح أسهم للاكتتاب العام.[179]
- شركات المحاصة : تتمتاز هذه الشركات بالخفاء و التستر لدى إنشائها فلا يعلم بوجودها غير الشركاء فقط، أما من الناحية القانونية فهي شركة بدون أسم و لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية و ليس لها شكل قانوني، بل يمكن اعتبارها كاتفاق شفهي أو كتابي بين مجموعة من الشركاء لمدة زمنية محددة و تنشأ للقيام بعمل واحد أو عدة أعمال وتحل الشركة بمجرد تحقق الهدف من إنشائها.

ثانيا : حسب توجه المؤسسة

يعتبر توجه المؤسسة كعامل يمكن من خلاله تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويمكن تقسيمها إلى:

1. **المؤسسات العائلية** : المؤسسات العائلية هي " مشروعات يلعب فيها الكيان العائلي دورا إداريا و ماديا و رقابيا مؤثرا على العمليات الحالية و المستقبلية الخاصة بها، وقد يحدث ذلك عندما يكون أكثر من نصف أسهم الشركة مملوكا لعائلة واحدة ، أو عندما تكون نسبة من الإدارة العليا للمؤسسة تنتمي لعائلة واحدة أو عندما تقوم مجموعة من أفراد العائلة بممارسة دور رقابي فعال على المؤسسة "[180]. يتميز نشاط هذه المؤسسات بالمحدودية وعدم التكليف و غالبا ما يكون مقرها متواجد داخل المنازل و البيوت ، وتعتمد على المهارة اليدوية لأفراد العائلة ، كما يكون إتخاذ القرار داخلها بسرعة نتيجة توافر الثقة بين أفراد العائلة.
2. **المؤسسات الحرفية** : وهي مؤسسات تتشابه إلى حد ما مع النوع الأول إلا أن إنتاجها ينحصر في منتجات تقليدية حرفية ، يمكن تعريفها من خلال الشكل الموالي:

[179] كاسر نصر المحروس و شوقي ناجي جواد ، **المرجع السالف الذكر** ، ص 30

[180] عمرو علاء الدين زيدان ، **مراحل و معوقات نمو الشركات الصناعية العائلية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، ط1 ، مصر 2002، ص 212 .

الشكل رقم 23: تعريف المؤسسات الحرفية.

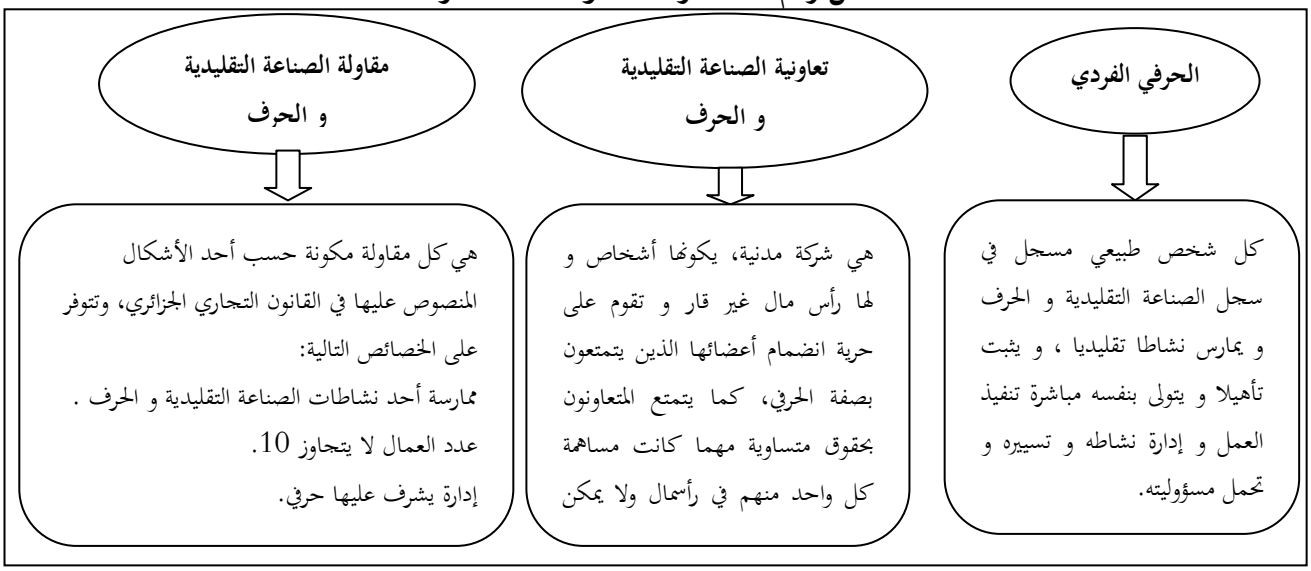

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر : الأمانة العامة للحكومة، **الأمر رقم 01-96** المؤرخ في 10 جانفي 1996 ،الجريدة الرسمية، رقم 3 ،الجزائر، الصادرة في 1996/01/14 .

ثالثا : حسب العمل

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب العمل المقدم فنجد نوعين:

1. **المؤسسات الغير مصنعة** : وهي نظام إنتاجي بدون مصنع ، يتميز نشاط هذه المؤسسات بالبساطة و السهولة إذ تستخدم أساليب تقليدية في الإدارة و التسيير ، ويجمع ذا النوع بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي البسيط.
2. **المؤسسات المصنعة** : يشمل هذا النوع كل المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي والتي تحتوي على ورش إنتاج ، و يتميز باستعماله للأساليب الحديثة في الإنتاج نظرا لتعقيدات العملية الإنتاجية و اعتماده على أحدث أساليب التسيير. أما طبيعة منتجاتها فهي نمطية و يمتاز سوقها بالاتساع.

رابعا : حسب طبيعة المنتجات :

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** : يرتكز إنتاج هذه المؤسسات عل السلع الاستهلاكية ، و تتميز بمحدودية رأس مالها و اعتمادها على مواد أولية بسيطة و تقنيات إنتاج مبسطة ، كما يستخدم هذا النوع القوة البشرية بكثافة (اليد العاملة) وكذلك سهولة في التسويق كإنتاج المواد الغذائية ، تحويل المواد الفلاحة صناعة الجلود و الورق.
2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية** : مجال أعمال هذه المؤسسات يكون مرتكزا على الصناعات التحويلية يكون رأس مالها ضخم نتيجة استعمالها لمعدات ثقيلة ، أما نسبة اعتمادها على اليد العاملة فهو نسبي

وتكون متخصصة في استخراج و استغلال الثروات الطبيعية كتحويل المعادن، الصناعات الكيماوية و البلاستيكية، صناعة مواد البناء ، تمتاز سلعها بشدة الطلب .

3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**: تعتبر التكنولوجيا الحديثة و كثافة رأس المال أهم ميزات هذه المؤسسات و تمتاز أيضا بالتخصص في مجال النشاط مما يجعلها تختلف عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأحيان. و يرتكز إنتاجها متمثلا في صيانة معدات الإنتاج كتركيب الآلات الكهرو منزلية و التجهيزات الكهربائية. غالبا ما تشمل هذه المؤسسات على فروع تكون تابعة لها و تقوم بعمل مستقل يكون عن المؤسسة الأم ولكن مخرجاته تكون داخل السلسلة الإنتاجية الكبرى.

خامسا : حسب طبيعة الملكية

تتمثل الملكية في الصيغة القانونية لأي مؤسسة و على المقاول التفريق بينها، فقد نجد مؤسسات عمومية المؤسسات الخاصة و المؤسسات المختلطة.

1. **المؤسسات العمومية**: هي مؤسسات تابعة للدولة أي تؤول ملكيتها للسلطة العمومية، " و يقصد بها أيضا المؤسسات التي تملكها و تديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) ، سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها."[181] تهدف المؤسسات العمومية إلى تحقيق النفع العام بدرجة أولى و يتم تسييرها وفق إجراءات و قوانين خاصة و تمتاز بإمكانيات مالية و مادية ضخمة بحكم أن الدولة هي من تمويلها أما منتجاتها غالبا ما تكون بأسعار معقولة .
2. **المؤسسات الخاصة**: هي مؤسسات تعود ملكيتها للخواص(شخص أو أكثر)كما تخضع للقانون الخاص،يكون الهدف الرئيسي من وراء إنشائها هو تحقيق أقصى ربح ممكن.
3. **المؤسسات المختلطة** : هي مؤسسات تعود ملكيتها لنوعين من الشركاء(القطاع العام و القطاع الخاص) و يكون رأس مالها مشتركا ما بين القطاعين (في الجزائر غالبا ما يكون 51% للدولة و 49 % للخواص)[182] . تتم إدارتها بشكل مختلط وهي تختلف عن التعاونيات بحكم أن التعاونية هي " مؤسسات برأس مال خاص، وهي مشاريع اختيارية تقوم بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، بهدف تلبية احتياجاتهم و تحسين ظروفهم المادية و المعنوية."

[181] عادل أحمد حشيش ، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد** ، دار النهضة العربية ، لبنان ،1992، ص 133

[182] بحكم قانون الإستثمار.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الميزات و الخصائص تجعلها تختلف عن باقي المؤسسات، بحكم الدور الاقتصادي الرائد الذي تلعبه في التنمية، وسنستعرض فيما يلي أهم الخصائص:

1. **سهولة التأسيس و ضآلة رأس المال:** أهم ميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي سهولة التأسيس بحيث يكفي وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص لهم فكرة أو مشروع لانطلاق في التأسيس، أما رأس المال فهذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رأس مال كبير كونها لا تعتمد على تكنولوجيات مكلفة بل تمتاز بكثافة استعمال اليد العاملة لأن إنتاجها يتميز بالبساطة ولا يستدعي التقنية العالية من جهة و من جهة أخرى اقتصار التمويل في عدد محدود من الشركاء و الذين غالبا ما يكونون من الأسرة الواحدة.
2. **المرونة** : بحكم الكفاءات الموجودة داخلها (المورد البشري بالخصوص) يجعل المؤسسات الصغيرة قادرة عل مسايرة التغير الحاصل في بيئتها و التكيف معها بسرعة، فصغر الحجم و قلة التخصص في العمل يساعد على المرونة و التكيف في الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي ، ويؤدي نقص حجم القوى العاملة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق و الأسرة العاملة الواحدة و نقص تكلفة العمل النسبي .[183]
3. **الفعالية و الكفاءة** : تسعى المؤسسات بصفة عامة إلى إشباع رغبات عملائها و مالكيها ، فنتيجة لمحدودية سوقها وكذا المعرفة الشخصية لعملائها (صاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم وحتى ظروفهم الخاصة) يجعلها على دراية باحتياجاتهم التفصيلية وبالتالي تكون الاستجابة لها بسرعة وكفاءة. فالمؤسسة الصغيرة تكون مضطلعة على التغيرات الحاصلة في رغبات أو احتياجات العملاء نتيجة للتواصل الدائم معهم، على عكس المؤسسات الكبيرة التي يتطلب التعرف على احتياجات عملائها القيام بدراسات السوق و التي غالبا ما تكون مكلفة و نتائجها نسبية.
4. **محدودية المجال الجغرافي:** وهي من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فنجدها في الغالب تنشط على المستوى المحلي و تتركز أغلب وظائفها على مكان واحد، نتيجة لاعتماد نشاطها بشكل أساسي على الموارد الطبيعية المحلية و المتاحة داخل المجتمع المحلي، في حين نجدها في بعض الأحيان تمتلك قدرة واسعة على الانتشار في حالة توفر عناصر أنتاجها في مناطق أخرى.
5. **القدرة على الإبداع و الابتكار** : القابلية للتجديد والابتكار وخاصة في مجالات التكنولوجية كالالكترونيات الدقيقة ، من خلال تركيزها على الجودة و التفوق في مجالات العمل و تشجيع العمال

[183] محمد يعقوبي ، **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق العربية** ، الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 2006.

على الاقتراح و إبداء الرأي و الاستفادة من تجارب الآخرين ، وقدرتها على المرونة و التكيف مع متغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع و المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .[184] تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا مهما من روافد الإبداع فحسب الدراسات العلمية فإن 60 % من الاختراعات الرئيسية كان على مستواها و التي غالبا ما تستفيد منها المؤسسات الكبيرة. إلا أن عائق التمويل (الموارد المالية الخاصة أو التمويل البنكي) مازال يحد من قدرتها على الابتكار.

6. **المركزية في اتخاذ القرارات و السرعة في الاتصال** : بحكم تميزها ببساطة الهيكل التنظيمي و قدرتها العالية على التكيف فإن القرارات المتخذة بداخلها تتميز بالمركزية وتغلب عليها الفردية، فالأمر كله يعود إلى صاحب المؤسسة الذي هو غالبا ما يجمع بين الملكية و الإدارة، و ينتج عن هذه المركزية عدة عوائق في حالة توسع المؤسسة فالمالك في هذه الحالة يصبح غير قادر على تسييرها بحكم محدوديته و هو الأمر الذي يؤدي إلى فشلها.أما الاتصال فهو يتميز بالسرعة و البساطة بحكم الحوار المباشر و الغير رسمي بين المدير و العاملين من جهة و العملاء من جهة أخرى فالمعلومة تنتقل بسرعة وسهولة داخل المؤسسة نتيجة لنظامها ألمعلوماتي البسيط و الغير معقد.
7. **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي**: يقصد بهذه الخاصية عدم توفر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على نظرة إستراتيجية بعيدة الأمد، فالمقاول يبني إستراتيجيته (المبنية على المدى القصير) على ظروف وقتية كانخفاض مبيعات المؤسسة أو ظهور منافسين جدد. فعدم وجود خطة للمشروع فإن الرؤية المستقبلية تكون في الغالب غير مؤكدة و غير محددة بطريقة واضحة، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجدها في الغالب لا تبحث عن اكتساب الميزة التنافسية و لا تسعى للمحافظة عليها إن كانت موجودة.
8. **كثرة عددها و ارتفاع معدل فشلها**: نظرا للدور الكبير التي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة النشاطات الاقتصادية من جهة و تركز الأبحاث و الدراسات عليها بعد أن كانت المؤسسات الكبيرة هي المسيطر الوحيد عليها أصبح هذا النوع يمثل 95% نسيج المؤسسات على المستوى العالمي و يساهم بما يقارب نصف قيمة الإنتاج الداخلي الخام العالمي، من أهم الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عرضتها للموت و الفشل بكثرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و بالخصوص في السنوات الأولى لإنشائها، ويرجع المختصين و الخبراء هذا المعدل العالي من الفشل إلى جملة من الأسباب منها[185]:

---

[184] عبد الله بلوناس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة التنافسية في ظل اقتصاديات السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية** ، الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 2006..

[185] خالد عبد العزيز بن محمد السهلاوي ، **معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية** ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الواحد و الأربعون، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية ، 2001، ص 314.

- عدم كفاءة الملاك والمسيرين و وقوعهم في أخطاء جسيمة.
- نقص أو انعدام الخبرة الكافية و المتوازنة، سواء فيما يتعلق بفرع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة أو فيما يخص الأنشطة الرئيسية اللازمة لتشغيلها كالإنتاج، التسويق، التمويل.
- نقص الخبرة الإدارية لدى أصحاب المؤسسات فيما يتعلق بكيفية التعامل مع العنصر البشري.

9. **التخصص في الإنتاج و التبعية للمؤسسات الكبيرة** : نظرا لحجمها الصغير و قدرتها الإنتاجية المحدودة مقارنة بنظيراتها الكبيرة ، فالمؤسسات الصغيرة تملك في غالب الأحيان خط إنتاج وحيد يتميز بالتخصص،هذا ما يسمح بالرفع من الكفاءة الإنتاجية من خلال التحكم الأمثل في عناصر الإنتاج و اكتساب الخبرة و تخفيض كلفة الإنتاج. أما عن التبعية ، فنجد المؤسسات الكبيرة بحكم انفرادها بالنشاطات التي تتطلب إنتاجا كبيرا و كثافة في رأس المال، فإنها تعجز عن الوصول إلى المهارة و التميز والتي هي من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فتلجأ إليها في غالب الأحيان عن طريق أحد الأشكال التالية: المقاولة من الباطن، المناولة، الترخيص أو الامتياز التجاري.

المبحث الثاني: مسار التطور التشريعي و التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

منذ استقلالها والى غاية اليوم، سعت الجزائر إلى إعداد منظومة أو ترسانة قانونية بهدف توفير مناخ استثماري ملائم لتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فخلال مختلف الحقب الزمنية شهد هذا القطاع مجموعة من التحولات الهامة، ولفهم مسار التطور لا بد من التعريج على هذه المراحل مرحلة بمرحلة .

المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل سنة 1988.

عموما عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مراحل منذ الاستقلال والى غاية سنة 1988 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

أولا: مرحلة مابين سنة 1962و 1979 : بعد خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر تاركا خلفه ما يمكن تشبيهه بالأرض المحروقة ، فطوال تواجده الاستعماري الذي قارب القرن و النصف لم يوجد أي بنية صناعية متكاملة فالمؤسسات القليلة التي تركها كانت بالأساس مرتبطة بشركات استعمارية كبرى تركز على الصناعات الاستخراجية لنهب ثروات البلاد، بالإضافة لبعض الصناعات الصغيرة الأخرى، ومما زاد تعقيد الوضع بقاء هذه المؤسسات من دون إدارة أو كفاءة تقنية لتشغيلها بسبب مغادرة ملاكها، مما اضطر العمال إلى أن يبادروا بتشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي ، وهو مظهر الأول لتدخل الدولة في إعادة تنظيم القطاع الصناعي.[186] كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمعمرين الأجانب بنسبة 98 % و بعد حصول

[186] بوزيان عثمان ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف أليات التأهيل** ، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي سعيدة ، 2006.

الجزائر على استقلالها و الهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت هذه المؤسسات متوقفة، وبهدف تحريكها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي و أصبحت هذه المؤسسات تسير ضمنه.

وقد قامت الدولة بإحصاء و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1964 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 25: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 1964.

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 إلى 10 عامل	411
من 11 إلى 19 عامل	298
من 20 إلى 49 عامل	300
من 50 إلى 99 عامل	195
من 100 إلى 499 عامل	253
من 500 عامل فأكثر	148
المجموع	1605

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي : مثال الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، 1990، ص363 .

هذه الفترة كانت بمثابة الانطلاقة للاقتصاد الوطني من خلال إزالة أثار و مخلفات الاستعمار ، تميز الاقتصاد الجزائري بملكية العامة لوسائل الإنتاج، بحكم تبني الدولة لمبدأ الاقتصاد الموجه و تركيزها على القطاع العام و ذلك من خلال سياسة التخطيط و التي ركزت على المؤسسات الكبيرة المنتجة من خلال تكريس قانون الاستثمار رقم 66-284 والذي صدر في 15 سبتمبر 1966 بينما تم اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كروافد تدعم المؤسسات الكبيرة و تساعدها في تحقيق أهدافها .

تميزت هذه المرحلة بإطلاق 03 برامج تنموية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهما:

- المخطط الثلاثي 1967–1969 : سعت الدولة من خلاله إلى تأميم الثروة الطبيعية و بسط سيطرتها على كل النشاطات الاقتصادية ، بحيث أعطى هذا المخطط الأولوية للصناعات الثقيلة (الحديد و الصلب، الصناعات البيتروكميائية، الصناعة الميكانيكية، .....) بنسبة استثمارات قدرت ب 45 % من الاستثمارات الكلية هي هذا المخطط من إجمالي ميزانية قدرها 11,081 مليار دج.
- المخطط الرباعي الأول 1970–1973 : كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا، وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل ، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة و عصرية, وتم تحديد نسبة النمو السنوي ب 9 % وهذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل، وستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى

الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان.[187] سطرت الدولة من خلال هذا المخطط جملة من الأهداف منها إنشاء صناعات قاعدية، دعم البحث العلمي و تطوير المشاريع الاستثمارية.

- المخطط الرباعي الثاني 1973-1977 : جاء هذا المخطط تكريسا لسابقيه من المخططات، بحيث هدفت الدولة إلى الرفع من استغلال الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة و توسيع عملية التصنيع، إلا أنه شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية الذي عملت الدولة من خلاله إلى خلق وحدات صناعية مصغرة ذات طابع محلي لدعم قرارات التنمية اللامركزية . كان هذا البرنامج بمثابة الانطلاقة الفعلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملاحظ خلال هذه الفترة و من خلال مختلف البرامج التنموية المطبقة هو تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على الصناعات الكبرى من جهة و إعطاء القطاع العمومي الدور الأساسي في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص من جهة أخرى ، بحيث شهدت منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه الفترة ضعفا كبيرا ، الجدول الموالي يوضح كورنولوجيا التطور خلال الفترة 1967–1978 :

الجدول رقم 26: كرونولوجيا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة 1967 إلى ستة 1977

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية													
	الاستثمارات المرخصة							عدد المشاريع					
البرنامج الثلاثي	389 مليون دج							150 مشروع					
البرنامجين الرباعيين	3179 مليون دج							594 مشروع					
المجموع	3568 مليون دج							744 مشروع					
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة													
السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
الاستثمار[188]	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر : جمال الدين لعويسات ، **المرجع السالف الذكر**

[187] جمال الدين لعويسات ، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968-1978** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 1986، ص 33.

[188] المبالغ بالمليون دينار جزائري.

ثانيا: مرحلة مابين سنة 1980و 1988 : في هذه المرحلة ، حاولت الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني و التي يكمن اعتبارها مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فبعد أن كانت تعاني من التهميش و الإهمال في مختلف المخططات السابقة ،شهدت هذه المرحلة تسطير الدولة لمخططين خماسيين الأول (1980–1984) و الثاني (1985–1989) لتؤكد على ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها البديل لتحقيق النمو الاقتصادي الذي لم تحققه المؤسسات الكبيرة والتي كانت تحت طائلة الاختناقات الناتجة عن الأزمات التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

شهدت هذه الفترة إصدار عديد القوانين المنظمة لمجال الاستثمار في صناعات الخفيفة و المتوسطة نذكر منها:

- **قانون إعادة الهيكلة العضوية**[189]: بعد الفجوة التي عرفتها مسيرة التنمية الوطنية بعد المخططين السابقين ، جاء قانون إعادة الهيكلة لإحداث إصلاح شامل و تقسيم المؤسسات الوطنية العمومية إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا و ذلك لبلوغ الفعالية الاقتصادية و تحقيق الربحية من جهة و تحرير هذه المؤسسات من الضغوطات الإدارية التي كانت تعاني منها. من بين أهم أسباب إصدار هذا القانون هي ضخامة المؤسسات الوطنية و صعوبة تسييرها نتيجة لتعدد مهامها و وظائفها،كما أن نقص الفعالية الاقتصادية و النتائج السيئة المحققة من طرف هذه الأخيرة.

تعتبر السياسة التي طبقت بها إعادة الهيكلة العضوية مغامرة جربت في فترة زمنية قصيرة، حيث أدى هذا العامل إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 450 مؤسسة عام 1982 [190].

بالرغم من النتائج الايجابية التي ظهرت بعد تطبيق هذا القانون إلا أنه لم يحقق الهداف التي رسم لأجلها فبعد الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض سعر برميل البترول توقفت الدولة عن مسار الإصلاح و تخلت عن العملية ، مما دفعها بالدخول إلى مرحلة جديدة و المتمثلة في إعطاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية، و الاستقلالية المالية و الإدارية.

- **قانون الاستثمار الخاص**[191] : تميز الدور الذي كان يلعبه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي منذ سنة 1963 بالهامشية وحدد مجالاته في غالب الأحيان في المهام الاقتصادية الثانوية بالأخص في مجال التجارة و الخدمات إلى غاية سنة 1982 حين تم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني

[189] **المرسوم رقم 80\240** المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتضمن لعملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

[190] الطيب داودي و ماني عبد الحق ، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية** ، مجلة المفكر، العدد الثالث، ، بسكرة ، 2008.، ص 140.

[191] **القانون رقم 82\11** المؤرخ في 21 أوت 1982 المتضمن لقانون الاستثمار.

الخاص. ساهم هذا القانون في التأسيس لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث اشتمل على جملة من الإجراءات و التدابير نذكر منها[192]:

ـ حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات و المواد الأولية.

ـ الاستفادة ولو بشكل محدود من رخص الإجمالية للاستيراد.

بالرغم من جميع هذه الإجراءات و التسهيلات إلا أن القانون قد فرض على القطاع الخاص بعض العقبات [193]:

ـ فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية.

ـ منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

ـ تحديد مساهمة البنوك ب 30 من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

ـ تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية، بحيث لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و 10 مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن.

بعد صدور هذا القانون ، ظهرت دفعة جديد من الاستثمارات بحيث بلغت بين سنة 1983– 1985 حوالي 2328 مشروع ، و بحكم عدم استيفاء هذا القانون على جانب من التحفيز، استدعى الأمر تعديله سنة 1986 ليواكب الاحتياج الكبير للاقتصاد الوطني للاستثمارات خاصة وطنية و محلية بهدف الرفع من معدل النمو.

- **قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986**: تميزت سنة 1986 بانخفاض شديد في سعر المحروقات في السوق العالمي و التي كانت تعتبر المورد الأساسي للخزينة العمومية من جهة و الممول الرئيسي لمختلف الاستثمارات العمومية من جهة أخرى ، بالإضافة إلى رداءة منتجات المؤسسات العمومية وعدم تحكمها في اليد العاملة دفع المشرع إلى تعديل قانون الاستثمار 82-13 بقانون 86-13 نتيجة لعدم قدرته على تحفيز المستثمر الأجنبي و المحلي . على عكس القانون السابق و الذي امتاز بالغموض و الإبهام ، اشتمل هذا القانون على مجموعة من التسهيلات و التحفيزات على المقاولاتية،كما تضمن على خريطة تشمل طرق تسيير الشركات المختلطة و حدد الكيفيات بوضوح و دون لبس. حافظ القانون على نسبة مشاركة المؤسسات الجزائرية في حالة الشراكة الأجنبية بنسبة 51 % على الأقل.

[192] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص 10.

[193] بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر ، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية (سطيف)** ، الندوة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ،2003، ص 238.

- **قانون استقلالية المؤسسات**[194] : بعد أن أثبت انتهاج الاقتصاد الموجه فشله بعد فترة طويلة من تطبيقه والذي أعطى الأولوية للمؤسسات العمومية على حساب المؤسسات الخاصة ، و نتيجة للأزمة التي عصفت بالبلاد سنة 1988 نتيجة لانخفاض الحاد لأسعار البترول ، عملت السلطات الجزائرية على تبني سياسة جديدة من خلال البدء في جملة من الإصلاحات العميقة و الجذرية كان الهدف منها تبني نهج اقتصادي جديد و المتمثل في اقتصاد السوق. تم إصدار هذا القانون سنة 1988 واهم ما ورد فيه هو منح المؤسسات العمومية بكل إشكالها الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، فبعد أن كانت سلطة اتخاذ القرارات مخولة للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليحدث القطيعة و يقوم بتكريس اللامركزية بحيث أصبحت المؤسسات العمومية مسؤولة عن أي قرار تتخذه و تخضع لمبادئ الربحية بعد أن كانت تعاني من جملة من المشاكل نذكر منها:
  - المشاكل المالية: تتمثل في تبذير لموارد المالية و سوء التسيير إضافة إلى القروض المالية التي أثقلت كاهلها.
  - المشاكل التقنية: ناتجة عن التخطيط المركزي و الذي لا يسمح بتحديد المؤسسة للتكنولوجيا التي تناسبها.
  - المشاكل الاقتصادية: نتيجة عدم قدرتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية لأن ذلك كان مخول فقط للجهات المركزية و أهم مشكل كانت تعانيه المؤسسات العمومية هو مشكل تحديد الأسعار.
  - المشاكل التنظيمية: حيث لم يكن باستطاعة المؤسسات القيام بعملية المراقبة، فالسلطة المركزية لم تكن تسعى لتحسين جودة التنظيم بل كانت مراقبتها سطحية.

كل هذه المشاكل و الأسباب دفعت بأصحاب القرار إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات اشتملها هذا القانون و نذكر منها:

- إعطاء المؤسسات العمومية الحرية في التخطيط و التسيير بحيث أصبحت بمنء عن تدخلات الإدارة المركزية.
- خلق نظام تمويل جديد مبني على علاقات مباشرة بين المؤسسات و البنك يكون أساسها الفعالية و المردودية.
- تحرير نظام تحديد الأسعار و الأجور.
- فتح المؤسسات العمومية على السوق العالمية بهدف الرفع من تنافسية المنتج الوطني و نوعيته.

[194] **المرسوم رقم 88\01** المؤرخ في 12 جانفي1988 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الجدول الموالي يوضح كورنولوجيا التطور خلال الفترة 1980–1988 :

الجدول رقم 27: كرونولوجيا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة 1980 الى 1988

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية		
	إجمالي الاستثمارات	استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
1980_1984	155 مليار دج	03 مليار دج
1985_1988	174 مليار دج	06 مليار دج
المجموع	329 مليار دج	09 مليار دج

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة									
الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	المواد الغذائية	المناجم	الخشب	الجلود	صناعات اخرى
عدد المشاريع	690	613	575	480	468	294	241	107	81
مبلغ الاستثمار[195]	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على المصدر : جمال الدين لعويسات ، المرجع السالف الذكر.

المطلب الثاني: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مابين سنتين 1988 و 2000 .

بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر جراء الانخفاض المستمر لأسعار المحروقات منذ سنة 1986 و التي كانت من نتائجها أزمة أو أحداث أكتوبر 1988 و التي تمثلت في انفجار شعبي يندد ببيروقراطية الإدارة و ارتفاع معدل البطالة ، عمدت الدولة على إرساء مجموعة من الإصلاحات في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية .

أولا : الإصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة: بهدف انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق جعلها تتبنى مجموعة من الإصلاحات ، وقد أدى مسار هذه الإصلاحات إلى ظهور جملة من القوانين المشجعة على الاستثمار الخاص بكل أشكاله نذكر منها:

- **إنشاء صناديق المساهمة:** بعد صدور القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية و إعطائها الشخصية المعنوية و استقلالها المالي و بغية ضمان التسيير الأمثل لهذه المؤسسات و بهدف تحقيق الأرباح أيضا ، تم إنشاء صناديق المساهمة و التي تعد في مفهوم قانون رقم 03-88 المؤرخ في 12 يناير 1988 أعوان إئتمانيون التي تسند إليهم رؤوس أموال عمومية تتولى تسييرها المالي لصالح الدولة. وهي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تتخذ صيغة الشركة التجارية و بالأخص صيغة شركة المساهمة تقوم بتسيير القيم المنقولة و العقارات التي تسندها الدولة إليها ،للقيام باستثمارات اقتصادية لحساب

[195] المبالغ بالألف دينار جزائري.

الدولة،لاسيما عن طريق المساهمة في رأس مال مؤسسات عمومية اقتصادية.و بالتالي، كانت تتولى هذه الصناديق حسب المادة 11 من قانون 12 يناير 1988، تسيير حافظة أسهم حصصية تصدرها المؤسسات العمومية الاقتصادية مقابل دفع المال. نجد ضمن هذه الحافظة عدد من المؤسسات الاقتصادية تكون مملوكة للدولة عن طريق الصندوق و يقوم هذا الأخير بتسيير الأسهم الحصصية طبقا للأحكام المعمول بيه في قانون الشركات التجارية، على أن تحتفظ الدولة لملكية الرأس مال الاجتماعي للصندوق[196].

خلال هذه الفترة ، أنشئت ستة صناديق مساهمة و هي :[197]

1. صندوق المساهمة للصناعات الفلاحية ، الغذائية ، الصيد.
2. صندوق المساهمة للمناجم و المحروقات و الري.
3. صندوق المساهمة للبناء.
4. صندوق المساهمة للكيمياء، البيتروكيمياء و الصيدلة.
5. صندوق المساهمة للخدمات.
6. صندوق المساهمة للصناعات المختلفة.

و تمثلت مهامها في :

- إعداد و متابعة و تنفيذ مخطط المؤسسة كونها المالك الرئيسي للأسهم .
- تحافظ على حصص الدولة من خلال التضامن المالي بين مختلف المؤسسات التابعة للدولة.
- تشجيع المؤسسات العمومية على النمو و التوسع.
- تأخذ على عاتقها انشغالات المؤسسات العمومية.

ونظرا لظهور عدة نتائج سلبية نتيجة استعمال هذه الصناديق كوصاية على المؤسسات العمومية وتخبط هذه الأخيرة في جملة من العراقيل المالية و التسييرية ، تم حل هذه الصناديق بتاريخ 25\12\1995.

- **قانون القرض و النقد سنة 1990**[198]: احتوى هذا القانون على جملة من القوانين التي تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص و خصخصة المؤسسات العمومية ، بحيث شمل العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار. كما منح هذا القانون الحرية للبنوك في تمويل استثمارات المؤسسات بحيث أصبح لا يخضع إلى القواعد الإدارية المطبقة سابقا بل أصبح يقتصر على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع كما أوجد آليات جديدة تهدف إلى إعادة هيكلة المنظومة البنكية و من خلال

[196] عبد الرزاق زويتن ، **دروس في القانون العام الاقتصادي** ، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق ، قسنطينة ، 2015.

[197] المادة 12 من **المرسوم رقم 88\01** المؤرخ في 12 جانفي1988 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

[198] **القانون رقم 90-10** المؤرخ في 19 رمضان 1910، الموافق ل 14 أبريل 1990 ، يتعلق بالنقد والقرض ، ج.ر العدد ،16

إنشاء ما يسمى بالبنوك التجارية التي تكون غايتها تمويل مؤسسات القطاعين العام و الخاص على حد سواء و بدون تمييز .

قام القانون بإلغاء كل الأحكام السابقة و المتعلقة بالشراكة و الاستثمار الأجنبي (نسبة 51% و 49 %) و منح حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر و قد توج مسار هذه الإصلاحات بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار.

- **قانون الاستثمار لسنة 1993**: صدر هذا القانون سنة 1993، بحيث أعطى دفعة قوية للاستثمار الأجنبي بحيث كرس حرية الاستثمار الكاملة وقام بالمساواة بين المستثمرين الوطنيين الخواص و الأجانب.نص القانون على مجموعة من الإصلاحات نذكر منها [199]:
  - الحق في الاستثمار بحرية.
  - عدم التمييز بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في الحقوق و الواجبات.
  - تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
  - التخفيف من الضرائب و الرسوم.
  - دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار في اجل أقصاه 60 يوما.

إضافة إلى القوانين السابقة، اعتبرت فترة التسعينيات القفزة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث شرعت الجزائر إحداث إصلاح حقيقي من خلال تهيئة مناخ يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و التطور وتجلت هذه الإصلاحات في:

1. إنشاء السوق المالية (بورصة) سنة 1993.
2. إنشاء وكالة وطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمار.
3. إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996.
4. وكالة التنمية الاجتماعية (القرض المصغر) سنة 1996.
5. إبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1998.
6. الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة.
7. الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

[199] سعيد بريش، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر: دورها و مكانتها في الإقتصاد الوطني** ، مجلة آفاق ، العدد 5 ، 2001 ، ص 29.

ثانيا : انعكاسات هذه الإصلاحات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:شكلت فترة التسعينيات الحلقة الأساسية في برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فبعد العديد من الإصلاحات التي دفعت إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقوة بإمكانها أحداث التنمية و دفع العملية الاقتصادية.

بعد إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 و الذي كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية للقطاع الخاص في الجزائر تمكن هذا الأخير من اكتساب مكانة مرموقة في الاقتصاد و أدى إلى تراجع القطاع العام بعد أن كان يعتبر الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي. الجدول الموالي يوضح مساهمة كل من القطاعين الخاص و العام في المنتوج الداخلي الخام خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 28:مساهمة القطاع الخاص و العمومي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بين سنة 1994 و سنة 2000.

قطاع النشاط		1994	1998	2000
الفلاحة و الصيد	القطاع العام %	99,1	99,7	99,6
	القطاع الخاص%	0,9	0,3	0,4
الخدمات	القطاع العام %	85,3	98,5	89
	القطاع الخاص%	14,7	1,5	11
التجارة	القطاع العام %	84,2	96,9	97
	القطاع الخاص%	15,8	03,1	3
النزل و المطاعم	القطاع العام %	—	90,2	—
	القطاع الخاص%	—	09,8	—
النقل و الاتصالات	القطاع العام %	54	67,3	72,8
	القطاع الخاص%	46	32,7	27,2
البناء و الاشغال	القطاع العام %	60,7	64,2	68
	القطاع الخاص%	39,3	35,8	32
الصناعة	القطاع العام %	16,5	27	22,6
	القطاع الخاص%	83,5	73	77,4

المصدر : عبد القادر رقراق، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران، 2009، ص99 .

بالرغم من كل تلك الإصلاحات التي شاهدتها الساحة الاقتصادية الجزائرية إبان هذه الفترة من الزمن إلا أن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ، تبين مدى المساهمة المحدودة للمؤسسات الخاصة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2000 ،مقارنة بتعدادها الذي شهد تطورا ملحوظا و زيادة معتبرة نتيجة للدعم المقدم من طرف السلطات لتشجيع القطاع الخاص و المبادرات الفردية من جهة، و خوصصة المؤسسات العمومية وإعادة تنظيم القطاع العمومي. الجدول الموالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 29:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر بين سنة 1990 وسنة 1999.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المؤسسات	9.100	22.382	20.207	23.207	26.212	177.362	127.00	127.332	137.846	159.507

المصدر : التقرير السنوي لعام 2004 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر

المطلب الثالث: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد سنة 2000.

انطلاقا من سنة 2000، عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قفزة نوعية في تعدادها نتيجة للأهمية التي اكتسبتها و التي أدركتها السلطات العمومية، خصوصا بعد التعديلات التي أدخلت على القوانين السابقة،خصوصا القانون رقم 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ساعد على حصر عدد هذه المؤسسات و قام بإعادة تصنيفها.

أولا : القوانين و البرامج المستحدثة خلال هذه الفترة.

- **الأمر رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار**[200]: دعمت الدولة الجزائرية بموجب هذا الأمر الرئاسي منظومة القوانين الساعية إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة مباشرة من خلال تكريس مبدأ الحرية الكاملة في الاستثمار، وقد تم استبدال مصطلح ترقية بمصطلح تطوير مما يدل على الانسحاب الكامل للدولة من السوق الاقتصادي (دور المنتج) و اكتفائها بلعب دور المحفز و الضامن فقط. من الحوافز و الضمانات التي قدمها هذا القانون نجد:
  - إقرار مبدأ الحرية الكاملة في الاستثمار.
  - المساواة بين جميع المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب.
  - تمتع الاستثمار الأجنبي من الحماية من التأميم.
  - العمل على الحد من البيروقراطية الإدارية من خلال خلق ما يسمى بالشباك الوحيد.
  - منح الحرية تحويل الأرباح للمستثمر الأجنبي.

[200] **الأمر رقم 03\01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- كما تميز هذا الأمر بمنح مجموعة من المزايا الضريبية و الجمركية.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.
- استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حلت محل الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمار.
- إنشاء صندوق دعم الاستثمار.

مكن هذا الأمر من جذب مجموعة كبيرة من المستثمرين الأجانب و جعل بيئة الاستثمار الوطنية أكثر ملائمة، و يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوؤها و ظهورها.[201]

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [202]**: سمح هذا القانون بإعادة تحديد الإطار القانوني المعرف للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،كما حدد أيضا الطرق القانونية الكفيلة بمساعدتها و دعمها. ومن بين الأهداف المسطرة من خلال هذا القانون نجد:
  - تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
  - الرفع من تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الإنتاجي.
  - دعم نشاط الإبداع و الابتكار.
  - دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التصدير.
  - إرساء شبكة وطنية للمعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصاء عددها.
  - استحداث جملة من الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة و المتمثلة في : مشتله المؤسسات، صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى مراكز التسهيل.

يعتبر هذا القانون كحل لمختلف المعوقات التي عنى منها القطاع لمدة طويلة، بحيث تم إصداره بعد دراسات معمقة و تشخيص دقيق وفي مختلف مجالات (مالية، قانونية، مادية) لبيئة هذه المؤسسات. من بين الأهداف التي حددتها الدولة هي الوصول إلى إنشاء 600 ألف مؤسسة بقدرة تشغيل لا تقل عن 6 ملايين منصب عمل في أفاق 2020.

[201] عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري ، **معدل الاستثمار الخاص** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف ، بيروت ، 2009 ، ص 04.

[202] **القانون رقم 18\01** المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** [203]: برغم من الترسانة القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من اجل إعادة النهوض بهذا القطاع إلا أن أصحاب المشاريع الصغيرة مازالوا يعانون من الفشل و الإفلاس نتيجة لجملة من العراقيل، ومن أجل معالجة هذه العراقيل تم إصدار قانون جديد رقم 17-02 يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال معالجة كل الاختلالات و تجسيد ثلاثة أهداف: الإنشاء، الإنماء، الديمومة. كما جاء هذا القانون ليتوج الإطار القانوني الداعم لمشاريع ذات البعد التنموي في النسيج الاقتصادي المحلي.[204]

وضع هذا القانون تعريف و تصنيف جديدين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما أيضا قام بتحديد شروط جديدة لاستفادة هذا النوع من تدابير المساعدة و الدعم و المتمثلة في:

- نشر و توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي.
- وضع نظام جبائي يتكيف مع وضع هذه المؤسسات.
- تسهيل الحصول على الدعم المالي .
- إنشاء مراكز دعم و استشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من اجل معالجة الصعوبات التمويلية التي يعاني منها المقاولون فقد تم :

- استحداث صناديق ضمان القروض و صناديق الإطلاق.
- إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية.

- **برامج الدعم و التعاون الدولي لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**[205]: سعيا منها للاستفادة من مختلف التجارب الدولية الناجحة و في إطار الشراكة التي جمعتها مع مختلف البلدان ، قامت الجزائر بالتوقيع على جملة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و تهدف هذه البرامج في مجملها الى :

[203] **القانون رقم 17\02** المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[204] جاري فاتح و بوكار عبد العزيز ، **الهيئات و المؤسسات الداعمة للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول الإطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات ، جامعة ادرار ، 2018.

[205] بالخصوص الشراكة الأورو جزائرية.

- ✓ ترقية أداء التسيير الاستراتيجي والعلمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وذلك من خلال تقديم الدعم والتكوين لتحسين مستوى الكفاءات وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات عبر دورات تدريبية والتكوينية لتمكينهم من التحكم في كل التقنيات النوعية ونظم المعلومات، لتقوية مستواهم التنافسي .
- ✓ دعم الابتكار التكنولوجي، من أجل اكتساب الميزات التنافسية .
- ✓ دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال مرافقة الهيئات الحكومية التي تشرف على دعم وتمويل المؤسسات وتوفير محيط مناسب من أجل نمو وتحقيق استمرارية متصاعدة لمسيرة حياة المؤسسة.
- ✓ تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.
- ✓ تحسين طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص[206].

من بين الاتفاقيات الموقعة نجد:

- ✓ التعاون الجزائري الأوروبي من خلال شركتي FINALEP و La SOFIN و برنامج MEDA .
- ✓ التعاون الجزائري الايطالي من خلال MEDIO CREDITO CENTRAL .
- ✓ التعاون الجزائري الألماني من خلال برنامج التكوين والاستشارة GTZ .
- ✓ التعاون الجزائري الفرنسي من خلال شركة AFD .
- ✓ بالإضافة إلى الإشارة لبرامج التعاون الجزائري الاسباني .
- ✓ التعاون الجزائري الكندي والجنوب أفريقي والكوري.

ثانيا : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه الفترة: شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية و عميقة مست الاقتصاد الجزائري،و عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموا كبيرا نتيجة للاهتمام الكبير الذي أولته السلطات العمومية لذا القطاع باعتباره قاطرة التنمية في البلد. الجدول الموالي يوضح لنا تطور هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2014.

[206] دادن عبد الغني و عربي هشام ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: من المرافقة الدولية الى المرافقة الوطنية**، الملتقى الوطني حول : إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011.، ص 06.

الجدول رقم 30:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2001 وسنة 2014.

السنة	العدد الاجمالي	عدد المؤسسات الجديدة	نسبة النمو	السنة	العدد الاجمالي	عدد المؤسسات الجديدة	
2001	245348	/	/	2008	519526	108567	26,42
2002	261853	16505	6,73	2009	587494	67968	13,08
2003	288587	26734	10,20	2010	619072	31578	5,38
2004	312959	24372	8,45	2011	659309	40237	6,50
2005	342788	29829	9,53	2012	711832	52523	7,97
2006	376767	33979	9,91	2013	777816	65984	9,27
2007	410959	34192	9,08	2014	852053	74237	9,54

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة لوزارة الصناعة و المناجم رقم 02،06،08،10،14،16،18،20،22،26،28،29 على التوالي.

الشكل رقم 24: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين سنة 2001 وسنة 2014.

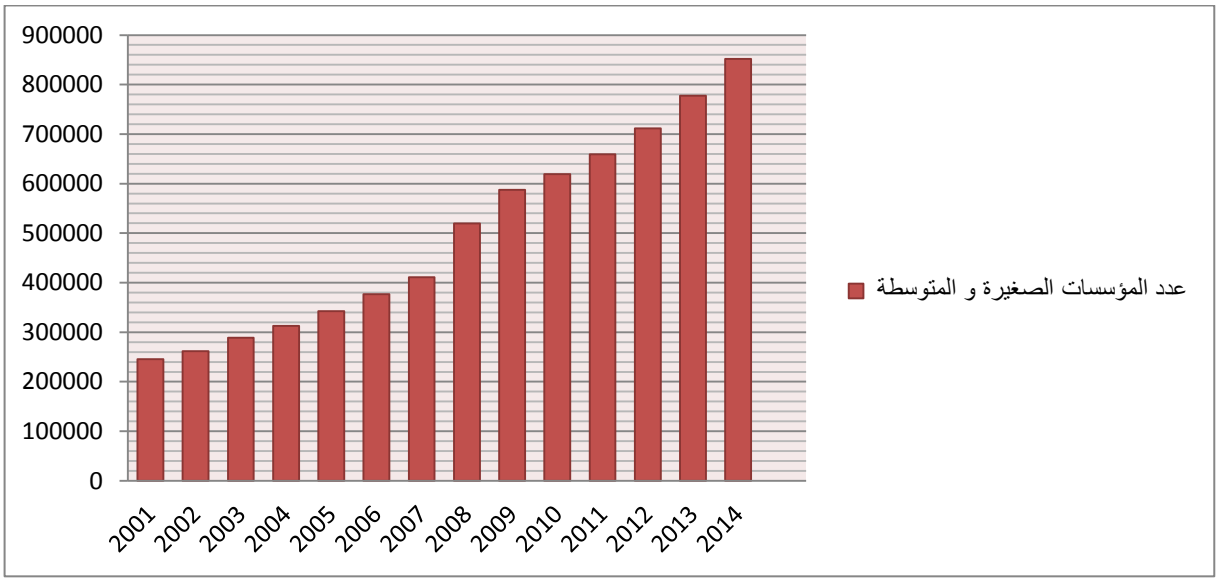

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 30

الملاحظ من الجدول و الشكل السابقين، هو التطور المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة سنوية متوسطة تكاد تكون ثابتة بقيمة 10 % بحيث أرتفع عددها من 245348 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ عددها 852053 سنة 2014 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 04 أضعاف.وترجع هذه الطفرة الى السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية التي كان هدفها ترقية و تطوير هذا القطاع من خلال توفير المناخ المناسب و الملائم من خلال مختلف التسهيلات الممنوحة. شهدت سنة 2008 أعلى نسبة نمو و المقدرة ب حوالي 26 % وهذا راجع إلى إدماج الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاط المهن الحرة في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (وهذا انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2008) و الذي أصبح يبرز في نشرية المعلومات الإحصائية.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تواجهها.

سنحاول في هذا المبحث تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص، و معرفة المكانة التي أصبحت تحتلها في اقتصاديات دول العالم من خلال مدى مساهمتها في الدخل القومي والقيمة المضافة، بالإضافة إلى ذكر أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيتها في ظل التحيات الراهنة.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الدور الاقتصادي).

لقد أثبت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاظم دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطورها وتبعا للخصائص و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فيها و موقف الحكومات اتجاه هذه الصناعات، فحسب دراسات ميدانية في كندا ، أخذت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه[207] و ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

أولا: تعظيم فرص العمالة : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لفرص العمل و عاملا هاما لمحاربة البطالة، نتيجة الانتشار السريع في مختلف مناطق البلد الواحد ، إذ تنخفض تكلفة فرصة العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسة الصغيرة[208]. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لغالبية فرص العمل في كثير من الدول، إذ تسعى هذه المؤسسات إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى و تدفع عادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، وذلك راجع إلى تخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بمتطلبات المشروعات الكبرى، فضلا عن انخفاض متطلباتها للبنية الأساسية مما يحد من التكاليف الكلية اللازمة لإقامتها و تشغيلها، و بالتالي تخفيف العبء على عاتق الدولة في هذا المجال[209] إضافة إلى امتداد أنشطتها و تنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في المدن (الصناعة، تجارة، الزراعة، الخدمات) .

---

[207] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية**، مجلة علوم إنسانية ،2006، ص15.

[208] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **المرجع السالف الذكر**، ص66.

[209] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**،دار المسيرة.طبعة أولى، الأردن، 2002، ص 23

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر عن طريق قدرتها على إنتاج المنتجات النهائية التنافسية أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي[210]، و هذا راجع إلى ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، فضلا عن أن الصناعات الصغيرة و ما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس المال المستثمر، يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات السوق الخارجية، خاصة تلك التي يغلب عليها الطابع الحرفي ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير عن طريق خلق سلع تصديرية لها مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة،كما أنها تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول، و تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بتوفير سلع تحل محل السلع المستوردة خاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية النهائية سيما الغذائية منها و هذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات [211].

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للأفكار الجديدة والابتكارات، فهذه المؤسسات تتميز بأنها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية[212] ويمثل عنصر الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات، و هذا بسبب معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تلبيتها بتقديم السلع الجديد و مواكبة التطور، إذ أن كثيرا من السلع والخدمات الجديدة و المتطورة ظهرت و أنتجت داخل هذه المؤسسات و بهذا فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، حيث أبرزت دراسة قامت بها وزارة الصناعة الفرنسية حول الإبداع التكنولوجي في الصناعة، أن الممارسة المختلفة لنشاطات البحث و التطوير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدر أساسي للإبداع، و بالتالي فهي تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[213].

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة الناتج الوطني : الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، ونلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية والزراعية و الخدمية و ما نتج عنه من توفير مناصب

---

[210] وفاء عبد الباسط، **مؤسسات إدارة المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 18.

[211] ربيعة بركات و سعيدة دوباخ ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر–**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر،جامعة بومرداس،2011.

[212] ماجدة العطية، **المرجع السالف الذكر** ، ص25.

[213] محمد عبد الحليم عمر، **المرجع السالف الذكر** ، ص 02 .

عمل بوفرة و الذي يعتبر من أهم عناصر الإنتاج و بالتالي زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فان ذلك ساهم في رفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، مما يؤدي بشكل مباشر و بنسب عالية في زيادة الناتج الوطني الإجمالي فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء لمتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. تساعد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رفع المردودية الاقتصادية لعوامل الإنتاج المستعملة، و التي ينتج عنها زيادة المبيعات و الرفع من رقم الأعمال و تقليل تكاليف التخزين و التسويق مما يساعد وضع المنتوج لدى المستهلك بأقل تكلفة ممكنة الأمر الذي يؤدي أيضا إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.

خامسا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل بينها لجعلها قوة دافعة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام إضافة إلى تكاملها وتحالفها مع المؤسسات الكبرى، إذ لا بد من وجود تكامل وسطي وتداخل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة من أجل تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنويع الإنتاج الصناعي، حيث يمكن أن تقوم هذه المؤسسات بإنتاج احتياجات و مستلزمات المؤسسات الكبيرة من المواد الأولية، وبالتالي تكون مصدرا لتغذيتها، بينها وبين المؤسسات الكبيرة، من خلال تزويدها بالعمالة الماهرة التي سبق واكتسبت الخبرة في المشروعات الصغيرة لتنتقل للمؤسسات الكبيرة ، كما يمكن للمؤسسات الكبيرة الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمدادها بالمكونات والأجزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملة لأنشطة المؤسسات الكبرى.

و يمكن أن يأخذ هذا التكامل الشكلين التاليين:[214]

- **التكامل غير المباشر**: ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصي ربح.
- **التكامل المباشر**: ويتم من خلال التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة على أساس أن احدي هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع فعندما تحصل الصناعات الصغيرة على مدخلات من الصناعات الكبيرة تسمي هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق، ولكن في حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلات من الصناعات الصغيرة فتسمي هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن .

[214] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **المرجع السالف الذكر** ، ص 69

سادسا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي، إذ تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بمالها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة و بالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فضلا إلى أنها لا تحتاج لقدر كبير من خدمات البنية التحتية و لا تتطلب استثمارات كبيرة، و هي قادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، و هذا ما يساعد على التقليل من تيار الهجرة من الريف والمدن الصغرى نحو المدن الكبرى بحثا عن العمل عن طريق توفير فرص للعمل بالنسبة لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية لتحقيق تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها و التقليل من التمركز الصناعي في المناطق الحضرية، لتخفيف آثاره السلبية على البيئة.

و الشكل التالي يوضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي:

الشكل رقم25 :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

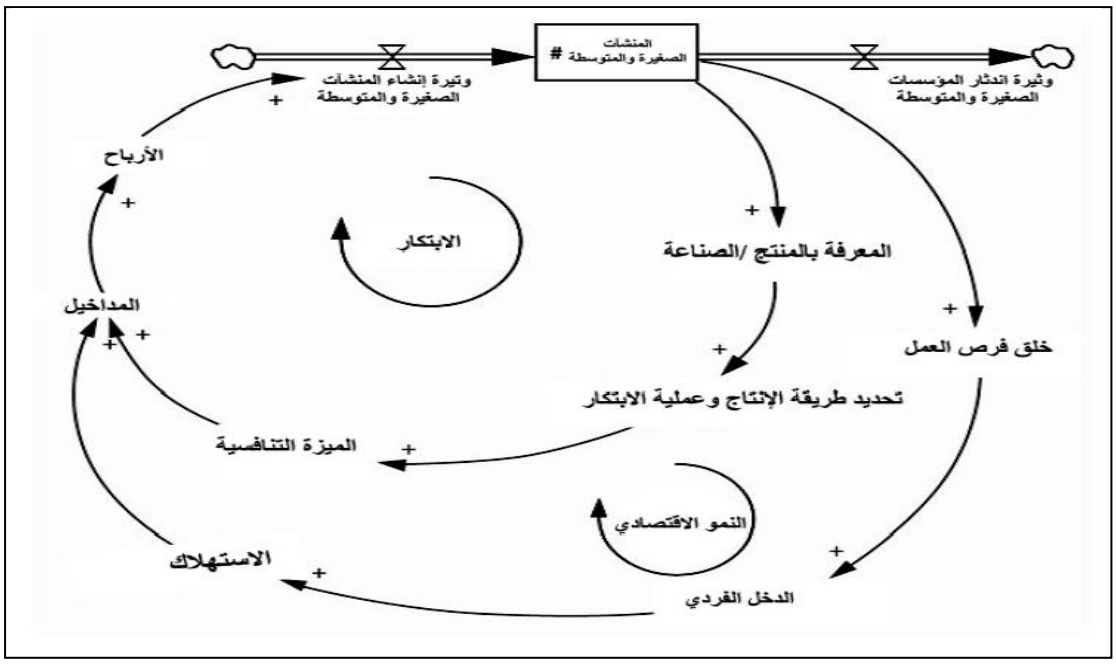

المصدر: عبد الرزاق خليل و عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية،** الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2001.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الدور الاجتماعي).

إضافة للأهمية الاقتصادية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي أيضا تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية للإفراد و التأثير على سلوكياتهم و أنشطتهم فضلا عن مساهمة المرأة في هذا النوع من الشركات و الذي أصبح متنفسا لهن لاستخراج الطاقات الكامنة و استغلالها في أنشطة حرفية تدر دخلا لهن و لعائلاتهم مما ينتج عنه مجتمع متكافئ الفرص و خال من الآفات الاجتماعية التي سببها الفراغ و الفقر. ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

أولا:تطوير المشروعات التقليدية: إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع وهو متناسب طردا مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي كما أن المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالبا ما يحميها من الاندثار والضياع[215] و عليه فان تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذا النوع من المشاريع يساهم في تحقيق مجتمعات متطورة منتجة تنمي القدرات الذاتية للحرفيين و تشجعهم على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة باستخدام أساليب تكنولوجيا حديثة تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث.

ثانيا: تكوين نسق كامل في أداء الإعمال: بما أن اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون نتيجة تعاون اسري (مؤسسات عائلية) فإنها بذلك تساهم في بناء مجموعة من القيم للفرد منذ طفولته خاصة في الصناعات التي يتوارثها الأجيال، أهمها روح المخاطرة و الانتماء إلى العمل إلى نسق اسري متكامل الأمر الذي يترتب عنه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.

ثالثا: الرفع من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في القرى والأقاليم الريفية، في تدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي خاصة تلك التي تتطلب عمالة نسائية لأمر الذي يحد من بطالة النساء و يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء و الاستفادة من طاقاتهن، و يعزز مكانتهن في التنمية الاقتصادية .

رابعا: إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين[216]: للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

خامسا: التخفيف من الآفات الاجتماعية : نظرا لما تقدمه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مناصب عمل للشباب و التقليل من معدلات البطالة فان هذا يؤدي إلى استغلال هذه الفئة و إدماجها و جعلها طبقة نشطة

---

[215] بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 – العدد الثاني، سوريا، 2006،ص 120 .

[216] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)**، الدار الجامعية، مصر، 2007،ص 129.

و منتجة الأمر الذي ينتج عنه انخفاض لمعدل الجرائم و الآفات الاجتماعية و الفقر الناتجين عن تدني المستوى المعيشي للأفراد، ناهيك عن توفير السلع و الخدمات المحلية الموجهة إلى كافة طبقات المجتمع بما فيها الطبقة المحرومة، مما يؤدي بالمجتمع إلى الازدهار و ارتفاع المستوى المعيشي.

سادسا: العدالة في توزيع الدخل: تنشا العدالة في توزيع الدخول المتاحة نتيجة التواجد المكثف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلاد و التي تقرب النشاط الاقتصادي للأفراد فضلا على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

سابعا: ترقية الاقتصاد العائلي[217] : من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير المنظم و وضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، كما أن هذا النوع من الإنتاج يحافظ على الاستقرار الاجتماعي و يوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر و البطالة.

المطلب الثالث: المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم العديد من المشاكل التي تعيق تطورها ، و قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. و بصفة عامة يمكن حصر هذه المشكلات فيما يلي:

أولا: العقبات والمشاكل الداخلية:

- **التمويل**: وهو من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ففي دراسة لـ Keith Marsden تؤكد أن معظم المشروعات الصغيرة ليس لها إلا قدرة ضئيلة على الحصول على العملات الأجنبية والائتمانات المصرفية ، وتتزايد حدة المشكلة مما ينتج عن ذلك من آثار تنعكس على نسب رأس المال ،و العمالة إلى مستويات تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمال انخفاضا خطيرا وذلك في العديد من المشروعات الصغيرة بالمقارنة بما يتحقق للمشروعات الكبيرة ، مما ينتج عنه بنية ثنائية التركيب تضر بالكفاءة والعدالة في المجتمع"[218]و هذا يعني أن موارد هذه المؤسسات الذاتية للوفاء بمتطلبات التأسيس

[217] عيسى دراجي و لخضر عدوكة، **الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة**، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة: واقع و افاق، جامعة ام البواقي، 2012 ، ص11.

[218] محمد السيد على الحاروني ، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ج.م.ع . دراسة تطبيقية على صناعة لوحات التوزيع الكهربائي** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة عين شمس القاهرة ، 2002 ، ص 19

أو عمليات التشغيل غير كافية، كما أن صغر حجمها و نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات يصعب عليها الحصول على القروض المصرفية إضافة إلى ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات ، مقابل القروض و تعّقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، يجعل المستثمرين يتخلون عن مشاريعهم.

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبيا، واللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجا بأسعار مبالغ فيها، وكذا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض، مما يقلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد المالية لهذه المؤسسات[219].

- **مشكلة انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة**[220] : تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الآلات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجميد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة و الإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، ويؤدي استمرار تشغيل معدات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم النتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على معدات حديثة متقدمة تخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل، أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها.
- **ضعف القدرات الادارية و التسويقية:** تعاني الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية من مشكلة نقص الخبرات الإدارية و الفنية للمسيرين، و هذا راجع إلى إسناد الإدارة غالبا للعائلة أو ما يسمى بالإدارة العائلية أو الإدارة الفردية و التي تتميز باستعمال الأساليب الإدارية التقليدية و المبادرات الشخصية بدلا عن الأساليب الحديثة و هذا بسبب نقص التكوين و التخصص، و بالتالي فان الشخص الذي يدير المؤسسة غالبا ما يكون مالكها و الذي يحتاج إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي يرمي الدخول فيه، وممارسة أنشطته الاقتصادية فيه ، فالخبرة تنعكس ايجابيا على تحسين الأداء و تساهم في توحيد الجهود و القدرات وتوجيهها نحو خدمة المشروع ودراسة وتحليل المتغيرات البيئية المختلفة و العناصر المتعلقة بالسوق، فضلا عن عدم اهتمام أصحاب المشروعات بدراسة السوق لتصريف المنتجات و ذلك نتيجة نقص الكفاءة في اتخاذ القرارات التسويقية، جراء نقص الخبرات

[219] محمد فتحي صقر، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية** ، القاهرة ،2004.، ص36.

[220] بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر، **المرجع السالف الذكر** ، ص 17.

و المؤهلات لديه، فالتسويق يعتبر من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب المنافسة خاصة و بأسباب أخرى كصعوبة إقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ، فضلا عن مؤسسات التوزيع البعيدة عنها ، مع عدم الدراية بكيفية فتح قنوات تسويقية ، ومسايرة التطورات و التغيرات في اتجاهات السوق ، وبالتالي عدم القدرة على تطوير المنتج.

و عليه يمكن تقسيم المشاكل التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مشاكل تسويق داخلية ومشاكل تسويق خارجية، كما يلي:[221]

✓ **مشاكل التسويق الداخلية**

- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعي إلى تحقيقها؛
- عدم القدرة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها إلى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق؛
- افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

✓ **مشاكل التسويق الخارجية**

- عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية، من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية؛
- عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير؛
- **المشكلات الفنية**:و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **عدم كفاءة العمالة**: تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقص اليد العاملة المدربة و ضعف المستوى الفني للعمالة ، والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق لأن العمال المهرة يفضلون العمل في المؤسسات الكبيرة مما يضطرها إلى توظيف عمال اقل مهارة ،لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية و اجل الحفاظ على الطاقة الفنية لديها فهي مجبرة على تكوينهم وهذا يكلفها أعباء تدريبهم ، فضلا عن عدم بقائهم عند إتقانه للعمل وانتقالهم إلى المؤسسات الكبيرة ، هذا يؤدي إلى خفض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة ، ومنه ارتفاع تكلفة الإنتاج.

[221] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **المرجع السالف الذكر** ، ص 90 .

- ✓ **صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:** سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، فإذا اعتمدت على المواد المحلية فقد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تدبيرها بالكميات والجودة والأسعار المناسبة أما في حالة توجهها إلى الاستيراد فان ذلك يشكل صعوبات أكثر مما يجعلها غير قادرة على إنتاج منتوجات ذات مواصفات عالية من الجودة، وتجعلها أكثر تنافسية، و يمكن حصر أسباب هذه المشاكل في النقاط التالية:[222]

- عدم تمتع هذه المؤسسات بحرية اختيار الأنواع المناسبة من الخامات ومستلزمات التشغيل، وعدم إمكانية الحصول على خصم أو تيسيرات دفع عند الشراء، نظرا لصغر حجم الطلبيات.
- عدم توفر السيولة النقدية لشراء الخامات من السوق، مما يدفع أصاحب هذه المؤسسات إلى الاقتراض من الوسطاء بفائدة عالية، أو الشراء بالأجل من الموردين بأسعار تزيد عن الأسعار الفورية، أو إلى التعاقد من الباطن مع منتجين آخرين مقابل توفير الخامات اللازمة وقد تكون بشروط تعاقدية مجحفة.
- خضوع توزيع الخامات لنظام الحصص في بعض الدول، التي لا يكفي إنتاجها للوفاء بكل احتياجات السوق المحلي، مما يترتب عليه ظهور سوق سوداء تدفع أصحاب المؤسسات الصغيرة لتدبير احتياجاتهم من الخامات بسعار مغالى فيها، وكذلك قبول أنواع رديئة منها.
- **نقص المعلومات** :رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلا أنها تعاني من نقص المعلومات عن أسواق الموارد، و السلع و مستلزمات الإنتاج، فضلا عن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم من جهة ، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض من جهة أخرى يجعلهم يتفاجؤون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار و يتعرضون لنقص الخدمات أو يخضعون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق .

ثانيا: العقبات و المشاكل الخارجية: إضافة إلى ما تعانيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عراقيل داخلية تحول دون تطورها و تنميتها، فهي أيضا تواجه صعوبات تتعلق بمحيطها الخارجي و التي لا تستطيع التحكم فيها لا من قريب و لا من بعيد و الذي له تأثير مباشر على نجاح أو فشل المشروع الاقتصادي، و تعتبر هذه العراقيل عامة أي يعاني منها هذا القطاع في جميع دول العالم، و التي نذكر منها:

- **صعوبات جبائية و ضريبية** : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم و ذلك بسب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي مما ينتج عنه عبء ضريبي أكبر، خاصة و أن هذه المؤسسات تفتقر إلى مسك دفاتر حسابية منتظمة ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه

[222] محمد فتحي صقر، **المرجع السالف الذكر** ، ص38

المنشآت، الأمر الذي قد يكون فيه إجحاف في حق هذه المشروعات مما يؤدي بصاحب المؤسسة إلى تقديم اعتراضات على التقدير والإحالة إلى لجان الطعن وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب . كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية[223].

- **المنافسة** : في ظل اشتداد المنافسة مع ضعف كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الأساليب والوسائل لمقاومة هذه المنافسة فان النتيجة ستكون الفشل، و هذا الضعف راجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:[224]

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.
- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير.
- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل .

و في حالة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق العالمية فإنها تواجه عقبات شديدة فيما يخص توافق منتجاتها الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، مما يجعل منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار محسومة للطرف القوي الأمر الذي يجعلها غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية .

- **مشاكل السياسات، و التوجهات الاقتصادية للبلدان**: بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاهتمام الكبير التي تلقاه من الحكومات إلا أنها مازالت لم تدخل في إطار البرامج الطويلة و المنظمة للتوجيه والتدعيم التي تعدها الدول كما هو الحال بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة و بالقطاع العام عموما فضلا عن السياسة السلبية التي تعتمدها الإدارة الحكومية التنفيذية نحو المنشآت الصناعية الصغيرة سواء

---

[223] عبد الرحمن بن عنتر و عبد الله بلوناس، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01 ،الجزائر ،2002 ،ص5 .

[224] كليفورد بومياك، **اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة**، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989،ص42.

ما يعمل منها في إطار القطاع الرسمي أو خارجه، فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات. لذلك لم تتقدم حكومات معظم البلدان النامية بأية برامج منظمة أو طويلة الأجل لتوجيه الصناعات الصغيرة أو لمساعدتها فنيا أو ماليا ،أو لتقرير إعفاءات ضريبة لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها[225].فضلا عن مواجه هذه المؤسسات لأوضاع اقتصادية تتميز بتغير التشريعات باستمرار و عدم ملائمتها لأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **صعوبات مرتبطة بالعقار**[226] : تواجه المؤسسة الصغيرة صعوبات متعلقة باختيار المكان أو الأرض اللازمة لإقامة المشروع نظرا لحضر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة، للتخفيف من التكدس السكاني والعمراني أو لاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي أو لارتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق . كما لا يتوفر الحافز لدى صاحب المؤسسة لإقامة مشروعه في المناطق الجديدة، نظرا لافتقارها لخدمات المرافق العامة والبعد عن المؤسسات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة، ولصغر التجمعات السكانية المتوطنة بهذه المناطق، وبالتالي محدودية الأسواق المتاحة لمنتجات أو خدمات المؤسسة الصغيرة.

ثالثا: العراقيل والقيود التي تقف أمام نمو وتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نتيجة الأدوار الهامة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري كامتصاص البطالة خاصة، ، فإنها دفعت بالحكومة الجزائرية إلى الاهتمام بها و العمل على تطويرها، فتبنت من اجل ذلك الحكومات المتتالية سياسات و خطط الإنعاش الاقتصادي و مجموعة من التدابير المشجعة والمحفزة و التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع إلا أن الكثير من العوائق والحواجز لا تزال تعترض إنشاء ونمو وتطور هذه المؤسسات و يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى غلقها، حيث أنهت 8195 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشاطها خلال السداسي الأول من سنة 2019 تشمل الأشخاص الطبيعية و المعنوية كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 31:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أنهت نشاطها للسداسي الأول من سنة 2019.

نوع PME الخاصة	الاشخاص المعنويين	الاشخاص الطبيعيين	المجموع
عدد المؤسسات التي أنهت نشاطها	1755	6440	8195
النسبة المئوية	21,42%	78,63%	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 35 و المؤرخة في نوفمبر 2019.

[225] عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية ،مصر 1996، ص 29.

[226] محمد فتحي صقر، **المرجع السالف الذكر**، ص33.

و يعتبر قطاع الصناعات التقليدية هو الأكثر تعرضا لغلق النشاط يليه قطاع الزراعة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 32:غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الطبيعيين) للسداسي الأول من سنة 2019

البيان	الصحة	العدالة	الزراعة	الصناعات التقليدية	المجموع
عدد مرات وقف النشاط	608	299	1889	3644	6440
النسبة المئوية	%9.44	%4.64	%29.33	%56.58	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 35 و المؤرخة في نوفمبر 2019.

هذه النتائج جاءت لأسباب متعددة يتميز بها محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي نذكر منها ما يلي:

- **قيود بيئة الاستثمار**[227] : على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ودعم المقاولاتية إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن، وهذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي " **Business Doing**"حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 اقتصاد حسب DB2005إلى المرتبة 183/136 حسب DB 2010 ،ثم المرتبة 189/163 حسبDB2016 لتكسب 7 أماكن وتحتل المرتبة 156 من أصل 190 اقتصاد فيDB 2017 ،وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، وتسديد الضرائب.

و مقارنتها بالمغرب وتونس يلاحظ أن الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة حيث يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يتطلب 12 إجراء وهو أكبر من تونس (9إجراءات) وثلاث أضعاف ما يحدث في المغرب (4 إجراءات) أما بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 20 يوم في الجزائر، بينما في تونس والمغرب فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، وبالتالي يمكن القول أن تقل الإجراءات، ارتفاع التكاليف والآجال، غياب الشفافية الرشوة والفساد تعتبر من أهم العوامل التي تقف أمام ترقية الاستثمار الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجدول التالي يوضح هذه الإحصائيات.

[227] بوقادير ربيعة و مطاي عبد القادر، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2016**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد14 ، العدد 19،2018 ، ص 282 .

الجدول رقم 33 :مقارنة بين الجزائر ، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.

الاقتصاد	ترتيب سهولة ممارسة الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الأيام	التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)	رأس المال الأدنى المدفوع (% من دخل الفرد)	ترتيب إنشاء مؤسسة
الجزائر	156	12	20	11.1	0.0	142
المغرب	68	04	9.5	9.7	0.0	40
تونس	77	09	11	4.7	0.0	103

المصدر: Doing Business 2017[228]

- **إشكالية العقار الصناعي**: إن مسألة الحصول على العقار الصناعي لا تزال من أهم العوائق التي تمس مناخ الأعمال في الجزائر ، رغم إنشاء لجان المساعدة لموقع الاستثمارات وترويجها في عام 1994 (CALPI[229]) على مستوى الولايات. وبعبارة أخرى ، فإن الوصول إلى الأراضي الصناعية أمر صعب للغاية ، من حيث التوفر ، الإجراءات الإدارية ، الأسعار وشروط الدفع ، التنظيم ، إلخ. فضلا عن غموض الوضع القانوني لقواعد الأرض ، لأن معظم المستثمرين ليس لديه مستندات قانونية للممتلكات الأصلية، بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العامة.
- **القيود المالية** : يعتبر الحصول على التمويل واحدة من العقبات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمنعهم من التنمية و الاستثمار، فحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2011 والذي شمل 71 % من المؤسسات الموجودة 3.3%[230] فقط من المؤسسات "تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 2,83 %من المؤسسات [كل القطاعات] تعتمد على أموالها الخاصة، 4 %من إجمالي المؤسسات استفادوا من هياكل الدعم المالي (ANDI/ ANSEJ...) ،ويمكن أن نرجع هذه الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تقرير وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف (يناير 2004) إلى عدة أسباب منها:

✓ عدم كفاية دعم البنوك للاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن بطئ إجراءات منح الائتمان

✓ ارتفاع تكلفة الائتمان و الضمانات التي يطلبها البنوك و ارتفاع معدلات الفائدة

✓ عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[228] https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB17-Report.pdf
[229] Comité d'Assistance à la Localisation et à la Promotion des Investissements
[230] Premier Recensement Economique 2011 Résultats définitifs de la première phase, Edition ONS, collections statistiques N°172/2012, Série E : statistiques économiques N°69, p 28.

- ✓ غياب مفهوم مشاركة المخاطر بين مؤسسات التمويل ؛

- **قيود سوق العمل**: لا يزال سوق العمل في الجزائر غير مستقر ويخضع لمجموعة من القيود أهمها النقص المتزايد في خبراء الإدارة والمديرين والفنيين المؤهلين، عدم وجود معاهد تدريب متخصصة وضعف الجودة في البرامج المعتمدة و صعوبة ممارسة اللغات الأجنبية لمعظم الخريجين الجدد، فضلا عن عدم كفاية التدريب المقدم من الجامعات مع الاحتياجات الحقيقية للشركات بخصوص التقنيات الحديثة في الإدارة والتسويق.
- **قيود المعلومات**: يمثل نقص المعلومات، في نظر الخبراء، إحدى العقبات الرئيسية التي يواجهها مديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة و الذين يرغبون في غزو الأسواق الخارجية. ومع ذلك ، فإن واقع الاقتصاد الجزائري يتميز بنقص واضح في توافر المعلومات وذلك بسبب[231]:

- ✓ عدم وجود نظام معلومات وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية
- ✓ نقص المعطيات ودراسات السوق الوطني، الجهوي، المحلي
- ✓ صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصصة (80 %)من PME غير موصولة بالانترنت.
- ✓ غياب المعلومات حول فرص الاستثمار، المنافسة، المتعاملين الاقتصاديين...إلخ

- **قيود تموينية** : إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال[232].

عموما يمكن القول إن المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتقاطع مع مثيلتها في مختلف دول العالم. و يمكن استعراض هذه الصعوبات على ثلاث مستويات، الوطني، القطاعي وعلى مستوى المؤسسة من خلال الجدول الموالي:

---

[231] بوقادير ربيعة و مطاي عبد القادر، **المرجع السالف الذكر** ، ص 283.

[232] كتوش عاشور وطرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في 22 الدول العربية ،جامعة الشلف، 2006 ، ص1039 .

الجدول رقم 34: مستويات الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المستويات	التمويل	التسيير و الاستراتيجية	الموارد البشرية	الإنتاج و التكنولوجيا	التسويق و الأسواق
على المستوى الوطني	-عدم فعالية البنوك العمومية - نقص مؤسسات رأس مال المخاطر وleasing	-إستراتيجية غير واضحة المعالم لتطوير القطاع الخاص	-غياب التدريب المهني المستمر -نقص الموارد البشرية المؤهلة -تركز الموارد البشرية المؤهلة في القطاع العمومي	-نقص المعلومات -سوق محلي ضعيف للمعدات -ضعف إستراتيجية دعم الجودة و الابتكار	-قواعد ولوائح غير كافية للمنافسة
على المستوى القطاعي	-اتصال محدود مع البنوك - نقص المعلومات -نقص خدمات الائتمان للبنوك -نقص الخدمات الداعمة	-نقص فعالية الخدمات الداعمة -محدودية عدد المؤسسات -نقص المعلومات	-نقص المدربين المؤهلين -ضعف خدمات الاستشارة -غياب الاستشارة المتعلقة بسوق العمل -عدم وجود تعاون مع مؤسسات التدريب	- نقص فعالية الخدمات الداعمة من ناحية: المعلومات، الدعم التقني، تسيير الجودة وتطوير الابتكار -غياب التبادل التقني ونقص الاستشارة	-نقص الخدمات الداعمة -نقص المعلومات -نقص التدريب -ضعف في ترويج المنتجات
على مستوى المؤسسة	- تمويل عائلي -تسيير مالي تقليدي -عدم الاطلاع على عروض البنوك	-غياب استخدام التسيير الاستراتيجي من قبل المقاولين - ضعف الابتكار -نقص المعلومات	-مؤهلات محدودة للمناصب التقنية -عدم استقرار فرق العمل -تردد المقاول في تفويض السلطة لبعض الأفراد	-جودة منخفضة أو متوسطة تقابلها أسعار مرتفعة -محدودية المعارف -ضعف التنظيم -معدات وتجهيزات قديمة تكنولوجيا	-ضعف المعرفة بالأسواق -ضعف قنوات التوزيع -ضعف العلاقة مع الزبون

المصدر:

Aissa Mosbah et Rochdi Debili : **development of Algerian SMEs in the age of globalization**, journal of business and social development, volume 2 number 1, Malaysia, 2014, P 43

خلاصة الفصل :

إن مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مصطلح معقد و يصعب إيجاد تعريف موحد و شامل يتم الاتفاق عليه، بحيث نجد كل دولة لها تعريف خاص بها، و يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى جملة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

الجزائر وحدها شهدت خمس محاولات لتعريف هذا المصطلح كان أخرها القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي يعتبر خاتمة لجملة من الإصلاحات باشرتها السلطات الجزائرية منذ مطلع التسعينيات ، بالخصوص بعد أزمة سنة 1988.

عملت هذه الإصلاحات على تبني نظام اقتصادي جديد مفتوح على اقتصاد السوق، وهذا ما أعطى دفعة قوية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا بعد إرساء مبدأ حرية المنافسة و تكافئ الفرص و إنهاء الاحتكار الممارس من طرف المؤسسات العمومية من جهة و استحداث آليات لدعم و مرافقة هذه المؤسسات و مختلف التحفيزات و التسهيلات الجبائية من جهة أخرى.

أدت هذه الإصلاحات إلى تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها ، إلا أن هذا التطور مازال لم يرقى إلى المستوى المرجو و الذي يوافق ما تملكه السوق الجزائرية من إمكانات بشرية و مادية نتيجة لجملة من العراقيل الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية و التشريعية ، و الذي تتطلب لحلها تضافر جهود جميع القطاعات الحكومية.

الفصل الرابـــع

دراسة واقع الممارسة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (حالة مقاولي ولاية وهران)

تمهيد :

بعد أن تم الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وذلك من خلال الفصول السابقة ، خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية و التي من خلالها سنحاول دراسة تأثير مختلف العوامل المحيطية على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران و أيها يعتبر الأكثر تأثيرا.

قمنا بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في استبيان يشتمل على مجموعة من المحاور، موجه لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة و في الأخير قمنا تحليل هذه البيانات تحليلا وصفيا واستدلاليا بواسطة البرنامج الإحصائي « **spss v 23** » .

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كثافتها و توزعها الجغرافي على المستوى الوطني كما سنقوم بتوضيح الدور الاقتصادي في خلق مناصب الشغل ، تطوير الصادرات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من بداية سنة 2015 والى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 .

المبحث الثاني : في بداية هذا المبحث حاولنا تسليط الضوء على المنهج و النموذج المتبنى في هذه الدراسة و الذي يشمل جميع متغيرات الدراسة الميدانية (المتغيرات المستقلة و المتغير التابع) ثم استعرضنا المجتمع الإحصائي للدراسة و قمنا بتحديد العينة و قياس تمثيلها و في الأخير وضحنا أداة الدراسة التي استخدمت في جمع البيانات وكيفية بنائها و صدقها و ثباتها.

المبحث الثالث: خصصنا هذا المبحث لدراسة الفرضيات و تحليل و مناقشة النتائج المحصل عليها.

المبحث الأول: دراسة تشخيصية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نظرا للدور الرائد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية،و ما أصبح يشكله هذا القطاع من روافد مهمة جالبة الإبداع و الابتكار، جعل السلطات العليا في البلد تسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها و ذلك من خلال جملة من السياسات و الإصلاحات.

المطلب الأول : ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا ويرجع هذا التطور إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة من خلال مختلف هيئات الدعم و التمويل من جهة و الامتيازات الضريبية الموجهة لهذا الصنف من المؤسسات من جهة أخرى .

أولا: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الشكل القانوني و الحجم:

عرف عدد المؤسسات نموا ملحوظا و بالخصوص بعد صدور القانونيين:

- القانون رقم 01\18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- القانون رقم 02\17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019.

الجدول رقم 35: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019.

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
عدد المؤسسات	934.569	1.022.621	1.074.503	1.093.170	1.171.945
التطور	/	88.052	51.882	18.667	78.775
النسبة المئوية	/	09,42	05,07	01,73	07,06
عدد المؤسسات المنشأة	84.223	108.538	73.314	31.884	31.194
التطور	/	24.315	- 35.224	- 41.430	– 690
النسبة المئوية	/	28,86	– 32,45	– 56,51	– 02,16
عدد المؤسسات المتوفاة	8.646	34.471	34.972	21.139	8.195
التطور	/	25.825	501	– 13.833	- 12.944
النسبة المئوية	/	298,69	01,45	– 39,55	– 59,28

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشريات المعلومات لوزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 26: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019.

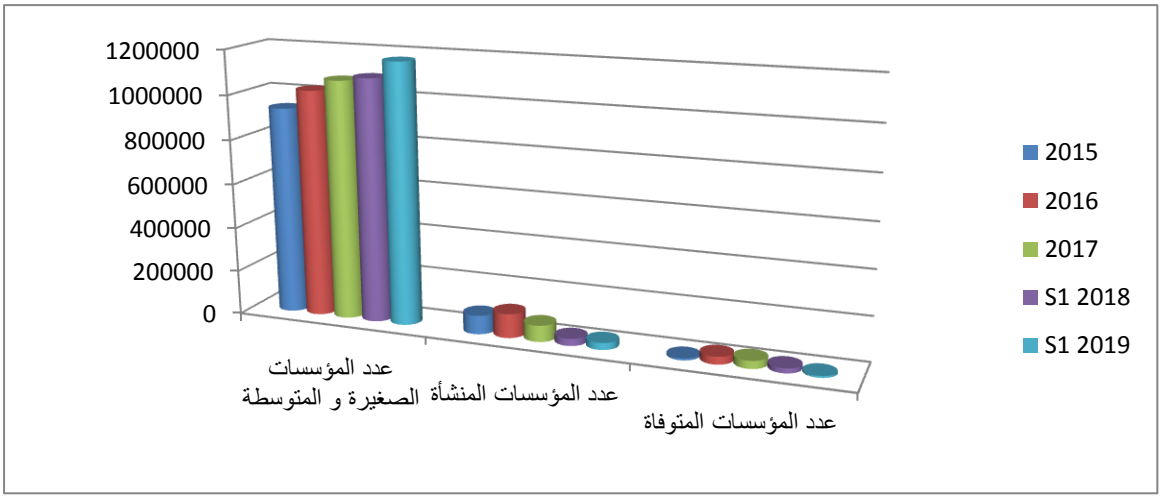

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 35

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر بحيث انتقل العدد من 934.569 سنة 2015 ليصل إلى 1.171.945 خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 و يرجع هذا إلى التسهيلات الممنوحة من طرف السلطات، وكانت أعلى نسبة زيادة سنة 2016 بقيمة 108.538 مؤسسة جديدة في حين شهدت نسبة التطور تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة بعد أن كانت 28,86 % لتصبح -56,51 % بسبب الأزمة و التراجع الاقتصادي التي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة وهذا ما أثر على معدل الزيادة فبعد أن كان موجبا أصبح سالبا . أما المؤسسات المتوفاة فقد شهدت تراجعا محسوسا و كانت سنة 2017 هي الأقل بقيمة وفيات تقدر بـ 501 مؤسسة و يعود ذلك إلى صدور القانون رقم 17\02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و من جهة وقدرة هذه المؤسسات على الاستمرارية مجابهة الصعوبات و تحسن مناخ الأعمال من جهة أخرى .

الجدول رقم 36: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و 2019 حسب الشكل القانوني

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
المؤسسات الخاصة:	**934.037**	**1.022.231**	**1.074.236**	**1.092.908**	**1.171.701**
شخص معنوي	537.901	575.906	609.344	628.219	659.573
شخص طبيعي	396.136	446.325	464.892	464.689	512.128
المؤسسات العامة:	**532**	**390**	**267**	**262**	**244**
شخص معنوي	532	390	267	262	244
المجموع	**934.569**	**1.022.621**	**1.074.503**	**1.093.170**	**1.171.945**

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 27: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الشكل القانوني.

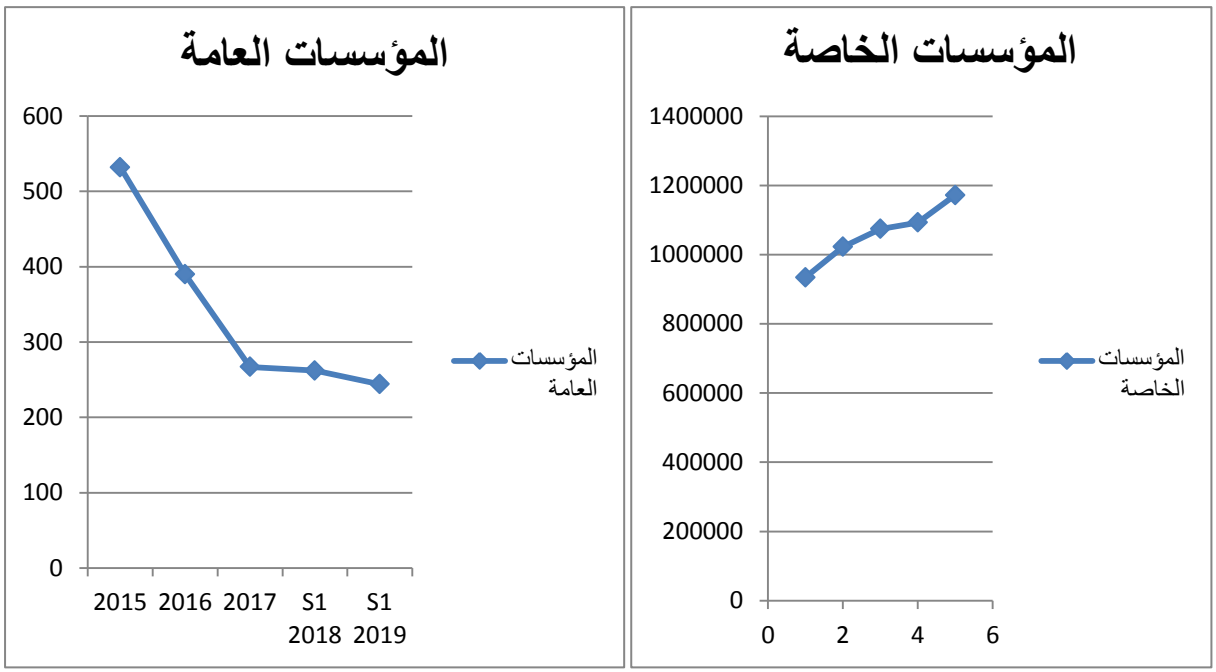

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 36

من الجدول أعلاه نلاحظ: أن المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الأكبر من نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات العمومية بنسبة تفوق 99%. شهد عدد المؤسسات الخاصة تطورا بالغ الأهمية بحيث قفز عددها من 934.037 سنة 2015 ليصل إلى 1.171.701 خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 بالمقابل نلاحظ انخفاض في عدد المؤسسات العمومية وهذا راجع إلى سببين : خصخصة المؤسسات و تغير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 37: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الحجم.

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
مؤسسات مصغرة	907.659	993.170	1.042.121	1.068.027	1.136.787
مؤسسات صغيرة	24.054	26.281	28.288	21.863	30.471
مؤسسات متوسطة	2.855	3.170	4.094	3.280	4.688
المجموع	934.569	1.022.621	1.074.503	1.093.170	1.171.945

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 28: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2015 و سنة 2019 حسب الحجم

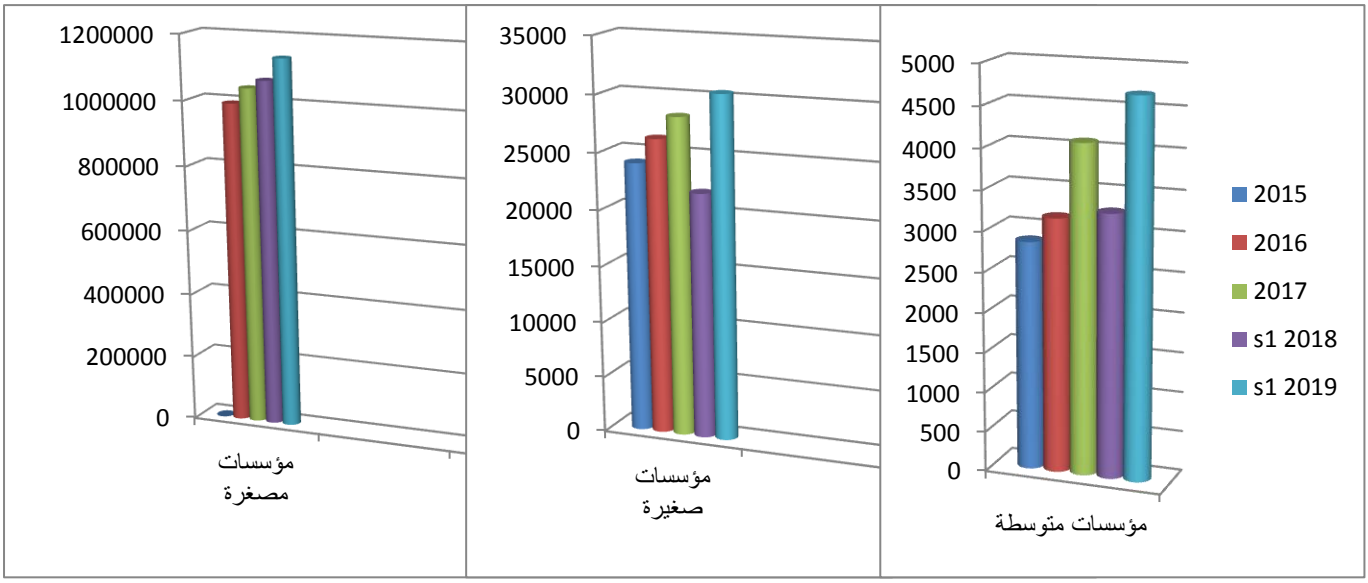

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 37

من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر لعدد المؤسسات و بمختلف الأحجام، ونلاحظ أيضا السيطرة المطلقة للمؤسسات المصغرة (توظف أقل من 10 عمال) بنسبة مئوية تجاوزت 97%، أما المؤسسات الصغيرة (توظف بين 10 و 49 عامل) فتمثيلها لا يتعدى 02 %، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة تقدر ب 0,25 %.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[233]:

بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (شخص معنوي) على مختلف أقاليم الوطن فالشمال يستحوذ على أكبر معدل و المقدر ب 70% يليه إقليم الهضاب العليا بنسبة 22%، و 08% في الجنوب الكبير.

الجدول رقم 38: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بين سنة 2015 و سنة 2019

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول2019	الكثافة (1000 نسمة)
الشمال	373.337	400.615	424.659	438.260	459.146	31
الهضاب العليا	118.039	125.696	133.177	136.899	144.836	21
الجنوب الكبير	46.525	49.595	51.598	53.060	55.591	24
المجموع	537.901	575.906	609.344	628.219	659.573	28

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (35،30،32،33،28)

[233] نظرا لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بالتوزيع الجغرافي لكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقتصرنا على التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ذات الشكل القانوني (شخص معنوي).

الشكل رقم 29: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (شخص معنوي) بين سنة 2015 و سنة 2019

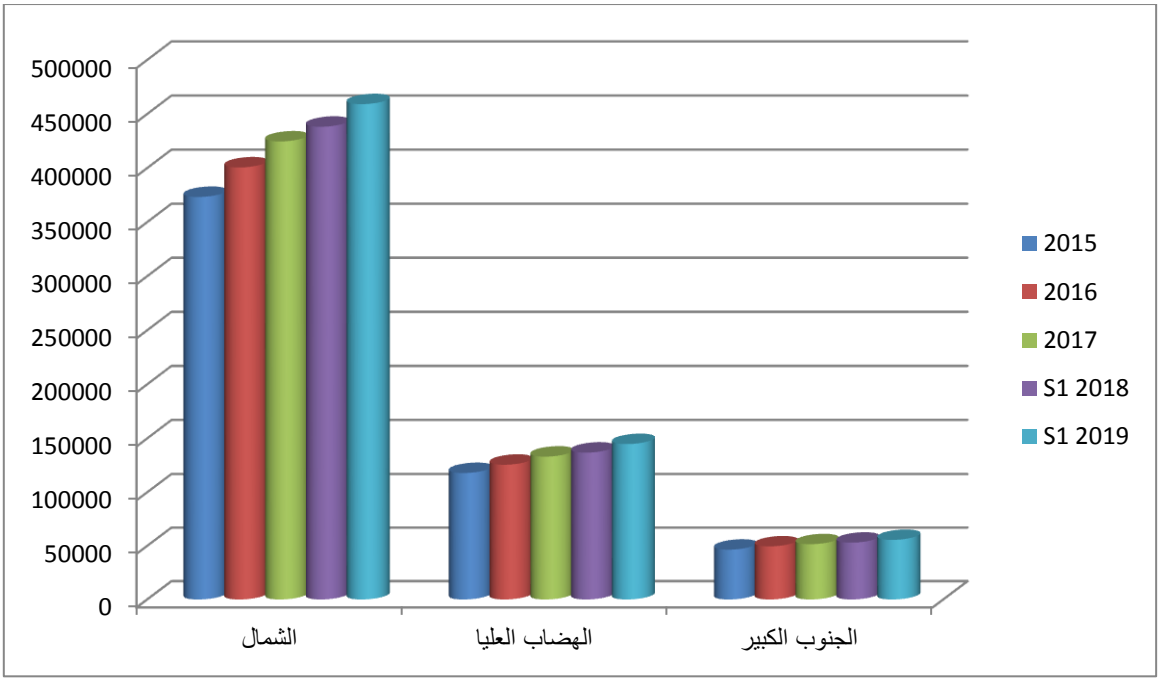

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 38

أما بالنسبة لكثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد قدر المعدل الوطني ب 28 مؤسسة لكل 100 نسمة وهو معدل منخفض نوعا ما مع المعدل العالمي و المقدر ب 45 مؤسسة لكل1000 نسمة.كان للشمال الحظ الأكبر بمعدل كثافة قدرة 31 مؤسسة لكل 1000 نسمة في حين أتى الجنوب في المؤخرة بكثافة تقدر ب 24 مؤسسة لكل 1000 نسمة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر.

كما هو معروف، فللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة هائلة على التشغيل و خلق الوظائف و النسيج الاقتصادي الوطني متكون من 97 % من مؤسسات صغيرة و متوسطة، الجدول الموالي يوضح تطور مساهمة هذا القطاع في التشغيل :

الجدول رقم 39: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بين سنة 2015 و سنة 2019

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
عدد المناصب	2.371.020	2.489.615	2.655.470	2.690.246	2.818.736
عدد المؤسسات	934.569	1.022.621	1.074.503	1.093.170	1.171.945
معدل التشغيل	2,53	2,43	2,47	2,46	2,40

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 30: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بين سنة 2015 و سنة 2019

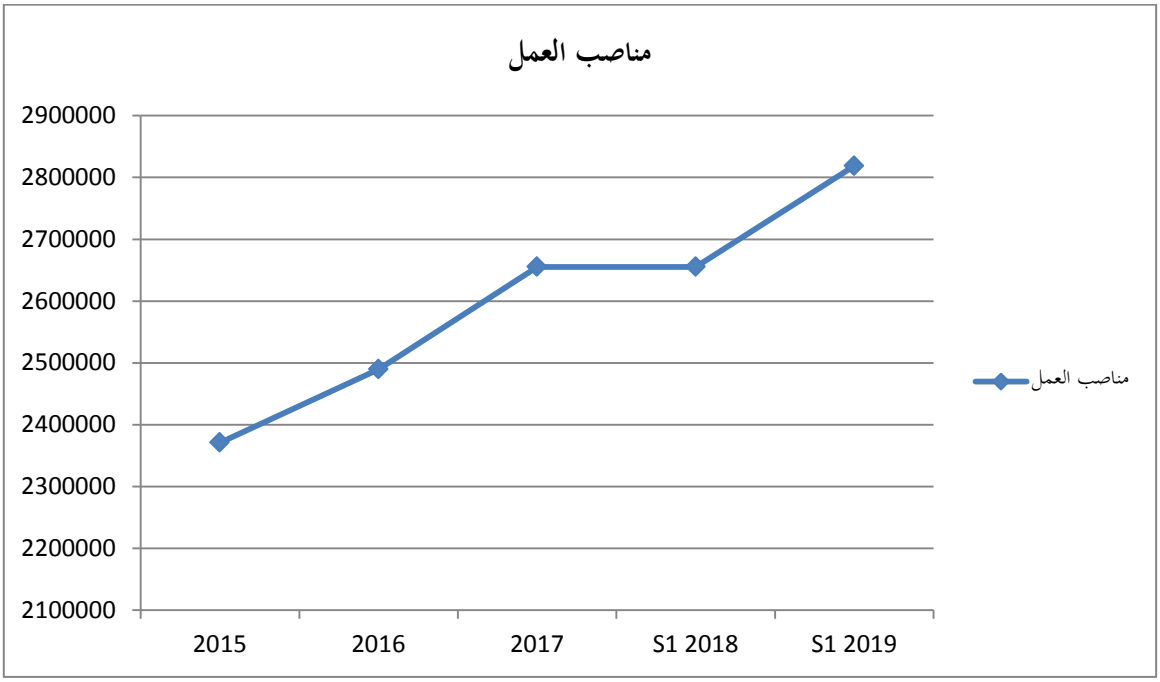

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 39

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع عدد مناصب العمل المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث في ظرف خمس (05) سنوات تمكن هذا القطاع لوحده من خلق ما يقارب 500.000 منصب عمل جديد وهو رقم ضخم، في حين أن معدل التوظيف لكل مؤسسة لا زال يتراوح ما بين 02 منصب لكل مؤسسة ويمكن تفسير هذه الظاهرة إلى طبيعة المؤسسات بحيث أغلبها ذات طابع حرفي و مهن حرة ولهذا معدل توظيفها يكون منخفض.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد الركائز المهمة في التنمية و التطوير الاقتصاديين، نظير المساهمة الفعالة التي يقدمها في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة، و أثره على التجارة الخارجية من خلال الحد من الاستيراد و ترقية الصادرات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني و تتجلى من خلال نسبتها العالية في ضمن النسيج المؤسساتي و الذي يفوق 90 % و مشاركتها الكبيرة في القيمة المضافة .

ونظرا لعدم توفر المعلومات اكتفينا بالمقارنة بالسنوات ما بين 2012 و سنة 2016 و الجدول الموالي يوضح مدى مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة.

الجدول رقم 40: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بين سنة 2012 و 2016

السنوات		سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
القيمة المضافة (V.A)	القطاع العام	793,38	893,24	1.187,93	1.313,36	1.414,65
	القطاع الخاص	5.813,02	6.741,19	7.338,65	7.924,51	8.529,27
المجموع [234]		6.606,40	7.634,43	8.526,58	9.237,87	9.943,92
معدل النمو		/	%15,56	%10,46	%08,34	%07,64

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (35،30،32،33،28)

الشكل 31: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بين سنة 2012 و سنة 2016

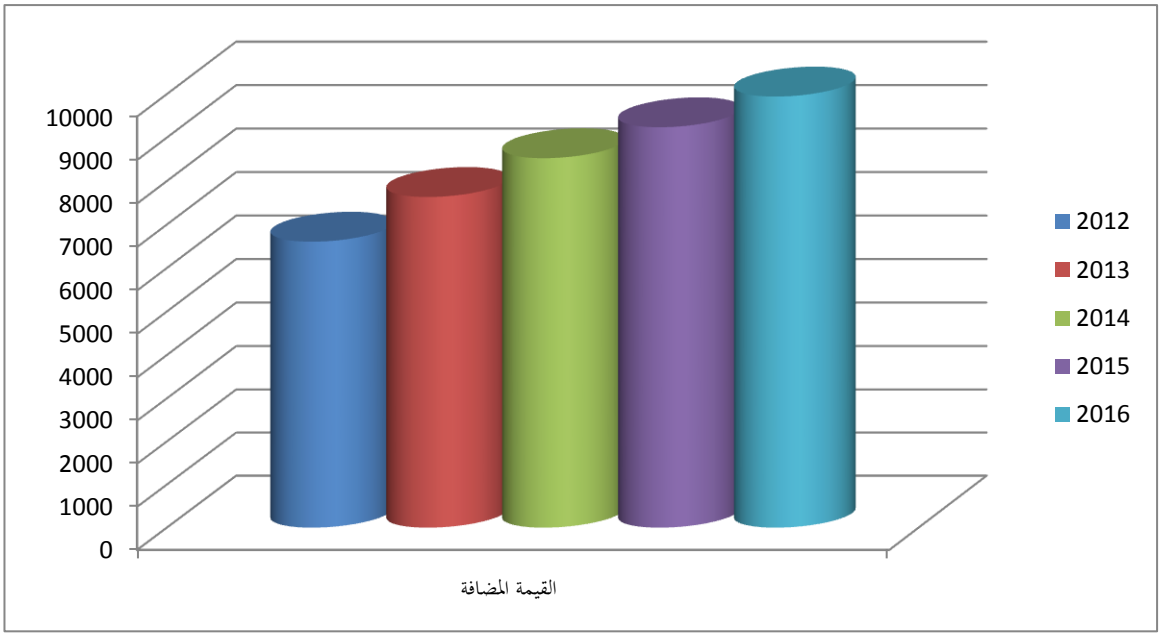

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 40

من الجدول و الشكل السابقين، نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على خلق القيمة بنسبة تتجاوز 90 % خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016 ، و يرجع ذلك إلى تراجع القطاع العام و تخلي الدولة على كبرى المؤسسات العمومية و إفلاسها . شهدت القيمة المضافة تطورا محسوسا بحيث ارتفعت قيمتها من 6.606,40 مليار دينار سنة 2012 الى9.943,92 مليار دينار سنة 2016 إلا أن معدل نموها يشهد تراجعا فبعد أن بلغ 15,56% سنة 2012 تراجع إلى 07,64% سنة 2016. من النتائج السابقة نستخلص أن القطاع الخاص (والذي يتكون في الأساس على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) هو أكبر مساهم في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني

[234] مليار دينار.

و أن الدولة إن أرادت الرفع من هذه الأخيرة ما عليها إلا دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشقيها العمومي و الخاص.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما و تعتبر فاعلا أساسيا في الرفع من الميزان التجاري خصوصا بعد الأزمات التي مر بها الاقتصاد الوطني خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة و انهيار أسعار البترول.الجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات التجارة الخارجية.

الجدول رقم 41: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية بين سنة 2015 و 2019

السنوات		سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
الواردات		51.707	46.727	45.957	20.298	18.964
الصادرات	المحروقات	32.669	27.102	32.864	21.829	20.839
	خ.المحروقات	1.969	1.781	1.899	1.312	1.307
		34.668	28.883	34.763	23.141	22.146
الميزان التجاري		-17.034	-17.884	17.034 -	-2.884	3.182 -

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 32: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية بين سنة 2015 و سنة 2019

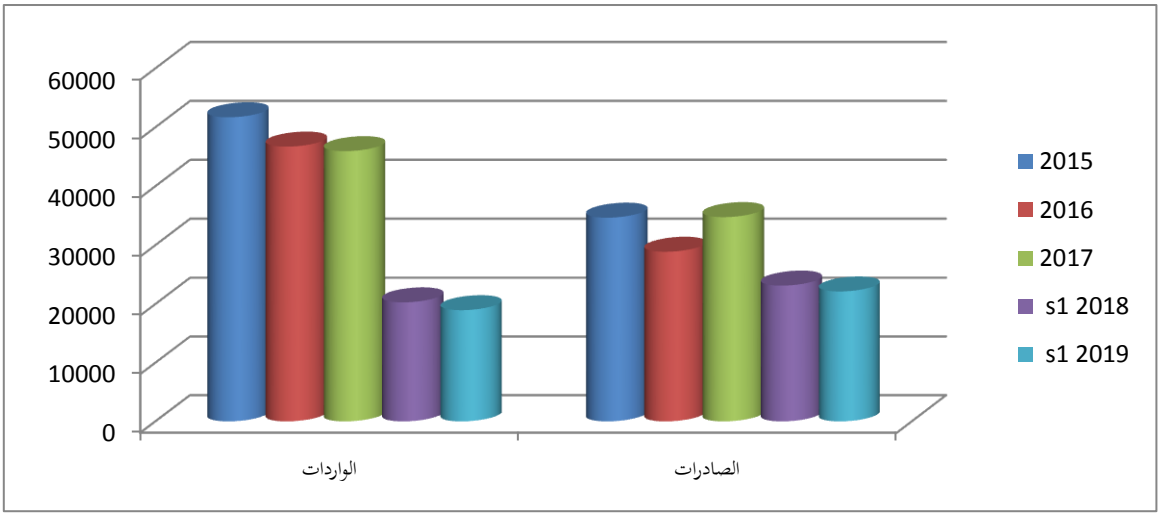

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 41 .

نلاحظ في الجدول أعلاه و الذي يبين تطور مؤشرات التجارة الخارجية عجزا مستمرا للميزان التجاري بقيمة متوسطة تقدر ب 17 مليار دولار ، حيث نجد أن الواردات فاقت نظيرتها الصادرات،حيث تتكون هذه الأخيرة من نسبة كبيرة من صادرات المحروقات و التي بلغت 95% وهذا ما يدل على بنية الاقتصاد الوطني و الذي يعتمد

أساسا على الريع البترولي ، أما بخصوص الصادرات خارج المحروقات فلم تتجاوز قيمتها في أحسن الأحوال مبلغ 1.969 مليون دولار و ذلك سنة 2015 وهذا ما يدل على هيمنة قطاع المحروقات على مجال التجارة الخارجية. بالرغم من الدعم المقدم من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن المنتج الوطني لا يمتاز بالقدرة التنافسية في السوق العالمية وقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خير دليل على ذلك.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

إن الهدف الرئيسي من وراء كل بحث علمي هو فهم و تفسير المشكلات التي تعترض الحياة البشرية بغية الوصول إلى الحلول و التي تسهم في تراكم المعرفة الإنسانية، و يحتاج هذا البحث إلى إتباع طرق و أساليب محددة و دقيقة لتفادي العشوائية.

المطلب الأول: منهج و نموذج الدراسة .

أولا : منهج الدراسة : كما هو معروف فكل بحث علمي يستند أو يرتكز على عدة أساليب و طرق و خطوات بغية الوصول إلى الهدف المسطر له، من بين هذه الأساليب نجد المنهج الذي يعتبر بوصلة تقود الباحث و توضح له معالم الطريق التي سوف يسير وفقها . منهج البحث بصفة عامة يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في إطارها الصحيح و طبيعة البحث هي التي تحدد نوع المنهج الواجب إتباعه.

ومن خلال عنوان البحث و المتمثل في إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي هو بحاجة إلى دراسة وصفية تحليلية، يعتبر المنهج الوصفي من أكبر المناهج لاجتماعه على عدد من المناهج الفرعية و الأساليب المساعدة فهو أسلوب أو طريقة من التفسير و التحليل بشكل علمي منظم يرتكز على جمع معلومات كافية و دقيقة عن موضوع أو ظاهرة من أجل دراستها و تحليلها و تحديد مميزاتها و أبعادها المختلفة و يقوم المنهج الوصفي على دراسة الظواهر كما هي في الواقع و التعبير عنها بشكل كمي يمكن تفسيره و إيضاح حجم الظاهرة و درجة تشابكها مع أخرى أو بشكل كيفي موضحا مميزاتها فهو أكثر تحديدا للمشكلة و فرضياتها و أكثر تفصيلا و تشعبا.[235] وعليه قمنا باختيار المنهج الوصفي لجملة من الأسباب:

- تمتع هذا المنهج بالواقعية.
- يمكننا من الحصول على أهم المعلومات.
- يعتبر أسلوبا قريبا من الظواهر و المبحوثين.
- يساعد على التعليق و اتخاذ القرار في شرح الظواهر.

يعتبر اختيار أداة جمع البيانات من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث و عليه قمنا باختيار نوعين من أدوات جمع البيانات والمتمثلة في:

[235] أوسرير منور و بوعافية رشيد، **أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الإقتصادية و إدارة الأعمال**، المكتبية الجزائرية ، ط1 ، 2010، ص 161

- المقابلة: هي أحدى أهم تقنيات المباشرة جمع البيانات ميدانيا تمكن الباحث من الحصول على المعلومة من مصدرها الرئيسي، و يمكن تعريفها على أنها " ذلك الحوار المبوب و المنظم و المسير و الحديث الهادف بين الباحث و المبحوث الذي و قع عليه الاختيار ، حيث يهدف الباحث إلى الحصول على معلومات ترتبط بطبيعة بحثه."[236]

المقابلة هي " تفاعل لفظي مقصود يتم عن طريقا موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو أراء أو اعتقادات شخص أخر أو اعتقادات شخص أخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية." [237]

- الإستبانة : عبارة عن صياغة لمجموعة من الأسئلة معدة مسبقا ليقوم المستجيب بتسجيل إجابته عليها باختيار احد البدائل المحددة و يعتبر وسيلة فعالة لجمع البيانات عندما يكون الباحث على معرفة المطلوب و بكيفية قياس المرغوب في دراسته[238] .

اعتمدنا على الإستبانة كأسلوب رئيسي في جمع البيانات لملائمتها أكثر مع طبيعة الدراسة بإضافة إلى المقابلة مع المقاولين و نشطاء في الحقل المقاولاتي (هيئات مرافقة، خبراء ، باحثين جامعين) و التي ساعدتنا في فهم و تحليل النتائج المتحصل عليها.

ثانيا : نموذج الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تبيان إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تتمحور حول قياس أثر مختلف العوامل المستقلة (العامل الشخصي و المهاري للمقاول العامل الثقافي و الاجتماعي للمقاول ، عامل آليات الدعم و الإطار الاقتصادي و التشريعي) على المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية).

الشكل الموالي يوضح النموذج الدراسة :

[236] عامر قنديلجي ، **البحث العلمي و مصادر استخدام المعلومات التقليدية و الإلكترونية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، مصر ، 2002، ص174.

[237] طلعت إبراهيم لطفي، **أساليب و أدوات البحث العلمي**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 1995، ص 85.

[238] Radhika Kapur Kothari , **research methodology : Methods and techniques**, new age international publishers, India, 2004, p 26:

الشكل رقم 33 : نموذج الدراسة.

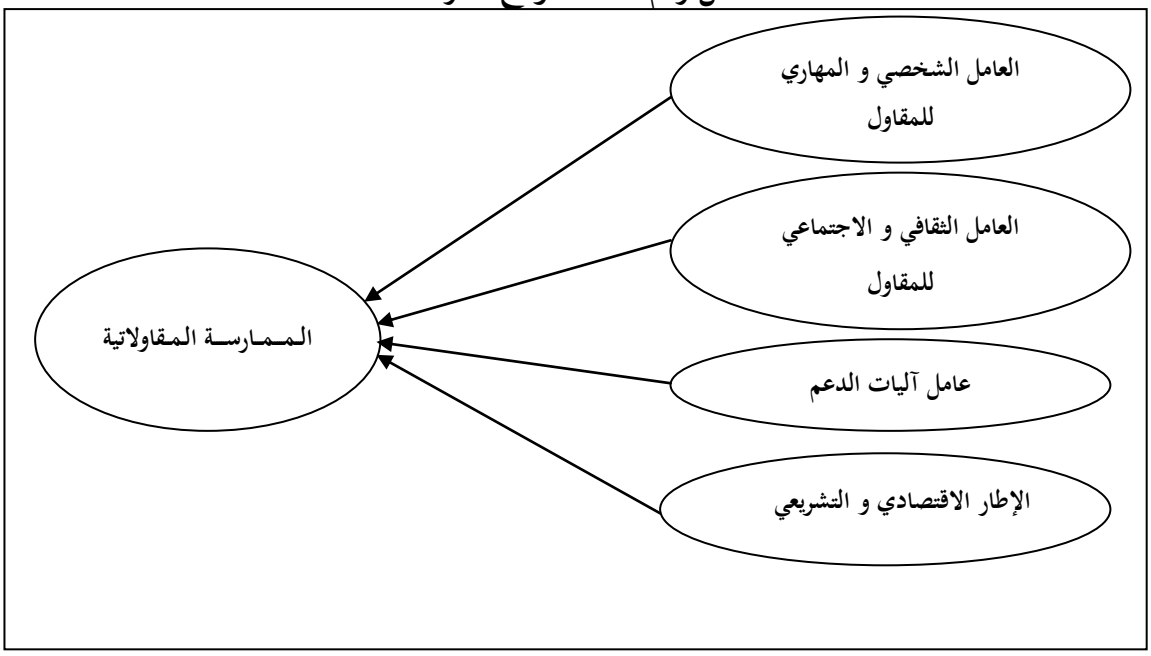

المصدر: من **إعداد الباحث**

أما بخصوص أطر الدراسة فتتمثل في :

- الإطار المكاني : اقتصرت الدراسة جغرافيا على الإقليم الولائي لولاية وهران باعتبارها إحدى أهم الولايات و ذات نشاط مقاولاتي معتبر ، فهي تحتل المرتبة الرابعة وطنيا من حيث كثافة تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا من جهة ، و من جهة أخرى يمكن أن تشكل نموذجا بالإمكان تعميم نتائجه على سائر القطر الوطني . إن نقص الإمكانيات المادية و البشرية هو ما جعل الإطار المكاني يقتصر على ولاية وهران فقط ولم يشمل أقاليم أو ولايات أخرى.
- الإطار الزماني :بعد القيام باختيار الموضوع و الإلمام بجميع جوانبه التعريفية و النظرية، قمنا باستكشاف الميدان من خلال القيام بدراسة استطلاعية لدراسة مدى وضوح و جدوى الإستبانة و تم ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين أفريل 2019 إلى غاية جوان 2019. بعد الدراسة الاستطلاعية قمنا بتعديل الإستبانة بغية توضيحها أكثر و رفع الغموض عن بعض الأسئلة التي وجدها المقاولون مبهمة و غير مفهومة، شرعنا في الدراسة الأساسية و التي امتدت من بداية جويلية 2019 و إلى غاية جانفي 2020.
- الإطار البشري : استهدفت الدراسة مجموعة من مقاولي ولاية وهران و الذين يمتلكون مؤسسات صغيرة و متوسطة، لم يتم التفريق بين المقاولين الذين تحصلوا على الدعم الحكومي من طرف هيئات الدعم و أولئك الذين لم يحصلوا عليه.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

أولا : مجتمع الدراسة : كما ذكرنا سابقا ، فإن:

- الإطار المكاني تم حصره في ولاية وهران .
- الإطار البشري تم تقيده بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فإن مجتمع الدراسة سيقتصر على مقاولي ولاية وهران و الذين أنشؤوا مؤسساتهم الخاصة في الفترة المتراوحة بين سنتي 2015 و 2019 ، و سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة الممارسة المقاولاتية و تبيان أهم العوامل المؤثرة عليها. سوف نسلط الضوء على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية وهران من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 42: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة بين سنة 2015 و 2019 في ولاية وهران

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019
عدد المؤسسات	24.431	26.688	28.683	29.737	30.658
عدد المؤسسات المنشئة	2.569	2.257	1.995	1.054	921
مجتمع الدراسة	**8.796**				

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على نشريات المعلومات وزارة الصناعة و المناجم رقم (28،33،32،30،35)

الشكل رقم 34: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة بين سنة 2015 و 2019 في ولاية وهران

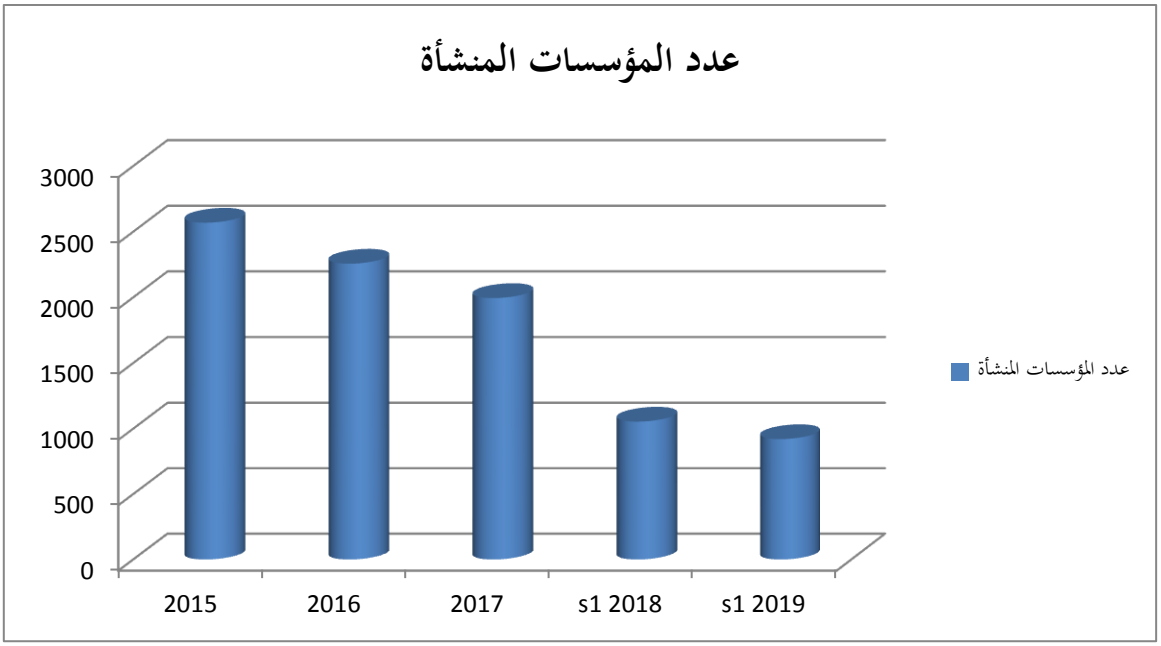

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على الجدول رقم 42

نلاحظ من الجدول، أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية وهران في تزايد مستمر خلال الخمس سنوات الأخيرة ، بحيث قاربت الزيادة 6000 مؤسسة، إلا أن عدد المؤسسات المنشئة و التي تتمحور عليها دراستنا ، شهدت انخفاضا محسوسا فاق النصف ، حيث تراجعت من 2.569 مؤسسة منشئة خلال سنة 2015 لتصل إلى 921 مؤسسة منشأة خلال السداسي الأول من 2019.

أولا : عينة الدراسة :

يعتبر اختيار العينة إحدى أهم الخطوات و المراحل المهمة في البحث حيث تعد " ذلك الجزء من المجتمع ، حيث يجرى اختيارها وفق قواعد و طرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[239] "، فالعينة تمثل مجموعة جزئية من المجتمع المراد دراسته ، بحيث تمتلك جميع خصائصه الأصلية يكون الغرض منها الحصول على نتائج يمكن تعميمها على المجتمع.

أما بخصوص دراستنا قمنا باختيار العينة العشوائية و التي يقصد بها أن جميع أفراد مجتمع الدراسة يمتلكون فرصة متساوية و مستقلة لكي يدخلوا العينة، أي أن كل فرد من مجتمع البحث له نفس احتمال في الاختيار و أن اختيار أي فرد لا يؤثر في اختيار الفرد الأخر. و تم هذا الاختيار لسببين رئيسيين:

- اعتبارها أفضل طريقة للحصول على عينة ممثلة.
- اعتبارها ضرورية حتى يمكننا استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية.

يعتبر تحديد حجم العينة الممثلة من الأمور المفصلية التي على الباحث أن يوليها أهمية قصوى ، إذ أن اختيار عينة صغيرة الحجم قد تمنحه نتائج غير ممثلة، كما أن اختيار عينة كبيرة قد ينتج عنها إهدار في الوقت و زيادة في تكاليف البحث بشكل غير مبرر، من أجل تحديد حجم العينة الممثلة ، هنالك عدة طرق تناولها العديد من الباحثين و سنتناولها فيما يلي:

أ: العينة وفقا لمعادلة ريتشارد جيجر:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث: **n** =حجم العينة ، **N** = حجم المجتمع ،**z** = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 و تساوي 1.96، **d** =نسبة الخطأ (5%) وعند تطبيق المعادلة اعلاه نجد:

$$n = \frac{\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{8796}\left[\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]} = \mathbf{369}$$

[239] كامل محمد المغربي، **أساليب البحث العلمي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص139

ب: العينة وفقا لمعادلة روبرت ماسون

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times \left(M-1\right)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث:

n= حجم العينة، M= حجم المجتمع، s=قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة معدل الخطأ 0.05 على 1.96 ، p = نسبة توافر الخاصية و هي0.5 ، q = النسبة المتبقية للخاصية و هي 0.50 وعند تطبيق المعادلة

$$n = \frac{8796}{\left[\left(0.02551^2 \times (8796-1)\right) \div 0.5 * 0.5\right] + 1} = \mathbf{369}$$

ج: العينة حسب طريقة ستيفن ثامبسون

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث :

حيث: **n** =حجم العينة ، **N** = حجم المجتمع ،**z** = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96، **d** =نسبة الخطأ (5%)، p =نسبة توفر الخاصية و المحايدة 0.50 = ثم نقوم بتطبيق المعادلة

$$n = \frac{8796 \times 0.5(1-0.5)}{[8796-1 \times (0.05^2 \div 1.96^2)] + 0.5(1-0.5)} = \mathbf{369}$$

المطلب الثالث: أداة الدراسة و الأساليب الإحصائية المستعملة.

أولا : تصميم أداة الدراسة: كانت مرحلة تصميم أداة الدراسة من أصعب المراحل و أكثرها تعقيدا خلال هذا البحث ، بحيث سعينا إلى الإحاطة بإشكالية الموضوع معتمدين على الأدبيات النظرية و مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة و استشارة عدد من الأكاديميين المختصين ، بحيث احتوى على 48 عبارة و كانت الإجابات وفق سلم ليكرت الخماسي ، قسمت على 06 محاور رئيسية تعبر عن متغيرات الدراسة :

- **مقدمة الإستبانة:** حاولنا من خلالها التعريف بالغرض من الإستبانة و العمل على تحفيز المقاولين على المشاركة في الدراسة ، كما حاولنا التعريف بطريقة الإجابة و شكر المشاركين .
- **المحور الأول** : الهدف منه هو الحصول على البيانات العامة و الشخصية التي ستمكننا من معرفة خصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتتمثل في : الجنس، السن، المستوى التعليمي و الشهادة المحصل

عليها. كما حاولنا الحصول على معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة من خلال شكلها القانوني، قطاع نشاطها، تاريخ إنشائها، وعدد العمال الذين توظفهم.

- **المحور الثاني**: يتمثل هذا المحور في المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية)، حيث اشتمل على إحدى عشر (11) عبارة تهدف إلى الاضطلاع على رأي أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بالممارسة المقاولاتية و معرفة أهم المشاكل و العراقيل التي تحول بين المقاول و بين النجاح في مؤسسته الخاصة.
- **المحور الثالث**: يمثل هذا المحور أول المتغيرات المستقلة، فلكل مقاول سمات و خصائص خاصة به تميزه عن باقي أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. تمثل هذا المحور في العامل الشخصي و المهاري، حيث اشتمل على خمسة عشر (15) عبارة حاولنا من خلالها قياس امتلاكه لمجموعة من الكفاءات و الخصائص النفسية كالرغبة في الاستقلالية، الإبداع ، تحمل المخاطر، تحقيق الذات و المبادرة.
- **المحور الرابع**: يمثل هذا المحور العامل الثقافي و الاجتماعي للمقاول، و تم قياس هذا المتغير من خلال ستة (06) عبارات.
- **المحور الخامس**: يمثل هذا المحور عامل آليات الدعم المقاولاتي، بحيث اشتمل على سبع (07) عبارات حاولنا من خلالها معرفة ماهية الآلية التي استفاد منها المقاول في إنشاء مؤسسته و مدى تقييم لجملة الخدمات المقدمة من طرف هذه الأخيرة .
- **المحور السادس**: و هو أخر المتغيرات المستقلة ، ويمثل هذا المحور الإطار الاقتصادي و التشريعي و الذي شمل عشر (10) عبارات حاولنا من خلالها تسليط الضوء على مختلف العوامل الاقتصادية و التشريعية المؤثرة على الممارسة المقاولاتية.

و في الأخير، خصصنا إطار حاولنا من خلاله جمع معلومات خاصة بالمقاول و المتمثلة في الاسم و اللقب العنوان و رقم الهاتف في حالة الحاجة لمتابعة الدراسة فيما بعد.

الجدول الموالي يوضح تصميم أداة الدراسة و مختلف المتغيرات و العبارات التي تقيسها.

الجدول رقم 43: تصميم أداة الدراسة.

الرمـز	العبـارات	المتغير
Pratiq/entre	01،02،03،04،05،06،07،08،09،10،11	الممارسة المقاولاتية.
Perso	12،13،14،15،16،17،18،19،20،21،22،23،24،25،26	العامل الشخصي و المهاري.
Sociocult	27،28،29،30،31،32	العامل الثقافي و الاجتماعي.
Dispo	33،34،35،36،37،38،39	عامل آليات الدعم.
Ecolig	40،41،42،43،44،45،46،47،48،49	الإطار الاقتصادي و التشريعي.

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا :الأساليب الإحصائية المستعملة: بهدف التحقق من فرضيات الدراسة ، استعانا ببرنامج الحزمة الإحصائية **SPSS V23** و الذي سمح لنا بتحليل بيانات الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية و التي سنوضحها فيما يلي :

1. **المتوسط الحسابي**: و ذلك للحصول على متوسط إجابات أفراد العينة على عبارات الإستبانة، ومقارنتها مع الوسط الفرضي و الذي يقدر بـ 03 لإعطائنا ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط وقياس مدى توفر المتغيرات.
2. **الانحراف المعياري**: و الذي سندرس من خلاله مدى تشتت إجابات المقاولين عن متوسطها المركزي بحيث كلما كانت قيمته كبيرة يعني أن إجابات المقاولين متشتتة و ليست ذات جودة في حين إذا كانت منخفضة فهذا يعني أن المقاولين متفقين على رؤية واحدة.
3. **التكرارات و النسب المئوية**: لدراسة خصائص العينة الديموغرافية.
4. **معامل الارتباط person** : لقياس العلاقة ما بين المتغيرات و معرفة صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الاتساق الداخلي و الاتساق البنائي.
5. **معامل ألفا كرونباخ** : لقياس ثبات أداة الدراسة .
6. **اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)**: لمعرفة نوع التوزيع المتبع لدى عينة الدراسة.
7. **اختبار test-student** : وهذا للتأكد من وجود دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة المدروسة .
8. **تحليل الانحدار البسيط** :من خلاله نستطيع دراسة مدى صدق فرضيات الدراسة كما يمكننا نستطيع من خلاله معرفة كيفية تأثير متغير المستقل واحد على متغير التابع.
9. **تحليل الانحدار المتعدد** : هو عبارة عن أسلوب إحصائي لا يختلف عن النموذج البسيط إلا انه يتميز بكثرة المتغيرات المستقلة فقط.
10. **معامل التحديد R^2** : يوضح مدى تفسير المستقل للمتغير التابع و يمكننا من قياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكلما كان كبير كانت شدة التأثير كبيرة و العكس صحيح.
11. **معامل تضخم التباين (VIF)**: لكل المتغيرات المستقلة للتأكد من استقلاليتها عن بعضها البعض.
12. **لوحة الانتشار**: للكشف عن وجود علاقة خطية أو غير خطية.
13. **المدرج التكراري** : و الغرض منه معرفة طريقة توزيع البيانات الإحصائية.
14. **اختبار Watson-Durbin** : لاختبار وجود ارتباط ذاتي للبواقي(الخطأ).

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.

قبل القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات نقوم أولا بالكشف عن صدق و ثبات أداة الدراسة من خلال القيام بدراسة استطلاعية.

المطلب الأول : الدراسة الاستطلاعية.

يعتبر إهمال إجراء الدراسة الاستطلاعية من أبرز الأخطاء التي يقع بها الكثير من الباحثون، ويرجع ذلك السبب إلى أن الدراسة الاستطلاعية لا تكون بمثابة شرط يجب استيفاءه لإجراء البحث المقصود وبالتالي يتغاضي العديد من الباحثون عن إجراء الدراسة الاستطلاعية على الرغم من أهميتها الكبيرة. كما يوحي الاسم ، فالدراسة الاستطلاعية تهدف فقط إلى استكشاف محيط البحث حتى يصبح أكثر وضوحا فهي بمثابة خطوة تمهيدية يتمكن الباحث خلالها من معرفة مشكلة البحث و تحديد أولوياته، كما تمكنه أيضا من التنبؤ بالمشكلات المستقبلية التي قد تطرأ له و بالتالي محاولة تجنبها منذ البداية.

أولا : اختبار صدق الإستبانة: يمكن القول أن الصدق يشير إلى درجة استقلالية الإجابات عن الظروف العرضية للبحث، و من ثم إلى مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس ما وضعت لقياسه، لأن الصدق يرتبط أساسا بقابلية تكرار التجارب و الاكتشافات العلمية، ولن يتأتى هذا إلا بمعاينة و أدوات جمع بيانات و معالجة إحصائية مناسبة.[240]

- الصدق الظاهري (المحتوى): ويقصد به أن الإستبانة تقيس مع ما أعدت أساسا لقياسه، أي أن مضمونها متفق مع الغرض المعد لأجله من حيث نوع المفردات و كيفية صياغتها و مدى وضوحها و دقتها. تم عرض الإستبانة على (أربع محكمين) من ذوي الخبرة و الاختصاص (**03 أساتذة جامعيين و مديرة مشتلة المؤسسات وهران**) لأخذ وجهات نظرهم و التحقق من مدى ملائمتها و دقتها و سلامتها.
- صدق الاتساق الداخلي: يحدد الاتساق الداخلي ارتباط كل فقرة من الفقرات بالمحور، يرتبط الاتساق الداخلي للفقرات المفردة بتجانس الاختبار الكلي و تم حسابه على أساس عينة استطلاعية قدرها 39 مقاول باستخدام القاعدة التالية:
  - اذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية، فإنه يوجد ارتباط معنوي للعبارة أو الفقرة.
  - إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ value-P or. Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.01 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه والنتائج التي تحصلنا عليها مبينة في الجدول الموالي:

[240] دليو فضيل، **معايير الصدق و الثبات في البحوث الكمية و الكيفية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 83 ، جامعة قسنطينة ،2014.

1. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الممارسة المقاولاتية

الجدول رقم 44: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الممارسة المقاولاتية.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بيرسون المحسوب(r)	مستوى الدلالة	النتيجة
01	Pratiq/entre 01	0.728**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
02	Pratiq/entre 02	0.761**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
03	Pratiq/entre 03	0.649**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
04	Pratiq/entre 04	0.609**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
05	Pratiq/entre 05	0.650**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
06	Pratiq/entre 06	0.567**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
07	Pratiq/entre 07	0.550**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
08	Pratiq/entre 08	0.512**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
08	Pratiq/entre 09	0.634**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
10	Pratiq/entre 10	0.670**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
11	Pratiq/entre 11	0.347*	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا

قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38.

0,3044 عند مستوى الدلالة 0,05 و درجة حرية 38

** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01

* تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,05

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الأول دالة إحصائيا أي أن جميع لعبارات المكونة لهذا المحور دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة تنحصر بين مستويي الدلالة 0,01 و 0,05 هي قيم اكبر من قيمة r الجدولية عند هذا المستوى في جميع عباراته كما أن قيمة (SIG مستوى المعنوية) لجميع العبارات أقل من مستوى الدلالة 0,01 و 0,05 فبالتالي يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات المحور الأول صادقة ومتسقة داخليا.

2. صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الشخصي و المهاري

الجدول رقم 45: صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الشخصي و المهاري.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بيرسون المحسوب (r)	مستوى الدلالة	النتيجة
12	perso 01	0.767**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
13	perso 02	0.791**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
14	perso 03	0.796**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
15	perso 04	0.879**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
16	perso 05	0.800**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
17	perso 06	0.665**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
18	perso 07	0.753**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
19	perso 08	0.859**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
20	perso 09	0.720**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
21	perso 10	0.879**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
22	perso 11	0.723**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
23	perso 12	0.825**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
24	perso 13	0.749**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
25	perso 14	0.806**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
26	perso 15	0.853**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38 ** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الثاني دالة إحصائيا أي أن جميع لعبارات المكونة لهذا المحور دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة تنحصر بين مستوى الدلالة **0,01** و هي قيم اكبر من قيمة **r** الجدولية عند هذا المستوى في جميع عباراته ، كما أن قيمة (SIGمستوى المعنوية) لجميع العبارات أقل من مستوى الدلالة **0,01 فبالتالي** يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخليا.

3. صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الثقافي و الاجتماعي.

الجدول رقم 46: صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الثقافي و الاجتماعي.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بيرسون المحسوب(r)	مستوى الدلالة	النتيجة
27	Sociocult 01	0.725**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
28	Sociocult 02	0.776**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
29	Sociocult 03	0.736**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
30	Sociocult 04	0.612**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
31	Sociocult 05	0.643**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
32	Sociocult 06	0.682**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38 ** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الثالث دالة إحصائيا، أي أن جميع لعبارات المكونة لهذا المحور دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة تنحصر بين مستوى الدلالة 0,01 و هي قيم اكبر من قيمة r الجدولية عند هذا المستوى في جميع عباراته كما أن قيمة (SIG مستوى المعنوية) لجميع العبارات أقل من مستوى الدلالة 0,01 **فبالتالي** يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة ومتسقة داخليا.

4. صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل آليات الدعم

الجدول رقم 47: صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل آليات الدعم.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بيرسون المحسوب(r)	مستوى الدلالة	النتيجة
33	dispo 01	0.701**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
34	dispo 02	0.715**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
35	dispo 03	0.750**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
36	dispo 04	0.726**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
37	dispo 05	0.710**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
38	dispo 06	0.660**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
39	dispo 07	0.712**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38 ** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الرابع دالة إحصائيا، أي أن جميع لعبارات المكونة لهذا المحور دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة تنحصر بين مستوى الدلالة 0,01 و هي قيم اكبر من قيمة r الجدولية عند هذا المستوى في جميع عباراته ، كما أن قيمة (SIGمستوى المعنوية) لجميع العبارات أقل من مستوى الدلالة 0,01 **فبالتالي** يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة ومتسقة داخليا.

5. صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.

الجدول رقم 48: صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بيرسون المحسوب(r)	مستوى الدلالة	النتيجة
40	ecolig 01	0.651**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
41	ecolig 02	0.689**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
42	ecolig 03	0.637**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
43	ecolig 04	0.630**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
44	ecolig 05	0.739**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
45	ecolig 06	0.672**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
46	ecolig 07	0.604**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
47	ecolig 08	0.700**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
48	ecolig 09	0.747**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
49	ecolig 10	0.499**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38 ** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع المحور الثاني دالة إحصائيا أي أن جميع لعبارات المكونة لهذا المحور دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة تنحصر بين مستوى الدلالة 0,01 و هي قيم اكبر من قيمة r الجدولية عند هذا المستوى في جميع عباراته ، كما أن قيمة (SIGمستوى المعنوية) لجميع العبارات أقل من مستوى الدلالة 0,01 **فبالتالي** يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة ومتسقة داخليا.

- صدق الاتساق البنائي: و يعتبر أحد أدوات قياس صدق أداة الدراسة، يمكن من خلاله معرفة مدى ارتباط كل محور من محاور الإستبانة مع الإستبانة ككل، والنتائج التي تحصلنا عليها مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 49: صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط بيرسون المحسوب(r)	مستوى الدلالة	النتيجة
01	Pratiq/entre	0.741**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
02	Perso	0.834**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
03	Sociocult	0.590**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
04	Dispo	0.452**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
05	Ecolig	0.759**	0,000	يوجد ارتباط دال احصائيا
قيمة r الجدولية : 0,3932 عند مستوى الدلالة 0,01 و درجة حرية 38 ** تعني مقارنة قيمة sig أو قيمة الإحتمال الخطأ بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور مع المعدل الكلي للإستبانة دالة إحصائيا، أي أن جميع المحاور المكونة لهذه الإستبانة دالة إحصائيا ، حيث أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل محور تنحصر بين مستوى الدلالة 0,01 و هي قيم اكبر من قيمة r الجدولية عند هذا المستوى في جميع محاوره كما أن قيمة (SIG مستوى المعنوية) لجميع المحاور أقل من مستوى الدلالة 0,01 **فبالتالي** يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة بنائيا.

ثانيا : اختبار ثبات الإستبانة: الثبات هي أحد أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في أداة الدراسة، ويقصد به في مفهومه العام هو أن يعطي الاختبار الذي يقوم به الباحث النتائج ذاتها في حال تمت إعادته على نفس المجموعة وفي نفس الظروف في وقت لاحق ، أي أن الاختبار يكون قادرا على أن يحقق دائما نفس النتائج في حالة تطبيقه عدة مرات على المجموعة نفسها و تحت نفس الظروف. وقد أجرينا خطوات الثبات وفق معامل ألفا كورنباخ و تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 50: ثبات أداة الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ.

رقم المحور	المحور	معامل ألفا كورنباخ	عدد العبارات	النتيجة
01	Pratiq.entre	0.827	11	ثابت
02	Perso	0.955	15	ثابت
03	Sociocult	0.787	06	ثابت
04	Dispo	0.829	07	ثابت
05	Ecolig	0.851	10	ثابت
06	جميع فقرات الإستبيان	0.945	49	ثابت

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الإستبانة مرتفع جدا و تتراوح قيمته ما بين 0.787 و 0.955 و هي قيمة مرتفعة اذا ما قورنت بالحد الأدنى النظري 0.6 [241] ، في حين بلغت قيمته 0.945 لجميع عبارات الإستبانة. بصفة عامة نلاحظ أن معامل ثبات الإستبانة كان عاليا و هذا ما يحقق موثوقية في ثبات النتائج المحصلة منه عند تطبيقه.

ثالثا : وصف عينة الدراسة: بعد تحديد المجتمع و حساب عدد العينة الممثلة و التي قدرت بـ 369 مقاول و بعد التأكد من صدق و ثبات أداة الدراسة ، قام الباحث بتوزيع 369 إستبانة خلال القترة الممتدة ما بين سبتمبر2019 و إلى غاية جانفي 2020 على شكلين :

- شكل ورقي: وزع مباشرة على المقاولين في مؤسساتهم الخاصة، و تمكن الباحث من التواصل بشكل مباشر مع عينة الدراسة و هو ما مكننا من تقديم شرح مبسط حول إشكالية البحث و إعطاء لمحة عن الهدف من ورائه . وقد واجهنا عدة صعوبات منها غياب ثقافة الاستبيان لدى المقاولين و تخوفهم من الإجابة. حيث توجهنا إلى :
  - ✓ المعارض و الملتقيات المقامة على مستوى ولاية وهران.
  - ✓ مشتلة المؤسسات لولاية وهران.
  - ✓ مركز التسهيل لولاية وهران.
  - ✓ الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب مكتب ولاية وهران.
  - ✓ دار الحرف لولاية وهران و غرفة الحرف و الصناعة التقليدية.

[241] في أغلب الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية.

- شكل الكتروني: حيث تم بناء استبانة الكترونية على مستوى موقع Google-Forms ، وتم نشره في مختلف مجموعات المقاولين المتواجدة على مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).

تم استرداد 225 استبانة بمعدل استرجاع قدر ب 60 % ، و بعد فحصها تبين أن 16 استبانه غير صالحة للاستعمال بحكم وجود بيانات مفقودة ولهذا تم إلغائها ،و بذلك يصبح عدد الإستبانات الخاضعة للدراسة 209 استبانة.ولقد جاءت نتائج التحليل الوصفي لبيانات الإستبانة على النحو التالي:

الجدول رقم 51: الخصائص الديموغرافية لمقاولي عينة الدراسة .

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	176	84,2
	أنثى	33	15,8
	المجموع	209	100
السن	من 20 سنة الى 25 سنة	18	08,6
	من 26 سنة الى 35 سنة	108	51,7
	أكثر من 36 سنة	83	39,7
	المجموع	209	100
المستوى التعليمي	أساسي	27	12,9
	ثانوي	72	34,4
	جامعي	110	52,6
	المجموع	209	100
الشهادة المحصل عليها	بكالوريا	17	07,6
	ليسانس	48	21,4
	ماستر	43	19,2
	شهادة التكوين المهني	49	21,9
	شهادة أخرى	67	29,9
	المجموع		100

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يبين الجدول أعلاه، أن غالية المقاولون هم ذكور حيث بلغت نسبتهم 84% في حين بلغت نسبة الإناث 15 % وهو ما يدل على أن عالم الأعمال مازال ذكوريا بامتياز، إلا أن المرأة أصبحت تنافس الرجال في هذا المجال.

أما بالنسبة للفئات العمرية نلاحظ أن النسبة الأكبر للمقاولين تتراوح أعمارهم بين 26 سنة إلى 35 سنة و التي تمثل 57,7%، تليها الفئة التي تبلغ أعمارهم أكثر من 36 سنة بمعدل 39,7% أما النسبة الأقل و التي تمثل 08,6% فهي للمقاولين التي تتراوح أعمارهم بين 20 سنة إلى 25 سنة.

أما بخصوص المستوى التعليمي فغالبية المقاولين يمتلكون مستوى جامعي بمعدل52,7% ، يليهم في المرتبة الثانية الذين يمتلكون مستوى ثانوي بمعدل 34,4% أما أصحاب المستوى الأساسي فيأتون في المرتبة الأخيرة بمعدل 12,9%.

كذلك تم عرض المؤهلات العلمية للمقاولين ووردت كالتالي: الحاصلين على شهادات أخرى كانت النسبة الأعلى و بلغت 29,9% تليها شهادة التكوين المهني وبلغت نسبتها 21,9% ، ثم من تحصلوا على شهادة الليسانس بنسبة حوالي 21,4%.

بينما جاء في أخر الترتيب المتحصلون على شهادتي الماستر و البكالوريا بنسب منخفضة قدرها 19,2% 07,6 % على التوالي.

الجدول رقم 52: خصائص مؤسسات عينة الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الشكل القانوني للمؤسسة	مؤسسة فردية	155	74,2
	شركة ذات مسؤولية محدودة	18	08,6
	شركة أسهم	03	01,4
	شركة ذات الشخص الوحيد	19	09,1
	حالات أخرى	14	06,7
	المجموع	209	100
قطاع النشاط	الزراعة و الصيد البحري	08	03,8
	الصناعة و التحويل	37	17,7
	الخدمات	44	21,1
	البناء و الأشغال العمومية	38	18,2
	الحرف	24	11,5
	النقل	20	09,6
	حالات أخرى	38	18,2
	المجموع	209	100
تاريخ الإنشاء	2015	25	11,9
	2016	46	22
	2017	65	31,1
	2018	21	10,1
	2019	52	24,9
	المجموع	209	100
عدد العمال	أقل من 10 عمال	171	81,8
	من 10 الى 49 عامل	27	12,9
	من 50 الى 250 عامل	11	05,3
	المجموع	209	100
الإستفادة من برامج الدعم	نعم	195	93,4
	لا	14	06,6
	المجموع	209	100
برامج الدعم	ANSEJ	116	59,5
	ANGEM	20	10,2
	CNAC	24	12,4
	ANDI	14	07,1
	مشتلة المؤسسات	11	05,6
	مراكز التسهيل	10	05,2
	المجموع	195	100
سبب عدم الاستفادة	عدم الرغبة في الاستفادة	03	21,4
	عدم وجود حاجة لاستفادة.	05	35,7
	لم يتمكن من الاستفادة.	06	42,9
	المجموع	14	100

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن غالبية المؤسسات عينة الدراسة هي مؤسسات فردية (شخص طبيعي) بمعدل 74,2 % وهذا يرجع إلى سهولة تأسيس هذا الشكل القانوني و بساطة القوانين المسيرة له، أما الشكل القانوني الثاني المفضل من طرف عينة الدراسة فهو الشركة ذات الشخص الوحيد بمعدل09,1 % ، أما شركة ذات المسؤولية المحدودة فقد حلت ثالثا بمعدل 08,6 % ، تم حلت الحالات أخرى و شركة ذات أسهم في الأخير بمعدل 06,7 % و 01,4 % على التوالي. أما قطاع النشاط مؤسسات عينة الدراسة فقد امتاز بالتنوع،حيت تربع على قطاع الخدمات بمعدل 21,1 % وهو ما يؤكد توجه المقاولين إلى الأنشطة الخدماتية. يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاعات أخرى (حالات أخرى)بمعدل 18,2 % ، أما قطاع الصناعة و التحويل فقد احتل المرتبة الرابعة بمعدل 17,7 %، جاءت القطاعات الحرف، النقل، الزراعة و الصيد البحري قي المراتب الأخيرة بمعدلات 11,5 % ، 09,6 % و03,8 % على التوالي.

من خلال قراءة الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر عدد من المؤسسات عينة الدراسة تم إنشائها سنة 2017 بنسبة 31,1 % تليها سنة 2019 بنسبة 24,9 % و حلت سنة 2018 في الأخير بنسبة 10,1 % .

تتكون عينة الدراسة في أغلبها من مؤسسات مصغرة تشغل أقل من 10 عمال حيث بلغ عددها 171 مؤسسة أما 38 مؤسسة الباقية فكانت عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة.إن الفئة الأكبر من أفراد العينة استفادوا من دعم أحد برامج الدعم حيث بلغت نسبة المؤسسات المستفيدة 93,4 % وهو ما يبين مساهمة الدولة في ترقية هذا القطاع و تقديم الدعم اللازم له، أغلب أفراد العينة استفادوا من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 59,5 % يليها الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة بنسبة 12,4 % بينما احتل الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر المرتبة الثالثة من حيث درجة الاستفادة بمعدل 10,2 % . لم تشمل العينة سوى على نسبة 07,1 % من المؤسسات المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، أما مشتلة المؤسسات و مراكز التسهيل فلم تتعديا نسبتهما 05 % . أما المؤسسات التي لم تستفد من هيئات الدعم فبلغ عددها 14 و يرجع سبب عدم الاستفادة ل 06 منها لعدم تمكنها من ذلك في حين 05 مؤسسات لم تستفد لعدم حاجتها للدعم أما 03 مؤسسات صرحت بعدم الرغبة من الاستفادة.

المطلب الثاني: اختبار الفروق و طبيعة التوزيع.

أولا: اختبار طبيعة التوزيع

بغية الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار الفرضيات ، يجب على الباحث معرفة الأساليب الإحصائية الواجب استعمالها ، وتختلف هذه الأساليب حسب طبيعة التوزيع الذي تنتمي له بيانات العينة (الإحصاء المعلمي و الإحصاء اللامعلمي) ،و بهدف التعرف على طبيعة التوزيع قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

H_0: العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم 53: اختبار التوزيع لإجابات عينة الدراسة.

محاور الاستبيان	Skewness	kutoisis	Kolmogorov-Smirnov		النتيجة
			القيمة الإحصائية	Sig	
Pratiq.entre	– 0,102	2,522	1,272	0,213	**يتبع التوزيع الطبيعي.**
Perso	– 0,606	1,275	1,517	0,120	**يتبع التوزيع الطبيعي.**
Sociocult	– 0,354	0,022	1,284	0,074	**يتبع التوزيع الطبيعي.**
Dispo	0,457	– 0,396	1,260	0,084	**يتبع التوزيع الطبيعي.**
Ecolig	– 0,350	1,595	1,312	0,067	**يتبع التوزيع الطبيعي.**

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

وللتأكد من ذلك عادة ما يلجأ الباحث إلى جملة من المعاملات الإحصائية و المتمثلة في [242]:

- معامل الالتواء skewness : و يجب أن يكون محصورا ما بين –1 و 1 حتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- معامل التفلطح kutoisis : و يجب أن يكون محصورا ما بين –3 و 3 حتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- اختبار kolomogorov-Smirnov : إذا كانت قيمة الخطأ أكبر من 0,05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

[242] Cao.Q., and Dowlatshahi.S, **The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment**, Journal of Operations Management,v 23, 2005, P 542.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن:

- مستوى الدلالة لإختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0,05 لجميع محاور الاستبيان.
- قيم معامل الالتواء skewness محصورة ما بين –1 و 1 لجميع محاور الاستبيان.
- قيم معامل التفلطح kutoisis محصورة ما بين –3 و 3 لجميع محاور الاستبيان.

و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي أن إجابات أفراد العينة تخضع للتوزيع الطبيعي، وهذا ما يسمح لنا باستخدام أدوات التحليل المناسبة للاختبارات المعلمية.

ثانيا : اختبار الفروق

قبل البدء في اختبار الفرضيات، سنحاول دراسة اتجاهات الأفراد المبحوثين من خلال تحليل جميع عبارات و محاور الاستبيان و ذلك لمعرفة هل هي محايدة ، سلبية ، ايجابية من خلال جملة من الأساليب الإحصائية و المتمثلة في :

- اختبار ستيودنت (T test) لدراسة معنوية محاور الاستبيان.
- طول الفئة: بهدف قياس محاور الاستبيان قمنا باستخدام مقياس ليكرت الخماسي و الذي يتكون من خمسة أوزان (موافق تماما=5 ، موافق=4 ، لا أعلم=3 ، غير موافق=2، غير موافق تماما =1) و طول الفئة يساوي المدى / قيمة الفئة الأعلى، المدى= 5 ــ 1 =4 و منه طول الفئة = 5/4 = 0,8.

الجدول رقم 54: جدول طول الفئة.

المجال	[1 –1,79]	[1,8 –2,59]	[2,6 –3,39]	[3,4 – 4,19]	[4,20 - 4,9]
اتجاه العينة	موافقة منخفضة جدا	موافقة منخفضة	محايد	موافقة عالية	موافقة عالية جدا

المصدر: من **إعداد الباحث**

1- **تحليل إجابات أفراد العينة حول محور الممارسة المقاولاتية:** نهدف من خلال هذا الجزء إلى بناء تصور عام عن إجابات المقاولين و قياس مدى موافقتهم على عبارات هذا المحور، حيث استخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) و الجدول التالي يبين مختلف النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 55 :درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور الممارسة المقاولاتية.

رقم العبارة	التكرار والنسبة	موافق تماما	موافق	لا اعلم	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
01	التكرار	122	56	14	3	14	4.28	1.111	موافقة عالية جدا	الأولى
	%	58.4	26.8	6.7	1.4	6.7				
02	التكرار	93	53	31	10	22	3.88	1.314	موافقة عالية	السادسة
	%	44.5	25.4	14.8	4.8	10.5				
03	التكرار	67	97	14	17	14	3.89	1.144	موافقة عالية	الخامسة
	%	32.1	46.4	6.7	8.1	6.7				
04	التكرار	81	89	15	11	13	4.02	1.111	موافقة عالية	الثانية
	%	38.8	42.6	7.2	5.3	6.2				
05	التكرار	85	71	30	11	12	3.98	1.132	موافقة عالية	الثالثة
	%	40.7	34	14.4	5.3	5.7				
06	التكرار	74	86	18	14	17	3.89	1.197	موافقة عالية	الرابعة
	%	35.4	41.1	8.6	6.7	8.1				
مستوى الموافقة على عبارات الممارسة المقاولاتية من حيث الفشل							**3.9936**	**0.92390**	موافقة عالية	
07	التكرار	19	57	22	51	61	2.24	1.380	موافقة منخفضة	الأولى
	%	9.1	27.3	10.5	24.4	28.7				
08	التكرار	22	59	28	49	51	1.75	1.367	موافقة منخفضة جدا	الثالثة
	%	10.5	28.2	13.4	23.4	24.4				
09	التكرار	17	48	37	51	56	1.43	1.314	موافقة منخفضة جدا	الخامسة
	%	8.1	23	17.7	24.4	26.8				
10	التكرار	44	44	27	38	56	2.21	1.519	موافقة منخفضة	الثانية
	%	21.1	21.1	12.9	18.3	26.8				
11	التكرار	20	36	18	53	82	1.65	1.390	موافقة منخفضة جدا	الرابعة
	%	9.6	17.3	8.6	25.4	39.2				
مستوى الموافقة على عبارات الممارسة المقاولاتية من حيث النجاح							**1.8560**	**0.73855**	موافقة منخفضة	

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يبدون موافقة عالية على العبارات التي تقيس محور الممارسة المقاولاتية من حيث الفشل ، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3,99 و الذي يقع في داخل المجال [3,4 – 4,19] في حين يبدون موافقة منخفضة على العبارات التي تقيس محور الممارسة المقاولاتية من حيث النجاح بحيث بلغ المتوسط الحسابي 1,85 و الذي يقع في داخل المجال [1,8 –2,59] و هذا ما يعني أن توجهات المقاولين عينة الدراسة لا تتجه نحو النجاح. أما بخصوص تحليل العبارات و معرفة ما هو السبب الأكثر تأثيرا على الفشل ، فإننا نجده عامل التعسف الإداري و انتشار البيروقراطية نظرا لاحتلال العبارة الأولى المرتبة الأولى (التعسف الإداري و انتشار البيروقراطية مشكل يواجهه المقاولون) بمتوسط حسابي قدره 4.28 و بانحراف معياري بلغ 1.111 أما بالنسبة للعبارة رقم 02 (في اعتقادك هل عدم تناسق طرق التمويل مع الشريعة الإسلامية (الربا) مشكل يواجهه المقاولون)فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 3.88 و بانحراف معياري بلغ 1.314 ، مما يظهر أن المقاولين يواجهون مشكل التمويل الغير متناسق مع الشريعة الإسلامية.

أما بخصوص الدلالة الإحصائية لهذا المحور فاختبارT الموضح في الجدول الموالي يبين أن قيمة T المحسوبة (60.895) و هي أكبر من T الجدولية (1.645) عند مستوى الدلالة 0.05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليها(sig = 0,000) أقل من مستوى الدلالة، 0.05 مما يؤكد على أن عبارات محور الممارسة المقاولاتية ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم 56: اختبار المعنوية لمحور الممارسة المقاولاتية.

	Test Value = 3					
	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق الانحراف المعياري	مجال الثقة في حدود 95 ٪	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
محور الممارسة المقاولاتية	60.895	208	0.000	8.12400	33.1123	35.3279

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

2- **تحليل إجابات أفراد العينة حول محور العامل الشخصي و المهاري.**: نهدف من خلال هذا الجزء إلى بناء تصور عام عن إجابات المقاولين و قياس مدى موافقتهم على عبارات هذا المحور، حيث استخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) و الجدول التالي يبين مختلف النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 57:درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور العامل الشخصي و المهاري.

رقم العبارة	التكرار و النسبة	موافق تماما	موافق	لا اعلم	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
01	التكرار	75	103	16	6	9	4.09	0.965	موافقة عالية	الخامسة
	%	35.9	49.3	7.7	2.9	4.3				
02	التكرار	61	112	23	7	6	4.02	0.892	موافقة عالية	السابعة
	%	29.2	53.6	11.0	3.3	2.9				
03	التكرار	63	104	17	12	13	3.91	1.082	موافقة عالية	الثانية عشر
	%	30.1	49.8	8.1	5.7	6.2				
04	التكرار	67	103	21	9	9	4.00	0.993	موافقة عالية	الثامنة
	%	32.1	49.3	10.0	4.3	4.3				
05	التكرار	49	100	39	12	9	3.80	1.002	موافقة عالية	الرابعة عشر
	%	23.4	47.8	18.7	5.7	4.3				
06	التكرار	52	79	29	19	30	3.49	1.341	موافقة عالية	الخامسة عشر
	%	24.9	37.8	13.9	9.1	14.4				
07	التكرار	69	98	23	7	12	3.98	1.046	موافقة عالية	التاسعة
	%	33	46.9	11	3.3	5.7				
08	التكرار	76	97	19	8	9	4.06	0.997	موافقة عالية	السادسة
	%	36.4	46.4	9.1	3.8	4.3				
09	التكرار	81	79	25	11	13	3.97	1.132	موافقة عالية	العاشرة
	%	38.8	37.8	12	5.3	6.2				
10	التكرار	66	101	20	9	13	3.94	1.070	موافقة عالية	الحادي عشر
	%	31.6	48.3	9.6	4.3	6.2				
11	التكرار	72	82	19	14	22	3.80	1.272	موافقة عالية	الثالثة عشر
	%	34.4	39.2	9.1	6.7	10.5				
12	التكرار	91	84	20	5	9	4.16	0.996	موافقة عالية	الثانية
	%	43.5	40.2	9.6	2.4	4.3				
13	التكرار	89	93	15	5	7	4.20	0.925	موافقة عالية جدا	الأولى
	%	42.6	44.5	7.2	2.3	3.3				
14	التكرار	90	87	18	8	6	4.18	0.948	موافقة عالية	الثالثة
	%	43.1	41.6	8.6	3.8	2.9				
15	التكرار	83	95	14	9	8	4.12	0.984	موافقة عالية	الرابعة
	%	39.7	45.5	6.7	4.3	3.8				
درجة ملائمة محور العامل الشخصي و المهاري							3.9869	0.796	موافقة عالية	

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يبدون موافقة عالية على العبارات التي تقيس محور العامل الشخصي و المهاري، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3,98 و الذي يقع في داخل المجال [3,4 – 4,19] مما يبرهن أن العامل الشخصي يساهم في خلق أفراد العينة لمؤسساتهم الخاصة وهو ما يؤكده اختبارT حيث يوضح الجدول الموالي أن قيمة T المحسوبة (68.750) و هي أكبر من T الجدولية (1.645) عند مستوى الدلالة 0.05 كما أن مستوى الدلالة المحصل عليها(sig = 0,000) أقل من مستوى الدلالة، 0.05 مما يؤكد على أن عبارات العوامل الشخصية ذات دلالة إحصائية. أما بخصوص تحليل العبارات و معرفة ما هو العامل الأكثر مساهمة ، فإننا نجده عامل البحث عن الاستقلالية و تحقيق الذات نظرا لاحتلال العبارة الثالثة عشر المرتبة الأولى (هل أنت شخص يبحث عن الاستقلالية في العمل و تحقيق الذات.) بمتوسط حسابي قدره 4.20 و بانحراف معياري بلغ 0.925 ، أما بالنسبة للعبارة رقم 06 (هل أنت شخص له خلفية تسييرية (معرفة سابقة بكيفيات تسيير الموارد البشرية، التسويق، إدارة الأعمال،.....) فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 3.49 و بانحراف معياري بلغ 1.341 ، مما يظهر إن المقاولين لا يمتلكون خلفية تسيرية و ليست لهم دراية سابقة بأبجديات تسيير المشاريع.

الجدول رقم 58 : اختبار المعنوية لمحور العامل الشخصي و المهاري.

	Test Value = 3					
	T	**درجة الحرية**	**مستوى الدلالة Sig**	**فرق الانحراف المعياري**	**مجال الثقة في حدود 95 ٪**	
					الحد الأدنى	**الحد الأعلى**
محور العامل الشخصي و المهاري	68.750	208	0.000	11.94478	55.1750	58.4327

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

3- **تحليل إجابات أفراد العينة حول محور العامل الثقافي و الاجتماعي**: نهدف من خلال هذا الجزء إلى بناء تصور عام عن إجابات المقاولين و قياس مدى موافقتهم على عبارات هذا المحور، حيث استخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) و الجدول التالي يبين مختلف النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 59 :درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور العامل الثقافي و الاجتماعي.

رقم العبارة	التكرار و النسبة	موافق تماما	موافق	لا اعلم	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
01	التكرار	32	70	30	34	43	3.78	1.392	موافقة عالية	الثانية
	%	15.3	33.5	14.4	16.3	20.6				
02	التكرار	28	95	23	28	35	3.89	1.318	موافقة عالية	الأولى
	%	13.4	45.5	11.0	13.4	16.7				
03	التكرار	37	84	39	18	31	3.37	1.287	محايد	الخامسة
	%	17.7	40.2	18.7	8.6	14.8				
04	التكرار	42	86	35	27	19	3.50	1.209	موافقة عالية	الثالثة
	%	20.1	41.1	16.7	12.9	9.1				
05	التكرار	37	95	32	23	22	3.48	1.209	موافقة عالية	الرابعة
	%	17.7	45.5	15.3	11	10.5				
06	التكرار	26	58	39	37	49	2.88	1.372	محايد	السادسة
	%	12.4	27.8	18.7	17.7	23.4				
درجة ملائمة محور العامل الثقافي و الاجتماعي							**3.6208**	**0.8955**	موافقة عالية	

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يبدون موافقة عالية على العبارات التي تقيس محور العامل الثقافي و الاجتماعي ، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3,62 و الذي يقع في داخل المجال [3,4 - 4,19] مما يبرهن أن العامل الثقافي و الاجتماعي يساهم في خلق أفراد العينة لمؤسساتهم الخاصة وهو ما يؤكده اختبارT حيث يوضح الجدول الموالي أن قيمة T المحسوبة (44.567) و هي أكبر من T الجدولية (1.645) عند مستوى الدلالة 0.05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليها (sig = 0,000) أقل من مستوى الدلالة، 0.05 مما يؤكد على أن عبارات محور العوامل الثقافية و الاجتماعية ذات دلالة احصائية. أما بخصوص تحليل العبارات و معرفة ما هو العامل الأكثر مساهمة ، فإننا نجده العامل الثقافي نظرا لاحتلال العبارة الثانية المرتبة الأولى (المستوى الثقافي للمجتمع يساهم في دعم البروز المقاولاتي للأشخاص) بمتوسط حسابي قدره 3.89 و بانحراف معياري بلغ 1.318 أما بالنسبة للعبارة رقم 06 (يتلقى المقاول الدعم و التشجيع بإستمرار من طرف أفراد المجتمع الذين يتعامل معهم)فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 2.88 و بانحراف معياري بلغ 1.372 مما يظهر أن المقاولين متفقون على أنهم لم يتلقوا الدعم من طرف المجتمع.

الجدول رقم 60: اختبار المعنوية لمحور العامل الثقافي و الاجتماعي.

	Test Value = 3					
	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق الانحراف المعياري	مجال الثقة في حدود 95 ٪	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
محور العامل الثقافي و الاجتماعي	44.567	208	0.000	5.3732	15.8319	17.2973

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

4- تحليل إجابات أفراد العينة حول محور آليات الدعم: نهدف من خلال هذا الجزء إلى بناء تصور عام عن إجابات المقاولين و قياس مدى موافقتهم على عبارات هذا المحور، حيث استخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) و الجدول التالي يبين مختلف النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 61 :درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور عامل آليات الدعم.

رقم العبارة	التكرار و النسبة	فعالة تماما	فعالة	لا اعلم	غير فعالة	غير فعالة تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
01	التكرار	91	42	19	11	32	3.95	1.156	فعالية عالية	الثانية
	%	46.6	21.5	9.7	5.6	16.5				
02	التكرار	12	18	31	85	49	2.43	1.321	فعالية منخفضة	الثالثة
	%	6.2	9.2	15.9	43.5	25.2				
03	التكرار	65	90	24	11	5	4.23	1.437	فعالية عالية جدا	الأولى
	%	33.3	46.2	12.3	5.7	2.5				
04	التكرار	31	25	38	59	42	2.05	0.877	فعالية منخفضة	الرابعة
	%	15.9	12.8	19.5	30.3	21.5				
05	التكرار	13	24	11	85	62	1.78	0.769	فعالية منخفضة جدا	السادسة
	%	6.6	12.3	5.7	43.6	31.8				
06	التكرار	17	29	20	87	42	2.02	0.453	فعالية منخفضة	الخامسة
	%	8.7	14.9	10.3	44.6	21.5				
07	التكرار	24	19	25	47	80	1.76	0.911	فعالية منخفضة جدا	السابعة
	%	12.3	9.7	12.9	24	41.1				
درجة ملائمة محور عامل آليات الدعم							2.1041	0.851	فعالية منخفضة	

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يبدون موافقة منخفضة على العبارات التي تقيس محور فعالية آليات الدعم ، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 2,10 و الذي يقع في داخل المجال [1,8 ـــ 2,59] مما يبرهن أن أليات الدعم التي وضعتها الدولة تمتاز بعدم الفاعلية وهو ما يؤكده اختبارT حيث يوضح الجدول الموالي أن قيمة T المحسوبة (14.313) و هي أكبر من T الجدولية (1.645) عند مستوى الدلالة 0.05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليها(sig = ,0000) أقل من مستوى الدلالة، 0.05 مما يؤكد على أن عبارات فعالية آليات الدعم ذات دلالة احصائية. أما بخصوص تحليل العبارات و معرفة ما هو العامل الأكثر فعالية، فإننا نجده عامل التمويل نظرا لاحتلال العبارة الثالثة المرتبة الأولى (الحصول على الموارد المالية) بمتوسط حسابي قدره 4.23 و بانحراف معياري بلغ 1.437 ، أما بالنسبة للعبارة رقم 07 (فتح أفاق جديدة لمشروعك الخاص (زبائن و موردون جدد))فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 1.76 و بانحراف معياري بلغ 0.911 ، مما يظهر أن المقاولين متفقون على أن آليات الدعم لا تساعد المقاولين على التوسع في مشاريعهم من خلال خلق أسواق جديدة أو البحث عن موردين جدد لهم.

الجدول رقم 62: اختبار المعنوية لمحور عامل آليات الدعم.

	Test Value = 3					
	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق الانحراف المعياري	مجال الثقة في حدود 95 ٪	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
محور عامل آليات الدعم	**14.313**	**194**	**0.000**	**0.89588**	**7.7724**	**12.0194**

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

5- تحليل إجابات أفراد العينة حول محور العامل الإطار الاقتصادي و التشريعي: نهدف من خلال هذا الجزء إلى بناء تصور عام عن إجابات المقاولين و قياس مدى موافقتهم على عبارات هذا المحور، حيث استخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) و الجدول التالي يبين مختلف النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 63 :درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.

رقم	التكرار و النسبة	موافق تماما	موافق	لا اعلم	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
01	التكرار	91	81	11	12	14	4.06	1.149	موافقة عالية	الثانية
	%	43.5	38.8	5.3	5.7	6.7				
02	التكرار	63	89	37	11	9	3.89	1.034	موافقة عالية	الثامنة
	%	30.1	42.6	17.7	5.3	4.3				
03	التكرار	60	80	46	12	11	3.95	0.877	موافقة عالية	الخامسة
	%	28.7	38.3	22.0	5.7	5.3				
04	التكرار	58	90	42	14	5	3.87	0.974	موافقة عالية	التاسعة
	%	27.8	43.1	20.1	6.7	2.4				
05	التكرار	85	71	32	12	9	4.00	1.087	موافقة عالية	الثالثة
	%	40.7	34.0	15.3	5.7	4.3				
06	التكرار	74	81	34	11	9	3.95	1.057	موافقة عالية	الرابعة
	%	35.4	38.8	16.3	5.3	4.3				
07	التكرار	80	85	25	7	12	4.09	1.107	موافقة عالية	الأولى
	%	38.3	40.7	12	3.3	5.7				
08	التكرار	76	77	32	5	19	3.89	1.193	موافقة عالية	السابعة
	%	36.4	36.8	15.3	2.4	9.1				
09	التكرار	82	67	38	6	16	3.92	1.174	موافقة عالية	السادسة
	%	39.2	32.1	18.2	2.9	7.7				
10	التكرار	99	58	35	6	11	3.45	1.452	موافقة عالية	العاشرة
	%	47.4	27.8	16.7	2.9	5.3				
درجة ملائمة محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي							3.6707	0.698	موافقة عالية	

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يبدون موافقة عالية على العبارات التي تقيس محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي ، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3,67 و الذي يقع في داخل المجال [3,4 – 4,19] مما يبرهن أن عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي يساهم في خلق أفراد العينة لمؤسساتهم الخاصة وهو ما يؤكده اختبارT .

حيث يوضح الجدول الموالي أن قيمة T المحسوبة (60.146) و هي أكبر من T الجدولية (1.645) عند مستوى الدلالة 0.05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليها(sig = 0,000) أقل من مستوى الدلالة، 0.05 مما يؤكد على أن عبارات العوامل الاقتصادية و التشريعية ذات دلالة احصائية.

أما بخصوص تحليل العبارات و معرفة ما هو العامل الأكثر مساهمة ، فإننا نجده العامل التشريعي نظرا لاحتلال العبارة السابعة المرتبة الأولى (الامتيازات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السلم الضريبي) بمتوسط حسابي قدره 4.09 و بانحراف معياري بلغ 1.107 .

أما بالنسبة للعبارة رقم 10 (طول الإجراءات الإدارية (بيروقراطية الإدارة).)فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 3.45 و بانحراف معياري بلغ 1.452 ، مما يظهر أن المقاولين متفقون على أن البيروقراطية هي أحد أهم العراقيل التي لا تساعد الشخص على خلق مؤسسته الخاصة.

الجدول رقم 64 : اختبار المعنوية لمحور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.

	Test Value = 3					
	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق الانحراف المعياري	مجال الثقة في حدود 95 ٪	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي	**60.146**	**208**	**0.000**	**8.7772**	**35.3198**	**37.7137**

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج.

يعتبر هذا المبحث الخطوة الأخيرة في هذه الدراسة، فمن خلاله نستطيع التأكد من صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها و المتعلقة بأثر العوامل المختلفة على الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سيتم ذلك باستعمال نموذج الانحدار البسيط و المتعدد.

أولا : معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع: قبل الولوج في دراسة تأثير أو أثر مختلف العوامل (المتغيرات المستقلة) على الممارسة المقاولاتية (المتغير التابع) ، قمنا بدراسة الارتباط بين مختلف هذه العوامل من خلال معامل الارتباط بيرسون ، ولتحقق من ذلك قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف العوامل المستقلة و الممارسة المقاولاتية.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف العوامل المستقلة و الممارسة المقاولاتية.

الجدول الموالي يوضح موضحة في الشكل الموالي:

الجدول 65 :مصفوفة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة.

	الممارسة المقاولاتية	العامل الثقافي و الاجتماعي	عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي	عامل آليات الدعم	العامل الشخصي و المهاري
Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 209	0.545** 0.000 209	0.378** 0.000 209	0.873** 0.000 195	0.256** 0.000 209
Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.545** 0.000 209	1 209	0.484* 0.005 209	0.433 0.321 195	0.567 0.124 209
Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.378** 0.000 209	0.484* 0.005 209	1 209	0.014 0.852 195	0.173* 0.012 209
Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.873** 0.000 195	0.433 0.321 195	0.014 0.852 195	1 195	0.199* 0.08 195
Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.256** 0.000 209	0.567 0.124 209	0.173* 0.012 209	0.199* 0.08 195	1 209

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أربعة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية وهي:

- العامل الشخصي و المهاري و الممارسة المقاولاتية : بلغ معامل الارتباط لهذه العلاقة (0.256) عند مستوى دلالة 0.000 و هو أقل من (0.01) و تشير هذه النتيجة إلى ارتباط ضعيف بين العامل الشخصي و المهاري و الممارسة المقاولاتية.
- العامل الثقافي و الاجتماعي و الممارسة المقاولاتية : بلغ معامل الارتباط لهذه العلاقة (0.545) عند مستوى دلالة 0.000 و هو أقل من (0.01) و تشير هذه النتيجة إلى ارتباط قوي بين العامل الثقافي و الاجتماعي و الممارسة المقاولاتية
- عامل آليات الدعم و الممارسة المقاولاتية : بلغ معامل الارتباط لهذه العلاقة (0.873) عند مستوى دلالة 0.000 و هو أقل من (0.01) و تشير هذه النتيجة إلى ارتباط قوي بين عامل آليات الدعم و الممارسة المقاولاتية.
- عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي و الممارسة المقاولاتية : بلغ معامل الارتباط لهذه العلاقة (0.378) عند مستوى دلالة 0.000 و هو أقل من (0.01) و تشير هذه النتيجة إلى ارتباط متوسط بين عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي و الممارسة المقاولاتية.

من خلال ما سبق نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف العوامل المستقلة و الممارسة المقاولاتية.

ثانيا : التأكد من صلاحية النموذج : بعد دراسة العلاقة بين مختلف العوامل المستقلة (العامل الشخصي و المهاري ، العامل الثقافي و الاجتماعي ، عامل آليات الدعم و عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي) والمتغير التابع (الممارسة المقاولاتية) و قبل الولوج في دراسة الفرضيات ، علينا التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الذي سوف نطبقه من خلال جملة من الشروط الواجب تحققها وهي كالتالي:

1- الخطية: أي وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) من خلال عرض لوح الانتشار.

الشكل رقم 35: لوحة الانتشار– العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

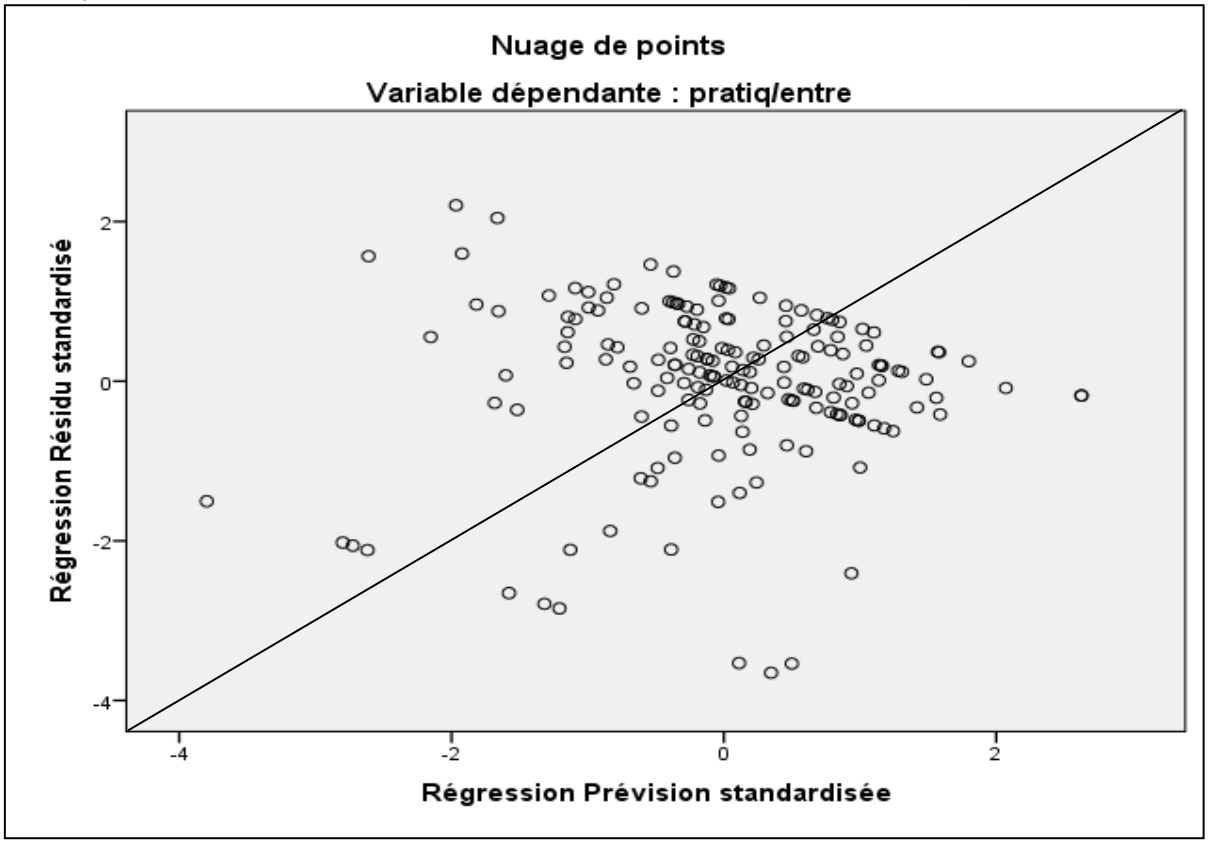

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**.

من خلال فحص الشكل السابق، نلاحظ وجود علاقة خطية بين جميع المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و بالتالي **الشرط الأول محقق**.

2- **التوزيع الطبيعي للخطأ (البواقي)** : من شروط تطبيق الانحدار هو التوزيع الطبيعي للبواقي، ونعني به أن البواقي تكون موزعة توزيعا طبيعيا عند جميع نقاط المتغير التابع، أي أنها تتغير من السالب إلى الموجب بشرط أن يكون مجموعها صفرا. و للتأكد من ذلك سنستخدم طريقتين رسم التوزيع التكراري **Histogram** و التوزيع الاحتمالي للبواقي فإذا توفر الشرط نستطيع القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 36: التوزيع التكراري Histogram و التوزيع الاحتمالي للبواقي.

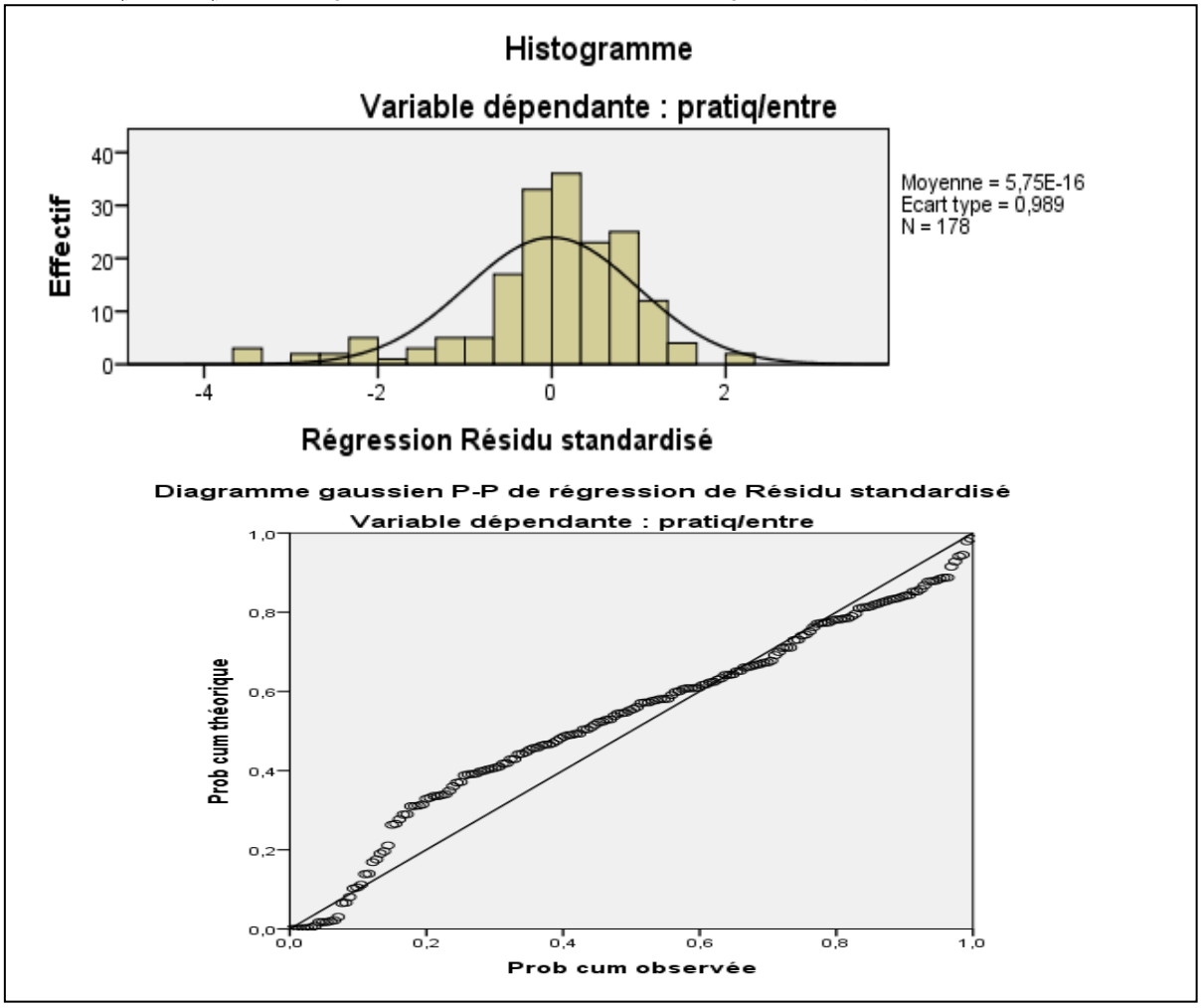

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال فحص الشكل السابق نلاحظ :

- المدرج التكراري الخاص بالبواقي يتخد شكل الجرس.
- البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط

بالتالي **الشرط الثاني محقق** و هو التوزيع الطبيعي للخطأ (البواقي).

3- **استقلالية الخطأ (البواقي)**: و يقصد به الاستقلال الذاتي للبواقي أي أن الباقي عند أي نقطة لا يعتمد على النقاط السابقة ، فحالة ارتباط البواقي يقلل من صلاحية نموذج الانحدار. و لمعرفة ذلك نقوم بإجراء اختبار "داربين واتسن "(Watson Durbin) .

الجدول رقم 66 : اختبار Watson-Durbin.

المجال	قيمة D-W	النتيجة	القيم الحرجة
01	4-dl< D<4	أي وجود ارتباط ذاتي سالب p<0	**dl** : القيمة الدنيا
02	4- du< D< 4-dl	نتيجة غير محددة	**du** : القيمة العليا
03	2 < D< 4-du	عدم وجود ارتباط ذاتي p=0	و هي القيم الحرجة
04	du< D< 2	عدم وجود ارتباط ذاتي p=0	**D** : قيمة الاختبار داربين واتسن.
05	dl< D<du	نتيجة غير مؤكدة	
06	2 < D<dl	أي وجود ارتباط ذاتي موجب p>0	

المصدر :حسين علي بخيت، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص201

و لتحديد هذه القيم الحرجة و بالإستعانة بالمعطيات التالية : حجم العينة أكبر من n=200 و مستوى معنوية 0.05 و عدد المتغيرات المستقلة k=4. فاننا نتحصل على النتائج التالية: d_L=1.73 ، d_u=1.81 .

نتيجة اختبار داربين واتسن D-W المحسوبة تقدر ب 1,885 و هي محصورة ما بين بين (2 >1.885 >1.81) و هو المجال الرابع بالتالي **الشرط الثالث محقق** أي أنه هناك استقلالية قيم البواقي عن قيم المتغيرات المستقلة أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي .

4- **البيانات تتبع توزيع الطبيعي** : تم إثباته (جدول اختبار Smirnov-Kolmogorov) بالتالي **الشرط الرابع محقق**

5- **خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد:** و يقصد به انخفاض الإرتباط بين المتغيرات المستقلة، فكلما كان الإرتباط منخفض كلما زادت قوة النموذج و دل على عدم تشابه بين المتغيرات، و سنعتمد في بحثنا على معامل تضخم التباين(VIF Variance Inflation Factor) فكلما كانت قيمته أقل من 03 فهذا يدل على أنه ليس هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، أما إذا كانت قيمته أكبر من 03 فهذا يدل على أنه هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة. الجدول الموالي يوضح النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم 67 :نتائج معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	قيمة (VIF)
العامل الشخصي و المهاري	1.179
العامل الثقافي و الاجتماعي	1.178
عامل أليات الدعم	1.074
عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي	1.024

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم VIF التي تمثل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ينحصر بين 1.024 إلى 1.179 لكل المتغيرات وهي أقل من 3 ، لذلك ليس هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة. وعليه يمكن القول بالتالي **الشرط الخامس محقق** وهو خلو نموذج الانحدار من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. بعد تحقق كل شروط تطبيق نموذج الانحدار سنقوم بالتأكد من معنوية النموذج .

ثالثا : التأكد من معنوية النموذج.

❖ **المعنوية الكلية و الجزئية للنموذج (نموذج الانحدار)**: للتأكد من معنوية النموذج وجب توفر شرطين أساسيين هما:

أولا: المعنوية الكلية أي أن كل المتغيرات المستقلة (العامل الشخصي و المهاري ، العامل الثقافي و الاجتماعي عامل آليات الدعم و عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي) تؤثر على الممارسة المقاولاتية، ومن أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

H_0: لا يتمتع نموذج الانحدار بالمعنوية الكلية.

H_1: يتمتع نموذج الانحدار بالمعنوية الكلية.

الجدول رقم 68 :نتائج تحليل المعنوية الكلية لنموذج الانحدار.

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل	Durbin-Watson
1	0.465	0.216	.198	1.885

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	5861.376	11.905	0.000

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول رقم 68 يتضح أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (العامل الشخصي و المهاري ، العامل الثقافي و الاجتماعي ، عامل آليات الدعم و عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي) على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران بحيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.905) و هي أكبر من قيمة (F) الجدولية (2.42) عند درجة الحرية (4، و nأكثر من 200) عند مستوى الدلالة 0,05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig = 0,000 هو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و كما أن نموذج تحليل الانحدار والذي يتضمن المتغيرات المستقلة يفسر21.6 %من التغيرات في المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية) حيث أن معامل التحديد المعدل يساوي 19.8 % وذلك عند درجة ثقة % 95 وبمستوى دلالة إحصائية يبلغ

0.000 أما الباقي فهو راجع إلى عوامل أخرى. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 و نرفض الفرضية الصفرية H_0 أي أن النموذج يتمتع **بالمعنوية الكلية**.

ثانيا: المعنوية الجزئية : و يقصد بها أن كل متغير من المتغيرات المستقلة يوثر على حدا على الممارسة المقاولاتية من أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

H_0: لا يتمتع نموذج الانحدار بالمعنوية الجزئية.

H_1: يتمتع نموذج الانحدار بالمعنوية الجزئية.

الجدول رقم 69 :نتائج تحليل المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار.

المعاملات					
النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
(Constante)A	10.908	2.528		4.314	0.000
العامل الشخصي و المهاري	0.143	0.034	0.309	4.234	0.000
العامل الثقافي و الاجتماعي	0.227	0.077	0.214	2.925	0.004
عامل آليات الدعم	-0,207	0.070	- 0,207	–2,971	0.003
عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي	0.079	0.043	0.125	1.835	0.068

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

أما بخصوص المعنوية الجزئية فتحصلنا على النتائج التالية:

- أن قيمة Sig الخاصة بالثابت A هي sig = 0,000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن المقدار الثابت في نموذج الانحدار معنوي.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فإننا:

- نجد قيمة B بالنسبة للعامل الشخصي و المهاري تساوي 0,143 بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0.000 وهو أقل من 0.05، وهذا يعكس بان هذا المتغير **له تأثير معنوي** على المتغير التابع
- نجد قيمة B بالنسبة لمتغير للعامل الثقافي و الاجتماعي تساوي0.227 بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0,000 وهو أقل من 0.05، وهذا يعكس أهمية المتغير في النموذج، وبالتالي **له تأثير معنوي** .
- نجد قيمة B بالنسبة لعامل آليات الدعم تساوي 0,207- بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0.003 وهو أقل من0.05،وهذا يعكس بان هذا المتغير **له تأثير معنوي** على المتغير التابع

- نجد قيمة B بالنسبة عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي تساوي0.079 بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0.068 وهو أكبر من 0.05، وهذا يعكس بان هذا المتغير **ليس له تأثير معنوي** على المتغير التابع.

من خلال ما سبق و بناءا على عدم معنوية أحد المتغيرات (عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي) و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي النموذج لا يتمتع **بالمعنوية الجزئية**.

ومنه النموذج لا يتمتع بالمعنوية وهذا ما سيدفعنا إلى بناء نموذج جديد يتم فيه استبعاد المتغير الذي لا يتمتع بالمعنوية الجزئية (عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي).

❖ **إعادة صياغة نموذج الانحدار** : قبل إعادة بناء نموذج الانحدار المعدل و المبني على ثلاث متغيرات مستقلة (العامل الشخصي و المهاري ، العامل الثقافي و الاجتماعي و عامل آليات الدعم) و المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية) و جب التحقق من صلاحيته أولا من خلال تطبيق الشروط التالية:

1- **الخطية:** و يتم ذلك من خلال عرض لوح الانتشار.

الشكل رقم 37: لوحة الانتشار– العلاقة الخطية بين المتغيرات في نموذج الانحدار المعدل.

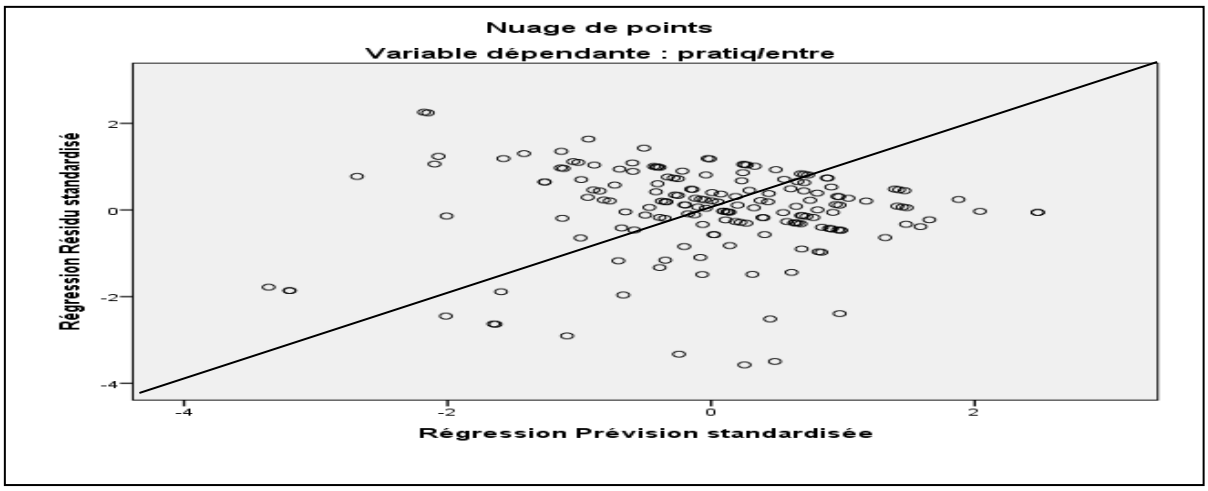

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال فحص الشكل السابق، نلاحظ وجود علاقة خطية بين ثلاث المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و بالتالي **الشرط الأول محقق**.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للخطأ (البواقي) : ويتم ذلك من خلال طريقتين رسم التوزيع التكراري Histogram والتوزيع الاحتمالي للبواقي فإذا توفر الشرط نستطيع القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 38: التوزيع التكراري Histogram و التوزيع الاحتمالي للبواقي في نموذج الانحدار المعدل.

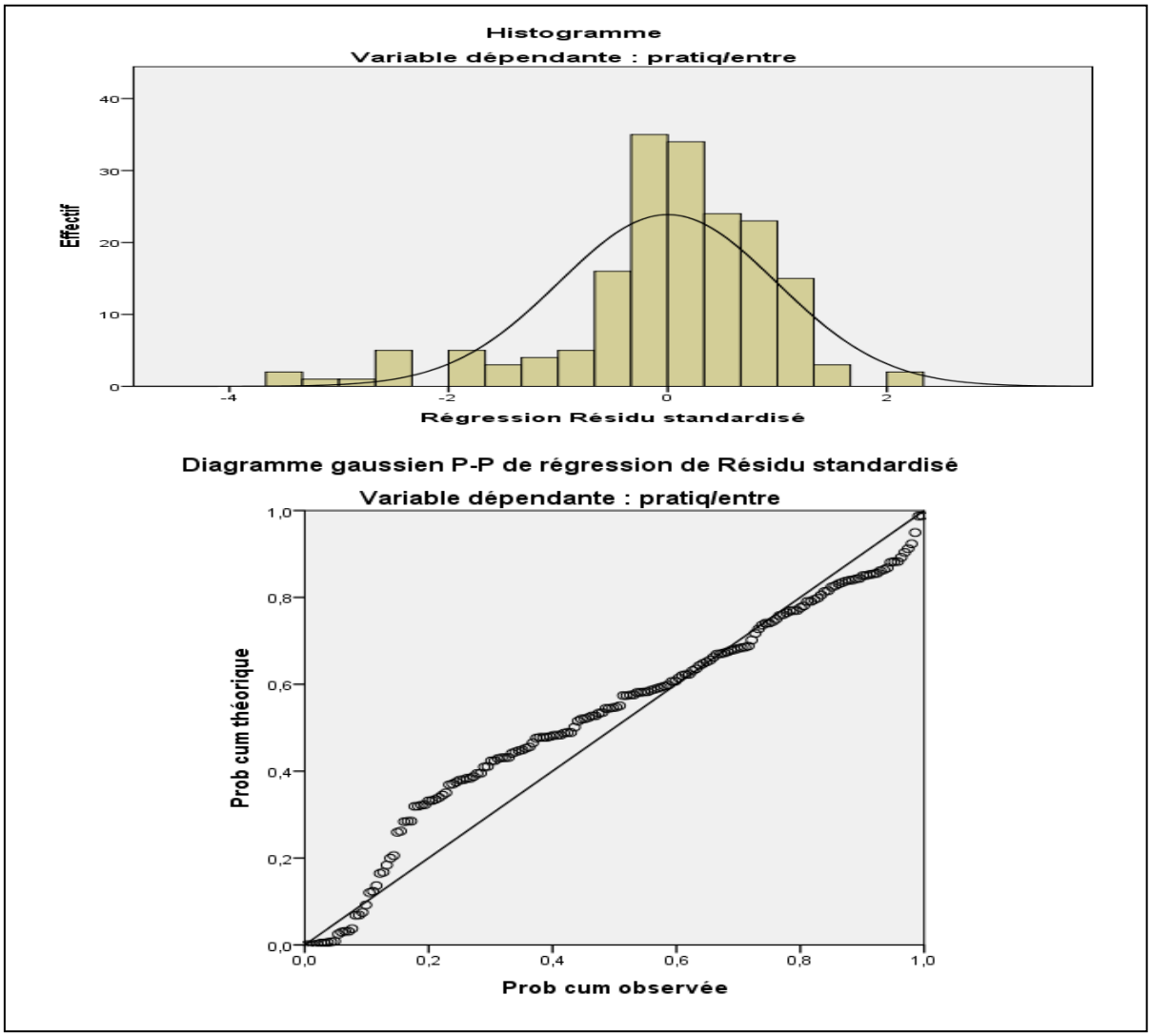

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال فحص الشكل السابق نلاحظ :

- المدرج التكراري الخاص بالبواقي يتخد شكل الجرس.
- البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط

بالتالي **الشرط الثاني محقق** و هو التوزيع الطبيعي للخطأ (البواقي).

ثالثا : استقلالية الخطأ (البواقي): و يتم ذلك من خلال اختبار "داربين واتسن "(Watson Durbin) .

و لتحديد هذه القيم الحرجة و بالإستعانة بالمعطيات التالية : حجم العينة أكبر من n=200 و مستوى معنوية 0.05 و عدد المتغيرات المستقلة k=3. فاننا نتحصل على النتائج التالية: d_L=1.74 ، d_u=1.80 .

نتيجة اختبار داربين واتسن D-W المحسوبة تقدر ب 1,853 ومن خلال الإعتماد على الجدول رقم 64 و هي محصورة ما بين بين (2 >1.853 >1.80) و هو المجال الرابع بالتالي **الشرط الثالث محقق** أي أنه هناك استقلالية قيم البواقي عن قيم المتغيرات المستقلة أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي .

رابعا: البيانات تتبع توزيع الطبيعي : تم إثباته (جدول اختبار Smirnov-Kolmogorov) بالتالي **الشرط الرابع محقق**

خامسا: خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد: و يتم ذلك من خلال معامل تضخم التباينVIF ، الجدول الموالي يوضح النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم 70:نتائج معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة للنموذج المعدل.

المتغيرات المستقلة	قيمة (VIF)
العامل الشخصي و المهاري	1.160
العامل الثقافي و الاجتماعي	1.176
معامل آليات الدعم	1.074

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم VIF التي تمثل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ينحصر بين 1.074 إلى 1.176 لكل المتغيرات وهي أقل من 3 ، لذلك ليس هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة. وعليه يمكن القول بالتالي **الشرط الخامس محقق** وهو خلو نموذج الانحدار من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. بعد تحقق كل شروط تطبيق نموذج الإنحدار المعدل سنقوم بالتأكد من معنوية النموذج.

❖ **المعنوية الكلية و الجزئية للنموذج الانحدار المعدل:** للتأكد من معنوية النموذج وجب توفر شرطين أساسيين هما:

أولا المعنوية الكلية : أي أن ثلاث المتغيرات المستقلة (العوامل الاجتماعية و الثقافية ، فعالية آليات الدعم و العوامل الشخصية) تؤثر على الممارسة المقاولاتية و من أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

❖ H_0: لا يتمتع نموذج الانحدار المعدل بالمعنوية الكلية.

❖ H_1: يتمتع نموذج الانحدار المعدل بالمعنوية الكلية.

وفيما يلي نتائج الاختبار:

الجدول رقم 71 : نتائج تحليل المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المعدل.

ملخص النموذج المعدل.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل	Durbin-Watson
1	0.448	0.201	.187	1.853

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة sig
الانحدار	5861.376	14.552	0.000

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

من خلال الجدول رقم 71 يتضح أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (العوامل الاجتماعية و الثقافية، فعالية آليات الدعم و العوامل الشخصية) على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران بحيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (14.552) و هي أكبر من قيمة (F) الجدولية (2.65) عند درجة الحرية (3، **و** n أكثر من 200) عند مستوى الدلالة 0,05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig = 0,000 هو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و كما أن نموذج تحليل الانحدار والذي يتضمن المتغيرات المستقلة يفسر20.1 %من التغيرات في المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية) حيث أن معامل التحديد المعدل يساوي 18.7 % وذلك عند درجة ثقة % 95 وبمستوى دلالة إحصائية يبلغ 0.000 ، أما الباقي فهو راجع إلى عوامل أخرى و هذا ما يدل على **المعنوية الكلية النموذج المعدل**. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 و نرفض الفرضية الصفرية H_0 أي أن النموذج المعدل يتمتع **بالمعنوية الكلية**.

ثانيا: المعنوية الجزئية : و يقصد بها أن كل متغير من المتغيرات المستقلة الثلاثة يوثر على حدا على الممارسة المقاولاتية من أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

H_0: لا يتمتع نموذج الانحدار المعدل بالمعنوية الجزئية.

H_1: يتمتع نموذج الانحدار المعدل بالمعنوية الجزئية.

الجدول رقم 72 :نتائج تحليل المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار المعدل.

المعاملات				
النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
(Constante)A	13.473	2.121		6.351	0.000
العامل الشخصي و المهاري	0.151	0.034	0.326	4.470	0.000
العامل الثقافي و الاجتماعي	0.233	0.078	0.220	2.986	0.003
عامل آليات الدعم	–0,210	0.070	–0,210	–2,993	0.003

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

أما بخصوص المعنوية الجزئية فتحصلنا على النتائج التالية:

- أن قيمة Sig الخاصة بالثابت A هي sig = 0,000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن المقدار الثابت في نموذج الانحدار معنوي.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فننا:

- نجد قيمة B بالنسبة للعامل الشخصي و المهاري تساوي 0,326 بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0.000 وهو أقل من 0.05، وهذا يعكس بان هذا المتغير **له تأثير معنوي** على المتغير التابع.
- نجد قيمة B بالنسبة للعامل الثقافي و الاجتماعي تساوي 0.220 بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0,003 وهو أقل من 0.05، وهذا يعكس أهمية المتغير في النموذج، وبالتالي **له تأثير معنوي** .
- نجد قيمة B بالنسبة لمتغير آليات الدعم تساوي 0,210 - بالإضافة إلى مستوى الدلالة SIG حيث يساوي sig = 0.003 وهو أقل من 0.05، وهذا يعكس بان هذا المتغير **له تأثير معنوي** على المتغير التابع .

و هذا ما يدل على **المعنوية الجزئية للنموذج المعدل**. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ونرفض الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ أي أن النموذج المعدل يتمتع **بالمعنوية الجزئية**.

من خلال تمتع نموذج الانحدار المعدل بالمعنوية الكلية و الجزئية يمكننا القول بأن النموذج و **صالح** لهذه الدراسة.

نموذج الانحدار المتعدد المعدل

الممارسة المقاولاتية = 13.473 + 0.151 (العامل الشخصي و المهاري) + **0.233** (العامل الثقافي و الاجتماعي) **– 0.210** (عامل آليات الدعم)

من خلال يتضح أن الممارسة المقاولاتية تتأثر بمجموعة من العوامل في مقدمتها العامل الشخصي و المهاري يليها العامل الثقافي و الاجتماعي ثم عامل آليات الدعم.

لاختبار الفرضيات ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة كل على حدة على المتغير التابع فقد تم استعمال أسلوب الانحدار البسيط.

رابعا : اختبار الفرضيات و مناقشتها

- **الفرضية الأولى** : تهدف هذه الفرضية إلى دراسة مدى تأثير العامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية و بغية التحقق منها قمنا بصياغة الفرضيات الفرعية التالية :

$H0_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

$H1_1$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية و النتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 73:نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية.

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل
1	0.256	0.065	0.063

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	5861.378	1.597	0.208

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
العامل الشخصي و المهاري	0.095	0.075	0.256	1.264	0.208
(Constante)A	25.285	1.174		21.538	0.000

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من خلال الجدول السابق أن ليس هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ، وذلك استنادا إلى أن قيمة(T) المحسوبة والبالغة (1.264) أصغر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.96) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ sig = 0,208 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (0.05)

كما بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين العامل الشخصي و المهاري و الممارسة المقاولاتية بلغ R =0.065 وهو مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، في حين بلغت قيمة(F) المحسوبة (1.597) و هي أصغر من قيمة (F) الجدولية (3.89) عند درجة الحرية (1،209) عند مستوى الدلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig=0,208 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران

- **الفرضية الثانية:** تهدف هذه الفرضية إلى دراسة مدى تأثير العامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية و بغية التحقق منها قمنا بصياغة الفرضيات الفرعية التالية :

$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

$H1_2$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية و النتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 74: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية.

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل
1	0.545	0.297	0.291

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	6391.694	12.145	0.000

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
العامل الثقافي و الاجتماعي	0.243	0.070	0.545	3.485	0.000
(Constante)A	19.210	1.141		13.588	0.001

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ، وذلك استنادا إلى أن قيمة(T) المحسوبة والبالغة (3.485) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.96) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ sig = 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (0.05)

كما بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين العامل الثقافي و الاجتماعي و الممارسة المقاولاتية بلغ R= 0.545 وهو مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، في حين بلغت قيمة(F) المحسوبة (12.145) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (3.89) عند درجة الحرية (1،209) عند مستوى الدلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig = 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و هذا ما يدفعنا على نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ومنه يمكن استنتاج معادلة الانحدار البسيط كما يلي:

$$Y=19.210+0.234X$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية).

X: المتغير المستقل (العامل الثقافي و الاجتماعي)

❖ **الفرضية الثالثة:** تهدف هذه الفرضية إلى دراسة مدى تأثير عامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية و بغية التحقق منها قمنا بصياغة الفرضيات الفرعية التالية :

$H0_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

$H1_3$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية و النتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 75:نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية.

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل
1	0.873	0.762	0.758

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	6391.694	34.808	0.000

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
عامل آليات الدعم	0.421	0.030	0.873	5.900	0.000
(Constante)A	13.432	1.820		7.380	0.000

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ، وذلك استنادا إلى أن قيمة(T) المحسوبة والبالغة (5.900) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.96) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ sig = 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (0.05)

كما بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين متغير عامل آليات الدعم ومتغير الممارسة المقاولاتية بلغ R = 0.762 وهو مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، في حين بلغت قيمة بلغت قيمة(F) المحسوبة (34.808) و هي أكبر من قيمة (F) الجدولية (3.89) عند درجة الحرية (1، 209) عند مستوى الدلالة 0,05

كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig = 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ومنه يمكن استنتاج معادلة الانحدار البسيط كما يلي:

$$Y=13.432+0.421X$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية).

X: المتغير المستقل (عامل آليات الدعم).

❖ **الفرضية الرابعة** : تهدف هذه الفرضية إلى دراسة مدى تأثير لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية و بغية التحقق منها قمنا بصياغة الفرضيات الفرعية التالية :

$H0_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α= 0.05) لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

$H1_4$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α= 0.05) لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 76:نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية.

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 تعديل
1	0.378	0.142	0.139

تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	13727.876	3.631	0.058

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	مستوى الدلالة sig
	B	الانحراف التقدير	Bêta		
عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي	0.122	0.064	0.378	1.905	0.058
(Constante)A	32.418	2.581		12.559	0.000

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V23**

يتضح من خلال الجدول السابق أنه ليس هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران ، وذلك استنادا إلى أن قيمة(T) المحسوبة والبالغة (1.905) أصغر من قيمتها المجدولة والبالغة (1.96) بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ sig = 0,058 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (0.05) .

كما بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين العامل القانوني و الاقتصادي و الممارسة المقاولاتية بلغ R = 0.378 وهو مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، في حين بلغت قيمة بلغت قيمة(F) المحسوبة (3.631) و هي أصغر من قيمة (F) الجدولية (3.89) عند درجة الحرية (1، 209) عند مستوى الدلالة 0,05، كما أن مستوى الدلالة المحصل عليه هو sig = 0,058 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ 0.05 و هذا ما يدفعنا على نقبل الفرضية الصفرية نرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية لدى مقاولي ولاية وهران .

- **مناقشة الفرضيات** : قبل البدء في مناقشة الفرضيات و حتى يكون تفسيرنا للنتائج دقيق و ذو مصداقية، وجب التعريج على المتغير التابع (الممارسة المقاولاتية) باعتباره متغير يقبل وجهين إما النجاح أو الفشل ، و يمكننا التعرف على ذلك من خلال جدول توافر المتغير (أي الجدول رقم 55). حيث يظهر هذا الجدول درجة موافقة عالية (المتوسط الحسابي يساوي 3,99) لدى أفراد عينة الدراسة على المحور الذي يقيس الممارسة المقاولاتية من حيث الفشل ، في حين يبدون موافقة منخفضة (المتوسط الحسابي يساوي 1,85) على المحور الذي يقيس توجهات هذه الأخيرة من حيث النجاح وهذا ما يسمح لنا باعتبار عينة الدراسة على أنها عبارة عن مقاولين فاشلين، واعتبار متغير الممارسة المقاولاتية على أنها فشل مقاولاتي.

بالنسبة للفرضية الأولى، ومن خلال النتائج المحصل عليها من جدول الانحدار البسيط و التي أظهرت أن قيمة قيمة(F) 1.597 عند مستوى الدلالة sig = 0,208 أي أن العامل الشخصي و المهاري لا تؤثر على الفشل المقاولاتي ، و لهذا قمنا برفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية الصفرية و التي تقول بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران.و هذا يعني بأن العامل الشخصي و المهاري للمقاول الوهراني لا يعتبر سببا في فشله ومن خلال تحليل جدول رقم 57 يمكن إرجاع ذلك إلى :

- أغلبية المقاولين (بنسبة تبلغ % 62,7) يمتلكون خلفية تسييرية وهو ما يساعدهم على تسيير مشاريعهم الخاصة .
- أفراد عينة الدراسة يمتازون بحب الاستقلالية و تحمل المخاطر بنسبة تبلغ % 87,1.
- لديهم خطة مستقبلية لمشاريعهم وبإمكانهم الإبداع و استلهام أفكار جديدة بنسبة تبلغ % 85,2 .

بالنسبة للفرضية الثانية، ومن خلال النتائج المحصل عليها من جدول الانحدار البسيط و التي أظهرت أن قيمة قيمة (F) 12.145 عند مستوى الدلالة sig = 0,000 في حين بلغ معامل التحديد R^2 = 0.297 أي أن العامل الثقافي و الاجتماعي تؤثر على الفشل المقاولاتي بنسبة 29.7% ، و لهذا قمنا برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تقول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران.و هذا يعني بأن العامل الثقافي و الاجتماعي السائد في ولاية وهران مازال يساهم في إفشال المقاولين فالبرغم من التحسينات التي تسعى الدولة إلى تطبيقها (و التي تبقى غير كافية) من خلال :

- البرامج التعليمية الجديدة (و بالأخص الجامعية) التي جعلت من تدريس مقياس المقاولاتية محوريا في منظومة التكوين.
- الحملات الإعلامية و الدعائية في مختلف وسائل الإعلامية و بالخصوص في وسائط التواصل الاجتماعي

أما العامل الاجتماعي و من جهة أخرى هو أيضا يعتبر سببا في فشل المقاولين عينة الدراسة فبالاستعانة بإجابات و من خلال الجدول رقم 59 نجد أن المحيط العائلي و شبكة المعارف مازالت لا تساعد المقاول في تبني عملة الخاص. في حين أبدى المقاولون أنهم لم يتلقوا أي دعم من المجتمع بنسبة (59.8%).

بالنسبة للفرضية الثالثة، ومن خلال النتائج المحصل عليها من جدول الانحدار البسيط و التي أظهرت أن قيمة (F) 34.808 عند مستوى الدلالة sig = 0,000 . في حين بلغ معامل التحديد R^2 = 0.762 أي عامل آليات الدعم تؤثر على الفشل المقاولاتي بنسبة 76.2% ، و لهذا قمنا برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تقول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) لعامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران.فبالاستعانة بالجدول رقم 61 الذي يبين عدم فعالية آليات الدعم حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,10 (فعالية منخفضة) أي أن هذه الأخيرة سبب في الفشل المقاولاتي و يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب:

- عدم مساعدة المقاول في إعداد مخطط أعمال ناجح وهو ما أكده % 69,5 من المقاولين أفراد العينة .
- عدم مواكبة برامج التكوين المقدمة مع ما هو مطلوب في السوق المقاولاتي وهو ما أكده نصف (% 51,8) من المقاولين أفراد العينة .
- عدم المرافقة و اكتفاء هذه الآليات بالتمويل المالي فقط وعدم في فتح أفاق جديدة للمقاول و شركات (زبائن، موردون، شركاء.....) أكده % 75,4 من المقاولين أفراد العينة .

بالنسبة للفرضية الرابعة، ومن خلال النتائج المحصل عليها من جدول الانحدار البسيط و التي أظهرت أن قيمة (F) 3.631 عند مستوى الدلالة sig = 0, 058 . أي أن عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي لا تؤثر على الفشل المقاولاتي ، و لهذا قمنا بقبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة و التي تقول بأنه لا يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران.فبالاستعانة بالجدول رقم 63 و من خلال إجابات المقاولين يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب:

- سهولة الحصول على التمويل وتنوع مصادره وهو ما أكدته إجابات المقاولين بنسبة % 82.
- طاقة الاستيعاب الكبيرة للسوق الجزائرية و المقدرة بمليوني مؤسسة صغيرة و متوسطة في حين أن العدد الحقيقي لهذه المؤسسات لا يتجاوز 1.171.945 مؤسسة (أنظر الجدول رقم 35).
- شدة المنافسة في السوق الوطنية المنخفضة و دعم الدولة الموجه للمنتوج الوطني من جهة ولقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى.
- الامتيازات الجبائية و الشبه الجبائية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات وهو ما أكدته إجابات المقاولين بنسبة % 79.

الجدول رقم 77:ملخص نتائج الدراسة الميدانية

الرقم	المتغيرات	النتائج الإحصائية	القبول أو الرفض
01	**المتغير المستقل: العامل الشخصي و المهاري** **المتغير التابع: الممارسة المقاولاتية**	**1.597 =(F)** **0,208 = sig**	نقبل الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران
02	**المتغير المستقل: العامل الثقافي و الاجتماعي** **المتغير التابع: الممارسة المقاولاتية**	**12.145 =(F)** **0,000 = sig** **0.297 = R^2**	نقبل الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للعامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران
03	**المتغير المستقل:عامل آليات الدعم** **المتغير التابع: الممارسة المقاولاتية**	**34.808 =(F)** **0,000 = sig** **0.762 = R^2**	نقبل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) عامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران
04	**المتغير المستقل: عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي** **المتغير التابع: الممارسة المقاولاتية**	**3.631 =(F)** **0,058 = sig**	نقبل الفرضية الصفرية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية (الفشل) لدى مقاولي ولاية وهران

المصدر: من **إعداد الباحث** اعتمادا على مخرجات نتائج فرضيات الدراسة

خلاصة الفصل:

لقد استهدفت الدراسة الميدانية عينة من مقاولي ولاية وهران و الذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة ما بين سنتي 2015 و سنة 2019 ، استعنا خلالها بمقابلة هؤلاء و كذلك باستبيان تميز بالصدق و الثبات اللازمين و تم معالجة الإجابات معالجة إحصائية بواسطة برنامج **SPSS V23** وذلك لاختبار الفرضيات و الإجابة على الأسئلة.

توصلنا من خلال التحليل الإحصائي المعلمي و المتمثل في الانحدار المتعدد إلى بناء نموذج يتمتع بالمعنوية و يفسر الممارسة المقاولاتية (الفشل) 20.1 % و المتكون من ثلاث متغيرات مستقلة (العوامل الثقافية و الاجتماعية ،فعالية آليات الدعم والعوامل الشخصية)و ترجع النسبة الباقية 69.9 % إلى مجموعة من العوامل الأخرى و التي لم تشملها الدراسة و التي يمكن أن تكون محل بحث أخر.

خلصت النتائج النهائية إلى:

- ✓ المحيط الثقافي و الاجتماعي للمقاول و بالرغم من جميع المحفزات التي تقدمها الدولة لنهوض به إلا أنه مازال يعتبر أحد أهم العوامل المؤدية إلى فشل المقاول.
- ✓ المحيط الاقتصادي و التشريعي لا يؤثر على الممارسة المقاولاتية (من حيث الفشل) بحكم طاقة الاستيعاب الكبيرة الاقتصاد الجزائري لهذا النوع من المؤسسات و مختلف التحفيزات الجبائية و الشبه الجبائية.
- ✓ آليات الدعم و التي تمتاز بفعاليتها المنخفضة لا من حيث مرافقة المقاول أثناء أو بعد خلقه لمؤسسته. ولا التكوينات المقدمة والتي تتميز ببعدها عن الواقع تعتبر سببا رئيسيا في الممارسة المقاولاتية الفاشلة.
- ✓ امتلاك المقاول الوهراني للعامل الشخصي و المتمثل في باقة الكفاءات المقاولاتية لا يمكن اعتبارها سببا في الفشل إلا أن هذه الأخيرة مازالت تعتبر غير كافية لنجاح المشاريع الصغيرة.

الخـــاتمة العامـــة

لقد حتمت التطورات و الظروف الاقتصادية الحديثة على كل الدول و الحكومات السعي من أجل تنمية المقاولاتية و تقديم كل الآليات لدعمها و ترقيتها من خلال جملة من الهيئات و البرامج ، نظرا لأهمية التي أصبحت تحظى بها هذه الأخيرة على مختلف الأصعدة من خلال توفير مناصب العمل و المساهمة في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة لأي مجتمع كان. وبالرغم من جميع الإجراءات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية و التي تعتبر غير كافية لترقية الممارسة المقاولاتية إلا أنها ما زالت تعاني من جملة من المعوقات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و التشريعية.

نتائج الدراسة : قسمنا نتائج الدراسة إلى قسمين:

1. **نتائج نظرية**: تمثلت النتائج النظرية في:

- أن مجال الممارسة المقاولاتية هو مجال واسع متعدد المعالم يحتاج إلى تضافر جهود العديد من الهيئات و الوزارات لإزالة مختلف الصعوبات التي تثقل كاهل المقاول وتحبط عزيمته من خلال المرافقة الحقيقية و الحد من الإجراءات الإدارية و تسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

- يعتبر المقاول شخص يتميز عن الآخرين ، فهو بإمكانه تمييز الفرص و استغلالها في حين أن الآخرين لا يرونها. وهذا راجع إلى امتلاكه جملة من السمات و المهارات المفتاحية و التي تشكل شخصيته و تؤثر على جميع سلوكياته.

- بما أن الإنسان وليد بيئته و يتأثر بعوامل البيئة المحيطة به، فهو بذلك يكتسب بعض العادات و القيم و الأفكار التي تجعله يختار نمط حياته، وبهذا يمكن اعتبار العامل الثقافي و الاجتماعي أحد أهم العوامل المؤثرة على المقاول بصفة خاصة و عالم المقاولاتية بصفة عامة، فالتكوين الذي يتحصل عليه المقاول من خلال مساره التعليمي يكسبه جملة من المهارات و الكفاءات المقاولاتية . أما الدعم المقدم من طرف العائلة و الأقارب والأصدقاء يكون لدى المقاول إحساس بقدراته المقاولاتية و يجعله ينظر إلى العالم المقاولاتي بنظرة ايجابية تسهل له طريق النجاح.

- إدراكا منها بالدور الاقتصادي و الاجتماعي للمقاولاتية ، قامت الدولة الجزائرية باستحداث مجموعة من الأجهزة و الهيئات تسعى من خلالها لدعم المقاول و تسهيل عملية إنشائه للمؤسسة من خلال جملة من التسهيلات المتعلقة إما بالمرافقة (أجهزة المرافقة) أو التمويل (أجهزة دعم و استحداث نشاط للبطالين) أو تلك المتعلقة بتطويرها و توسعتها من خلال التسهيلات المقدمة كالضمان (صناديق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

- بغية إرساء مبادئ الاقتصاد الحر من خلال دعم و تشجيع المبادرة الفردية و تحرير المنافسة، عمل المشرع الجزائري على بناء ترسانة قانونية و تشريعية تهدف من خلالها بتوفير الإطار المناسب لترقية المقاولاتية ، كما شهد المحيط الاقتصادي هو أيضا جملة من الإصلاحات المفصلية سعت الدولة من خلالها إلى تعزيز العمل الخاص.

2. **النتائج الميدانية**: توصلنا من خلال بحثنا الميداني إلى:

- تمثلت عينة الدراسة في 208 مقاولا نشطا على مستوى ولاية وهران.
- كل مقاولي عينة الدراسة يمتلكون جملة من الكفاءات و السمات الشخصية التي يمكن أن تساعدهم في نجاحهم الشخصي و بالتالي نجاح مؤسستهم.
- يمتاز المقاولين عينة الدراسة بمستوى ثقافي عالي إما جامعي أو ثانوي.
- المحيط الاقتصادي يحتوي على مجموعة كبيرة من الفرص الاستثمارية التي يمكن للشباب استغلالها و خلق عملهم الخاص.
- يعاني المقاولون عينة الدراسة من جملة من المشاكل و المعوقات التي جعلت من ممارستهم المقاولاتية تميل إلى الفشل ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب المتعلقة بالعامل الثقافي و المتمثل في البرامج التكوينية التي يتلقاها المقاول خلال مساره التكويني من جهة و من جهة أخرى نجد أن المحيط الاجتماعي للمقاول (الأسرة و المجتمع) مازال يعتبر عقبة في تبنيه لأي مبادرة مقاولاتية. كما أن تميز آليات الدعم و المساندة بعدم الفعالية يعتبر كذلك سببا في الفشل ، فهي مازالت لا تلعب الدور المسند إليها من خلال اكتفائها بدور الممول فقط و تخليها عن دور المرافق في جميع مراحل إنشاء و تسيير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.
- أما العامل الشخصي و المهاري لا يعتبر سببا في فشل المقاول كونه يحوز على باقة من المهارات و الخلفيات التسييرية التي تأهله على إنجاح مغامرته المقاولاتية ، كما أن المحيط الاقتصادي و التشريعي للمقاولين و الذي يوفر جملة من الامتيازات الجبائية و الشبه الجبائية و كذا طاقة الاستيعاب الهائلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوفر حاضنة للمقاول و يساعده على تبني و تنمية مشروعه .

التوصيات و الاقتراحات: على ضوء نتائج الدراسة، يمكن للباحث تقديم جملة من الاقتراحات و التوصيات التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ضرورة إيلاء الدولة الأهمية القصوى للممارسة المقاولاتية باعتبارها العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- إلغاء الفوائد الربوية و التي عانى ولا يزال يعاني منها المقاول قبل أنشاء مؤسسته و بعد إنشائها .
- العمل على توعية الشباب و نشر الثقافة المقاولاتية في جميع شرائح المجتمع من خلال إقامة المعارض و المنتديات .
- التخفيف من الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تعزيز التعليم المقاولاتي لدفع فئة الشباب خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني نحو المقاولاتية.

الأفاق المستقبلية للدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها و ارتكازا على النتائج المتحصل عليها، يمكن فتح المجال للعديد من البحوث و الدراسات المستقبلية في هذا المجال الذي يعتبر مجالا مازال يكتنفه الغموض و يحتاج إلى العديد من الأبحاث لتبيان معالمه ، بحيث يمكن استعمال نموذج أخر غير النموذج المتبنى من طرف الباحث من خلال إضافة متغيرات تفسيرية أخرى ، أو إجراء دراسة مقارنة ما بين مختلف وسائل الدعم المعتمدة من طرف الدولة و تبيان درجة فعاليتها و نجاحها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية :

أ. الكتب:

الفيروز ابادي مجد الدين ، **قاموس المحيط الطبعة الرابعة** ، دار إحياء الثرات العربي، لبنان ، 2003

السيد عمارة ، **إستراتيجية التغيير: مفاهيم و مناظرات في إدارة التغيير** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر ، 1995.

أوسرير منور و بوعافية رشيد، **أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الإقتصادية و إدارة الأعمال**، المكتبية الجزائرية ، ط1 ، 2010.

أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

إيهاب عبده ، أمينة فهمي ، **الريادة المجتمعية في الشرق الأوسط: نحو تنمية مستدامة لجيل المستقبل** ،دار الفكر العربي للبحوث و الدراسات ،الإمارات العربية المتحدة، 2005 .

بلال خلف السكارنة ، **الريادة و إدارة المنظمات الاعمال** ، دار المسيرة النشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .

بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 – العدد الثاني، سوريا، 2006.

جمال الدين لعويسات ، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968–1978** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 1986.

حسين علي بخيت، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2007 .

خالد عبد العزيز بن محمد السهلاوي ، **معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية** ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الواحد و الأربعون، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية ، 2001.

رابح خوني و رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 2008.

سمير علام ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1 ، عمان ، 2001.

سهيلة محسن كاظم الفتلاوي ، **مدخل الى التدريس**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2003.

طلعت إبراهيم لطفي، **أساليب و أدوات البحث العلمي**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 1995.

عادل أحمد حشيش ، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد** ، دار النهضة العربية ، لبنان ،1992.

عامر قنديلجي ، **البحث العلمي و مصادر استخدام المعلومات التقليدية و الإلكترونية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، مصر ، 2002.

عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية ،مصر 1996.

عبد السلام أبة قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي و رسمية زكي، **حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة** ،الدار الجامعية، مصر، 2001.

عمر علاء الدين زيداني ، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصادات الوطنية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2008.

عمرو علاء الدين زيدان ، **مراحل و معوقات نمو الشركات الصناعية العائلية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، ط1 ، مصر 2002.

فتحي السيد أبو السيد أحمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2005.

كاسر نصر المحروس و شوقي ناجي جواد ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2000.

كامل محمد المغربي، **أساليب البحث العلمي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2002 .

كليفورد بومياك، **اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة**، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989.

ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**،دار المسيرة.طبعة أولى، الأردن، 2002.

مجدي عوض مبارك ، **الريادة في الأعمال** ، عالم الكتب الحديث، الأردن ، 2009.

محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي : مثال الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، 1990.

محمد سعيد أوكيل ، **وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992.

محمد ياسر الخواجة ، **المجتمع المدني و تنمية رأس المال الاجتماعي** ، نيو بوك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2009

مصطفى يوسف كافي، **بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة**، سلسلة جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، العدد 132، مصر، 2017.

مهدي التميمي ، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر و الأداء التدريسي**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، الأردن ،2007.

ناظم محمد نوري الشمري ، **أساسيات الاستثمار العيني و المالي** ، دار وائل للنشر و الطباعة ، لبنان ،1999

وفاء عبد الباسط، **مؤسسات إدارة المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، النهضة العربية، القاهرة، 2001.

ب. الرسائل الجامعية:

الجودي محمد على، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2015.

بن حراث حياة ، **سياسات التمويل للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2012.

حمزة لفقير ، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة بومرداس،2009.

حمزة لفقير، **روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2017

دباح نادية ، **دراسة واقع المقولاتية في الجزائر و أفاقها (2000 ـــــ2009)** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2011 .

سلامي منيرة ، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2008

شعيب أتشي ،**واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

شلوف فريدة ،**المرأة المقاولة في الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع و تنمية الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة، 2009 .

عبد القادر رقراق، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة : دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة وهران، 2009

عدمان رقية ، **المرأة المقاولة و تحديات النسق الاجتماعي** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر، 2008.

لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

لعلوشي ليلى ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2005 .

محمد السيد على الحاروني ، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ج.م.ع . دراسة تطبيقية على صناعة لوحات التوزيع الكهربائي** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة عين شمس القاهرة ، 2002 .

محمد قوجيل ، **دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير بجامعة ورقلة ،2015.

ياسر عبد الرحمان ،**تقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة : دراسة ميدانية بولاية جيجل** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص. : تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014.

سفيان بدراوي ، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان** ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، جامعة تلمسان ، 2015 .

ت. المجلات و الدوريات و التقارير و النشريات:

الطيب داودي و ماني عبد الحق ، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية** ، مجلة المفكر، العدد الثالث، ، بسكرة ، 2008.

بوقادير ربيعة و مطاي عبد القادر، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2016**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد14 ، العدد 19،2018.

دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

دليو فضيل، **معايير الصدق و الثبات في البحوث الكمية و الكيفية**، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 83 ،جامعة قسنطينة ، 2014 .

سعيد بريش، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر: دورها و مكانتها في الإقتصاد الوطني** ، مجلة آفاق ، العدد 5 ، 2001.

عبد الرحمن بن عنتر و عبد االله بلوناس، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العـدد01 ،الجزائر ،2002 .

مجلة جامعة الباحة، المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال ، المملكة العربية السعودية ، 2006.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

محمد قوجيل و يوسف قريشي ، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 02 و المؤرخة في لسنة 2003.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 06 و المؤرخة في لسنة 2004.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 08 و المؤرخة في سنة 2005.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 10 و المؤرخة في سنة 2006.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 14 و المؤرخة في سنة 2007.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 16 و المؤرخة في سنة 2008.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 18 و المؤرخة في نوفمبر 2009.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 20 و المؤرخة في نوفمبر 2010.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 22 و المؤرخة في نوفمبر 2011.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 24 و المؤرخة في نوفمبر 2012.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 25 و المؤرخة في نوفمبر 2014.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 26 و المؤرخة في أفريل 2015.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 27 و المؤرخة في سبتمبر 2015.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 28 و المؤرخة في ماي 2016.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 29 و المؤرخة في نوفمبر 2016.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 30 و المؤرخة في ماي 2017.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 32 و المؤرخة في ماي 2018.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 33 و المؤرخة في نوفمبر 2018.

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 35 و المؤرخة في نوفمبر 2019.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية**، مجلة علوم إنسانية ،2006.

اليونسكو و منظمة العمل الدولية، **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد ة العشرين: تحفيز روح الريادة من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية**، 2010.

ث. الملتقيات و المؤتمرات :

اليمين فالتة ولطيفة برني، **البرامج التكوينية ودورها في تعزيز روح المقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية: التكوين وفرص 15 الأعمال، جامعة بسكرة، 2010 .

أيمن عادل عيد ، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الآمن الاجتماعي**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال ، جامعة القصيم، 2014.

بلقاسم ماضي و عبير حفيفي ، **ثقافة المؤسسة و المقاولاتية** ، مداخلة صمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، جامعة بسكرة ، 2010.

بوخمخم عبد الفتاح وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا المِلحّة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، الجامعة الأردنية،2009.

بوزيان عثمان ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف أليات التأهيل** ، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي سعيدة ، 2006.

بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر ، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية (سطيف)** ، الندوة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ،2003.

جاري فاتح و بوكار عبد العزيز ، **الهيئات و المؤسسات الداعمة للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول الإطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات ، جامعة ادرار ، 2018.

خذري توفيق ، حسين الطاهر ، **المقاولاتية كخيار فعال لنجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: المسارات و المحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ،2013 .

دادن عبد الغني و عربي هشام ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: من المرافقة الدولية الى المرافقة الوطنية**، الملتقى الوطني حول : إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011.

ربيعة بركات و سعيدة دوباخ ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر–**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر،جامعة بومرداس،2011.

عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري ، **معدل الاستثمار الخاص** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف ، بيروت ، 2009.

عبد الرزاق خليل و عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2001.

عبد الله بلوناس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة التنافسية في ظل اقتصاديات السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية** ، الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 2006.

عيسى دراجي و لخضر عدوكة، **الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة**، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة: واقع و افاق، جامعة ام البواقي، 2012.

كتوش عاشور وطرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في 22 الدول العربية ،جامعة الشلف، 2006.

كمال مرداوي ، **الإبتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات إقتصاد السوق** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ،كلية علوم التسيير و الإقتصاد ، جامعة بسكرة ، 2010 .

محمد عبد الحليم عمر ، التمويل **عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية** ، الدورة الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة جيجل ، 2014 .

محمد فتحي صقر، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية** ، القاهرة ،2004.

محمد يعقوبي ، **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق العربية** ، الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 2006.

ج. القوانين و المراسيم التنفيذية :

الأمر رقم 03\01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 ، الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القانون رقم 82\11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتضمن لقانون الاستثمار.

القانون رقم 18\01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القانون رقم 17\02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1910، الموافق ل 14 أبريل 1990 ، يتعلق بالنقد والقرض ، ج.ر العدد ،16.

المرسوم رقم 88\01 المؤرخ في 12 جانفي1988 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

المرسوم رقم 80\240 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتضمن لعملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.

المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13.

المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

ح. الموسوعات و المعاجم:

موسوعة المعارف التربوية ، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2007.

ابن منظور، **لسان العرب** ، دار الكتب العلمية، المجلد 12 ، لبنان ، 2003.

2. المراجع باللغة الأجنبية :

أ. الكتب:

Alain Fayolle , **entreprendre: apprendre à entreprendre**, les éditions de DUNOD , 2004.

Alain Fayolle**, Introduction à l'entrepreneurait ,** Dunod, Paris, 2005.

Alain Fayolle, **Devenir entrepreneur**,Pearson Education, France, Paris, 2006.

Alain Fayolle, **entreprendre: apprendre à entreprendre**, les éditions de DUNOD , janvier 2004.

Alain Fayolle, **entrepreneuriat** , Dunod , Paris , 2005 .

Berger et Al: **Esprit d'entreprise, culture et sociétés**, Ed Maxima, Paris, 1993.

Dokou Kokou, Mourice Baudoux et Michel Roge, **L'Accompagnement managérial et industriel de la PME**, L'Harmattan, 2000.

Duschareaux, Suzet et Charabounnel , **le modèle client-savoir** , édition Dunod , Paris, 2000

Email Michel Hernndez, **L'entrepreneuriat : approche théorique,** Edition l'Harmattan ,Paris, 2001.

Eric-Michael Laviolette et Christophe Everaere-Roussel, **L'essaimage en pme : une forme originale de développement par excroissance**, entrepreneuriat et accompagnement, Harmattan, Paris ,2009.

Gifford Pinchot, **Intrapreneuning**: **why you don't have to leave the corporation to become an entrepreneur**, New York : Harper and Row, 1985.

Gilles Bressy et Christian Kankoyt, **Economie d'entreprise**, 4e Editions Dalloz, Paris, 1998.

Icek Ajzen, **Attitudes, Personality and behavior**, Mapping Social Psychology, Second Edition, Series Editor: Tony Manstead 2005.

Jean-Baptiste Say, **Traité d'économie politique**, Editions Calmann Lévy, Paris, 1972.

Jean-Claude Pappilon, **économie de l'entreprise : de l'entrepreneur à la gouvernance**, 2édition :management, 2000.

Jean-Luc Guyot , Jean Vandewattyne **, Les logiques d action entrepreneuriale** , éditions de Boeck université Bruxelles ,1 er édition , 2008.

Jeffry Timmons et Stephen Spinelli**, New venture création: entrepreneurship for the 21 Century ,**6 ed,Boston, MacGraw- Hill Irwin, 2004**.**

Joaquín Alegre and Ricardo Monge, **The Influence of Entrepreneurial Learning in New Firms' Performance: A Study in CostaRica**, Innovar: Revista de ciencias administrativas y sociales, Vol. 24, Edición especial, 2014.

Karim Messeghem et Sylvie Sammut **, L'entrepreneuriat** , Editions EMS Management & Société, Paris, 2011.

Lois Jaques Filion**, Vision et relations: clefs du succès de l'entrepreneur**. Montréal, Qc: Éditions de l'entrepreneur, 1991.

Mark Casson, **L'entrepreneur** , Editions Economica, Paris, 1991.

Michel Coster, **Entrepreneuriat**, Les éditions Pearson Education, Paris , 2009.

Mohieddine Esseghir, **le prix de revient au service des pme**, Tunis, les éditions CLE, Tunis, 2002.

Paul Maela, **L'accompagnement : une nébuleuse** , Education permanente, n° 153, Paris, 2002 .

Peter Drucker, **Les entrepreneur , traduit de l'américain par Hoffman Patrice** , éditions Jean – Claude Lattes , 1985 .

Pierre Muslak , **La volonté de réussir et de développement** , édition : Tendance actuelle 1998 .

Pierre-André Julien et Michel Marchesnay, **l'entrepreneuriat** , économica, édition 01,Paris ,1999

Pierre-André Julien et Michel Marchesnay, **L'entrepreneuriat**. Editions Economica ,1996.

Pierre-André Julien, **Entreprendre : une introduction à l'entrepreneuriat**. Edition de Boeck, Paris, 2009.

Sofie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La légende de l'entrepreneur**, Editions la découverte & Syros, Paris, 1999.

Eric Michaël Laviollet et Christophe Loue, **les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un referentiel**, éditions Advancia , Paris.

ب. الرسائل الجامعية:

Azzedine Tounès, **l'intention entrepreneuriale : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat et des étudiants en DESS CAAE** , Thèse de doctorat en sciences de gestion, France université de Rouen, 2003.

Christian Bruyat, **création d'entreprise: contribution Epistémologiques et modélisation**, thèse de doctorat science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993.

Eriksson , Joel & Thunberg , **Nils, Resources and entrepreneurial orientation Empirical findings from the software industry of Sri Lanka** , Masters thesis within business administration , Junketing International Business School , Junketing University , 2006.

Jean Philipe Bonardi , **Processus se marché et role de l'entrepreneur : l'approche de l'école autrichienne au management stratégique**, doctorat en sciences de gestion HEC , 2004.

Léna salah , **L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban** , Thèse de doctorat en sciences de gestion , Université de Nancy 2, 2001.

Malek Bourguiba, **de l'intention a l'action entrepreneuriale: approche comparative aupres de TPE français et tunisiennes** , Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion de l'Université de NANCY 2, décembre 2007.

Moussa Mouloungui , **Processus de transformation des intentions en actions Entrepreneuriales** ,Thèse de doctorat soutenue en dep. Psychologie. Université Charles de Gaulle - Lille , 2012.

Nawel Rajhi, **Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification Des facteurs de son développement dans l'enseignement supérieur tunisien,** Thèse de doctorat université de Grenoble,2011.

Thierry Verstraete**, Modélisation de l'organisation initiée par un créateur s'inscrivant dans une logique d'entrepreneuriat persistant** , Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Lille, 1997.

Mohamed Firlas**, Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes. Cas M ANSEJ de Tizi-Ouzou,** Magister en sciences de gestion, Université Mouloud Mammeri , Tizi-Ouzou ,2012.

ث. الملتقيات و المؤتمرات و الدوريات :

Abdelghani Megherbi, **la culture et la personnalité dans la société algérienne,** Révolution Africaines , N 93,Algérie,1981.

Albert Bandura, **Self-efficacy mechanism in human agency** , American Psychologist ,1982.

Albert Shapero, **The displaced, un comfortable entrepreneur**, Psychology Today, vol. 9, n° 6, 1975.

Alian Dupoy, **Accompagner le porteur innovant : comment faire émerger ses compétences**, revue projectique , 2008.

Antonella Noya, **Entrepreneuriat social : définitions et conditions de développement**, OCDE Rapports & Documents,. 2013.

Azzedine Tounés et Karim Messeghem**, un modèle exploratoire de l'intention environnementale des dirigeants de pme / pmi tunisiennes**, Revue internationale P.M.E, économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, Volume 27, numéro 1, 2014 .

Beneton Philipe, **histoire de mots culture et civilisation,** el borhane , Alger, 1992 .

William Bygrave et Charles Hofer, **Theorizing about entrepreneurship**, Entrepreneurship Theory and Practice, winter, 1991.

Caboud Ehlinger, **L'incubation d'entreprise : la nouvelle frontière européenne**, 17 journées nationales des IAE-Lyon, France, 2004.

Radhika Kapur Kothari , **research methodology : Methods and techniques**, new age international publishers, India, 2004.

Camille Carrier, **La recherche créative d'opportunités d'affaires : compétence négligée des organismes québécois d'accompagnement à l'entrepreneuriat? ,**5 Congrés internationale de l'Académie de l'Entrepreneuriat, 2007.

Catheriene Leger-Jarniou, **Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes**, Revue française de gestion – N° 185, Lavoisier, Paris, 2008.

Christophe Benavente, Thierry Verstraete, **entrepreneuriat et NTIC : construction et régénération des busniss model** : www.adreg.net

Colot , conblek et ladhari J , **influence des facteurs socio-économique et culturels sur l'entrepreneurial documents d'économie et de gestion** ,centre de recherche warocque . working paper : 2007.

Edmund Thompson**, Individual entrepreneurial intent: Construct clarification and development of an internationally reliable metric**, Entrepreneurship Theory and Practice , 2009.

Elona Garo, Vasilika Kume et Suada Basho , **Determinants of Entrepreneurial Intention among University Students: Case of Albania**, Multiisciplinary Journal for Education & Social and Technological Sciences,Vol. 2 Nº 2 , 2015.

Emin Sandrine, **les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention**, institut universitaire de

Technologie, l'Université d'Angers, d'après la revue de l'entrepreneuriat, Vol 3, N° 01, 2004.

Éric-Emmanuel Schmitt, **Quand savoir entreprendre, c'est savoir concevoir** .Colloque Cerisy Intelligence de la complexité ? Epistémologie et pragmatique , 2005.

Éric-Emmanuel Schmitt et Ilias Majdouline, **Proposition de modélisation de la dynamique du processus entrepreneurial**, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, -Sophia Antipoli, 2009.

Eric-Michael Laviolette et Christophe Loue, **Les compétences entrepreneuriales : définition et contruction d'un référentiel** , Le congrés internationale francophone en entrepreneuriat et PME, Haute école de gestion Fribourg , suisse, 2006 .

Francies Fukuyama, **Social capital and civil society** , international monetary fund working paper, 2000.

Francisco Liñán et Chen Yi-Wen , **Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions**, Entrepreneurship Theory and Practice, vol. 33, 2009.

Howaed Aldrich et Marlene Foil , **Fools in rush? The institutional context of industry creation**, Academy of management review, vol .16,1994.

Icek Ajzen, The theory of planned behavior , Organizational Behavior and human Decision Processes, Academic Press,University of Massachusetts at Amherst,1991.

Jacqueline Laufer, **Comment on devient entrepreneur?,** Revue Française de Gestion, n°2, 1975

Jean pierre Boissin, Chollet B et Sandrine Emin , **Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise**, Revue française de gestion2004

John Hustler**, Raising venture capital: venture capital in Europe ,** yearbook antwerpen, Belgique, drukkerij Roels,1992.

Jonathan Daval, **Conceptualisation et Modélisation de l'Essaimage**, Actes du1 er congrès de l'Entrepreneuriat, 1999.

Karim Messeghem, **L'entrepreneuriat enquête de paradigme : apport de l'école autrichienne** , in Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute Ecole de Gestion (HEG),Fribourg, Suisse, 2006

Khalil Assalla , **PME en Algérie : de la création à la mondialisation**, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 2006.

Lamia Benhbib , **recherche algérienne : emploi , formation et employabilité**, 2000, CREAD, Alger , 2000.

Lois Jaques Filion et Kadji Cristophe Youaleu, **Neuf étapes du processus entrepreneurial** , cahier de recherche n°11-05, 13e colloque annuel du Canadian Council for SmallBusiness and Entrepreneurship, 1996.

Lois Jaques Filion, **Le champ de l'entrepreneuriat: historique, évolution, tendances** ,la Revue internationale PME, vo , no. 2, 1997.

Mayer Friedman et Roseman, **Type A Behaviour and Your Heart.,Recurrent Coronary Prevention Project Study: Methods,Baseline** Results and Preliminary Findings New York: Knopf 1974.

Michel Coster, **Entrepreneur et entrepreneuriat**. Actes de la journée organisée par EM Lyon , 2002.

Michel Hitt, **Management of strategy : Consepts and cases**, South-Western, 4 édi, New York, 2007.

Olivier Basdevant, **croissance et formation**, revue d'économie politique, éditions Dollaz,2002.

Omar Touab, **Essai empirique sur les déterminants de l'acte entrepreneurial dans le secteur textile marocain** , European Scientific Journal , 2014.

Paul Bloom and Gregory Dee, **cultivate your Ecosustem: Standford Social** , innovation Review 6 No 1 , 2008 .

Penning, **The urban quality of life and entrepreneurship**. Academy Management Journal, 1982.

Per Davidsson, **Continued Entrepreneurship: Ability, need, and opportunity as determinants of Small Firm Growth** , Journal of Business Venturing, Vol.6 , 1991.

Peter van der Zwan, Ingrid Verheul and A. Roy Thurik , **The entrepreneurial ladder, gender, and regional development**, Small Business Economics, Vol. 39, No. 3 , 2012.

Raouf Jaziri, et Paturel, **L'intention entrepreneuriale de l'universitaire : vers un Consensus conceptuel de l'academic entrepreneurship à L'acadépreneuriat** , ESC Bretagne Brest , 2009.

Robert Burgelman, **process model of internal corporate venturing in the diversified major firm**, Administrative science quarterly, vol 28, n°2 ,1983.

Robert Hisrich and Michel Peters, **Entrepreneurship**, McGraw-Hill, Boston, 5 th Edition, 2002

Robert Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998.

Robert Putnam, The **Prosperous community: social capital and public life** ,American prospect, 1993

Ruhle SMühlbauer, **The heirs of Schumpeter: An insight view of students' entrepreneurial intentions at the Schumpeter School of Business and Economics ,** Schumpeter discussion papers 2010.

Said Karimi et al., **Entrepreneurship Education in Iranian Higher Education: The Current State and Challenges**, European Journal of Scientific Research. ISSN 1450-216X Vol.48 No.1 2010.

Sankaran Venkataraman , **The distinctive domain of entrepreneurship reserch**, Firm emergence and growth, Vol. 3, 1997.

Stéphane Marrion, Sylvie Sammut, Xavier Noel et Patrick Sénicourt, **Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise**, les éditions de l'ADREG, 2003.

Teemu Kautonen., Van Gelderen, M. and Fink M. **Robustness of the Theory f Planned Behavior in Predicting Entrepreneurial Intentions and Actions**. Entrepreneurship Theory and Practice, 2015.

Thierry Versaetre et Bertrand Sapporta , **Création d'entreprise et entrepreneuriat** , Editions de l'ADREG, 2006.

Thierry Verstraete et Alian Fayolle , **Paradigme et entrepreneuriat , Revue de l'entrepreneuriat** , vol.4, N 01 , 2005.

Thierry Verstraete, **Entrepreneuriat et stratégie entrepreneuriale : quels modèles pour la recherche et l'action**, Cahiers de recherche du CLAREE , n° 4, 2001.

Thomas Man, **The competitiveness of Small and Medium Entreprises- A conceptualization with focus on entrepreneurial competences**, Journal of Business Venturing, Vol 17, 2002.

Thomas Cooney. **Entrepreneurship skills for growth-orientated businesses**. Paper presented at the Report for the Workshop on 'Skills Development for SME and Entrepreneurship, Copenhagen, 2012, p07.

Victoria Massart, **L'entrepreneur au cœur de la notion d'entrepreneuriat**. Conseil en Développement des Compétences et en Valorisation des Acquis, Université Charles-De-Gaulle, Lille 3,2005.

William Bygrave et Charles Hofer, **Theorizing about entrepreneurship**, Entrepreneurship Theory and Practice, winter, 1991.

Yifan Wang**, L'evolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école francaise : une étude longitudinale ,** Ecole Centralle de Lille, 2010.

Yvon Gasse et Teresa Menzies , **Les entrepreneurs naissants et la poursuite de leur projet d'entreprise ; une étude longitudinal**, 6eme congrès international francophone sur la PME, HEC Montréal, 2002.

Yvon Gasse, **L'influence du milieux dans la création d'entreprises**, Université Laval, 2003.

Zineb Aouni, **Le processus d'apprentissage des entrepreneurs naissants**, Cahier de recherche, HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège, 2006

Loyda Lily Gomez Santos, **L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université : la contribution de la méthode des cas**, Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, université de Lorraine, 2014.

Mohamed Bouherza**, La privatisation de l'entreprise publique algérienne et le rôle de l'état dans ce processus,** Revue des sciences économique et de gestion , N 03 , 2004.

Rédha Benredjem**, L'intention entrepreneuriale : l'influence des facteurs liés à l'individu et au milieu**, cahier de Recherche CERAG, Unité Mixte de recherche CNRS/ Université pierre Mendès France Grenoble 2, Grenoble, 2009.

Harvey Don et Brown donald , **An experiential approach to organization development**, 6th ed, prentice-Hall, New Jersey, U.S.A , 2000.

3. الوسائط الالكترونية:

http://www.entrepreneur-socialnpdc.org/spip.php?article27

www.adreg.net

الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej

الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

https://www.angem.dz/ar/article/presentation

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

الموقع الإلكتروني للصندوق صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

https://www.fgar.dz/portal/fr

https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB17-Report.pdf

الملاحق

الملحق 01: إستبيان الدراسة الميدانية

في إطار القيام بدراسة إستكمالية لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية و التي يتمحور موضوعها حول "**إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستمارة راجين منكم التعاون الجاد من خلال الإجابة على جميع فقراتها بدقة و موضوعية ،وذلك بوضع علامة (X)في الخانة المناسبة ، علما أن هذه الإجابات سيتم التعامل معها بكل سرية و لغايات البحث العلمي فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير و لكم منا جزيل الشكر و العرفان على مساهمتكم الفعالة في إعداد هذه الدراسة.

الطالب :
قنون أمين

إشراف :
أ.د زواوي ويراد

❖ البيانات العامة و الشخصية:

الجنس : ☐ذكر ☐ أنثى

السن: ☐من 20 سنة إلى 25 سنة ☐ من 20 سنة إلى 25 سنة ☐ من 20 سنة إلى 25 سنة

المستوى التعليمي: ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي

الشهادة المحصل عليها (يرجى التحديد):.....

ماهو الشكل القانوني للمؤسسة:

☐مؤسسة فردية (شخص طبيعي) ☐شركة ذات مسؤولية محدودة SARL ☐ شركة الأسهم SPA

☐شركة ذات الشخص الوحيد EURL ☐حالات أخرى يرجى توضيحها(.....)

ماهو قطاع النشاط:

☐الزراعة و الصيد البحري ☐الصناعة و التحويل ☐الخدمات ☐البناء و الأشغال العمومية

☐الحرف ☐النقل ☐حالات أخرى يرجى توضيحها(.....)

ماهو تاريخ إنشاء مؤسستكم؟:.....

ماهو المنتوج الذي تقدمه مؤستكم؟:.....

ماهو عدد العمال الذين توظفهم مؤسستكم: ☐أقل من 10 عمال ☐ من 10 إلى 49 عامل ☐ من 50 إلى 250 عامل.

❖ **الممارسة المقاولاتية (مؤشرات الفشل، مؤشرات النجاح):**

الرقم	في إعتقادك، ماهي المشاكل التي يواجهها المقاولون في الجزائر ؟	غير موافق تماما	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق تماما
01	التعسف الإداري و إنتشار البروقراطية.					
02	عدم تناسق طرق التمويل مع الشريعة الإسلامية (الربا).					
03	صعوبة الحصول على التمويل.					
04	ضعف الإهتمام بالمقاولين و إهمالهم.					
05	عدم مواكبة البرامج التعليمية و التكوينية مع متطلبات السوق المقاولاتية.					
06	صعوبات متعلقة بتسويق المنتوج أو الخدمة.					
	بعد إنشائك لمؤسستك الخاصة،هل ؟					
07	عدد زبائنك في نمو مستمر.					
08	تشعر بالرضا لما حققته.					
09	أصبحت تمتلك حصة في سوق نشاطك.					
10	تفكر في بداية مغامرة جديدة و إنشاء مؤسسة أخرى.					
11	هناك زيادة في عدد عمالك .					

❖ **العامل الشخصي و المهاري :**

الرقم	في رأيك ، هل أنت شخص :	غير موافق تماما	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق تماما
12	تمتلك القدرة على الإبداع و حل المشاكل.					
13	بإستطاعته إستلهام أفكار المشاريع الصغيرة.					
14	يجيد إستعمال تقنيات الحديثة الإعلام و الإتصال NTIC.					
15	له القدرة على التحكم في مجموعة من الأفراد و توجيههم نحو هدف موحد.					
16	بإمكانه تحليل البيئة الإقتصادية و الإجتماعية لمشروع إستثماري مصغر.					
17	له خلفية تسييرية (معرفة سابقة بكيفيات تسيير الموارد البشرية، التسويق، إدارة الأعمال،.....).					
18	يستطيع التفاوض مع مختلف شركاء المؤسسة (الموردون ، الزبائن، العمال،....)					
19	قادر على إتخاذ القرارات المصيرية داخل المؤسسة.					
20	له خطة مستقبلية لتوسيع مشروعه الصغير.					
21	يمتلك القدرة على المراقبة و تنفيذ الخطط.					
22	مغامر و بإستطاعته تحمل المخاطر.					
23	مثابر و يسعى لتحقيق أهدافه بنفسه.					
24	يبحث عن الإستقلالية في العمل و تحقيق الذات.					
25	لديه حاجة قوية للإنجاز و التميز.					
26	مبادر و يعمل على طرح أفكار جديدة.					

❖ **العامل الثقافي و الاجتماعي:**

الرقم	ما مدى مساهمة العوامل التالية في نجاح مسارك المقاولاتي (خلق مؤسستك الخاصة)؟	غير موافق تماما	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق تماما
27	تلعب البرامج التعليمية (أساسية، ثانوية، جامعية و التكوين المهني) دورا محوريا في نشر المقاولاتية.					
28	المستوى الثقافي للمجتمع يساهم في دعم البروز المقاولاتي للأشخاص.					
29	لوسائل الإعلام المختلفة دور رائد في دعم الحس المقاولاتي للفرد.					
30	يحفز المحيط العائلي الشخص على تبني عمل خاص به.					
31	تساعد شبكة المعارف و الأصدقاء المقاول و تشجعه بإستمرار.					
32	يتلقى المقاول الدعم و التشجيع بإستمرار من طرف أفراد المجتمع الذين يتعامل معهم.					

❖ **عامل آليات الدعم :**

. هل انت مستفيد من أحد برامج الدعم؟ ☐ نعم ☐ لا

. إذا كنت مستفيد ،فما هي مؤسسة الدعم التي تتعامل معها:

☐ ANSEJ ☐ ANGEM ☐ CNAC ☐ ANDI

☐حاضنة أعمال أو مشتلة المؤسسات ☐ حالات أخرى يرجى توضيحها(.....).

. في حالة عدم تحصلك على دعم إحدى هذه الأجهزة ، هل هذا راجع إلى:

☐ عدم الرغبة في الإستعانة بإحدى هذه الأجهزة

☐ عدم وجود حاجة للإستعانة بها نظرا لكفاية مواردك الخاصة

☐ لم تتمكن من الحصول على دعم إحدى هذه الأجهزة

الرقم	**ما مدى تقيمكم الخدمات المقدمة لكم من هيئات الدعم ؟**	غير فعالة تماما	غير فعالة	لا أعلم	فعالة	فعالة بقوة
33	الإستقبال و التوجيه و تقديم التوضيحات.					
34	المساعدة على إعداد مخطط أعمال ناجح bisness plan.					
35	الحصول على الموارد المالية.					
36	برامج التكوين المقدمة .					
37	فتح أفاق جديدة (شراكات مع مختلف القطاعات).					
38	تسهيل الإجراءات الإدارية في مرحلة إنشاء مؤسستك الخاصة.					
39	فتح أفاق جديدة لمشروعك الخاص (زبائن و موردون جدد)					

❖ **عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي:**

الرقم	**في رأيك ما هي العوامل التي ساعدك في دعم خيار إنشاء مؤسسة الخاصة ؟**	غير موافق تماما	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق تماما
40	سهولة الحصول على التمويل.					
41	شدة المنافسة في السوق الوطنية.					
42	توفر البنى التحتية(طرقات ، وسائل النقل .....).					
43	حرية الدخول و الخروج من السوق.					
44	النظام الإقتصادي المتبع داخل الدولة (إقتصاد السوق، سياسة الحمائية ، دعم المنتوج الوطني).					
45	نظام الضمان الإجتماعي.					
46	الإمتيازات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السلم الضريبي)					
47	بساطة الأليات و القوانين المنظمة لإنشاء المؤسسات,					
48	إستقرار السياسة القانونية					
49	طول الإجراءات الإدارية (بيروقراطية الإدارة).					

نشكركم على قبولكم التعاون معنا، ونرجو منكم إفادتنا بإسم و عنوان مقاولة أو المقاول لأجل مساعدتنا على متابعة هذا البحث:

الإسم:.....

العنوان:.....

رقم الهاتف:.....

الملحق رقم 02 : صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الثقافي و الاجتماعي.

Corrélations

		sociocult	Sociocult 01	Sociocult 02	Sociocult 03	Sociocult 04	Sociocult 05	Sociocult 06
sociocult	Corrélation de Pearson	1	,725**	,776**	,736**	,612**	,643**	,682**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 01	Corrélation de Pearson	,725**	1	,647**	,622**	,319	,202	,240
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,051	,224	,147
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 02	Corrélation de Pearson	,776**	,647**	1	,572**	,222	,415**	,371*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,180	,010	,022
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 03	Corrélation de Pearson	,736**	,622**	,572**	1	,522**	,177	,207
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,001	,287	,213
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 04	Corrélation de Pearson	,612**	,319	,222	,522**	1	,224	,314
	Sig. (bilatérale)	,000	,051	,180	,001		,176	,055
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 05	Corrélation de Pearson	,643**	,202	,415**	,177	,224	1	,662**
	Sig. (bilatérale)	,000	,224	,010	,287	,176		,000
	N	38	38	38	38	38	38	38
Sociocult 06	Corrélation de Pearson	,682**	,240	,371*	,207	,314	,662**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,147	,022	,213	,055	,000	
	N	38	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 03 : صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي.

Corrélations

		ecoligslatif	eco1	eco2	eco3	eco4	eco5	eco6	eco7	eco8	eco9	eco10
ecoligslatif	Corrélation de Pearson	1	,651**	,689**	,637**	,630**	,739**	,672**	,604**	,700**	,747**	,499**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco1	Corrélation de Pearson	,651**	1	,442**	,392*	,315	,451**	,300	,144	,388*	,420**	,427**
	Sig. (bilatérale)	,000		,005	,015	,054	,005	,068	,388	,016	,009	,008
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco2	Corrélation de Pearson	,689**	,442**	1	,595**	,481**	,560**	,228	,241	,304	,380*	,357*
	Sig. (bilatérale)	,000	,005		,000	,002	,000	,169	,145	,063	,019	,028
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco3	Corrélation de Pearson	,637**	,392*	,595**	1	,231	,475**	,215	,230	,502**	,313	,272
	Sig. (bilatérale)	,000	,015	,000		,162	,003	,195	,165	,001	,056	,099
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco4	Corrélation de Pearson	,630**	,315	,481**	,231	1	,571**	,340*	,301	,540**	,358*	,082
	Sig. (bilatérale)	,000	,054	,002	,162		,000	,037	,066	,000	,028	,625
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco5	Corrélation de Pearson	,739**	,451**	,560**	,475**	,571**	1	,574**	,359*	,434**	,469**	,050
	Sig. (bilatérale)	,000	,005	,000	,003	,000		,000	,027	,006	,003	,767
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco6	Corrélation de Pearson	,672**	,300	,228	,215	,340*	,574**	1	,501**	,411*	,524**	,327*
	Sig. (bilatérale)	,000	,068	,169	,195	,037	,000		,001	,010	,001	,045
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco7	Corrélation de Pearson	,604**	,144	,241	,230	,301	,359*	,501**	1	,349*	,597**	,179
	Sig. (bilatérale)	,000	,388	,145	,165	,066	,027	,001		,032	,000	,283
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco8	Corrélation de Pearson	,700**	,388*	,304	,502**	,540**	,434**	,411*	,349*	1	,469**	,182
	Sig. (bilatérale)	,000	,016	,063	,001	,000	,006	,010	,032		,003	,275
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco9	Corrélation de Pearson	,747**	,420**	,380*	,313	,358*	,469**	,524**	,597**	,469**	1	,314
	Sig. (bilatérale)	,000	,009	,019	,056	,028	,003	,001	,000	,003		,055
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
eco10	Corrélation de Pearson	,499**	,427**	,357*	,272	,082	,050	,327*	,179	,182	,314	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,008	,028	,099	,625	,767	,045	,283	,275	,055	
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 04: صدق الاتساق الداخلي لعبارات عامل آليات الدعم.

Corrélations

		despositifs	despo4	despo5	despo6	despo7	despo8	despo9	despo10
despositifs	Corrélation de Pearson	1	,701**	,715**	,750**	,726**	,710**	,660**	,712**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
despo4	Corrélation de Pearson	,701**	1	,667**	,427*	,633**	,312	,248	,286
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,011	,000	,068	,151	,096
	N	34	35	35	35	34	35	35	35
despo5	Corrélation de Pearson	,715**	,667**	1	,490**	,459**	,333*	,541**	,207
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,002	,006	,047	,001	,226
	N	34	35	36	36	35	36	36	36
despo6	Corrélation de Pearson	,750**	,427*	,490**	1	,385*	,385*	,565**	,363*
	Sig. (bilatérale)	,000	,011	,002		,022	,020	,000	,029
	N	34	35	36	36	35	36	36	36
despo7	Corrélation de Pearson	,726**	,633**	,459**	,385*	1	,440**	,142	,469**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,006	,022		,008	,415	,005
	N	34	34	35	35	35	35	35	35
despo8	Corrélation de Pearson	,710**	,312	,333*	,385*	,440**	1	,394*	,746**
	Sig. (bilatérale)	,000	,068	,047	,020	,008		,017	,000
	N	34	35	36	36	35	36	36	36
despo9	Corrélation de Pearson	,660**	,248	,541**	,565**	,142	,394*	1	,446**
	Sig. (bilatérale)	,000	,151	,001	,000	,415	,017		,006
	N	34	35	36	36	35	36	36	36
despo10	Corrélation de Pearson	,712**	,286	,207	,363*	,469**	,746**	,446**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,096	,226	,029	,005	,000	,006	
	N	34	35	36	36	35	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 05: صدق الاتساق الداخلي لعبارات العامل الشخصي و المهاري

Corrélations

		personalite	pers1	pers2	pers3	pers4	pers5	pers6	pers7	pers8	pers9	pers10	pers11	pers12	pers13	pers14	pers15
personalite	Corrélation de Pearson	1	,767**	,791**	,796**	,879**	,800**	,665**	,753**	,859**	,720**	,879**	,723**	,825**	,749**	,806**	,853**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers1	Corrélation de Pearson	,767**	1	,623**	,685**	,544**	,549**	,390*	,678**	,624**	,470**	,651**	,460**	,547**	,504**	,722**	,676**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,015	,000	,000	,003	,000	,004	,000	,001	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers2	Corrélation de Pearson	,791**	,623**	1	,581**	,767**	,681**	,624**	,551**	,654**	,374*	,672**	,481**	,624**	,579**	,599**	,634**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,021	,000	,002	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers3	Corrélation de Pearson	,796**	,685**	,581**	1	,647**	,639**	,555**	,546**	,585**	,463**	,725**	,481**	,608**	,506**	,663**	,745**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,002	,000	,001	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers4	Corrélation de Pearson	,879**	,544**	,767**	,647**	1	,781**	,522**	,521**	,756**	,636**	,845**	,588**	,726**	,659**	,677**	,799**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers5	Corrélation de Pearson	,800**	,549**	,681**	,639**	,781**	1	,585**	,463**	,673**	,532**	,739**	,558**	,648**	,442**	,556**	,647**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,003	,000	,001	,000	,000	,000	,005	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers6	Corrélation de Pearson	,665**	,390*	,624**	,555**	,522**	,585**	1	,454**	,456**	,539**	,446**	,450**	,461**	,361*	,381*	,562**
	Sig. (bilatérale)	,000	,015	,000	,000	,001	,000		,004	,004	,000	,005	,005	,004	,026	,018	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers7	Corrélation de Pearson	,753**	,678**	,551**	,546**	,521**	,463**	,454**	1	,706**	,615**	,537**	,549**	,548**	,596**	,663**	,473**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,003	,004		,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,003
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers8	Corrélation de Pearson	,859**	,624**	,654**	,585**	,756**	,673**	,456**	,706**	1	,559**	,740**	,639**	,830**	,785**	,647**	,588**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,004	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers9	Corrélation de Pearson	,720**	,470**	,374*	,463**	,636**	,532**	,539**	,615**	,559**	1	,641**	,499**	,490**	,400*	,560**	,675**
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,021	,003	,000	,001	,000	,000	,000		,000	,001	,002	,013	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers10	Corrélation de Pearson	,879**	,651**	,672**	,725**	,845**	,739**	,446**	,537**	,740**	,641**	1	,584**	,693**	,588**	,740**	,839**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,005	,001	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers11	Corrélation de Pearson	,723**	,460**	,481**	,481**	,588**	,558**	,450**	,549**	,639**	,499**	,584**	1	,679**	,558**	,451**	,513**
	Sig. (bilatérale)	,000	,004	,002	,002	,000	,000	,005	,000	,000	,001	,000		,000	,000	,004	,001
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers12	Corrélation de Pearson	,825**	,547**	,624**	,608**	,726**	,648**	,461**	,548**	,830**	,490**	,693**	,679**	1	,803**	,577**	,607**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,004	,000	,000	,002	,000	,000		,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers13	Corrélation de Pearson	,749**	,504**	,579**	,506**	,659**	,442**	,361*	,596**	,785**	,400*	,588**	,558**	,803**	1	,632**	,596**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000	,001	,000	,005	,026	,000	,000	,013	,000	,000	,000		,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers14	Corrélation de Pearson	,806**	,722**	,599**	,663**	,677**	,556**	,381*	,663**	,647**	,560**	,740**	,451**	,577**	,632**	1	,784**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,018	,000	,000	,000	,000	,004	,000	,000		,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pers15	Corrélation de Pearson	,853**	,676**	,634**	,745**	,799**	,647**	,562**	,473**	,588**	,675**	,839**	,513**	,607**	,596**	,784**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 06: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الممارسة المقاولاتية.

Corrélations

		pratiq /entre	pratiq 01	pratiq 02	pratiq 03	pratiq 04	pratiq 05	pratiq 06	pratiq 07	pratiq 08	pratiq 09	pratiq 10	pratiq 11
succes	Corrélation de Pearson	1	,728**	,761**	,649**	,609**	,650**	,567**	,550**	,512**	,634**	,670**	,347*
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,033
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 01	Corrélation de Pearson	,728**	1	,705**	,633**	,867**	,593**	,607**	,077	,041	,127	,378*	-,139
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,645	,808	,446	,019	,406
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 02	Corrélation de Pearson	,761**	,705**	1	,518**	,648**	,514**	,698**	,207	,186	,190	,429**	-,017
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,001	,000	,001	,000	,213	,264	,253	,007	,917
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 03	Corrélation de Pearson	,649**	,633**	,518**	1	,590**	,724**	,616**	-,020	,008	,150	,205	-,041
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001		,000	,000	,000	,907	,964	,368	,218	,808
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 04	Corrélation de Pearson	,609**	,867**	,648**	,590**	1	,548**	,565**	,003	-,032	-,045	,181	-,217
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,984	,847	,787	,276	,190
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 05	Corrélation de Pearson	,650**	,593**	,514**	,724**	,548**	1	,660**	,108	,030	,142	,154	-,080
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,000	,000		,000	,520	,858	,397	,355	,633
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 06	Corrélation de Pearson	,567**	,607**	,698**	,616**	,565**	,660**	1	-,068	-,112	-,083	,269	-,369*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,683	,502	,620	,103	,022
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 07	Corrélation de Pearson	,550**	,077	,207	-,020	,003	,108	-,068	1	,624**	,737**	,481**	,501**
	Sig. (bilatérale)	,000	,645	,213	,907	,984	,520	,683		,000	,000	,002	,001
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 08	Corrélation de Pearson	,512**	,041	,186	,008	-,032	,030	-,112	,624**	1	,748**	,325*	,566**
	Sig. (bilatérale)	,001	,808	,264	,964	,847	,858	,502	,000		,000	,047	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 09	Corrélation de Pearson	,634**	,127	,190	,150	-,045	,142	-,083	,737**	,748**	1	,571**	,676**
	Sig. (bilatérale)	,000	,446	,253	,368	,787	,397	,620	,000	,000		,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 10	Corrélation de Pearson	,670**	,378*	,429**	,205	,181	,154	,269	,481**	,325*	,571**	1	,415**
	Sig. (bilatérale)	,000	,019	,007	,218	,276	,355	,103	,002	,047	,000		,010
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
pratiq 11	Corrélation de Pearson	,347*	-,139	-,017	-,041	-,217	-,080	-,369*	,501**	,566**	,676**	,415**	1
	Sig. (bilatérale)	,033	,406	,917	,808	,190	,633	,022	,001	,000	,000	,010	
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 07: صدق الاتساق البنائي للإستبانة.

Corrélations

		questionaire	sociocult	ecoligslatif	despositifs	personalite	pratiq /entre
questionaire	Corrélation de Pearson	1	,590**	,759**	,452**	,834**	,741**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,007	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34
sociocult	Corrélation de Pearson	,590**	1	,335*	,275	,359*	,275
	Sig. (bilatérale)	,000		,040	,115	,027	,095
	N	34	38	38	34	38	38
ecoligslatif	Corrélation de Pearson	,759**	,335*	1	,320	,415**	,407*
	Sig. (bilatérale)	,000	,040		,065	,010	,011
	N	34	38	38	34	38	38
despositifs	Corrélation de Pearson	,452**	,275	,320	1	,190	,142
	Sig. (bilatérale)	,007	,115	,065		,281	,421
	N	34	34	34	34	34	34
personalite	Corrélation de Pearson	,834**	,359*	,415**	,190	1	,549**
	Sig. (bilatérale)	,000	,027	,010	,281		,000
	N	34	38	38	34	38	38
pratiq /entre	Corrélation de Pearson	,741**	,275	,407*	,142	,549**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,095	,011	,421	,000	
	N	34	38	38	34	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 08: نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,829	7

محور عامل آليات الدعم

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	6

محور العامل الثقافي و الاجتماعي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	10

محور عامل الإطار الاقتصادي و التشريعي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,945	51

محاور أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,827	11

محور الممارسة المقاولاتية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,955	15

محور العامل الشخصي و المهاري

الملحق رقم 09: اختبارات التوزيع الطبيعي.

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		sociocult	ecolig	dispo	perso	pratiq /entre
N		209	209	195	209	209
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	19,5646	39,5167	14,5674	59,8038	37,2201
	Ecart-type	5,37327	8,77721	5,75964	11,94478	8,12400
Différences les plus extrêmes	Absolue	,089	,180	,094	,174	,129
	Positive	,047	,116	,092	,102	,055
	Négative	-,089	-,180	-,094	-,174	-,129
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,284	1,312	1,260	1,517	1,272
Signification asymptotique (bilatérale)		,074	,067	,084	,120	,213

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

Test de Skewness et kutoisis

		sociocult	ecolig	dispo	perso	pratiq /entre
N	Valide	209	209	195	209	209
	Manquante	0	0	31	0	0
Ecart-type		5,37327	8,77721	5,75964	11,94478	8,12400
Skewness		-,354	-0,350	,457	-0,606	-0,102
Erreur std. d'asymétrie		,168	,168	,182	,168	,168
kutoisis		,022	1,595	-,396	1,275	2,522
Erreur std. d'aplatissement		,335	,335	,362	,335	,335

الملحق رقم 10: مصفوفة الإرتباط بين مختلف متغيرات الدراسة.

Corrélations

		pratiq /entre	sociocult	ecolig	dispo	perso
pratiq /entre	Corrélation de Pearson	1	,545**	,378**	,873**	,256**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	209	209	209	195	209
sociocult	Corrélation de Pearson	,545**	1	,448*	,433	,567
	Sig. (bilatérale)	,000		,020	,321	,124
	N	209	209	209	195	209
ecolig	Corrélation de Pearson	,378**	,448*	1	,014	,173*
	Sig. (bilatérale)	,000	,020		,852	,012
	N	209	209	209	195	209
dispo	Corrélation de Pearson	,873**	,433	,014	1	,199**
	Sig. (bilatérale)	,000	,321	,852		,008
	N	195	195	195	195	195
perso	Corrélation de Pearson	,256**	,567	,173*	,199**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,124	,012	,008	
	N	209	209	209	195	209

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 11: نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	perso, ecolig, dispo, sociocult[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,465[a]	,216	,198	5,15441	,216	11,905	4	205	,000	1,885

a. Valeurs prédites : (constantes), perso, ecolig, dispo, sociocult

b. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1265,129	4	316,282	11,905	,000[b]
	Résidu	4596,247	173	26,568		
	Total	5861,376	177			

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), perso, ecolig, dispo, sociocult

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	10,908	2,528		4,314	,000		
	sociocult	,227	,077	,214	2,925	,004	,849	1,178
	ecolig	,079	,043	,125	1,835	,068	,977	1,024
	dispo	-,207	,070	-,207	-2,971	,003	,931	1,074
	perso	,143	,034	,309	4,234	,000	,849	1,179

a. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 12: نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج المعدل.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	perso, dispo, sociocult[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,448[a]	,201	,187	5,18935	,201	14,552	3	206	,000	1,853

a. Valeurs prédites : (constantes), perso, dispo, sociocult

b. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1175,661	3	391,887	14,552	,000[b]
	Résidu	4685,716	204	26,929		
	Total	5861,376	208			

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), perso, dispo, sociocult

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	13,473	2,121		6,351	,000		
	sociocult	,233	,078	,220	2,986	,003	,850	1,176
	dispo	-,210	,070	-,210	-2,993	,003	,931	1,074
	perso	,151	,034	,326	4,470	,000	,862	1,160

a. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 13: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط العامل الثقافي و الاجتماعي على الممارسة المقاولاتية.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	sociocult[b]	.	Entrée

b. Toutes variables requises saisies

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	19,210	1,414		13,588	,000
	sociocult	,243	,070	,545	3,485	,001

a. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	354,228	1	354,228	12,145	,000[b]
	Résidu	6037,466	207	29,167		
	Total	6391,694	208			

a. Variable dépendante : : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), sociocult

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,545 [a]	,297	,291	5,40060	,055	12,145	1	207	,000

a. Valeurs prédites : (constantes),

b. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 14: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لعامل الإطار الاقتصادي و التشريعي على الممارسة المقاولاتية.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	ecolig[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,378 [a]	,142	,139	8,07311	,017	3,631	1	207	,058

a. Valeurs prédites : (constantes), ecolig

b. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	236,624	1	236,624	3,631	,058[b]
	Résidu	13491,252	207	65,175		
	Total	13727,876	208			

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), ecolig

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	32,418	2,581		12,559	,000
	ecolig	,122	,064	,378	1,905	,058

a. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عامل آليات الدعم على الممارسة المقاولاتية.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	dispo[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,873 [a]	,762	,758	5,14130	,144	34,808	1	207	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), dispo

b. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	920,078	1	920,078	34,808	,000[b]
	Résidu	5471,615	207	26,433		
	Total	6391,694	208			

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), dispo

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	13,432	1,820		7,380	,000
	perso	,421	,030	,873	5,900	,000

a. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 16: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعامل الشخصي و المهاري على الممارسة المقاولاتية.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	perso [b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,256 [a]	,065	,063	5,74489	,009	1,597	1	193	,208

a. Valeurs prédites : (constantes), perso

b. Variable dépendante : pratiq /entre

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	52,716	1	52,716	1,597	,208[b]
	Résidu	5808,661	193	33,004		
	Total	5861,376	194			

a. Variable dépendante : pratiq /entre

b. Valeurs prédites : (constantes), perso

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	25,285	1,174		21,538	,000
	dispo	,095	,075	,256	1,264	,208

a. Variable dépendante : pratiq /entre

الملحق رقم 17: قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	إسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة
01	قنيش محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 02
02	الطاهر لعرج	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02
03	دربال محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02
04	مالطي نجاة	مديرة	مشتلة المؤسسات وهران

.